

الأثر الفقهي في شرح
المعجزات الشريفة

المجلد الخامس

كتاب
الزكاة والخمس والصوم والإعتكاف

آية الله الشيخ ماجد الشكافي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ

نویسنده:

ماجد کاظمی

ناشر چاپی:

دار الہدی

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانہ ای قائمیہ اصفہان

فهرست

فهرست	۵
الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ المجلد ۵	۱۰
اشارہ	۱۰
اشارہ	۱۰
(کتاب الزکاه)	۱۳
شرائط وجوب الزکاه	۱۳
وجوب زکاه المال علی الحر	۲۱
وجوب زکاه المال علی المتمکن من التصرف	۲۲
ما تجب فیہ الزکاه	۲۵
ما تستحب فیہ الزکاه	۳۱
نصب الأنعام الأربعہ	۳۶
نصب الإبل	۳۶
نصب البقر	۴۵
نصب الغنم	۴۷
اجزاء قیمہ عن العین	۷۰
نصاب التقدين	۷۵
نصاب الغلات و شرائطها	۸۱
نصابہما ألفان و سبعمائہ رطل بالعراقی	۸۳
المخرج العشر ان سقى سیحا	۸۵
استثناء المؤمن	۸۷
الفصل الثانی شرائط استحباب زکاه التجاره	۹۳
اشارہ	۹۳
عدم جواز تأخیر الدفع عن وقت الوجوب	۹۵
لا تقدم الزکاه علی وقت الوجوب آلا قرضا	۹۸

١٠٠	(و لا يجوز نقلها عن بلد المال آلا مع إغواز المستحق فيه فيضمن)
١٠٤	الفصل الثالث فى المستحق
١٠٤	اشاره
١١٢	العاملون عليها
١١٣	المؤلفه قلوبهم
١١٨	و فى الرقاب
١٢٠	و الغارمون
١٢٣	و فى سبيل الله
١٢٤	و ابن السبيل
١٢٨	يعيد المخالف الزكاه لو أعطاهها مثله
١٢٨	يشترط ان لا يكون واجب النفقه على المعطى
١٣٥	عدم كفايه الدعوى فى ثبوت الانتساب
١٣٧	وجوب دفع الزكاه الى الامام مع الطلب بنفسه أو بساعيه
١٣٨	يصدق المالك فى الإخراج
١٣٩	استحباب قسمه الزكاه على الأصناف الثمانية
١٤١	أقل ما يعطى استحبابا ما يجب فى أول نصب النقدين
١٤٥	استحباب دعاء الإمام أو نائبه للمالك
١٤٦	مع الغيبه لا ساعى و لا مؤلفه
١٤٦	و ليخص زكاه النعم المتجمل
١٥١	الفصل الرابع فى زكاه الفطره
١٥١	اشاره
١٥١	وجوب زكاه الفطره على البالغ العاقل الحر
١٥٩	حكم الضيف
١٦٣	وجوب الزكاه على الكافر
١٦٤	الاعتبار بالشروط عند الهلال
١٧٤	استحباب الزكاه لو تجدد السبب ما بين الهلال الى الزوال

١٧٦	قدرها صاع من الحنطه أو الشعير أو التمر
١٧٩	أفضلها التمر
١٨٣	جواز إخراج القيمه بسعر الوقت
١٨٥	و جوب النتيه فيها و فى المالتيه
١٨٨	حكم من عزل إحداهما لعذر مانع ثم تلفت بغير تفريط
١٩٠	مصرف زكاه الفطره مصرف المالتيه
١٩٢	عدم جواز اعطاء الفطره لغير اهل الولايه
١٩٣	استحباب ألا يقصر العطاء عن صاع
١٩٦	استحباب أن يخص بها المستحق من القرابه و الجار
١٩٦	لو بان الآخذ غير مستحق ارتجعت مع الإمكان
١٩٩	(كتاب الخمس)
١٩٩	اشاره
٢١٥	ماهيه العنبر
٢٢٢	لو كان الحرام اكثر من الخمس
٢٣٨	لا خمس على الصبى و المجنون
٢٤٠	تقسيم الخمس ستّه أقسام
٢٤٤	اقوال العلماء فى مصرف الخمس
٢٤٩	ثلاثه أقسام لليتامى و المساكين و أبناء السبيل
٢٥٥	يكفى فى ابن السبيل الفقر فى بلد التسليم
٢٥٦	كتاب الانفال
٢٦٤	تساوى الناس فى المعادن
٢٦٥	(كتاب الصيام)
٢٦٥	اشاره
٢٦٥	المفطرات
٢٨٨	أحكام اخرى
٢٩٠	حكم الساهى والمكره

٢٩٧	جواز الحقنه بالجامد
٢٩٧	حكم ما يدخل الجوف
٢٩٨	حكم صب الدواء في الاذن و العين
٢٩٩	حكم السعوط
٣٠٠	حكم ابتلاع الريق ومضغ العلك
٣٠١	حكم الكحل و الذرور
٣٠٢	جواز الاستياك بالعود الرطب
٣٠٩	ما يوجب القضاء فقط
٣١٧	حكم ابتلاع القيء عمداً و النخامه
٣١٩	حكم ابتلاع الدم
٣٢٣	حكم من تمضمض فدخل الماء حلقه
٣٢٥	فصل في الكفاره
٣٣٣	(القول في شروط الصوم)
٣٤٧	نيه الصوم
٣٥٦	حكم صيام يوم الشك من رمضان
٣٦٩	باقي معانى العدد
٣٩٢	فصل في قضاء الصوم
٣٩٦	(مسائل)
٣٩٩	فرعان
٤١٤	فرعان
٤٢٤	كلما قصرت الصلاه قصر الصوم
٤٣٤	حكم ذى العطاش
٤٣٦	حكم الحامل المقرب والمرضعه القليله اللبن
٤٣٩	فروع
٤٥٦	ما يكره للصائم
٤٦٤	استحباب الصوم في...

٤٨٧ حكم صوم يوم الشك

٤٩٥ حكم التردد في النيه

٥١٥ حد البلوغ

٥٢٦ (و يلحق بذلك الاعتكاف)

٥٢٦ اشاره

٥٢٧ شرائط الاعتكاف

٥٤٨ ما يفسد الاعتكاف

٥٥٤ الفهرس

٥٦٢ درباره مركز

سرشناسہ : کاظمی، ماجد، محقق

عنوان و نام پدیدآور : الدرر الفقہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ / تالیف ماجد الکاظمی. الشارح

مشخصات نشر : قم: دارالہدی، ۱۳۹۴. ۱۴۳۷ هـ _ ق

مشخصات ظاہری : ۱۲۴ ص.

۸ - ۴۱۶ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸ (دورہ)

وضعیت فہرست نویسی : برون سپاری.

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامہ بہ صورت زیر نویس.

۵۸۲ ص، عربی.

الفہرستہ طبق نظام فیبا

الموضوع: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - النقد و التفسیر.

الموضوع: الفقہ الجعفری القرن ۸ ق.

التعریف الاضافی: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - الشرح.

الايداع فی المكتبة الوطنیہ:

BP ۱۸۲ / ۳ / ۹ ش ۸۰۴۲۲۳، ۱۳۹۴

۳۸۶۷۷۲۱ - ۲۹۷ / ۳۴۲

ص: ۱

الدرر الفقيهه

فی ش _____ رح

اللمعه الدمشقيه

کتاب

الزكاة والخمس والصوم والاعتكاف

الجزء الخامس

إيه الله الشيخ ماجد الكاظمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد و اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و ان الائمه من بعده ائمة و سادة و قادة و منار الهدى من تمسك بهم لحق و من تخلف عنهم غرق اللهم صل على محمد و على ال محمد الطيبين الابرار .

(كتاب الزكاة)

شرائط وجوب الزكاة

(تجب زكاة المال على البالغ)

اقول: اما الصبي فذهب إلى عدم وجوب الزكاة عليه الإسكافي و نقله الحلّي عن العمّانيّ، و ذهب إليه المرتضى في جملة و كذا في ناصريّاته ظاهراً .

ص: ٣

و ذهب إلى الوجوب الدلّميّ و الحلّيّ وهو المفهوم من الصدوقين(١) وأمّا الكليني فروی اخبارا مختلفه منها صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) «في مال اليتيم عليه زكاه؟ فقال: إذا كان موضوعا فليس عليه زكاه- الخبر»(٢).

وما في الصحيح عن أبي العطارّد الخياط(٣) «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): مال اليتيم يكون عندي فأتجر به؟ فقال: إذا حرّكته فعليك زكاته، قلت: فإنّي أحرّكه ثمانية أشهر و أدعه أربعة أشهر؟ قال: عليك زكاته»(٤).

و صحيح محمّد بن مسلم «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): هل على مال اليتيم زكاه؟ فقال: لا إلّا أن يتجر به أو يعمل به»(٥).

و صحيح أبي بصير، عنه (عليه السلام) «ليس على مال اليتيم زكاه، و إن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاه و لا عليه في ما بقى حتّى يدرك فإذا أدرك فإنما عليه زكاه

ص: ٤

١- النجعه ج ٤ ص ٤ نقل عن ذكرنا جميعا .

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٤٠

٣- و ابو العطارّد لم يوثق .

٤- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

٥- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

واحد، ثم كان عليه مثل ما على غيره من الناس» (١). وقوله «حتى يدرك فإذا أدرك» الفاعل فيها ضمير ما بقى و المراد بلوغ وقت إخراج الزكاة فيه.

و صحيح زراره، و محمد بن مسلم «أنهما قالا: ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها الصدقه واجبه» (٢).

و خبر سعيد السمان، عن الصادق (عليه السلام) «ليس في مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به فإن اتجر به فالربح لليتم و إن وضع فعلى الذى يتجر به» (٣).

و خبر يونس بن يعقوب «أرسلت إلى أبي عبد الله (عليه السلام): أن لى إخوه صغارا فمتى تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: إذا وجبت عليهم الصلاه وجبت الزكاة، قلت: فما لم تجب عليهم الصلاه؟ قال: إذا اتجر به فزكه» (٤).

و صحيح محمد بن القاسم بن الفضيل: «كتبت إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام) أسأله عن الوصى أ يزكى زكاة الفطر عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ قال: فكتب (عليه السلام) لا زكاة على يتيم» (٥).

ص: ٥

١- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

٣- تهذيب الاحكام ج ٤ ص ٢٧

٤- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

٥- الكافي ج ٣ ص ٥٤١

و روى التهذيب «عن عمر بن أبي شعبة، عن الصادق (عليه السلام): سئل عن مال اليتيم، فقال لا زكاه عليه إلّا أن يعمل به» (١).

و ذهب الشيخان و أبو الصلاح و القاضي و ابن زهره إلى الوجوب استنادا إلى صحيح زراره و محمد بن مسلم المتقدم لكن يعارضه موثق أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «ليس في مال اليتيم زكاه و ليس عليه صلاه و ليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غله زكاه، و إن بلغ فليس عليه لما مضى زكاه، و لا عليه لما يستقبل حتّى يدرك فإذا أدرك كانت عليه زكاه واحده، و كان عليه مثل ما على غيره من الناس» (٢).

و حمّله الشيخ على أنّ المراد نفى الزكاه عن جميع ما يخرج من الأرض من الغلات و إن كان تجب الزكاه في الأجناس الأربعة التي هي التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و إنّما خصّ اليتامى لأنّ غيرهم مندوبون إلى إخراج الزكاه عن سائر الحبوب و ليس ذلك في أموال اليتامى، فلاجل ذلك خصّوا بالذكر، حمل تبرعى لاشاهد له.

ص: ٦

١- التهذيب ج ٤ ص ٢٧

٢- التهذيب ج ٤ ص ٣٠

و الحق ردّ صحيح زراره و محمّد بن مسلم لانه مخالف للقران، و صحيح أبى بصير موافق للكتاب فقد قال تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ و لا ريب أنّ أمر الصّلاه متوجّه إلى المكلفين فكذا الثّانى.

و صحيح سماعه بن مهران، عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: الرّجل يكون عنده مال اليتيم و يتجر به أ يضمنه؟ قال: نعم، قلت: فعليه زكاه؟ قال: لا، لعمرى لا أجمع عليه خصلتين: الضمان و الزكاه»^(١).

و أيضا قال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ و لا ريب فى عدم تطبيق ما فيه على الأطفال، وفى صحيح عبد الله بن سنان: قال الصادق (عليه السلام) لما أنزلت آية الزكاه ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ و أنزلت فى شهر رمضان، فأمر النّبى صلى الله عليه و آله مناديه فنادى فى النّاس: إنّ الله فرض عليكم الزكاه كما فرض عليكم الصّلاه - الخبر^(٢).

و أيضا صحيح أبى بصير مخالف للعامة، بخلاف صحيح زراره موافق لهم قال فى الناصريّات: «قال مالك و الشافعى و ابن حنّ و اللّيث: فى مال اليتيم الزكاه، و قال

ص: ٧

١- التهذيب ج ٤ ص ٢٨

٢- الكافى ج ٣ ص ٤٩٧

ابن أبي ليلي: في أموالهم الزكاة، فإن أدّاه الوصي وإلا فهو ضامن، وإنما نقل عن أبي حنيفة عدم الزكاة».

وقال الخلاف: «وقال الشافعي: مالهما مثل المال البالغ العاقل تجب فيه الزكاة ولم يفصل، و به قال ابن عمر، و عائشه- و روه عن عليّ (عليه السلام)، و عن الحسن بن عليّ عليهما السلام- و به قال الزهريّ و ربيعه، و هو المشهور عن مالك و به قال الليث بن سعد و ابن أبي ليلي و أحمد و إسحاق- إلى أن قال:- و ذهب ابن شبرمه و أبو حنيفة و أصحابه إلى أنّه لا تجب في ملكهما الزكاة و لم يفصلوا- إلخ» مع أنّ التهذيب روى صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن مال اليتيم، فقال: ليس فيه زكاة»^(١).

و صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «ليس في مال اليتيم زكاة»^(٢).

و يؤيد كون الخبر الدالّ على ثبوت الزكاة في غلاتهم تقيّه، خبر مروان بن مسلم، عن أبي الحسن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) كان أبي يخالف الناس في مال اليتيم ليس عليه زكاة»^(٣).

ص: ٨

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٤ ص ٢٦ باب ٨ زكاة أموال الأطفال ح ٢

٢- التهذيب ج ٤ ص ٢٦ باب ٨ زكاة أموال الأطفال ح ٣

٣- التهذيب ج ٤ ص ٢٦ باب ٨ زكاة أموال الأطفال ح ٤

ثمّ مورد الخبر غلّات اليتامى قال المحقّق: «فقطالبهم بدليل إلى الحاق مواشيهم بغلّاتهم و بإلحاق المجانين بهم».

و أغرب ابن حمزه فذكر ثبوت الزكاه على مال الصبىّ مطلقا، مع أنّ عدم الوجوب فى صامته إجماعى، ثمّ بعد حمل الخبر على التقيّه لا- وجه للقول بالاستحباب كما قاله الشهيد الثانى و نسبه المحقق إلى الإسكافى و العمانى و المرتضى و الديلمى غير معلومه، و إنّما قال الأ-خير: «و أمّا من تجب عليهم الزكاه فهم الأحرار العاقلون البالغون المالكون للنّصاب، فإنّ صحت الرّوايه بوجوب الزكاه فى أموال الأطفال حملناها على النّدب» و كلامه كما ترى تعليق، نعم لا إشكال فى استحبابهما فى مال تجارتهم لتطابق النصوص و الفتاوى عليه سوى ما يظهر من الحلّى.

ثمّ إنّ التهذيب قال بعد موثق سماعه المتضمّن لضمان مال اليتيم: إنّّه إذا لم يكن قصده حفظ مال اليتيم و إلّا فلا ضمان و يأخذ منه الرّبح، و استدللّ له بما رواه عن أبى الربيع بتوسط الحسن بن محبوب وهو من اصحاب الاجماع «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرّجل يكون فى يده مال لأخ له يتيم و هو وصيّّه أ يصلح له أن يعمل به؟ قال: نعم يعمل به كما يعمل بمال غيره و الرّبح بينهما، قال: قلت: فهل عليه ضمان؟ قال: لا إذا كان ناظرا له»^(١).

ص: ٩

و قال: «إذا كان متمكنا في مال اليتيم في الحال و أخذه لحفظه يكون ربحه للمتجر و ضمانه عليه و زكاته عليه» واستدل له بخبر منصور الصيقل بتوسط ابان بن عثمان وهو من اصحاب الاجماع عن الصادق (عليه السلام): «سألت عن مال اليتيم يعمل به؟ قال: إذا كان عندك مال و ضمنته فلك الربح و أنت ضامن للمال و إن كان لا مال لك و عملت به فالربح للغلام و أنت ضامن للمال». (١)

(العاقل)

و أما غير العاقل فبدليل حديث رفع القلم (٢) ومعتبره عبد الرحمن بن الحجاج: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «امرأه من أهلنا مختلطه أعلوها زكاه؟ فقال: إن كان عمل به فعليها زكاه و إن لم يعمل به فلا» (٣) ودلالته على عدم وجوب الزكاه في أصله واضحة و اما دلالته على انه لو توجر به ففيه الزكاه فسياتي الكلام عنه في زكاه مال التجاره.

ص: ١٠

١- التهذيب ٤- ٢٩- ٧١، و الاستبصار ٢- ٣٠- ٨٩.

٢- الخصال باب الثلاثه ص ٩٢

٣- الكافي ج ٣ ص ٥٤٢

و يؤيده خبر موسى بن بكر سألت أبا الحسن (عليه السلام) (في اسناد و في آخر عن عبد صالح (عليه السلام): عن امرأه مصابه و لها مال في يد أخيها هل عليه زكاة فقال: إن كان أخوها يتجر به فعليه زكاة» (١).

وجوب زكاة المال على الحر

(الحرّ)

كما تضافرت به النصوص مثل صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): ليس في مال المملوك شيء و لو كان له ألف ألف و لو احتاج لم يعط من الزكاة شيء» (٢).

و صحيحه الآخر: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «مملوك في يده مال أ عليه زكاة؟ قال: لا، قلت: و لا على سيده؟ قال: لا، إنّه لم يصل إلى سيده و ليس هو للمملوك» (٣).

ص: ١١

١- الكافي في ٣ من (باب زكاة مال المملوك و المكاتب و المجنون، ٢٤ من زكاته)

٢- الكافي (في أول باب زكاة مال المملوك، ٢٤ من زكاته)

٣- الكافي (في آخر باب زكاة مال المملوك، ٢٤ من زكاته) و رواه الفقيه وسابقه (في ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من باب الأصناف التي تجب عليها الزكاة، ٥ من زكاته).

و صحيح إسحاق بن عمار، عنه (عليه السلام): قلت: «ما تقول في الرجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر، فيقول: حللني من ضربى إياك- إلى- فقلت له: فعلى العبد أن يزكّيها إذا حال عليها الحول؟ قال: لا إلّا أن يعمل له بها- الخبر»(١).

وجوب زكاة المال على المتمكّن من التصرف

(المتمكّن من التصرف)

كما في نصوص متعدده مثل ما في الصحيح عن سدير الصيرفى وبتوسط الحسن بن محبوب: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): ما تقول في رجل كان له مال فانطلق به فدفنه في موضع فلمّا حال عليه الحول ذهب ليخرجه من موضعه فاحتفر الموضع الذى ظنّ أنّ المال فيه مدفون فلم يصبه فمكث بعد ذلك ثلاث سنين، ثمّ إنّه احتفر الموضع من جوانبه كلّه فوقع على المال بعينه كيف يزكّيه؟ قال: يزكّيه لسنة واحدة لأنّه كان غائباً عنه وإن كان احتبسه»(٢).

و صحيح رفاعه: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يغيب عنه ماله خمس سنين، ثمّ يأتيه فلا يزد رأس المال كم يزكّيه؟ قال: سنة واحدة».

ص: ١٢

١- الفقيه ج ٣ ص ٢٣٢

٢- الكافي (في أوّل باب زكاة المال الغائب ١١ من زكاته)

وصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا صدقه على الدين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يديك» (١).

و موثق سماعه قال: «سألته عن الرجل يكون له الدين على الناس يحتبس فيه الزكاه قال: ليس عليه فيه زكاه حتى يقبضه فإذا قبضه فعليه الزكاه وإن هو طال حبسه على الناس حتى يمر لذلك سنون فليس عليه زكاه حتى يخرج فإذا هو خرج زكاه لعامه ذلك وإن هو كان يأخذ منه قليلا قليلا فليزك ما خرج منه أولا فأولا، فإن كان متاعه و دينه و ماله في تجارته التي يتقلب فيها يوما بيوم يأخذ و يعطى و يبيع و يشتري فهو يشبه العين في يده فعليه الزكاه، و لا ينبغي له أن يعير ذلك إذا كان حال متاعه و ماله على ما و صفت لك فيؤخر الزكاه».

و صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، و ضريس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنهما قالا: أيما رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فإنه يزكيه، و إن كان عليه من الدين مثله و أكثر منه فليزك ما في يده» (٢).

ومعتبر إسحاق بن عمار: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل يكون له الولد فيغيب بعض ولده فلا يدري أين هو و مات الرجل فكيف يصنع بميراث الغائب من أبيه؟

ص: ١٣

١- التهذيب ٤- ٣١- ٧٨

٢- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٣ ص ٥٢٢ باب زكاه المال الغائب و الدين و الوديعه

قال: يعزل حتى يجيىء، قلت: فعلى ماله زكاه؟ فقال لا حتى يجيىء، قلت: فإذا هو جاء أيزكيه، فقال لا حتى يحول عليه الحول فى يده»(١).

هذا وفى صحيح منصور بن حازم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى رجل استقرض مالا فحال عليه الحول و هو عنده؟ قال: إن كان الذى أقرضه يؤدى زكاته فلا زكاه عليه، وإن كان لا يؤدى أدى المستقرض»(٢).

اقول: مقتضى الأصل كون الزكاه على المستقرض لكن الصحيح دلّ على أنه لو أدى المقرض يكفى و به افتى العلامة فى المتهى وصاحب المدارك(٣).

و يشهد لكون الزكاه على المستقرض صحيح زراره قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «رجل دفع إلى رجل مالا قرضا على من زكاته، على المقرض أو على المقرض؟ قال: لا- بل زكاتها إن كانت موضوعه عنده حولا- على المقرض، قلت: فليس على المقرض زكاتها؟ قال: لا يزكى المال من وجهين فى عام واحد و ليس على الدافع شىء لأنه ليس فى يده شىء إنما المال فى يد الآخر فمن كان المال فى يده زكاه، قلت: أفيزكى مال غيره من ماله؟ فقال: إنه ماله ما دام فى يده و ليس

ص: ١٤

١- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٣ ص ٥٢٤ ولا اشكال فى سندى من جهة محمد بن اسماعيل النيشابورى ولا ضير فيه على التحقيق.

٢- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٣ ص ٥٢٠ باب زكاه المال الغائب و الدين و الوديعه

٣- المنتهى ١/ ٤٧٦ و مدارك الأحكام ص ٢٩١.

ذلك المال لأحد غيره، ثم قال: يا زرارہ أ رأيت وضيعه ذلك المال و ربحه لمن هو و على من، قلت للمقترض قال: فله الفضل و عليه النقصان و له أن ينكح و يلبس منه و يأكل منه، و لا ينبغي له أن يزكّيه؟ بلى يزكّيه فإنّه عليه».

و اما خبر عبد الحميد بن سعد: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل باع بيعا إلى ثلاث سنين من رجل ملّى بحقّه و ماله في ثقه يزكّي ذلك المال في كلّ سنه تمرّ به أو يزكّيه إذا أخذه؟ فقال: لا بل يزكّيه إذا أخذه، قلت له: لكم يزكّيه؟ قال: لثلاث سنين» فلا يقاوم ما سبق من وجوب الزكاه لثلاث سنين ومثله في الضعف او الحمل على الاستحباب صحيح أبي الصباح الكناني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل ينسى ء أو يعير فلا يزال ماله دينا كيف يصنع في زكاته؟ قال: يزكّيه و لا يزكّي ما عليه من الدين إنّما الزكاه على صاحب المال».

و اما صحيح علي بن أبي حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن كان عندك وديعه تحرّكها فعليك الزكاه فإن لم تحرّكها فليس عليك شيء». فالظاهر ان المراد من الوديعة القرض ومن الزكاه فيه زكاه التجاره.

ما تجب فيه الزكاه

(في الأنعام الثلاثه، و الغلّات الأربع و النقدين و يستحبّ في ما تنبت الأرض من المكيل و الموزون)

كما هو مقتضى الاخبار المستفيضه منها صحيح زراره، و محمد بن مسلم، و أبى بصير و بريد بن معاويه العجلي، و الفضيل بن يسار، عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام قالاً: فرض الله الزكاه مع الصلاه فى الأموال و سنّها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم فى تسعه أشياء عفا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم عمّا سواه: فى الذهب و الفضّه و الإبل و البقر و الغنم و الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و عفا عمّا سوى ذلك» (١).

و صحيح عبد الله بن سنان: قال أبو عبد الله (عليه السلام): لَمَّا أُنْزِلَتْ آيَةُ الزَّكَاةِ {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا} و أُنْزِلَتْ فى شهر رمضان فأمر النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُنَادِيَةً فَنَادَى فى النَّاسِ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الصَّيَّيْلَةَ ففرض الله عزّ و جلّ عليهم من الذهب و الفضّه و فرض الصدقه من الإبل و البقر و الغنم و من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب فنَادَى فيهم بذلك فى شهر رمضان و عفا لهم عمّا سوى ذلك - الخبر (٢).

لكن ذهب يونس بن عبد الرحمن و كان من اصحاب الاجماع إلى الوجوب فى جميع الحبوب، و نسب الى ابن الجنيد ايضاً (٣) و اختاره الكليني فروى عن يونس،

ص: ١٦

١- الكافي فى أوّل باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه و آله الزكاه عليه، ٤ من زكاته

٢- الكافي (فى ٢ من أوّل زكاته)

٣- الحقائق الناضره ج: ١٢ ص ١٠٦

عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على تسعة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والإبل والبقر والغنم، وعفا عما سوى ذلك». قال يونس: معنى قوله: «إنَّ الزكاة في تسعة أشياء وعفا عما سوى ذلك» إنما كان ذلك في أول النبوة كما كانت الصلوات ركعتين، ثم زاد رسول الله صلى الله عليه وآله فيها سبع ركعات، وكذلك الزكاة وضعها وسنّها في أول نبوته على تسعة أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب^(١). ثم قال الكليني: «باب ما يزكى من الحبوب» ثم روى صحيح محمد بن مسلم: سألت عن الحبوب ما يزكى منها؟ قال: البرّ والشعير والذرة والدخن والأرز والسيّلت والعدس والسّمسم كلّ هذا يزكى وأشباهه» ثم قال عن زراعه، عن الصّيادق (عليه السلام) مثله، وقال: «كلّ ما كيل بالصّاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاة، وقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقة في كلّ شيء أنبت الأرض إلّا ما كان في الخضر والبقول وكلّ شيء يفسد من يومه» ثم «و روى أيضا عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: كلّ ما دخل القفيز فهو يجري مجرى الحنطة والشعير والتمر والزبيب، قال: فأخبرني هل على هذا الأرز وما أشبهه من الحبوب الحمص والعدس زكاة؟ فوقع (عليه السلام) صدقوا الزكاة في كلّ شيء كيل». أقول: والظاهر كون قوله (و روى أيضا- إلخ) جزء صحيح على بن مهزيار المتقدم.

ص: ١٧

١- الكافي (في ٢ باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة عليه، ٤ من زكاته)

و روى عن محمد بن إسماعيل: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): إن لنا رطباً و أرزاً فما الذى علينا فيها؟ فقال (عليه السلام): أما الرطب فليس عليك فيها شىء، و أما الأرز فما سقت السماء العشر، و ما سقى بالدلو فنصف العشر من كل ما كلت بالصاع - أو قال: و كيل بالميكال -».

و عن أبي مريم عنه (عليه السلام): سألته عن الحرث ما يزكى منه؟ فقال البر والشعير والذره والأرز والسلت والعدس وكل هذا ممّا يزكى، وقال: كلّ ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاه».

لكن المشهور حملها على الاستحباب ولا بد له من شاهد، والشاهد له هو صحيح علي بن مهزيار قال: «قرأت في كتاب عبد الله بن محمّد إلى أبي الحسن (عليه السلام) روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاه على تسعة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضّة والغنم والبقر والإبل وعفا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله عمّا سوى ذلك، فقال له القائل: عندنا شيء كثير يكون أضعاف ذلك، فقال: وما هو؟ فقال له: الأرز، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): أقول لك: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع الزكاه على تسعة أشياء وعفا عمّا سوى ذلك، وتقول: عندنا أرزّ وعندنا ذرّه وقد كانت الذرّه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق (عليه السلام) كذلك هو- و الزكاه على كلّ ما كيل بالصاع، و كتب عبد الله و روى غير هذا الرجل عن أبي عبد الله

(عليه السلام) أنه سأله عن الحبوب فقال: وما هي فقال: السمسم و الأرز و الدّخن و كل هذا غلّه كالحنطه و الشعير، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): في الحبوب كلّها زكاه»(١).

و ذلك لادن تصديق الامام لتلك الروايات المتعارضة المرويّه عن الصادق (عليه السلام) ليس له وجه صحيح عدا اراده الاستحباب فيما عدا التسعه وعليه فينتفى احتمال الحمل على التقيه اذ لا معنى للتقيه في تصديق الخبرين المتعارضين .

ثم ان الحنطه هل تشمل العلس؟ وهل ان الشعير يشمل السلت؟

اقول: اختلفت كلمات اللغويين فيهما ففي الصحاح «العلس ضرب من الحنطه يكون حبتان في قشر وهو طعام أهل صنعاء والسلت - بالضم - ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه الحنطه». ونحوه ما في القاموس ونهايه ابن الاثير (٢).

و عن ابن دريد ان السلت: حب يشبه الشعير(٣).

و عن المغرب: ان العلس حبه سوداء اذا اجذب الناس طحنوها واكلوها...(٤)

ص: ١٩

١- الكافي ٣- ٥١١- ٤.

٢- الصحاح ج ١ ص ٢٥٣ وج ٣ ص ٩٥٢ والقاموس ج ١ ص ١٥٠ وج ٢ ص ٢٣٢ والنهايه ج ٢ ص ٣٨٨

٣- جمهره اللغه ج ٢ ص ٣٩٨

٤- المغرب ج ٢ ص ٥٥

و عن المحيط: العلس شجره كالبر(١).

و عن الفائق: السلت حب بين الحنطة والشعير لا قشر له(٢).

اقول: و يشهد لعدم كون السلت من الشعير الاخبار حيث عطفت السلت على الشعير كما فى مرسله أبى مريم عن أبى عبد الله (عليه السلام): سألت عن الحرث ما يزكى منه؟ فقال: البرّ و الشعير و الذرّه و الأرز و السلت - إلخ». فجعله عدل الشعير كالأرز».

و صحيحه محمد بن مسلم: «سألت عن الحبوب ما يزكى منها؟ قال: البرّ و الشعير و الذرّه و الدّخن و الأرزّ و السلت - الخبر».

و صحيح زراره: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): فى الذرّه شىء؟ قال: الذرّه و العدس و السلت و الحبوب فيها مثل ما فى الحنطة و الشعير - الخبر»

و جعله الإسكافى غير الشعير و كذا الشيخ فى نهايته .

و الأصل فى جعل «السلت» فى الشعير الخلاف فقال: «و أمّا السّلت فهو نوع من الشعير يقال: إنّه بلون الحنطة و طعمه طعم الشعير بارد مثله فإذا كان كذلك ضمّ

ص: ٢٠

١- المحيط فى اللغة ج ١ ص ٣٦٦

٢- الفائق فى غريب الحديث ج ٢ ١٩٢ و ١٩٣

إليه و حكم فيه بحكمه و أمّا ما عداه من سائر الحبوب فلا زكاه فيه» (١). و«العلس» من الحنطة المبسوط فقال: «و السلت شعير فيه مثل ما فيه- إلى أن قال- و العلس نوع من الحنطة يقال: إذا ديس بقى كلّ حَبّه في كمام ثمّ لا يذهب ذلك حتّى يدقّ أو يطرح في رحى خفيفه و لا يبقى بقاء الحنطة و بقاؤها في كمامها و يزعم أهلها أنّها إذا هرست أو طرحت في رحى خفيفه خرجت على النصف- إلى- و إذا اجتمع عنده حنطه و علس ضمّ بعضه إلى بعض لأنّها كلّها حنطه» (٢).

و عليه فلم نحصل على دليل يوثق به لدخولهما في اطلاق اسم الحنطة والشعير فالمرجع في شمول الزكاه لهما هي البراءة الا ان المحقق الخوئي ادعى شمول اطلاق صحيح زراره «كل ما كيل بالصاع..فعليه الزكاه..».

اقول: لا- يخفى ان هذا الصحيح وامثاله كان دليلا ليونس في وجوب الزكاه في جميع الحبوب وقد اجبنا عنه في ما تقدم فهو ساقط عن الاعتبار فلا يصح الاستناد اليه والتمسك به تمسك بالعام في الشبهات المصادقيه .

ما تستحب فيه الزكاه

(و في مال التجاره و أوجبها ابن بابويه)

ص: ٢١

١- الخلاف (في ٧٦ من مسائل زكاته بعد حكمه بكون الحنطة و الشعير جنسين)

٢- المبسوط (في الرابعه من مسائل فصل زكاه غلاته)

اقول: بل ابنا بابويه، و ذهب العَمَانِيّ و الشيخان و المرتضى و الدّيلمى و الحلبيّ و القاضى إلى العدم^(١)، ويدل على العدم طائفه من النصوص منها:

صحيح سليمان بن خالد سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل كان له مال كثير فاشترى به متاعا ثم وضعه، فقال: هذا متاع موضوع فإذا أحببت بعته فيرجع إلى رأس مالى و أفضل منه، هل عليه فيه صدقه و هو متاع؟ قال: لا حتّى يبيعه قال: فهل يؤدى عنه إن باعه لما مضى إذا كان متاعا قال: لا^(٢).

و صحيح زراره قال: كنت عند أبي جعفر (عليه السلام) و ليس عنده غير ابنه جعفر، فقال: يا زراره إنّ أبا ذرّ و عثمان تنازعا على عهد النّبىّ صلى الله عليه و آله فقال عثمان: كل مال من ذهب أو فضّه يدار به و يعمل به و يتّجر به ففيه الزكاه إذا حال عليه الحول، فقال أبو ذر: أمّا ما اتّجر به أو دير و عمل به فليس فيه زكاه إنّما الزكاه فيه إذا كان ركازا أو كنزا موضوعا فإذا حال عليه الحول ففيه الزكاه، فاختصما فى ذلك إلى النّبىّ صلى الله عليه و آله فقال: القول ما قال أبو ذر، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) لأبيه: ما تريد إلى أن تخرج مثل هذا فيكفى الناس أن يعطوا فقراءهم و مساكينهم، فقال أبوه (عليه السلام): إليك عنّى لا أجد منها بدا^(٣).

ص: ٢٢

١- النجعه ج ٤ ص ١٩ نقل عن ذكرنا جميعا .

٢- الته ذى ب ج ٤ ص ٧٠ .

٣- الته ذيب ج ٤ ص ٧١ .

و يدل على الوجوب طائفه من الاخبار ايضاً منها:

صحيحه محمد بن مسلم: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن رجل اشترى متاعاً و كسده عليه و قد كان زكياً ما له قبل أن يشتري المتاع متى يزكّيه؟ فقال: إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة، و إن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال، قال: و سألته عن الرجل يوضع عنده الأموال يعمل بها، فقال: إذا حال الحول فليزكّها» (١).

و صحيحه إسماعيل بن عبد الخالق قال: «سأله سعيد الأعرج و أنا أسمع فقال: إنا نكبس الزيت و السمن نطلب به التجاره فربما مكث عندنا السنه و السنتين هل عليه زكاة؟ قال: فقال: إن كنت تربح فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليك زكاته، و إن كنت إنما تربص به لأنك لا تجد إلّا وضعيه فليس عليك زكاة - الخبر» (٢).

و هاتان الطائفتان تتعارضان ان لم يمكن الجمع بينهما وتتساقطان والمرجع حينئذ العدم مطلقاً، إلّا انه قيل بالجمع بينهما بالحمل على الاستحباب، اقول الا ان هذا الجمع لا يصح لان الطائفة الاولى دلت على عدم ثبوت الزكاة و ان قبول برأس المال او اكثر ما لم يبعه و يحول الحول على الثمن و الطائفة الثانية دلت على ثبوت الزكاة فيما لو أمسك لكي يجد الربح في مقابل من تربص به لانه لا يجد

ص: ٢٣

١- الكافي ج ٣ ص ٥٢٨

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٢٩

من يشتريه برأس المال، فهما متعارضان لأن قوله (عليه السلام) «فيه الزكاه» وقوله (عليه السلام) «ليس فيه الزكاه» غير قابلين للتصرف بالحمل على الاستحباب فاما ان يحمل ما دل على الوجوب على التقيه او يتساقطان ولا يثبت شيء منهما.

(و في إناث الخيل السائمه ديناران عن العتيق، و دينار عن غيره، و لا يستحبّ في الرقيق و البغال و الحمير)

كما في صحيح محمد بن مسلم، و زراره عنهما عليهما السلام جميعا قالا: وضع أمير المؤمنين (عليه السلام) على الخيل العتاق الرّاعيه في كلّ فرس في كلّ عام دينارين و جعل على البراذين ديناراً^(١).

و صحيح زراره: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): هل في البغال شيء؟ فقال: لا، فقلت: فكيف صار على الخيل و لم يصّر على البغال؟ فقال: لأنّ البغال لا تلقح و الخيل الإناث ينتجن، و ليس على الخيل الذكور شيء، فقلت: فما في الحمير؟ فقال: ليس فيها شيء، قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبهما فيهما شيء؟ فقال: لا ليس على ما يعلف شيء إنّما الصدقه على السائمه المرسله في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء»^(٢).

ص: ٢٤

١- الكافي ج ٣ ص ٥٣٠ و رواه المقنعه و زاد بعد «على البراذين» «السائمه الإناث في كلّ عام».

٢- الوسائل ب ١٦ من ابواب ما تجب فيه الزكاه ح ٣

و اما الرقيق ففي موثقه سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): ليس في الرقيق زكاه إلا رقيق يبتغي به التجاره فإنه من المال الذي يزكى»(١).

و اما صحيح زراره، و محمد بن مسلم فقد يقال بدلالته على ثبوتها ففيه: إنهما سئلا عما في الرقيق فقالا: ليس في الرأس شيء أكثر من صاع من تمر إذا حال عليه الحول، و ليس في ثمنه شيء حتى يحول عليه الحول»(٢) لكنه مجمل لانه من المحتمل ان المراد من فقره الاولى هو زكاه الفطره كما وان المراد من فقره الثانيه زكاه المال كما هو واضح .

حصيله البحث:

شرائط وجوب الزكاه: تجب زكاه المال على البالغ العاقل الحر المتمكن من التصرف، و زكاه المال على المستقرض لكن لو أدى المقرض كفى وسقط عنه.

ما تجب فيه الزكاه: والزكاه تتعلق بالأنعام الثلاثة و الغلات الأربع و النّقيدين، ما تستحب فيه الزكاه: و تستحب الزكاه فيما تنبت الأرض من المكيل و الموزون و في مال التجاره، و في إناث الخيل السائمه، ديناران عن العتيق و دينار عن غيره، و

ص: ٢٥

١- الوسائل ب ١٧ من ابواب ما تجب فيه الزكاه ح ٢

٢- الوسائل ب ١٦ من ابواب ما تجب فيه الزكاه ح ١

لا يستحبّ في البغال و الحمير و الرقيق إلّا الرقيق الذى يبتغى به التجاره فإنّه من المال الذى يزكى .

نصب الأنعام الأربعة

نصب الإبل

(فنصب الإبل اثنا عشر نصابا خمسه منها كلّ واحد خمس فى كلّ واحد شاه ثمّ ستّ و عشرون بنت مخاض، ثمّ ستّ و ثلاثون و فيها بنت لبون ثمّ ستّ و أربعون و فيها حقّه، ثمّ احدى و ستّون فجذعه، ثمّ ستّ و سبعون ففيها بنتا لبون، ثمّ احدى و تسعون و فيها حقّتان، ثمّ فى كلّ خمسين حقه و فى كلّ أربعين بنت لبون)

لم يشر المصنّف إلى خلاف فيها مع أنّ الخامس خلافيّ فذهب إلى خمس شياه فيه الصدوقان و الشّيخان و المرتضى و من تأخّر عنهم، و ذهب العميّانيّ إلى أنّ فى الخامس بنت مخاض و كذا الإسكافيّ مع زياده تفصيل فقال: «ثمّ ليس فى زيادتها شىء حتّى تبلغ خمسا و عشرين فإذا بلغت ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم تكن فى الإبل فابن لبون ذكر، فإن لم يكن فخمس شياه فإن زاد على الخمس و

العشرين واحده ففيها ابنه مخاض فإن لم يوجد فابن لبون ذكر إلى خمس و ثلاثين فإن زادت واحده على خمس و ثلاثين ففيها ابنه لبون أنثى» (١).

و ظاهر الكليني التخيير بينه و بين قول المشهور حيث جمع بين صحيح زراره، و محمد بن مسلم، و أبي بصير، و بريد العجلي، و الفضيل، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «في صدقه الإبل في كل خمس شاه إلى أن تبلغ خمسا و عشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها بنت مخاض، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ خمسا و ثلاثين، فإذا بلغت خمسا و ثلاثين ففيها ابنه لبون، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ خمسا و أربعين فإذا بلغت خمسا و أربعين ففيها حقه طروقه الفحل، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها جذعه، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ خمسا و سبعين، فإذا بلغت خمسا و سبعين ففيها بنتا لبون، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ عشرين و مائه فإذا بلغت عشرين و مائه ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت واحده على عشرين و مائه ففي كل خمسين حقه و في كل أربعين ابنه لبون ثم ترجع الإبل على أسنانها- الخبر» (٢) الدال على قول العماني و بين صحيح عبد الرحمن بن الحجاج الدال على قول المشهور و الذي يعارض الاول و هو: عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في خمس قلائص شاه و ليس فيما دون الخمس شىء،

ص: ٢٧

١- النجعه ج ٤ ص ٢٣ نقل عن ذكرنا جميعا .

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٣١

و في عشر شاتان، و في خمس عشره ثلاث شياه، و في عشرين أربع و في خمس و عشرين خمس، و في ستّه و عشرين بنت مخاض إلى خمس و ثلاثين، و قال عبد الرحمن: هذا فرق بيننا و بين الناس، فإذا زادت واحده ففيها بنت لبون إلى خمس و أربعين، فإذا زادت واحده، ففيها حقّه إلى ستين، فإذا زادت واحده ففيها جذعه إلى خمس و سبعين، فإذا زادت واحده ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا كثرت الإبل ففي كلّ خمسين حقّه» (١).

و اعتمده الصدوق فرواه مع زياده: «فإذا زادت واحده ففيها حقّتان إلى عشرين و مائه» بعد «إلى تسعين»، مضافا الى غيره مما يعارض الاول مثل صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمسا ففيها شاه إلى عشر، فإذا كانت عشرا ففيها شاتان فإذا بلغت خمسه عشر ففيها ثلاث من الغنم، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم، فإذا بلغت خمسا و عشرين ففيها خمس من الغنم، فإذا زادت واحده ففيها ابنه مخاض إلى خمس و ثلاثين فإن لم يكن عنده ابنه مخاض فابن لبون ذكر، فإذا زادت على خمس و ثلاثين بواحد ففيها ابنه لبون إلى خمس و أربعين، فإذا زادت واحده ففيها حقّه و إنّما سميت حقّه لأنها استحقّت أن يركب ظهرها إلى ستين فإن زادت واحده ففيها جذعه إلى خمس و سبعين، فإذا زادت واحده ففيها بنتا لبون إلى تسعين فإذا

ص: ٢٨

زادت واحده فحقتان إلى عشرين و مائه، فإذا زادت على العشرين و المائه واحده ففي كل خمسين حقه و في كل أربعين بنت لبون- الخبر»(١).

ثم وجه الصحيح الاول فقال: فأما... فليس بينه و بين ما- قدمناه من الأخبار تناقض لأن قوله (عليه السلام) «في كل خمس شاه إلى أن تبلغ خمسا و عشرين» يقتضى أن يكونوا سواء في هذا الحكم و إنه يجب في كل خمس شاه إلى هذا العدد، ثم قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «إذا بلغت خمسا و عشرين ففيها ابنه مخاض» يحتمل أن يكون أراد «و زادت واحده» و إنما لم يذكر في اللفظ لعلمه بفهم المخاطب ذلك و لو صرح فقال: «في كل خمس شاه إلى خمس و عشرين ففيها خمس شياه، و إذا بلغت خمسا و عشرين و زادت واحده ففيها ابنه مخاض» لم يكن فيه تناقض و كل ما لو صرح به لم يؤد إلى التناقض جاز تقديره في الكلام قال: و لو لم يحتمل ما ذكرناه لجاز لنا أن نحمل هذه الروايه على ضرب من التقيّه لأنها موافقه لمذاهب العامه، و قد صرح عبد الرحمن بن الحجاج فيما رواه الكليني عنه، عن الصادق (عليه السلام) - إلى أن قال:- «و في خمس و عشرين خمس شياه و في ست و عشرين بنت مخاض إلى خمس و ثلاثين» و قال عبد الرحمن: هذا فرق بيننا و بين الناس - إلخ»

ص: ٢٩

و يدلّ على كونه تقيّه ما فى سنن أبى داود (باب زكاه السائمه) «و روى عن حمّاد قال: أخذت من ثمامه بن عبد الله بن أنس كتابا زعم أنّ أبّا بكر كتبه لأنس و عليه خاتم النبى صلى الله عليه و آله حين بعثه مصدّقا و كتبه له فإذا فيه- إلى أن قال- فإذا بلغت خمسا و عشرين ففيها بنت مخاض إلى أن تبلغ خمسا و ثلاثين فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر- الخبر» (١).

و روى «عن سالم، عن أبيه قال: كتب النبى صلى الله عليه و آله كتاب الصدقه فلم يخرجّه إلى عمّاله حتّى قبض فقرنه. بسيفه فعمل به أبو بكر حتّى قبض ثم عمل به عمر حتّى قبض فكان فيه «فى خمس من الإبل شاه- إلى أن قال- و فى خمس و عشرين ابنه مخاض إلى خمس و ثلاثين- الخبر» (٢).

و يشهد على كون مذهب أهل البيت (عليهم السلام) ما قاله عبد الرحمن بن الحجاج ما رواه سنن أبى داود، عن عاصم بن ضمره، و عن الحارث الأعور، عن على- قال زهير: أحسبه عن النبى صلى الله عليه و آله- أنّه قال: هاتوا ربع العشور- إلى أن قال: و فى خمس و عشرين خمسه من الغنم، فإذا زادت واحده ففيها ابنه مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر- الخبر» (٣).

ص: ٣٠

١- النجعه ج ٤ ص ٢٧

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٧

٣- النجعه ج ٤ ص ٢٧

والشيخ ايضا أجاب عن الخبر الأول تاره بالتأويل و اخرى بالحمل على التقيّه، و روى صحيحا عن أبي بصير مما يدل على المشهور(١).

ثم انه جاء في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم «في خمس قلائص شاه» و القلائص جمع القلوص الناقه الشابه، قال الجوهرى: و هى بمنزله الجاريه من النساء، و لعلّه للتصريح بالقلائص فى ذاك الخبر ذهب الديلمى إلى اختصاص الزكاه فى الأنعام بالإناث دون الذكران، ألّا أنّ المشهور لم يفرق بين الذكر و الأنثى و ذلك لاطلاق غيره و لا تنافى بينهما لان دلاله صحيح ابن الحجاج بمفهوم اللقب و لا حجيّه فيه.

هذا و خالف الصدوقان فى النصاب العاشر(٢) أيضا فى الرسالة و الهدايه بإحدى و ثمانين وأنّ فيه ثنياً(٣)، و لم يظهر لهما مستند سوى الرضوى.

هذا و إطلاق المصنّف الحكم بذلك بعد الإحدى و تسعين لا يخلو عن اشكال و ذلك فإنّ من جملة ما لو كانت مائه و عشرين فعلى إطلاق العبارة فيها ثلاث بنات لبون و إن لم تزد الواحده و لم يقل بذلك أحد من الأصحاب بل اتفق الكلّ على أنّ النصاب بعد الإحدى و تسعين لا يكون أقلّ من مائه و احدى و عشرين.

ص: ٣١

١- التهذيب (فى باب زكاه الإبل ٥ من زكاته)

٢- و هو: ست و سبعين الى التسعين ففيها ابتنا لبون.

٣- النجعه ج ٤ ص ٢٩

ثم إنه لم يذكر في صحيحى عبد الرحمن وأبى بصير المتقدمين فى النصاب الأخير غير أن فى كل خمسين حقه وإنما ذكر التخيير فى صحيح زراره الذى رواه الصدوق والشيخ وصحيح الفضلاء.

هذا وللشيخ قول شاذ انكر فيه التخيير الوارد فى النصاب الأخير اعرضنا عن ذكره بالتفصيل (١)، مع أنه قد صرح فى نهايته كالمفيد والإسكافى والعمانى وابن بابويه والديلمى والقاضى وأبى الصلاح والمرضى فى جملة وناصرياته وابن زهره والحلى بالتخيير ولم يتبع الخلاف إلما ابن حمزه (٢)، والأصل فيه الشافعى فى الانتصار: «الشافعى يذهب إلى أنها إن زادت واحده على مائه وعشرين كان فيها ثلاث بنات لبون»، وأغرب الانتصار فأنكر حكم التخيير فى النصاب الأخير الذى ذكره غيره وجعل الأخير مائه وثلاثين فقال: «و مما انفردت الإمامية به وقد وافقها غيرها من الفقهاء فيه - قولهم: «إن الإبل إذا بلغت مائه وعشرين ثم زادت فلا شىء فى زيادتها حتى تبلغ مائه وثلاثين فإذا بلغت فيها حقه واحده و بنتا لبون، ولا شىء فى الزيادة ما بين العشرين والثلاثين، وهذا مذهب مالك بعينه، والشافعى يذهب إلى أنها إن زادت واحده على مائه وعشرين كان فيها ثلاث بنات لبون، وعند أبى حنيفة وأصحابه فى ما زاد على مائه وعشرين أن يستقبل الفريضة ويخرج من كل خمس زائده شاه، فإذا بلغت الزيادة خمسا وعشرين

ص: ٣٢

١- الخلاف: ٣ من مسائل زكاته

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٠ نقل عن ذكرنا جميعا .

أخرج ابنه مخاض، و الذى يدلّ على صحّته مذهبنا بعد الإجماع... و لم يقد دليل قاطع على وجوب شىء ما بين هذه العشرين إلى أن تبلغ الزيادة ثلاثين - إلخ» (١).

اقول: اما دعواه الاجماع فكما ترى واما قوله: لم يقد دليل على...فيرده الأخبار المستفيضه و الاجماع الذى ادعاه هو فى الناصريات على التخيير بينهما، فقال: «الذى نذهب إليه أنّ الإبل إذا زادت على مائه و عشرين أخرج من كلّ خمسين حقّه و من كلّ أربعين بنت لبون، دليلنا بعد الإجماع...» (٢).

ثم أنّ حكم البخت حكم الإبل كما فى صحيح الفضلاء عنهما عليهما السلام «قال: قلت: ما فى البخت السائمه شىء؟ قال: مثل ما فى الإبل العربيه» (٣).

ثم إنّ الكافى ذكر «باب أسنان الإبل» و قال: من أوّل يوم تطرحه امّه إلى تمام السنه حوار، فإذا دخل فى الثانيه سمى ابن مخاض لأنّ امّه قد حملت، فإذا دخلت فى السنّه الثالثه يسمّى ابن لبون، و ذلك أنّ امّه قد وضعت و صار لها لبن فإذا دخل فى السنه الرابعه يسمّى الذّكر حقّا و الأنثى حقّه لأنّه قد استحقّ أن يحمل عليه فإذا دخل فى السنه الخامسه يسمّى جذعا، فإذا دخل فى السادسه يسمّى ثنّيا لأنّه قد ألقى ثنّيته، فإذا دخل فى السابعه ألقى رباعيته و يسمّى رباعيّا، فإذا دخل

ص: ٣٣

١- النجعه ج ٤ ص ٣٠

٢- النجعه ج ٤ ص ٣١

٣- الكافى (فى أوّل باب صدقه الإبل، ١٨ من زكاته)

فى الثامنه ألقى السنّ الذى بعد الرباعية و سَمَّى سديسا، فإذا دخل فى التاسعه و طرح نابه سَمَّى بازلا، فإذا دخل فى العاشره فهو مخلف و ليس له بعد هذا اسم، و الأسنان التى تؤخذ منها فى الصدقه من بنت مخاض إلى الجدع» (١) و مثله فى الفقيه (٢) و نُقل ذلك عن أشراف المفيد ايضا (٣).

و هو موافق للمنقول عن اهل اللغة فى تاج العروس «و الحَوَارُ، بالضم، و قد يكسر، الأخيره رديئه عند يعقوب: ولد الناقه ساعه تضعه أمّه خاصّه. أو من حين يُوضع إلى أن يُفطم و يُفصل عن أمّه، فإذا فُصل عن أمّه فهو فصيل» (٤). وقال ايضا: « و الفصيل إذا لقيت أمّه: ابن مخاض، و الأُنثى: بنت مخاض. نقله صاحب اللسان و الصّاغاني عن الشّكرى، كما سيأتى. أو ما دخل فى السنّه الثانيه. و عباره الصّاح» (٥). وقال ايضا « كذلك الناقه... و إذا كانت ذات لبن فى كل أحيائها فهي لبون، و ولدها فى تلك الحال ابن لبون» (٦) وقال ايضا « و الحق، بالكسر، من الإبل: الدّاخله فى الرّابعه بعد استكمالها الثالثه» (٧).

ص: ٣٤

١- الكافى ج ٣ ص ٥٣٣

٢- الفقيه (فى ٥ من زكاته)

٣- النجعه ج ٤ ص ٣٣

٤- تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٦، ص: ٣١٦

٥- تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١٠، ص: ١٥١

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١٨، ص: ٤٩٥

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١٣، ص: ٨٣

وقال ايضاً: «الجَذَعُ، مُحرَّكه: قبل الثَّنى كما فى الصَّحاح.

و قال اللَّيْثُ: الجَذَعُ من الدَّواب و الأنعام: قبل أن يُثنى بسنِّه، و هو أوَّل ما يُستطاعُ ركوبُه و الانتفاعُ به. و هى بهاءٍ.

قال الجوهري و ابن سيده، و الجَذَعُ: اسمٌ له فى زمنٍ، و ليس بسنٍ تنبت أو تسقط، زاد ابن سيده: و تعاقبها أخرى.

و قال الأزهري: أمَّا الجَذَعُ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ فى أسنان الإبل و الخيل و البقر و الشَّاء... فأَمَّا البعير فَإِنَّهُ يُجذَع لاستكمالِه أربعة أعوامٍ، و دخوله فى السنِّ الخَامِسِه، و هو قبل ذلك حَقٌّ، و الذَّكَرُ جَذَعٌ، و الأُنْثى جَذَعَةٌ...» (١).

نصب البقر

(و فى البقر نصابان ثلاثون فتبيع أو تبيعه، و أربعون فمسنّه)

أفتى بالتخير بين التبيع والتبيعه الإسكافى والشيخان ومن تأخر عنهما، و لم يذكر العماني والصدوقان غير التبيع، و هو ظاهر الكليني حيث اقتصر على صحيح الفضلاء زرارته، و محمد بن مسلم، و بريد، و أبى بصير، و الفضيل «عن الباقر و

ص: ٣٥

الصّادق عليهما السّلام قالَا في البقر في كلّ ثلاثين بقره تبيع حولي، و ليس في أقلّ من ذلك شىء، و في أربعين بقره مسنّه، و ليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شىء حتّى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنّه، و ليس فيما بين الأربعين إلى الستّين شىء، فإذا بلغت الستّين ففيها تبيعان إلى سبعين، فإذا بلغت سبعين ففيها تبيع و مسنّه إلى ثمانين، فإذا بلغت ثمانين ففي كلّ أربعين مسنّه إلى تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تباع حوليات، فإذا بلغت عشرين و مائه ففي كلّ أربعين مسنّه، ثمّ ترجع البقر على أسنانها- الخبر»(١).

و الجاموس من البقر كما في صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) «قلت له: في الجواميس شىء؟ قال: مثل ما في البقر»(٢).

و لم يدلّ على التخيير سوى ما رواه الدّعائم مرفوعا عن الصّادق (عليه السلام) و خبر أبي بصير المروّى في أصل عاصم بن حميد . قلت: و لا يخفى ضعفهما .

و أمّا نقل المعتبر لخبر الفضلاء بلفظ تبيع أو تبيعه فيرده ان الكافي و التّهذيب روياه بدونه.

ص: ٣٦

١- الكافي ج ٣ ص ٥٣٤ ح ١

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٣٤ ح ٢

قال فى تاج العروس « التَّبْع: ولد البقره فى الأولى، ثُمَّ حَذَّعَ، ثُمَّ ثَنَّى، ثُمَّ رَبَّاعٌ، ثُمَّ سَدِيسٌ و قال اللَّيْث: التَّبْع: العجل المُدرَك، لأنَّه يَتَّبِع أمَّه بعد. قال الأزهرى: و هذا وهم، لأنَّه يُدرَك إذا أثنى، أى صار ثَنِيًّا. و التَّبْع من البقر يُسمَّى تَبِيعاً حين يستكملُ الحول، و لا- يُسمَّى تَبِيعاً قبل ذلك، فإذا استكمل عامين فهو حَذَّعٌ، فإذا استوفى ثلاثه أعوام فهو ثَنَّى، و حينئذ مُسنٌّ، و الأُنثى مُسنَّه، و هى التى تُؤخذ فى أربعين من البقر» (١).

نصب الغنم

(وللغنم خمسَه نصب أربعون فشاه، ثم مائه و احدى و عشرون فشاتان، ثم مائتان و واحده فثلاث)

هذا هو المشهور و يدلّ عليه صحيح زراره، و محمّد بن مسلم، و أبى بصير، و بريد، و الفضيل، عن الباقر و الصادق عليهما السّلام فى الشاه فى كلّ أربعين شاه شاه و ليس فى ما دون الأربعين شىء، ثمّ ليس فيها شىء حتّى تبلغ عشرين و مائه، فإذا بلغت عشرين و مائه ففيها مثل ذلك شاه واحده فإذا زادت على مائه و عشرين ففيها شاتان، و ليس فيها أكثر من شاتين حتّى تبلغ مائتين فإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك، فإذا زادت على المائتين شاه واحده ففيها ثلاث شياه، ثمّ

ص: ٣٧

ليس فيها أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه، فإذا زادت واحده ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائه، فإذا تَمَّت أربعمائه كان على كلِّ مائه شاه- الخبر»(١).

و صحيح محمّد بن قيس، عن أبي عبد الله (عليه السلام): ليس فيما دون الأربعين من الغنم شىء فإذا كانت أربعين ففيها شاه إلى عشرين و مائه فإذا زادت واحده ففيها شاتان إلى المائتين فإذا زادت واحده ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم ففي كلِّ مائه شاه- الخبر»(٢).

و أمّا روايه المعانى «عن أبي عبيد القاسم بن سلام بإسناد متصل إلى النبي صلى الله عليه و آله كتب لوابل بن حجر الحضرمي- إلى- و على التبعه شاه- الخبر»(٣)، و قال أبو عبيد: التبعه الأربعون من الغنم. فخير عامي.

هذا و ذهب عليّ بن بابويه و ابنه في الفقيه و المقنع و الهدايه(٤) إلى كون الأول إحدى و أربعين و لم نقف لهما على مستند سوى الرضويّ و خبر الأعمش، عن جعفر بن محمد عليهما السلام في خبر «و تجب على الغنم الزكاه إذا بلغت أربعين

ص: ٣٨

١- الكافي (في باب صدقه الغنم، ٢١ من زكاته)

٢- التهذيب (في ٢ من زكاه غنمه، ٧ من زكاته)

٣- المعاني (في بابه ١٣٢)

٤- النجعه ج ٤ ص ٣٤

شاه و تزید واحده فتكون فيها شاه إلى عشرين و مائه- الخبر»(١) و هما ضعيفان فان أقوال الاصحاب متّفقه على كون النصاب الأوّل هنا أربعون، و الاستبصار و إن عقد بابا لزكاه الغنم لكن لا لتعارض الأخبار في ما نحن فيه بل لاشتراط الحول .

(ثم ثلاثمائة و واحده فأربع على الأقوى)

ذهب إليه الإسكافي و الشيخ و أبو الصلاح و ابن زهره و القاضي(٢) و هو المفهوم من الكافي كما مرّ في اقتصاره على خبر الخمسه، و نسبه المختلف إلى المقنعه لكنّه و هم، و ذهب العمياني و الصدوق- في فقيهه و مقنعه و هدايته- و المرتضى و الديلمي و ابن حمزه و الحلّي، و المفيد الى انها إذا كانت مائتين و زادت واحده ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا بلغت ذلك أخرج من كلّ مائه شاه نظرا إلى أنّه آخر النصب و أنّ في كلّ مائه حينئذ شاه بالغه ما بلغت(٣).

و منشأ الخلاف اختلاف صحيح زراره و صاحبيه المتقدم عن الكافي، و صحيح محمد بن قيس المتقدم ايضا ففيه: «ليس في ما دون الأربعين من الغنم شىء، فإذا كانت أربعين ففيها شاه إلى عشرين و مائه، فإذا زادت واحده ففيها شاتان إلى المائتين، فإذا زادت واحده ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم

ص: ٣٩

١- الخصال ج ٢ ص ٦٠٥

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٥

٣- النجعه ج ٤ ص ٣٥

ففى كلِّ مائه شاه ولا- تؤخذ هرمه ولا- ذات عوار إلّا أن يشاء المصدّق، ولا يفرّق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرّق و يعدّ صغيرها و كبيرها» هذا وحكم المختلف بعدم صحّحه الخبر الثّانى لاشتراك محمّد بن قيس بين الثّقه و الضّعيف.

وفيه: انه ليس بصحيح لأنّ كون الزّاوى عاصم بن حميد دليل على كونه الثّقه و يشهد للقول الثّانى ما رواه أصل عاصم بن حميد عن أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام) ففيه: «إذا زادت واحده على المائتين ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائه، فإذا كثرت الغنم ففى كلِّ مائه شاه»، و مثله فى الدّعائم مرفوعا عنهم (عليهم السلام) و كذا الرّضوى.

اقول: و حيث إنّ العامّه متّفقه فتوى و خبرا على القول الثّانى فالصواب حمل تلك الأخبار على التّقيه و العمل بصحيح زراره و ذويه مضافا الى انهم ممن اجمعت العصابه على فقاهتهم و... فالصحيح هو القول الاول .

أمّا اتّفاقهم فتوى فقد نقله الخلاف و أمّا خبرا ففى سنن أبى داود باب زكاه السائمه: و روى «عن موسى بن إسماعيل، عن حمّاد قال: أخذت من ثمامه بن عبد الله بن أنس كتابا زعم أنّ أبّا بكر كتبه لأنس و عليه خاتم النّبىّ صلى الله عليه و آله حين بعثه مصدّقا و كتبه له- إلى أن قال- فإذا زادت على مائتين ففيها ثلاث شياه، إلى أن تبلغ ثلاثمائه فإذا زادت على ثلاثمائه ففى كلِّ مائه شاه، شاه»(١).

ص: ٤٠

و بإسناده «عن سالم عن أبيه: كتب النبي صلى الله عليه وآله كتاب الصدقه فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض، فكان فيه - إلى أن قال: - فإذا زادت على المائتين ففيها ثلاث إلى ثلاثمائة فإن كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائه شاه، شاه، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة - الخبر» (١).

و «عن الزهري قال: هذه نسخه كتاب النبي صلى الله عليه وآله الذي كتبه في الصدقه و هي عند آل عمر و أقرأها سالم بن عبد الله بن عمر - إلى أن قال: - و في سائمه الغنم - إلخ» مثل سابقه (٢).

(ثم في كل مائه شاه)

مراده أن بعد كون الأربع في ثلاثمائة و واحده لا يزيد إلّا بعد أن يصل إلى الخمسمائة فيكون فيها خمس، وعليه فلا يرد عليه إنّه يستلزم ثلاثاً في ما لو زاد على الثلاثمائة و واحده و لم يبلغ الأربعمائه .

(و كلما نقص عن النصاب فعفو)

ص: ٤١

١- النجعه ج ٤ ص ٣٧

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٧

أى يعفى فى الأنعام الثلاثة عما زاد عن نصاب و لم يبلغ النصاب الآخر، كما فى صحيح زراره، و محمد بن مسلم و أبى بصير و بريد العجلئ و الفضيل عن الباقر و الصادق عليهما السلام فى خبر: «ليس على التيف شىء و لا على الكسور شىء - الخبر» (١).

(و يشترط فيها السوم)

و الاخبار فيه مستفيضه كما فى صحيح الفضلاء المتقدم «و ليس على العوامل شىء إنما ذلك على السائمه الراعيه» (٢). وفيه ايضا فى حديث زكاه البقر قال: «ليس على التيف شىء و لا على الكسور شىء و لا على العوامل شىء إنما الصدقه على السائمه الراعيه» (٣).

و اما ما فى صحيح إسحاق بن عمّار قال: «سألته عن الإبل تكون للجّمّال أو تكون فى بعض الأمصار أتجرى عليها الزكاه كما تجرى على السائمه فى البريه؟ فقال: نعم».

ص: ٤٢

١- الكافى ج ٣ ص ٥٣٢

٢- الكافى ج ٣ ص ٥٣٢

٣- الكافى ج ٣ ص ٥٣٤

و ما فى صحىحه الآخر: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الإبل العوامل عليها زكاه؟ فقال: نعم عليها زكاه».

و صحىحه الثالث عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الإبل تكون للجّمال أو تكون فى بعض الأمصار أتجرى عليها الزكاه كما تجرى على السائمه فى البريّة؟ فقال: نعم».

و قال الشيخ بعد نقلها: «و هذه الثلاثه الأصل فيها إسحاق بن عمار و مع أنّ الأصل فيها واحد اختلفت ألفاظه لأنّ الحديث الأوّل قال فيه: «سألته» و لم يبيّن المسؤول من هو، و يحتمل أن يكون إماما و غير إمام، و فى الثانى عن أبى إبراهيم (عليه السلام)، و فى الثالث عن الصادق (عليه السلام) و ما يجرى هذا المجرى لا يجب العمل به».

اقول: لا ريب أنّ الأصل فى الأوّل و الأخير واحد لاتفاق ألفاظهما و عدم التعارض بين الإضممار و الإظهار فى المسؤول عنه فى كون الأصل فى المسؤول عنه واحدا الصادق (عليه السلام) و إنّما اختلاف التعبير عن الرّاوى، عن إسحاق ففى الأوّل صفوان و فى الأخير ابن مسكان، و الثّانى خبر آخر لفظه غير لفظ الأوّل و الأخير و المسؤول عنه فيه غيرهما و الصواب فى الجواب حملها على الشذوذ كما هو واضح.

(و الحول بمضى أحد عشر شهرا)

هلاله فيجب بدخول الثاني عشر وإن لم يكمل .

اقول: هذا على إطلاقه ليس بصحيح بل يختص بالنقدين كما ستعرف والأصل في المسألة الكليني حيث روى صحيحاً عن زراره، ومحمد بن مسلم قال الصادق (عليه السلام): «أيما رجل كان له مال و حال عليه الحول فإنه يزكيه، قلت له: فإن هو وهبه قبل حلّه بشهر أو يوم، قال: ليس عليه شيء أبداً». قال: وقال زراره عنه «إنه قال: إنما هذا بمنزله رجل أفطر في شهر رمضان يوماً في إقامته، ثم خرج في آخر النهار في سفر فأراد بسفره ذلك إبطال الكفّاره التي وجبت عليه، وقال: إنه حين رأى الهلال الثاني عشر وجبت عليه الزكاه ولكنّه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز ولم يكن عليه شيء بمنزله من خرج ثم أفطر إنما لا يمنع ما حال عليه، فأما ما لم يحل فله منعه ولا يحلّ له منع مال غيره فيما قد حلّ عليه، قال زراره: «وقلت له: رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فرارا بها من الزكاه فعل ذلك قبل حلّها بشهر، فقال: إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليها الحول و وجبت عليه فيها الزكاه، قلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول قال: جائز ذلك له، قلت: إنه فرّ بها من الزكاه؟ قال: ما أدخل على نفسه أعظم ممّا منع من زكاتها، فقلت له: إنه يقدر عليها؟ فقال: وما علمه أنّه يقدر عليها، وقد خرجت من ملكه، قلت: فإنه دفعها إليه على شرط، فقال: إنه إذا سمّاها هبه جازت الهبه وسقط الشرط و ضمن الزكاه، قلت له: وكيف يسقط الشرط و تمضى الهبه و يضمن الزكاه، فقال: هذا شرط فاسد و الهبه المضمونه ماضيه و الزكاه له لازمه عقوبه له، ثم قال: إنما ذلك له إذا اشترى بها داراً أو أرضاً أو متاعاً، ثم قال زراره:

قلت له: إِنَّ أباك قال لي: من فَرَّ بها من الزكاه فعليه أن يؤدِّيها؟ فقال صدق أبي، عليه أن يؤدِّي ما وجب عليه، و ما لم يجب عليه فلا شئ عليه فيه، ثم قال: أ رأيت لو أن رجلا أغمى عليه يوما ثم مات فذهبت صلاته أ كان عليه- و قد مات- أن يؤدِّيها؟ قلت: لا إلّا أن يكون قد أفاق من يومه، ثم قال: لو أن رجلا مرض في شهر رمضان، ثم مات فيه أ كان يصام عنه؟ قلت: لا، قال: فكذاك الرجل لا يؤدِّي عن ماله إلّا ما حال عليه الحول»(١).

و رواه العلل كاملا مع زياده في صدره طويله و زياده بعد قوله: «و لا يحلّ له مع مال غيره فيما قد حلّ عليه» قال زراره «قلت له: مائتي درهم هو بين خمس أناس أو عشره حال عليه الحول و هي عندهم أ يجب عليهم زكاتها، قال: لا هي بمنزله تلك يعنى جوابه في الحرث ليس عليهم شئ ء حتّى يتمّ لكلّ إنسان منهم مائتا درهم، قلت: و كذلك الشاه و الإبل و البقر و الذهب و الفضة، و جميع الأموال؟ قال: نعم»(٢).

ص: ٤٥

١- الكافي (في ٤ من باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه، ١٤ من زكاته) الكافي ج ٣- ٥٢٥- ٤ وروى الفقيه (في ٢٩ من ٥ من زكاته، باب الأصناف التي تجب عليها الزكاه) صدره إلى قوله: «و أراد بسفره ذلك إبطال الكفّاره التي وجبت عليه».

٢- العلل ج ٢ ص ٣٧٥

و مورد الصحيح النقدان فإنّه المنصرف من المال و الحكم على خلاف الأصل فتعميمه فى الأنعام كما ترى. و عليه فدخل
الثانى عشر يكفى فى استقرار الوجوب على ما دلّ عليه الصحيح و يؤيده خبر خالد بن الحجاج الكرخي: سألت أبا عبد الله (عليه
السلام) عن الزّكاه، فقال: انظر شهرا من السنه فانو أن تؤدّي زكاتك فيه، فإذا دخل ذلك الشهر فانظر ما نصّ - يعنى ما حصل -
فى يدك من مالك فزكّه فإذا حال الحول من الشهر الذى زكّيت فيه فاستقبل بمثل ما صنعت، ليس عليك أكثر منه»(١).

و بذلك افتى المفيد فقال فى المقنعه أخذاً من الصحيح «و كلّ مال تجب فيه الزّكاه إذا أهلّ الثّانى عشر من السنه عليه فقد
وجبت الزكاه فيه، فلو وهبه أو أخرجّه من يده بغير الهبه بعد دخول الثّانى عشر يوم واحد لم تسقط عنه بذلك الزكاه»(٢).

و كذلك الشّيخ فى النّهايه لم يذكر كفايه إهلال الثّانى عشر إلّا فى الدّهب و الفضة فقال: «لا زكاه فى الدّهب و الفضة حتّى
يحول عليهما الحول بعد حصولهما فى الملك فإن كان مع إنسان مال أقلّ ممّا يجب فيه الزّكاه ثمّ أصاب تمام النصاب فى وسط
السنه فليس عليه فيه الزّكاه حتّى يحول الحول على القدر

ص: ٤٦

١- الكافى ج ٣ ص ٥٢٢

٢- المقنعه ص ٢٥٨ باب من الزيادات فى الزكاه .

الذى يجب فيه الزّكاه و إذا استهلّ هلال الشهر الثّانى عشر فقد حال على المال الحول و وجبت عليه فيه الزّكاه فإن أخرج الإنسان المال عن ملكه قبل استهلال الشهر الثّانى عشر سقط عنه فرض الزّكاه، و إن أخرجه من ملكه بعد دخول الشهر الثّانى عشر وجبت عليه فيه الزّكاه و كانت فى ذمّته إلى أن يخرج منها، ثمّ ذكر الغلّات ثمّ الأنعام و أطلق حولها، فقال: و ليس فى شىء منها زكاه حتّى يحول عليه الحول من يوم يملكها»(١).

و كذلك الحلّى فقال: «لا زكاه فى الذهب و الفضة حتّى يحول عليهما الحول بعد حصولهما فى الملك، فإن كان مع إنسان مال أقلّ ممّا يجب فيه الزّكاه، ثمّ أصاب تمام النصاب فى وسط الحول فليس عليه فيه الزّكاه حتّى يحول على الجميع الحول من وقت كمال النصاب، و إذا استهلّ هلال الثّانى عشر فقد حال على المال الحول، و وجبت الزّكاه فى المال ليلة الهلال لا باستكمال جميع الشّهر الثّانى عشر بل بدخول أوّله، فإن أخرج الإنسان المال عن ملكه أو تبدّلت أعيانه، سواء كان البدل من جنسه أو غير جنسه قبل استهلال الثّانى عشر سقط عنه فرض الزّكاه و إن أخرجه من ملكه بعد دخول الشهر الثّانى عشر وجبت عليه الزكاه و كانت فى ذمّته إلى أن يخرج منه»(٢) ثم نقل عن المبسوط و الخلاف أنّه فرّق بين المبادله

ص: ٤٧

١- النهاية ص ١٨٢

٢- السرائر ج ١ ص ٤٥٢

بالجنس و غيره، و قال: إنه من فروع العامه و بالجملة مورد الخبر و كلام القدماء إنما هو في النقيدين و إنما عمم المتأخرون و في صدرهم المحقق.

و الأصل في التعميم المبسوط فقال: «و متى كان عنده أربعون شاه أحد- عشر شهرا و أهل الثاني عشر فقد وجبت عليه الصدقه و أخذت منها- إلخ»^(١) و الصواب ما في نهايته المبتنى على الآثار دون المبسوط الذي ابتنى في فروعه على نوع من الاعتبار.

(و للسخال حول بانفرادها بعد غنائها بالرعى) قلت: و فيها صورتان:

الصورة الاولى: إن حصلت لمالك النصاب بعد تمام الحول السابق قبل الدخول في الحول اللاحق بناءً على ان تعلق الوجوب وانتفاء الحول بدخول الشهر الثاني عشر و ان كان ابتداء الحول اللاحق من الشهر الثالث عشر كما لو ولدت خمس من الإبل خمسا أو أربعون من البقر أربعين أو ثلاثين، وحينئذ يكون حولها منفردا عن أمهاتها كما دلت عليه صحيحه ابن أبي عمير قال: كان علي (عليه السلام) لا يأخذ من صغار الإبل شيئا حتى يحول عليه الحول- الخبر»^(٢).

ص: ٤٨

١- المبسوط ج ١ ص ٢٠٠

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٣١

و صحيح زرارہ، عن أبى جعفر (عليه السلام): ليس فى صغار الإبل شىء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج»(١).

و صحيح إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قلت: السخل متى تجب فيه الصدقه؟ قال: إذا أجدع»(٢) اقول: و فيه دلالة على أن الجذع من المعز ما كمل له سنه لانه مما حال عليه الحول .

و صحيح زرارہ، عن الباقر (عليه السلام): ليس فى صغار الإبل و البقر و الغنم شىء إلا ما حال عليه الحول عند الرّجل، و ليس فى أولادها شىء حتى يحول عليه الحول»(٣).

الصورة الثانية: وهى ما لو كان فى اثناء الحول فاما ان يكون ما حصل بالملك الجديد بمقدار العفو ولم يكن نصابا مستقلا ولا مكملا لنصاب اخر، واما ان يكون نصابا مستقلا، واما ان يكون مكملا لنصاب اخر فالاقسام ثلاثة:

اما القسم الاول: وهو ان يكون بمقدار العفو ولم يكن نصابا مستقلا ولا مكملا لنصاب والحكم فيه انه لا شىء عليه وحله حال ما لو ملك الكل ابتداءً كما هو

ص: ٤٩

١- الكافى (فى آخر باب صدقه الإبل)

٢- الكافى (آخر باب صدقه الغنم، ٢١ من زكاته)

٣- التّهذيب (فى ٢٠ من وقت زكاته، ١٠ من زكاته)

صريح صحيح الفضلاء بانه لاشىء عليه بعد الاربعين الى ان يبلغ مائه و واحد وعشرين.

واما القسم الثانى: وهو ان يكون نصابا مستقلا، والقسم الثالث: وهو ان يكون مكملا لنصاب اخر فقال الشهيد الثانى فيهما: ففى ابتداء حوله مطلقا أو مع إكماله النصاب الذى بعده أو عدم ابتدائه حتى يكمل الأول فيجزى الثانى لهما أوجه أجودها الأخير، فلو كان عنده أربعون شاه فولدت أربعين لم يجب فيها شىء، و على الأول فشاه عند تمام حولها، أو ثمانون فولدت اثنين و أربعين فشاه للأولى خاصه، ثم يستأنف حول الجميع بعد تمام الأول، و على الأولين تجب اخرى عند تمام حول الثانيه و ابتداء حول السخال»(١).

اقول: أمّا ما احتمله من الاحتمالين لو لم يكن نصابا فشىء لم يقله أحد من قدماء الخاصه بل يرجع الحكم فيها إلى ما فصل من النصب فلا فرق فى نصبها بين ما حصلت دفعه أو تدريجا، ولاده بعضها من بعض أو غير ولاده، و اما ما قيل من مراعاة الحول لكل نصاب اخذا باطلاق الدليل فى كل منهما، فيقال له لا اطلاق فى البين حتى يتمسك به بل ظهور النصوص على ما بينا وبذلك يظهر الجواب عن حكم القسم الثالث وان حكمه عين حكم القسم الثانى .

ص: ٥٠

و إنّ أوّل من توهم و احتمل ما قال من المتأخّرين المحقّق فقال فى المعتبر: «لو ملك أربعين شاه ثم ملك أخرى فى أثناء الحول فعند تمام حول الاولى تجب فيها شاه فإذا تمّ حول الثانيه ففى وجوب الزكاه فيها و جهان أحدهما الوجوب لقوله (عليه السلام): «فى أربعين شاه، شاه»، و الثانى لا تجب لأنّ الثمانين ملك الواحد فلا تجب فيها أكثر من شاه».

و اما ما فى صحيح زراره المتقدم: «ليس فى صغار الإبل و البقر و الغنم شىء إلّا ما حال عليه الحول عند الرّجل، و ليس فى أولادها شىء حتّى يحول عليه الحول»^(١) وغيره مما تقدم فليست ناظره لتغير حكم النصب بل ناظره الى رد العامه (وقد نقل الخلاف فتاواهم مما ستأتى الاشاره اليه) من حيث اشتراط مضى الحول.

قال فى النجعه: «و ممّا يوضح أنّ تلك الأخبار فى ردّ العامه من حيث اشتراط مضى الحول لا- من حيث تغير حكم النصب مراجعه مسائل خلاف الشيخ فقال فى المسئله ٧...»^(٢) ثم نقل مجموعه من الشواهد من خلاف الشيخ وانتصار السيد المرتضى .

ص: ٥١

١- التّهذيب (فى ٢٠ من وقت زكاته، ١٠ من زكاته)

٢- النجعه ج ٤ كتاب الزكاه ص ٤٤

اقول: لا- ظهور للاخبار المتقدمه فى تغير حكم النصب اولا- بل يكفيننا الشك فى كونها فى مقام بيان ذلك وعليه فلا حاجه لاثبات انها فى مقام الرد على العامه ولا لذكر فتاواهم .

هذا و لا يشترط فى السّوم كونها ما من شأنها ان تكون معلوفه كما فى غير السخال وذلك لاطلاق صحيح زراره قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): هل على الفرس و البعير يكون للرجل يركبها شىء؟ فقال: لا ليس على ما يعلف شىء إنما الصدقه على السائمه المرسله فى مرحها عامها الذى يقتنيها فيه الرجل - الخبر^(١).

و ما تقدم من صحيح الفضلاء فى خبره بعد ذكر نصب الإبل: «و ليس على التيف شىء، و لا على الكسور شىء، و لا على العوامل شىء، إنما ذلك على السائمه الرّاعيه».

و صحيحهم الاخر المتقدم بعد ذكر نصابى البقر: «و ليس على التيف شىء، و لا على الكسور شىء، و لا على العوامل شىء، إنما الصدقه على السائمه الرّاعيه».

وبذلك يظهر ضعف ما قيل: «فتخرج منه السّخال و تدخل فى عمومات «ما مضى عليه الحول فيه الصدقه من يوم تولّدها»^(٢).

ص: ٥٢

١- الكافى ٣- ٥٣٠- ٢

٢- النجعه كتاب الزكاه ص ٣٤

و اما ما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) «ليس فى صغار الإبل شىء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج» (١) الدال على كون حولها من يوم تنتج ومثله موثق زراره «ليس فى شىء من الحيوان زكاه غير هذه الأصناف الثلاثة الإبل و البقر و الغنم و كل شىء من هذه الأصناف من الدواجن و العوامل فليس فيها شىء حتى يحول عليه الحول منذ يوم ينتج» (٢) فمعارض بما تقدم مما دل على اشتراط السوم فى وجوب الزكاه ولم يفت به احد.

(و لو ثلم النصاب قبل الحول فلا شىء و لو فر به من الزكاه)

كما فى المستفيضه منها صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) فى خبر «قلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول قال: جائز ذلك له، قلت: إنه فر بها من الزكاه قال: ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاتها- الخبر» (٣).

و أما صحيح محمد بن مسلم سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحلّى فيه زكاه، قال: لا إلّا ما فرّ به من الزكاه» (٤).

ص: ٥٣

١- الكافى (فى باب من فرّ بماله من الزكاه، ٤١ من زكاته)

٢- التّهذيب ح ١٦ من ١٠ من زكاته، و الاستبصار ح ٢ ب ١٠ باب وقت الزكاه

٣- الكافى (فى ٤ من باب المال الذى لا يحول عليه الحول، ١٤ من زكاته)

٤- التّهذيب (فى ١٢ من زكاه ذهبه ٢ من زكاته)

وخبر معاويه بن عمار، عن الصيادق (عليه السلام) قلت له: الرجل يجعل لأهله الحلّي من مائه دينار و المائتي دينار و أراني قد قلت ثلاثمائة دينار فعليه الزكاه؟ قال: ليس فيه الزكاه، قلت: فإنّه فرّ به من الزكاه فقال: إن كان فرّ به من الزكاه فعليه الزكاه و إن كان إنّما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاه»^(١).

و موثقه إسحاق ابن عمار: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل له مائه درهم و عشره دنانير أ عليه زكاه؟ قال: إن كان فرّ بها من الزكاه فعليه الزكاه - الخبر^(٢) و رواه التهذيب و عمل به، فالوجه فيها انها مع بقائها على سكه المعامله تجعل حلياً فالحكم فيها كما ورد في هذه النصوص من ان المقصود من ذلك لو كان هو التجمل خرجت عن كونها سكه المعامله و الّا فلا .

(و يجرى الجذع من الضأن و الثني من المعز)

الأصل في تقييد الشاه بالجذع الخلاف و تبعه من تأخر عنه فقال: «المأخوذ من الغنم الجذع من الضأن و الثني من المعز فلا يؤخذ منه دون الجذعه و لا- يلزمه أكثر من الثنيه و به قال الشافعي و قال أبو حنيفة لا- يؤخذ إلّا الثنيه فيهما، و قال مالك: الواجب الجذعه فيهما، دليلنا إجماع الفرقه و أيضا روى سويد بن غفله

ص: ٥٤

١- التهذيب (في ١٣ من زكاه ذهبه ٢ من زكاته)

٢- الإستبصار (في آخر باب الجنسين إذا اجتماعا) والتهذيب (في ٤ من زيادات زكاته)

قال: أتاننا مصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: نهينا أن نأخذ من المراضع و و الثثيه»(١).

اقول: و يردده انه لا دليل عليه و الخبر الذى استند اليه الشيخ عامي(٢) لا حجه فيه و مثله مرسل الغوالى و عليه فالصحيح عدم الاشتراط عملا باطلاق الشاه الوارده فى النصوص المتقدمه و ذلك لان الحكم بوجوب شاه فى كل اربعين مثلا من غير تقييد لها بالجدع او الثنى و هو لا محاله فى مقام البيان يكشف عن الاطلاق كما فى سائر المقامات .

ثم لو بنينا على اعتبار هذا القيد فتفسير الجذع بما كمل له سنه احد الاحتمالات قال فى الصحاح تقول لولد الشاه فى السنه الثانيه، و لولد البقره و الحافر فى السنه الثالثه، و للإبل فى السنه الخامسه أجدع(٣). و فى المغرب و عن الأزهري الجذع من المعز لسنه و من الضأن لثمانيه أشهر، و عن ابن الأعرابي الأجداع وقت و ليس بسنّ فالعناق تجذع لسنه و ربما أجدعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع

ص: ٥٥

١- الخلاف ج ٢ ص ٢٥

٢- حكاة النووى فى المجموع ٥: ٣٩٩ وانظر سنن النسائي ٥: ٣٠، و سنن أبى داود ٢: ١٠٢ حديث ١٥٨٠.

٣- (الصحاح - جذع - ٣ - ١١٩٤).

اجذاعها فهي «جذعه» و من الضأن إذا كان بين شائين أجدع لستّه أشهر إلى سبعة و إذا كان بين هرمين أجدع لثمانيه إلى عشره - إلخ».

و قال فى تاج العروس: «وأما الجذع من الضأن... و قد اختلفوا فى وقت إجداعه: فقال أبو زيد فى أسنان الغنم، المعزى، خاصّة، إذا أتى عليها الحول فالذكر تيسّ، و الأنثى عنز، ثم يكون جذعاً فى السنّه الثانيه، و الأنثى جذعّه، ثم ثبّاً فى الثالثه، ثم رباعياً فى الرابعه، و لم يذكر الضأن.

و قال ابن الأعربى: الجذع من الغنم لسنه، و من الخيل لستين، قال: و العناق تُجدع لسنه، و ربّما أجدعت العناق قبل تمام السنّه للخصب، فتسمن، فيُسرع إجداعها، فهي جذعه لسنه، و ثبّه لتمام سنتين. و قاعل ابن الأعرابى فى الجذع من الضأن: إن كان ابن شائين أجدع لستّه أشهر إلى سبعة أشهر، و إن كان ابن هرمين أجدع لثمانيه أشهر إلى عشره أشهر. و قد فرّق ابن الأعرابى بين المعز و الضأن فى الإجداع، فجعل الضأن أسرع إجداعاً، قال الأزهري: و هذا إنّما يكون مع خصب السنه، و كثره اللبن و العشب.

قال: و إنّما يُجزىء الجذع من الضأن فى الأضاحى لأنّه ينزو فيلقح، قال: و هو أوّل ما يُستطاع ركوبه. و إذا كان من المعزى لم يلقح حتّى يُثنى. و قيل: الجذع

من المعز لسنه، و من الضّان لثمانيه أشهر أو لتسعه . و قيل لابنه الخُسن: هل يُلقحُ الجدُّع، قالت: لا، و لا يدع»(١).

و عليه فيصبح اللفظ مجملا دائرا مفهومه بين الاقل و الاكثر و قد تقرر في علم الاصول لزوم الاختصار على المتيقن في المخصص المنفصل المجمل لاذ العام حجه لا يرفع اليد عنه الا بحجه اقوى و لا حجه للمجمل الا في المقدار المتيقن من غير فرق بين العام و الخاص و المطلق و المقيد .

(و لا تؤخذ الرّبي و لا ذات العوار و لا المريضه و الهرمه و لا تعدّ الأكوله و لا فحل الضراب)

كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه «قال: ليس في الأكيله و لا في الرّبي - و الرّبي التي تربى اثنين - و لا شاه لبن و لا فحل الغنم صدقه»(٢).

وموثق سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تؤخذ أكوله و الأكوله الكبيره من الشاه تكون في الغنم و لا والده و لا كبش الفحل»(٣) و لفظ الفقيه «و لا والده و لا الكبش الفحل».

ص: ٥٧

١- تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١١، ص: ٥٨

٢- الكافي (في ٢ من صدقه غنمه، ٢١ من زكاته) و الفقيه (في ١٢ من ٥ من زكاته)

٣- الكافي (في ٣ من صدقه غنمه، ٢١ من زكاته) و الفقيه (في ١٣ من ٥ من زكاته)

و صحيح أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى خبر «ولا- تؤخذ هرمه و لا- ذات عوار إلّا أن يشاء المصدق أن يعدّ صغيرها و كبيرها» (١) و غيرها.

اقول: «الرّبّى: هى التى تربّى اثنين، و الأ- كوله الكبيره من الشاه تكون فى الغنم» حسب منطوق ما تقدم من الصحيح و الموثق إلّا ان الشهيد الثانى فسرّها بشىء اخر فقال: «الرّبّى بالضمّ و هى الوالده من الأنعام عن قرب إلى خمسّه عشر يوما و الأكوله و هى المعده للأكل» (٢)، و لم يظهر له دليل عدا كونه احتمالا بالنسبه للرّبّى و لا عبره به بعد كونه خلاف منطوق الصحيح مضافا الى معارضته لمعان اخر ذكرها اللغويون، ففي النهايه الرّبّى التى تربّى فى البيت من الغنم لأجل اللبن، و قيل: هى الشاه القريبه العهد بالولاده، و جمعها رباب بالضمّ، و منه الحديث «ما بقى فى غنمى إلّا فحل أو شاه ربّى».

و فى المغرب الرّبّى الحديثه النتاج من الشاه، و عن أبى يوسف: التى معها ولدها، و الجمع رباب بالضمّ.

و فى المصباح: «إذا ولدت الشاه فهى ربّى و ذلك فى المعز خاصّه و قال جماعه: من المعز أو الضأن و ربما أطلق فى الإبل».

ص: ٥٨

١- التّهذيب (فى أوّل زكاه إبله، ٥ من زكاته)

٢- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٢٣ و نقل أيضا عن قواعد العلامه راجع النجعه ج ٤ ص ٥٤.

و فى الصّيحاح «الرَّبّى على فعلى و جمعها رباب بالضّمّ و المصدر رباب- بالكسر- و هو قرب العهد بالولاده، قال الأموى: هى ربّى ما بينها و بين شهرين و قال أبو زيد: الرّبّى من المعز، و قال غيره: من الضأن و المعز جميعا، و ربما جاء فى الإبل أيضا، قال الأصمعى: أنشدنا منتجع بن نبهان «حنين أمّ البوّ فى ربابها» و قال ابن السكّيت: «افعل ذلك الأمر برّبانه» بالضّمّ أى بحدثانه و منه «شاه ربّى» قال ابن أحمر:

إنّما العيش برّبانه

و أنت من أفنانه معتصر

و فى اللسان الرّبّى التى وضعت حديثا و قيل: هى الشاه إذا ولدت و إن مات ولدها- و قيل: ربابها ما بينها و بين عشرين يوما من ولادتها و قيل: شهرين، و قال اللّحيانى هى الحديثه التّاج من غير أن يحدّ وقتا، و قيل: هى التى يتبعها ولدها، و قيل: الرّبّى من المعز و الرّغوّث من الضأن- إلخ».

و كيف كان فظاهر الصحيح عدم عدّ الربى والاكيله من النصاب حيث عبّر فيه بعدم الصدقه فيها، لا عدم أخذها و عدم اجزائها كما عبر المصنف، هذا و قد عرفت من الصحيح عدم تعلق الزكاه بشاه لبن و فحل الغنم .

واما المريضه فلم يرد استثناؤها فى الاخبار .

ص: ٥٩

(و تجزى القيمه و الإخراج من العين أفضل)

اما غير الانعام فيدل عليه ما فى صحيح محمد بن خالد البرقي قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) هل يجوز أن أخرج عما يجب فى الحرث من الحنطه و الشعير و ما يجب على الذهب دراهم بقيمه ما يسوى أم لا يجوز إلّا أن يخرج من كلّ شىء ما فيه فأجاب ع أيما تيسر يخرج. (١) وصحيح علي بن جعفر (عليه السلام) قال: سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل يعطى عن زكاته عن الدرّاهم دنانير و عن الدنانير دراهم بالقيمه أ يحلّ ذلك قال لا بأس به (٢). وبهما فتى الصدوق (٣)، فان موردهما وان كان فى الحنطه والشعير والدرّاهم والدنانير لكن سياقهما بمقتضى الفهم العرفى يدل على عدم خصوصيه للمورد وعليه تتم دلالتها فى الانعام ايضا كما سيأتى.

و أمّا خبر سعيد بن عمر «عن الصادق (عليه السلام) قلت: أ يشتري الرجل من الزكاه الثياب و السويق و الدقيق و البطيخ و العنب فيقسمه؟ قال: لا يعطيهم إلّا الدرّاهم

ص: ٦٠

١- الكافي ٣- ٥٥٩- ١، و التهذيب ٤- ٩٥- ٢٧١

٢- الكافي ٣- ٥٥٩- ٢

٣- الفقيه ٢- ٣١- ١٦٢٢، و فيه: يعطى زكاته من الدرّاهم.

كما أمر الله به»^(١) فالمفهوم منه أنه يجوز القيمة لكن بالدرهم لا بالمتاع، وعلى فرض دلالة فهو ضعيف السند ويمكن حمله على التقية فإنَّ العدم مذهب الشافعي، ولعل المصنف حمله على الاستحباب فاستند اليه بقوله: والإخراج من العين أفضل، أقول: إلا أن هذا الحمل تبرعى لا شاهد له وخلاف ظاهر الخبر .

و أما إخراج القيمة من جنس آخر غير النقدين فقد يستدل له بصحيح يونس بن يعقوب، عنه (عليه السلام) قلت: عيال المسلمين أعطيتهم من الزكاة فأشترى لهم منها ثيابا و طعاما و أرى أنَّ ذلك خير لهم؟ فقال: لا بأس»^(٢) أقول: ألما انه ناظر الى ما اذا عين الزكاة وعزلها ومن المعلوم عدم جواز التصرف في الزكاة بعد عزلها إلا باذن من بيده الامر لذا احتاج السائل الى الاستجازه فاستجاز الامام (عليه السلام) فلا دلالة له بجواز إخراج القيمة من جنس آخر غير النقدين.

و أمّا الأنعام فاستدل على قيام القيمة فيها الى: انها وان لم يرد فيها نص خاص إلا أن الظاهر انها كذلك حيث يستفاد حكمها من النص المتقدم بعد القطع بمقتضى الفهم العرفي بعدم خصوصية للمورد و ان الحكم عام لمطلق الاعيان الزكويه و

ص: ٦١

١- الكافي ٣- ٥٥٩- ٣ .

٢- الوسائل ج ٩ ابواب زكاة الذهب والفضة ب ١٤ ح ٤ , ومحمد بن الوليد الذي في سنده هو البجلي و قد وثقه النجاشي لا الصيرفي غير الثقة بقرينه روايته عن يونس مضافا الى معروفه الاول و اشتهاره الموجب لانصراف اللفظ عند الاطلاق فلا اشكال في سنده .

به افتى السيد و الشيخ و الحلّى (١)، لكن المفيد خالف فى ذلك فذهب إلى عدم الجواز و هو ظاهر الإسكافى ايضاً (٢)، و الظاهر استنادهما إلى صحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث زكاه الإبل قال: و كلّ من وجبت عليه جذعته و لم تكن عنده و كانت عنده حقّه دفعها و دفع معها شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه حقّه و لم تكن عنده و كانت عنده جذعته دفعها و أخذ من المصدّق شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه حقّه و لم تكن عنده و كانت عنده ابنه لبونٍ دفعها و دفع معها شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه ابنه لبونٍ و لم تكن عنده و كانت عنده حقّه دفعها و أعطاه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه ابنه لبونٍ و لم تكن عنده و كانت عنده ابنه مخاضٍ دفعها و أعطى معها شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه ابنه مخاضٍ و لم تكن عنده و كانت عنده ابنه لبونٍ دفعها و أعطاه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً و من وجبت عليه ابنه مخاضٍ و لم تكن عنده و كان عنده ابن لبونٍ ذكرٌ فإنّه يقبل منه ابن لبونٍ و ليس يدفع معه شيئاً. (٣)

ص: ٦٢

١- النجعه ج ٤ ص ٥٥

٢- النجعه ج ٤ ص ٥٤

٣- الفقيه ٢- ٢٣- ١٦٠٤

و وجه دلالتہ: انه لم يذكر القيمه عدلا للعين مع كونه في مقام البيان فهذا يعنى سكوتها دليل على عدم قيامها مقام العين و يؤيده خبر محمد بن مقرر بن عبد الله بن زمعه (١).

اقول: أّا انها معارضه بصحيح البرقى المتقدم الذى قلنا فيه انه لا خصوصيه لمورده وانه بالفهم العرفى عام حتى ان البعض فهم منه شموله للخمس ايضا وهو كذلك وعليه فالتعارض حينئذ بينهما يكون من قبيل المبين والمجمل ولا شك بتقدم المبين و هو صحيح البرقى على المجمل التى كانت دلالتة بالسكوت لا بالبيان فالصحيح كفايه القيمه فى الانعام ايضا .

(و لو كانت الغنم مرضى فمنها)

لأنّ الزّكاه إنّما تعلّق بها فلا وجه لوجوب إعطاء سالمه من غيرها.

لا يجمع بين متفرّق فى الملك

(و لا يجمع بين متفرّق فى الملك و لا يفرق بين مجتمع فيه)

ص: ٦٣

كما في صحيح محمد بن خالد، عن الصيادق (عليه السلام) في خبر «مرّ مصدّقك أن لا يخبز من ماء إلى ماء ولا يجمع بين المتفرّق ولا يفرّق بين المجتمع»^(١) و صحيح محمد بن قيس، عنه (عليه السلام) في خبر «و لا يفرّق بين مجتمع و لا يجمع بين متفرّق»^(٢).

حصيله البحث:

نصب الإبل اثنا عشر: خمسّه، كلّ واحد خمس، في كلّ واحدٍ شاة، ثمّ ستّ و عشرون فبنت مخاضٍ ثمّ ستّ و ثلاثون فبنت لبون، ثمّ ستّ و أربعون فحقّه، ثمّ إحدى و ستّون فجذعه، ثمّ ستّ و سبعون فبنتا لبون، ثمّ إحدى و تسعون حقّتان، ثمّ في كلّ خمسين حقّه و كلّ أربعين بنت لبون. و حكم البخت حكم الابل.

و أسنان الإبل كالتالي: فمن أوّل يوم تطرحه امّه إلى تمام السنه حوار، فإذا دخل في الثانيه سمّى ابن مخاض لأنّ امّه قد حملت، فإذا دخلت في السنّه الثالثه يسمّى ابن لبون، و ذلك أنّ امّه قد وضعت و صار لها لبن فإذا دخل في السنه الرابعه يسمّى الذّكر حقّا و الأنثى حقّه لأنّه قد استحقّ أن يحمل عليه

ص: ٦٤

١- الكافي ٣- ٥٣٨- ٥

٢- التهذيب ٤- ٢٥- ٥٩

و فى البقر نصابان: ثلاثون فتبيع، و أربعون فمسننه، و الجاموس حكمه حكمه البقر. و التبيع: ولعد البقره فى الأولى، ثم حذع، ثم ثنى و يسمى تبعاً حين يستكمل الحول، و لا يسمى تبعاً قبل ذلك، فإذا استكمل عامين فهو جذع.

و للغنم خمسة: أربعون فشاء، ثم مائه و إحدى و عشرون فشاتان، ثم مائتان و واحدة فثلاث، ثم ليس فيها أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه، ثم ثلاثمائة و واحد ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائة، فإذا تمت أربعمائة كان على كل مائه شاه، و كلما نقص عن النصاب فعفو.

و يشترط فيها السوم و الحول بمضى اثنا عشر شهراً هلاليه.

و تنضم السخال الى غيرها بعد غنائها بالرعى فاذا استجمعت شرائط الزكاه وجبت فيها الزكاه، و لو ثلم النصاب قبل الحول فلا شىء و لو فربه و يجزئ الشاه من الضأن و المعز، و لا تؤخذ ذات العوار و لا الهرمه، و لا تعد من النصاب الربى و لا شاه لبن و لا الأ-كوله و لا-فحل الضراب، و تجزئ القيمه، و لو كانت الغنم مرضى فمنها، و لا-يجمع بين مفترق فى الملك و لا يفرق بين مجتمع فيه.

نصاب النقدين

(و أما النقدان فيشترط فيهما النصاب و السكه و الحول)

ص: ٦٥

أما النصاب و الحول كما في صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) «قلت: رجل كان عنده مائتا درهم غير درهم، أحد عشر شهرا ثم أصاب درهما بعد ذلك في الشهر الثاني عشر فكملة عنده مائتا درهم أ عليه زكاتها؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول و هي مائتا درهم فإن كانت مائه و خمسين درهما فأصاب خمسين بعد أن يمضي شهر فلا زكاة عليه حتى يحول على المائتين الحول- الخير» (١) و غيره (٢).

و أما السكّه فبدل عليها صحيح عليّ بن يقطين، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) في خبر «و كلّ ما لم يكن ركازا فليس عليك فيه شيء، قلت: و ما الركاز؟ قال: الصامت المنقوش - الخير» (٣) و المراد من المنقوش انما هو المسكوك لا مطلق المنقوش اذ قلما يوجد ذهب خال عن النقش نوعا فيكشف ذلك عن ان المراد هو المنقوش المعهود يعني خصوص المسكوك.

و مرسله جميل أنّه قال: «ليس في التبر زكاة إنّما هي على الدنانير و الدراهم» (٤) و هي ضعيفه بعلي بن حديد ألّا ان الكليني اعتمدها مضافا الى ان الشيخ رواها بسند

ص: ٦٦

١- الكافي ج ٣ ص ٥٢٥

٢- العلل ج ٢ ص ٣٧٥

٣- الكافي (في ٨ من باب أنّه ليس على الحلّي و سبائك الذهب - إلخ -، ١٠ من زكاته)

٤- الكافي ٣- ٥١٨- ٩، و التهذيب ٤- ٧- ١٦، و الاستبصار ٢- ٦- ١٤.

آخر و هو و ان كان ضعيفا لمكان جعفر بن محمد بن حكيم^(١)، ألا ان تعدد سندها و اعتماد الكليني عليها يوجب الوثوق بها. نعم تجب الزكاه بمضى اثنا عشر شهراً هلالياً فتجب بدخول الثاني عشر و إن لم يكمل .

(فنصاب الذهب عشرون دينارا ثم أربعة دنانير، و نصاب الفضة مائتا درهم ثم أربعون درهما، و المخرج ربع العشر من العين و تجزى القيمة)

و يدلّ على نصاييهما و على المخرج منهما النصوص المتظافره منها موثق سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «فى كلّ مائتى درهم خمسہ دراهم من الفضة و إن نقص فليس عليك زكاه»^(٢).

و صحيح الحسين بن يسار: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) فى كم وضع النبى صلى الله عليه و آله الزكاه؟ فقال: فى كلّ مائتى درهم خمسہ دراهم فإن نقصت فلا زكاه فيها»^(٣).

ص: ٦٧

١- التهذيب ٧- ١٨، و الاستبصار ٢- ٧- ١٦

٢- الكافى (فى أوّل باب زكاه الذهب و الفضة، ٩ من زكاته)

٣- الوسائل ج ٩ ابواب زكاه الذهب و الفضة ب ١ ح ٣

و أما الذهب فخالف علي بن بابويه في نصاييه فقال: «و ليس في الذهب شىء حتى يبلغ أربعين مثقالا، و فيه مثقال، و ليس في التيف شىء حتى يبلغ أربعين» (١) و استند إلى ما رواه علي بن فضال بسند صحيح عن الفضلاء «قالا: في الذهب في كل أربعين مثقالا- مثقال و في الورق في كل مائتين درهم خمسه دراهم، و ليس في أقل من أربعين مثقالا- شىء، و لا في أقل من مائتي درهم شىء، و ليس في التيف شىء حتى يتم أربعين فيكون فيه واحد» (٢) و علي بن فضال، و ان كان ثقاه إلا انه فطحي و خبره مخالف للنصوص المتظافره التي عمل بها المشهور مثل موثق سماعه المتقدم «و من الذهب من كل عشرين دينارًا نصف دينار و إن نقص فليس عليك شىء» (٣).

و صحيح الحسين بن يسار المتقدم «و في الذهب في كل عشرين دينارًا نصف دينار فإن نقص فلا زكاه فيها» (٤).

و صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عن الذهب كم فيه من الزكاه؟ فقال: إذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاه» (٥).

ص: ٦٨

١- النجعه ج ٤ ص ٥٧

٢- التهذيب ج ٤ ص ١١ ح ١٧

٣- الكافي (في أول باب زكاه الذهب و الفضه، ٩ من زكاته)

٤- الكافي ج ٧ ص ٦٢

٥- الوسائل ج ٩ ابواب زكاه الذهب و الفضه ب ١ ح ٢

و صحيح الحلبيّ سئل الصّادق (عليه السلام) «عن الذهب و الفضّه ما أقلّ ما تكون فيه الزكاه؟ قال: مائتا درهم و عدلها من الذهب، و سألته عن التّيف و الخمسه و العشره، قال: ليس عليه شىء حتّى يبلغ أربعين فيعطى من كلّ أربعين درهما درهم»^(١).

ثمّ إن خبر ابن فضال ان كان له ظهور ففي النصاب الأوّل و أمّا الثّاني فلا بل ظاهره كون النصاب الثّاني الدرهم فقط ولا إشكال فيه و حينئذ فالخبر إنّما تضمّن نصابا واحدا للدينار و هو أيضا مخالفه أخرى للإجماع على ثبوت نصابين.

و يشهد لما قلنا من عدم فهم غير نصاب أنّ الصدوق قال في مقنعه بعد إفتائه بالمشهور مشيرا إلى الخبر: «و قد روى أنّه ليس على الذهب شىء حتّى يبلغ أربعين مثقالا فإذا بلغ ففيه مثقال».

هذا و حمله الشيخ في احد احتماليه على التقيه .

و فيه: انه و ان كان موافقا لقول بعض العامه ألا انه قيل ليس معروفا عندهم حتى يصدق الالتقاء منهم، هذا و على فرض التعارض فما دل على وجوب الزكاه في الاقل موافق للقران قال تعالى: {والذين يكتزون الذهب والفضه ..} حيث دلت

ص: ٦٩

على حرمه اكتناز الذهب والفضه ولا- مصداق لـلا-يه الّا حرمه منع الزكاه مضافا للروايات الواردة فى تفسيرها بالامتناع عن اداء الزكاه (١).

و اما صحيح زراره: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل عنده مائه درهم و تسعه و تسعون درهما و تسعه و ثلاثون دينارا أ يزكيها؟ فقال: لا- ليس عليه شىء من الزكاه فى الدراهم و لا- فى الدنانير حتّى يتم أربعون دينارا و الدراهم مائتا درهم- الخبر» (٢).

لكن الفقيه رواها بعين السند و المتن بشكل اخر ففيه «و تسعه عشر دينارا» بدل «و تسعه و ثلاثون دينارا»، و فيه بعد حتّى يتم: (قال زراره: و كذلك هو فى جميع الأشياء) بدل «أربعون دينارا- إلخ» (٣) و عليه فلا يمكن الاعتماد على روايه الشيخ.

هذا و هنالك بعض الروايات الشاذة و لعلها وقع فيها تحريف كما استظهره فى النجعه اعرضنا عن ذكرها (٤).

ص: ٧٠

١- تفسير نور الثقلين سورة التوبه ايه ٣٤

٢- التهذيب (فى أول زيادات زكاته، ٢٩ من زكاته) و الاستبصار (فى أول ٢٠ من زكاته باب الجنسين إذا اجتمعا- إلخ)

٣- الفقيه (فى ٧ من ٥ زكاته، باب الأصناف التى تجب عليها الزكاه)

٤- النجعه ج ٤ ص ٥٨

و أما أجزاء القيمه فقد تقدم الكلام فيه .

حصيله البحث:

يشترط فى زكاه النقدين النَّصاب و السَّكَّة و الحول بمضى احد عشر شهراً هلالياً فتجب بدخول الثانى عشر و إن لم يكمل.
فنصاب الذهب عشرون ديناراً ثم أربعة دنانير، و نصاب الفضة مائتا درهم ثم أربعون درهماً، و المخرج ربع العشر من العين و تجزئ القيمه.

نصاب الغلات و شرائطها

الشرط الاول: التملك ضروره ان الخطاب بالزكاه متوجه الى الملاك حال التعلق سواء اكان التملك بالزراعه ام بالانتقال الى الملك قبل وقت التعلق فلا يشمل الخطاب غير الملاك فهذا لا كلام فيه وانما الكلام فى وقت تعلق الوجوب فيرى المصنف انه قبل انعقاد الثمره والحب فقال:

(و أما الغلات فيشترط فيها التملك بالزراعه أو الانتقال قبل انعقاد الثمره و انعقاد الحب)

ص: ٧١

قال فى المختلف هذا هو المشهور بين الأصحاب (١).

قلت: لم يفت به سوى الشيخ فى المبسوط و الخلاف و تبعه ابن حمزه و الحلى, و أمّا الصدوق فى المقنع و الهدايه و المرتضى فى الانتصار و الناصريات و الحلبيون الثلاثة فى الكافى و الغنيه و الإشاره فظاهرهم كالنصوص من كون وقت الوجوب هو وقت الإخراج و به صرح الإسكافى و إليه ذهب الشيخ فى نهايته و الديلمى و المفيد فذهبوا الى أنّ الوجوب لا يتعلّق بها إلى أن يصير أحد الأربعة حقيقه و هو بلوغها حدّ اليبس الموجب للاسم (٢).

و تشهد لهم الأخبار مثل صحيح سعد بن سعد الأشعرى: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فى خبر قلت: فهل على العنب زكاه أو إنّما تجب عليه إذا صيره زبيبا؟ قال: نعم إذا خرصه أخرج زكاته» (٣).

و صحيحه الآخر فى خبر «و عن الزكاه فى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب متى تجب على صاحبها؟ قال: إذا ما صرم و إذا ما خرص» (٤) و غيرهما من الاخبار, قلت: و الصرم: قطع الثمار (٥).

ص: ٧٢

١- المختلف ج ٣ ص ١٨٦

٢- النجعه ج ٤ ص ٦٣

٣- الكافى (فى ٥ من باب أقلّ ما يجب فيه الزكاه من الحرث، ٧ من زكاته)

٤- الكافى (فى ٤ من باب أوقات الزكاه، ١٢ من زكاته)

٥- الصحاح - صرم - ٢ - ١٩٦٥

و لم نقف للأول على مستند، و أغرب الحلّى فقال: «و الذى يدلّ على أنّ الزكاه تجب فيها أنّ مالکها إذا باعها بعد بدوّ الصلاح فالزكاه عليه دون المشتري، و لو باعها قبل بدوّ الصلاح كانت الزكاه على المشتري- إلخ»^(١) فهل هو إلّا مصادره .

نصابهما ألفان و سبعمائه رطل بالعراقى

الشرط الثانى: النصاب (و نصابهما ألفان و سبعمائه رطل بالعراقى و تجب فى الزائد مطلقا)

اقول: النصاب خمسہ أوسق، و الوسق ستّون صاعا، و الصاع تسعة ارطال بالعراقى و ستّہ بالمدنىّ و عليه فيكون حاصل ضرب الخمسه فى الستين و الستين فى التسعه ما قال، و لا خلاف فى ذلك و النصوص به متظافره مثل صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): ما أنبت الأرض من الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب ما بلغ خمسہ أوساق و الوسق ستّون صاعا فذلك ثلاثمائه صاع- الخير»^(٢)، و غيره .

و أمّا خبر إسحاق بن عمار.. إنّما أسألك عمّا خرج منه قليلا كان أو كثيرا إله حدّ يزكى ممّا خرج منه؟ فقال: يزكى ممّا خرج منه قليلا كان أو كثيرا من كلّ عشره

ص: ٧٣

١- النجعه ج ٤ ص ٦٤

٢- التّهذيب (فى أوّل زكاه حنطته، ٤ من زكاته)

واحدًا، و من كلّ عشره نصف واحد، قلت: فالحنطه و التمر سواء؟ قال: نعم»(١) الظاهر في عدم نصاب، و خبر أبي بصير، عن الصّادق (عليه السلام) «لا- تجب الصدقه إلّا في وسقين و الوسق ستون صاعاً»(٢) و خبر ابن سنان: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الزكاه في كم تجب في الحنطه و الشعير فقال: في وسق»(٣) فكلها ضعيفه السند و قد اعرض عنها المشهور .

و اما صحيحه الحلبي الداله على كون النصاب ستين صاعاً(٤) فالظاهر وقوع تحريف فيها بدليل صحيحته الاخرى حيث جاء فيها: ليس فيما دون خمسه أوساق شيء و الوسق ستون صاعاً(٥)، و الّا فهي لا تقاوم الاخبار المتظافره بل المتواتره معنى .

ص: ٧٤

-
- ١- التهذيب ج ٤ ص ١٧
 - ٢- التهذيب ج ٤ ص ١٧ ح ١٠
 - ٣- التهذيب ج ٤ ص ١٨ ح ١٢
 - ٤- الوسائل ج ٩ ابواب زكاه الغلات ب ١ ح ١٠
 - ٥- التهذيب ٤- ١٨- ٤٨، و الاستبصار ٢- ١٨- ٥٤.

(و المخرج العشر ان سقى سيحا أو بعلا أو عذيا، و نصف العشر بغيره، و لو سقى بهما فالأغلب عددا، و مع التساوى ثلاثه أرباع العشر)

أمّا العشر و نصفه فتدل عليه جملة وافر من النصوص مثل صحيح زراره، و بكير، عن الباقر (عليه السلام) «قال: فى الزكاه ما كان يعالج بالرشاء و الدلاء و النواضح ففيه نصف العشر و إن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بعل أو سماء ففيه العشر كاملا»(١).

و صحيح الحلبي قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) «فى الصدقه فيما سقت السماء و الأنهار إذا كانت سيحاً أو كان بعلا العشر و ما سقت السواني و الدوالي أو سقى بالغرب فنصف العشر»(٢).

و هذا لا كلام فيه و انما الكلام فيما لو توقّف السقى على شقّ النهر أو حفر العين أو تنظيف المجرى و نحو ذلك من المقدمات، فهل يعدّ ذلك من السقى بالعلاج،

ص: ٧٥

-
- ١- الوسائل ج ٩ ابواب زكاه الغلات ب ٤٥ ح ٥
 - ٢- الكافي ٣- ٥١٣- ٣. و البعل: هو ما يشرب بعروقه من النخل من غير سقى. (مجمع البحرين- بعل- ٥- ٣٢٣). و السانيه: الناضحه، و هى الناقه التى يستقى عليها. (الصحيح- سنا- ٦- ٢٣٨٤). و الغرب: الدلو العظيمه. (الصحيح- غرب- ١- ١٩٣).

او بدونه؟ الظاهر هو الثانى، فإنَّ المنسبى إلى الذهن من النصوص أنَّ التقسيم ملحوظ فى نفس السقى لا فى مقدّمته، و بما أنَّ السقى بعد الشقّ أو الحفر يكون بطبعه و ليس مثل ما بالنواضح و الدوالى بحيث يحتاج إلى الاستعانه و العلاج فى نفس العمل، فلا جرم كان السقى المزبور من صغريات غير العلاج، كما يشهد له التمثيل للسقى من غير علاج فى صحيحه زراره المتقدمه بالسقى من النهر أو العين، مع أنَّ إطلاقه يشمل مالو أحدهما بشقّ أو حفر ونبس ونحو ذلك فيكشف عن ان الاعتبار بنفس السقى لا بمقدمته .

و أمّا إنّه مع السّقى بهما فالأغلب و مع عدمه فتلاّثه أرباع العشر فیدل علیه صحیح ابن ابی عمیر عن معاویه بن شریح، عن أبی عبد الله (علیه السلام) «قال: فیما سقت السماء و الأنهار أو کان بعلا العشر، و أمّا ما سقت السّوانی و الدّوالی فنصف العشر، فقلت له: فالأرض تكون عندنا تسقى بالدّوالی ثمّ یزید الماء فتسقى سیحاً، فقال: و إنّ ذا لیكون عندکم كذلك؟ قلت: نعم، قال: النصف و النصف بنصف العشر و نصف بالعشر، فقلت الأرض تسقى بالدّوالی ثمّ یزید الماء فتسقى السّقیه و السّقیّین سیحاً، قال: و فی کم تسقى السّقیه و السّقیّین سیحاً؟ قلت: فی ثلاثین لیله أو أربعین لیله و قد مضت قبل ذلك فی الأرض ستّه أشهر سبعة أشهر، قال: نصف العشر»^(١)، و معاویه وان لم یوثق إلّا ان اعتماد الاصحاح علیها یکفى فی موثوقيتها .

ص: ٧٦

وَأَمَّا مَوْثِقُ سَمَاعِهِ: «سَأَلْتَهُ عَنِ الزَّكَاةِ فِي الزَّيْتِ وَالتَّمْرِ، فَقَالَ: فِي كُلِّ خُمْسِهِ أَوْسَاقٌ وَسُقَى - الْخَبْرُ»^(١). فالظاهر أنَّ «وسق» في آخره محرّف «أوسق» و كان «أوسق» نسخه بدلّيه من «أوساق» فأدخل في المتن فيكون مفاده مجرّد ذكر النصاب دون مقدار الإخراج، و إلّا فلم يعمل به أحد .

هذا و في المغرب ساح الماء جرى على وجه الأرض و منه «ما سقى سيحا» يعنى ماء الأنهار و الأودية، و البعل و هو ما يشرب بعروقه من الأرض فاستغنى عن أن يسقى، و منه الحديث «ما سقى بعلا» و في القاموس العدى - بالكسر و الفتح - الزرع لا يسقيه إلّا المطر.

استثناء المؤن

المشهور استثناء المؤن التى يحتاج إليها الزرع و الثمر من أجره الفلاح و الحارث و الساقى و العوامل التى يستأجرها للزرع و أجره الارض و لو غصبا و نحو ذلك مما يحتاج إليه الزرع أو الثمر و منها ما يأخذه السلطان من النقد المضروب على الزرع المسمى بالخراج قبل النصاب.

و ذهب الشيخ فى الخلاف الى عدم الاستثناء مستدلا عليه باطلاق النصوص فقال: دليلنا قوله (عليه السلام) «فيما سقت السماء العشر أو نصف العشر» فلو ألزمناه المؤنه لبقى

ص: ٧٧

أقل من العشر و نصف العشر»(١) و كذلك فى موضع من المبسوط أفتى بعدم الاستثناء فى أواخر فصل زكاة الغلات و أفتى فى أوله بالاستثناء فقال: «شروط زكاة الغلات اثنتان: الملك و النصاب، و النصاب فيهما واحد و العفو واحد، فالنصاب ما بلغ خمسة أوساق بعد إخراج حق السلطان و المؤمن كلّها». أمّا فى النهاية فذهب إلى الاستثناء و كذلك فى الاستبصار فقال: «باب أنّ الزكاة إنّما تجب بعد إخراج المؤمن و مؤنه السلطان» و ذهب إلى الاستثناء الصدوق فى كتبه و المفيد و الحلبيّون و الحلبيّ(٢).

فقال الصدوق فى الفقيه: «و ليس على الحنطه و الشعير شىء حتّى يبلغ خمسه أوساق، فإذا بلغ ذلك و حصل بعد خراج السلطان و مؤنه القرية أخرج منه العشر- إلخ»(٣) و مثله بعينه قال فى المقنع و الهدايه(٤).

و قال المفيد «و كذلك لا زكاة على غله حتّى تبلغ حدّ ما تجب فيه الزكاة بعد الخرص و الجذاذ و الحصاد و خروج مؤنتها منها و خراج السلطان»(٥).

ص: ٧٨

١- الخلاف فى ٧٧ من مسائل زكاته

٢- النجعه ج ٤ ص ٦٩ فقد نقل عن ذكرنا .

٣- الفقيه ج ٢ ص ٣٥

٤- النجعه ج ٤ ص ٦٩

٥- المقنعه ص ٢٣٩

و قال أبو الصلاح: «و أمّا فرض زكاه الحرث فمختصّ بالحنطه و الشعير و التمر و الزبيب إذا بلغ كلّ صنف منها بانفراده خمسَه أوسق - و الوسق ستّون صاعا و الصاع تسعه أرطال بالعراقيّ - على كلّ مالِك له بعد المؤن» (١).

و قال ابن زهره: «إذا بلغ بعد إخراج المؤن و الزّراع النصاب خمسَه أوسق بدليل الإجماع الماضي ذكره» (٢).

و قال علاء الدّين: «و حصول النصاب و هو - بعد المؤن و حقّ السلطان - خمسَه أوسق» (٣).

و قال الحلّي: «و ليس في شىء من هذه الأجناس زكاه ما لم يبلغ كلّ جنس منها على حدّته خمسَه أوسق - و مبلغه ألفان و سبعمائه رطل بالبغداديّ - بعد إخراج المؤن المقدّم ذكرها أولا - إلخ» (٤).

ص: ٧٩

١- النجعه ج ٤ ص ٦٩

٢- النجعه ج ٤ ص ٧٠

٣- النجعه ج ٤ ص ٧٠

٤- السرائر ج ١ ص ٤٤٨

و به قال فى الرضوى فقال: «و ليس فى الحنطه و الشعير شىء إلى أن يبلغ خمسه أوسق، فإذا بلغ ذلك و حصل بغير خراج السلطان و مؤنه العماره و القرية أخرج منه العشر - إلخ» (١).

و بعد تحقق الشهره بين القدماء و لم يخالف فيهم احد عدا الشيخ فى الخلاف و موضع من المبسوط و إن سكت عن التعرض له الديلمى و ابن حمزه فلا- شك إنهم لا- يفتون إلّا عن نصّ و إن لم نقف عليه و كيف يمكن افتاؤهم بحكم مخالف للأصل و لإطلاق الأخبار بدون الاستناد إلى خصوص الآثار؟! فالصحيح هو الاستثناء.

هذا و قد اتفقت كلمه القدماء على كون الاستثناء قبل النصاب .

هذا و قد يستدل على هذا القول بوجوه:

الوجه الاول: قاعده لا ضرر بتقريب ان اداء الزكاه ضرر على المالك.

و فيه: ان قاعده لا- ضرر لا- تنفى الحكم الضررى فيما يكون مورده الضرر بحسب الدليل و لذا يجب الخمس و الزكاه و الكفارات و الحج و الجهاد فالمحكم اطلاق دليل النصف و العشر.

ص: ٨٠

الوجه الثاني: قاعده نفى الحرج.

وفيه: اولاً: ان الدليل اخص من المدعى . و ثانياً: ان مقتضى الحرج رفع الوجوب و عدم تعلقه بالاداء كبقية الحقوق الماليه لا رفع الحكم الوضعى .

الوجه الثالث: ما ورد فى استثناء حصه السلطان.

وفيه: ان النص الوارد فيها يدل على اخراج ما يكون للسلطان فلا جامع بين المقامين بل اذا فرضنا قيام دليل دال على استثناء كل ما يأخذه السلطان فلا وجه لتسريه الحكم الى المقام و القياس باطل.

الوجه الرابع: قوله تعالى {وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} (١) بتقريب: ان المراد بالعفو الزائد عن المؤنه فيجوز استثناء المؤنه.

و اورد عليه اولاً: ان الكلام فى المقام فى مؤنه الزرع و المستفاد من الايه مؤنه الشخص.

و ثانياً: ان المستفاد من الايه انفاق جميع الزائد و الكلام فى المقام فى اخراج العشر أو نصفه.

ص: ٨١

و لأجل توضيح الحال نقول: نقل عن ابن عباس ان شأن نزول الايه الشريفه ان المسلمين بعد ما امروا بالانفاق لتقويه الإسلام و شوكته سألوا النبي الاكرم صلى الله عليه و آله و سلم عن مقدار الانفاق فنزلت الايه فلا ترتبط بالمقام.

اقول: و جواب الا-يراد الاحول ان الايه المباركه مطلقه فتشمل كلا-الموردين، وعن الثانى انه لا دلالة للايه المباركه على انفاق الجميع بل هى بمعنى: انفقوا من الزائد، و الجواب على ما ذكر من شأن النزول على فرض ثبوته انه لا-يوجب تخصيص الايه بالمورد و عليه فالظاهر تماميه الاستدلال بالايه المباركه، وهكذا الاستدلال بقوله تعالى {تُخَذِ الْعُقُورُ وَ أُمُرٌ بِالْعُرْفِ} (١) و اورد عليه بنفس ما اورد على سابقها و الجواب هو الجواب.

الوجه الخامس: صحيحه الفضلاء فى حديث قال: لا-يترك للحارس أجرا معلوما و يترك من النخل معافاره و أم جعور و يترك للحارس يكون فى الحائط العذق و العذقان و الثلاثه لحفظه اياه (٢)، بتقريب انه استثنى اجره الحارس فالمؤنه خارجه.

و اورد على الاستدلال بها ان الكلام فى مطلق المؤن و الروايه وارده فى فرد منها. قلت: و الجواب ان العرف لا يفرق بين مؤنه واخرى.

ص: ٨٢

١- الاعراف / ١٩٨

٢- الوسائل الباب ٨ من ابواب زكاه الغلات الحديث: ٤

يشترط في زكاه الغلات التَّمَلُّك بالزَّراع أو الانتقال قبل زمان تعلق الوجوب بها و هو لا يتعلّق بها إلى أن يصير أحد الأربعة حقيقه و هو بلوغها حدّ اليبس الموجب للاسْم، و نصابها ألفان و سبعمائه رطلٍ بالعراقيّ، و يجب في الزَّائد مطلقاً، و المخرج العشر إن سقى سيحاً أو بعلاً أو عذياً و نصف العشر بغيره، و لو سقى بهما فالأغلب، و مع التساوى ثلاثه أرباع العشر. و لو توقّف السقى على شقّ النهر أو حفر العين أو تنظيف المجرى ونحو ذلك من المقدمات، فلا تعدّ هذه المقدمات من السقى بالعلاج. و المشهور استثناء المؤن التي يحتاج اليها الزرع و الثمر من اجره الفلاح و الحارث و الساقى و العوامل التي يستأجرها للزرع و اجره الارض و لو غصبا و نحو ذلك مما يحتاج اليه الزرع أو الثمر و منها ما يأخذه السلطان من النقد المضروب على الزرع المسمى بالخراج قبل النصاب و هو الاقوى.

الفصل الثاني شرائط استحباب زكاه التجاره

اشاره

(الفصل الثاني: أنما يستحبّ زكاه التجاره مع الحول و قيام رأس المال فصاعدا و نصاب المائيه فيخرج ربع عشر قيمه)

المشهور هو الاستحباب و بالاستحباب صرح العماني (١) و ذهب ابننا بابويه إلى الوجوب (٢)، و أغرب المقنعه فأوجب زكاه التجاره فى مال الأطفال و المجانين و لم يوجبها فى مال العقلاء البالغين (٣) و ذهب العماني و الشيخ و المرتضى و الديلمي و الحلبي و القاضي إلى عدم (٤)، و يدل على عدم طائفه من النصوص كما تقدم الكلام فى ذلك و قلنا ان مقتضى تعارض النصوص هو عدم ثبوت الاستحباب.

و اما كون زكاته ربع العشر فلعلهم استندوا الى عموم الزرع فى خبر قثم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى خبر: «كيف صارت من كل ألف خمسة و عشرين لم يكن أقل أو أكثر ما وجهها؟ فقال: إن الله تعالى خلق الخلق كلهم فعلم صغيرهم و كبيرهم و غنيهم و فقيرهم، فجعل من كل ألف إنسان خمسة و عشرين مسكيناً، و لو علم أن ذلك لا يسعهم لزادهم لأنه خالقهم و هو أعلم بهم» (٥).

(و حكم باقى أجناس الزرع حكم الواجب)

ص: ٨٤

١- النجعه ج ٤ ص ٧١؛ المختلف ج ٣ ص ١٩١

٢- المختلف ج ٣ ص ١٩٢

٣- المقنعه ص ٢٣٨

٤- المختلف ج ١٩٢

٥- الكافي (فى ٣ من ٣ من زكاته)

على القول بالاستحباب فيها أو الوجوب فيها، لكن تقدم عدم ثبوت واحد منهما فراجع .

عدم جواز تأخير الدّفع عن وقت الوجوب

(و لا يجوز تأخير الدّفع عن وقت الوجوب مع الإمكان فيضمن و يَأْثَم)

و المراد أنّ الوجوب فيه فوريّ.

اقول: قد تقدم ان وقت وجوب الزكاه في الغلّات عند المصنف انعقاد الحب و تقدم ان الصحيح في وقت وجوب الدّفع هو التصفيه في الغلّات و مضىّ الحول في النقدين و الأنعام الثلاثه كما ذهب إليه الصدوق و المفيد، قال في الفقيه: «وقد روى في تقديم الزكاه و تأخيرها أربعة أشهر و ستّه أشهر إلّا أنّ المقصود منها أن تدفعها إذا وجبت عليك و لا يجوز لك تقديمها و لا تأخيرها لأنّها مقرونه بالصّلاه و لا يجوز تقديم الصّلاه قبل وقتها و لا تأخيرها..»^(١).

و قال في المقنعه: «الأصل في إخراج الزكاه عند حلول وقتها دون تقديمها عليه و تأخيرها عنه، كالصلاه»^(٢) و مثلهما ابن زهره^(٣).

ص: ٨٥

١- الفقيه ج ٢ ص ١٧

٢- المقنعه ص ٢٣٩

٣- الغنيه ص ١٢٥

وجوّز الشيخ التاخير لغرض مع عزلها عن ماله فقال: «وإذا وجبت الزكاه و تمكن من إخراجها وجب إخراجها على الفور و لا يؤخّره، فإن عدم المستحقّ له عزله من ماله و انتظر به المستحقّ، فإن حضرته الوفاه وصّى به، و إذا عزل ما يجب عليه فلا بأس أن يفرّقه ما بينه و بين شهر و شهرين و لا يجعل ذلك أكثر منه»^(١).

و المفهوم من الكليني جواز التاخير مطلقا حيث اعتمد موثقه يونس بن يعقوب، عن الصادق (عليه السلام): «قلت له: زكاتى تحلّ علىّ فى شهر أ يصلح لى أن أحبس منها شيئا مخافه أن يجيئنى من يسألنى؟ فقال: إذا حال الحول فأخرجها من مالك لا تخلطها بشىء ثم أعطها كيف شئت، قال: قلت: فإن أنا كتبتها و أثبتّها يستقيم لى؟ قال: لا يضرك»^(٢) فان ذيلها صريح فى عدم لزوم الفوريه بعد العزل و قيام الكتابه مقام العزل .

ص: ٨٦

١- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ١، ص: ٢٣٤

٢- الكافى (فى ٣ من باب أوقات الزكاه)

و صحيحه عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام): «فى الرّجل يخرج زكاته فيقسم بعضها و يبقّى بعضها يلتمس بها الموضع فيكون من أوّله إلى آخره ثلاثه أشهر؟ قال: لا بأس»^(١).

اقول: و يشهد لذلك ايضا صحيح معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «قلت له: الرّجل تحلّ عليه الزكاه فى شهر رمضان فيؤخّرها إلى المحرّم؟ قال: لا- بأس، قلت: فإنّها لا- تحلّ إلّا فى المحرّم فيعجلها فى شهر رمضان؟ قال: لا بأس»^(٢) و صحيح حمّاد بن عثمان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: لا بأس بتعجيل الزكاه شهرين و تأخيرها شهرين»^(٣).

لكن قيل المتيقن من التأخير من هذه النصوص انما هو التأخير بعد العزل كما هو صريح صحيحه ابن سنان، إلّا ان موثقه يونس اشتملت على قيام كتابتها و أثباتها مقام العزل، مضافا الى ان صحيحى حماد و معاويه مطلقتان إلّا انهما لا يخلوان من اشكال كما سيأتى فى العنوان الاتى .

ص: ٨٧

١- الوسائل ابواب المستحقين للزكاه ب ٥٢ ح ١

٢- الوسائل ابواب المستحقين للزكاه ب ٤٩ ح ٩

٣- الوسائل ابواب المستحقين للزكاه ب ٤٩ ح ١٠

(و لا يقدم على وقت الوجوب إلّا قرضا)

أمّا عدم تقديمها على وقت الوجوب إلّا على سبيل القرض فذهب إليه الصدوق و المفيد و الإسكافي و عليّ بن بابويه و المرتضى و الشيخ و أبو الصلاح و الحلّي (١) و هو المفهوم من الكليني فروى صحيحا عن زراره: «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنه؟ قال: لا أ يصلّي الأولى قبل الزوال» (٢) و ظاهر الدّيلمى جواز التعجيل مطلقا و جوزه العَماني بشرط مضى ثلث السنه فقال: «من أتاه مستحقّ فأعطاه شيئا قبل حلول الحول و أراد أن يحتسب به من زكاته أجزأه إذا كان قد مضى من السّنه ثلثها إلى ما فوق ذلك، و إن كان قد مضى من السّنه أقلّ من ثلثها فاحتسب به من زكاته لم يجزه، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السّلام» (٣).

قلت: أمّا قوله: «يستحبّ إخراج الزكاة و إعطاءها في استقبال السنه الجديده في شهر المحرم، و إن أحبّ تعجيله قبل ذلك فلا بأس» فالظاهر أنّ مراده استحباب

ص: ٨٨

١- النجعه ج ٤ ص ٧٧

٢- الكافي (في آخر باب أوقات الزكاة، ١٢ من زكاته)

٣- النجعه ج ٤ ص ٧٨

جعل سنه زكاته أول السنه المحرم، لئلا يلتبس عليه الوقت جمعا بين كلاميه و لعله استند فيما قال من استحباب جعل سنه... الى خبر خالد بن الحجاج الكرخي، عن الصادق (عليه السلام): انظر شهرا من السنه فانو أن تؤدى زكاتك فيه فإذا دخل ذلك الشهر فانظر ما نض - يعني ما حصل في يدك - من مالك فزكه فإذا حال الحول من الشهر الذي زكيت فيه فاستقبل بمثل ما صنعت ليس عليك أكثر منه» (١).

فالصحيح عدم جواز الإعطاء بقصد الزكاه مطلقا و لو بعد مضي ثلث السنه كما دلت عليه صحيحه زراره المتقدمه و صحيحه عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون عنده المال أيزكيه إذا مضى نصف السنه؟ قال: لا، و لكن حتى يحول عليه الحول و يحل عليه، إنه ليس لأحد أن يصلّى صلاه إلّا لوقتها و كذلك الزكاه و لا يصوم أحد شهر رمضان إلّا في شهره إلّا قضاء و كلّ فريضه إنّما تؤدى إذا حلت» (٢).

ومن العجيب ادعاء العماني تواتر الأخبار بالجواز، وإنما روى الدعائم مرفوعا «عن الصادق (عليه السلام): لا بأس بتعجيل الزكاه قبل محلّها بشهر أو نحوه إذا احتيج إليها

ص: ٨٩

١- الكافي (في أول باب أوقات الزكاه، ١٢ من زكاته)

٢- الكافي ٣- ٥٢٣- ٨ و التهذيب ٤- ٤٣- ١١٠، و الاستبصار ٢- ٣١- ٩٢

وقد تعجّل النّبي صلى الله عليه وآله زكاه العبّاس قبل محلّها بشهر أو نحوه لأمر احتاج إليها فيه» (١) و هو دالّ على جواز التعجيل بشهر مع أنّه خبر مرسل لا عبره به.

(و يشترط بقاء القابض على الصّفة)

لما سيأتى من عدم جواز اعطاء الزكاه إلّا للمستحقين الواجدين للشرائط .

عدم جواز نقل الزكاه عن بلد المال إلّا مع إعواز المستحقّ فيه

(و لا يجوز نقلها عن بلد المال إلّا مع إعواز المستحقّ فيه فيضمن)

عند عدم الاعواز و هو زمان عدم جواز النقل (لا معه، و فى الإثم قولان و يجرى) أى مع عدم الإعواز إذا وصل إلى المستحقّ.

اقول: العمده فى دليل عدم الجواز مع عدم الإعواز هو صحيح عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، عن الصادق (عليه السلام): «كان النّبي صلى الله عليه وآله يقسم صدقه أهل البوادي فى أهل البوادي و صدقه أهل الحضر فى أهل الحضر و لا يقسمها

ص: ٩٠

بينهم بالسويّه إنّما يقسمها على قدر ما يحضره منهم، و ما يرى ليس في ذلك شيء موقت» (١).

و فيه: ان فعله صلى الله عليه و اله اعم من وجوب ذلك.

و صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) «قال: لا تحلّ صدقه المهاجرين للأعراب و لا صدقه الأعراب للمهاجرين» (٢) إلّا انه قيل: انها ليست ناظره الى عدم جواز نقلها بل ناظره الى ان زكاة المهاجر لا تعطى الى الأعرابي و بالعكس و لو لم يكن مقرونا بالنقل .

قلت: إلّا انها ظاهره بالفهم العرفي بانها تقسم بمحلها و ليس المراد المماثلة بين الفقير و صاحب الزكاة، فما ابعده عن هذا المعنى!!

و عليه فتقع المعارضة بين هذين الصحيحين و بين ما دل على الجواز كصحيح هشام بن الحكم، عنه (عليه السلام) «في الرجل يعطى الزكاة يقسمها أله أن يخرج الشيء منها من البلده التي هو فيها إلى غيرها؟ قال: لا بأس» (٣) و صحيح أحمد بن حمزه:

ص: ٩١

١- الكافي (٨ من باب الزكاة تبعث، ٣٥ من زكاته)

٢- الكافي (١٠ من باب الزكاة تبعث، ٣٥ من زكاته)

٣- الكافي (٧ من باب الزكاة تبعث، ٣٥ من زكاته)

«سألت أبا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر و يصرفها في إخوانه فهل يجوز ذلك؟ فقال: نعم» (١) و غيرهما.

اقول: و تعارض هاتين الطائفتين تعارض النص و الظاهر فان ما دل على الحرمة نص فيها و ما دل على الجواز انما دلالة بالاطلاق و لا- شك في تقدم الاول على الثاني مضافا الى ان ما دل على الحرمة موافق لسنة النبي صلى الله عليه و اله كما في صحيح الهاشمي المتقدم فيكون مقدما على غيره فيحمل ما ظاهره الجواز على صورته عدم وجود المستحق.

و أما الضمان مع عدم الإعواز و عدمه مع الاعواز فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل بعث بزكاه ماله لتقسم فضاعت هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ قال: إذا وجد لها موصعا فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، و إن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده، و كذلك الوصي الذي يوصى إليه يكون ضامنا لما دفع إليه إذا وجد ربّه الذي أمر بدفعه إليه فإن لم يجد فليس عليه ضمان» (٢) و صحيح زراره، عنه (عليه السلام): «سألت عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاعت، فقال: ليس على الرسول و لا على المؤدى ضمان، قلت: فإنه لم يجد لها أهلا ففسدت و

ص: ٩٢

١- التهذيب (في ١٣ من تعجيل زكاته، ١١ من زكاته)

٢- الكافي (في أول باب الزكاه تبعث، ٣٥ من زكاته)

تغيّرت أ يضمنها؟ قال: لا و لكن إن عرف لها أهلا فعطبت أو فسدت فهو لها ضامن حتّى يخرجها»(١)

و أمّا صحيح أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام): «إذا أخرج الرّجل الزكاه من ماله ثمّ سمّاها لقوم فضاعت، أو أرسل بها إليهم فضاعت فلا شىء عليه»(٢).

و صحيح عبيد بن زرار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: إذا أخرجها من ماله فذهبت و لم يسمّها لأحد فقد برىء منها(٣) و خبر بكير بن أعين: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرّجل يبعث بزكاته فتسرق أو تضيع؟ قال: ليس عليه شىء»(٤) فمحموله على الاعواز جمعا بين الادله.

و هل النقل مع الإعواز واجب ام لا؟ لا شك فى وجوبه لان مقدمه الواجب واجبه بعد كون اخراج الزكاه وايصالها واجبا مضافا الى صحيح ضريس قال: «سأل المدائنى أبا جعفر (عليه السلام) فقال: إنّ لنا زكاه نخرجها من أموالنا ففى من نضعها؟ فقال: فى أهل ولايتك، فقال: إنّى فى بلاد ليس فيها أحد من أوليائك،

ص: ٩٣

١- الكافى ٣- ٥٥٣- ٤، و التهذيب ٤- ٤٨- ١٢٦

٢- الكافى ٣- ٥٥٣- ٢، و التهذيب ٤- ٤٧- ١٢٣، و فيه: حماد بن عثمان بدل حماد بن عيسى قلت: و كلاهما من الثقه .

٣- الكافى ٣- ٥٥٣- ٣.

٤- الكافى ٣- ٥٥٤- ٥.

فقال: ابعث بها إلى بلدهم تدفع إليهم ولا تدفعها إلى قوم إن دعوتهم غدا إلى أمرك لم يجيبوك و كان و الله الذبح» (١) و الاشكال فيها بانه من البعيد عدم وجود المصرف لها في غير محله لانه من الممكن ان تكون الزكاه قليله لا- تفى لبعض المصارف .

هذا و جمع المصنّف بين قوله «و لا يجوز نقلها» و قوله: «و فى الإثم قولان» , و هو كما ترى.

حصيله البحث:

يجوز تأخير دفع الزكاه عن وقت الوجوب بعد عزلها او كتابتها واثباتها و لا- تقدّم على وقت الوجوب إلّا قرضاً فتحتسب عند الوجوب بشرط بقاء القابض على الصّفه، و لا يجوز نقلها عن بلد المال إلّا مع إعواز المستحقّ فيجوز ويضمن مع عدم الاعواز ولا يضمن مع الاعواز، و يجب النقل مع الإعواز و يجرى.

الفصل الثالث فى المستحقّ

اشاره

(الفصل الثالث: فى المستحقّ و هم الفقراء و المساكين و يشملهما من لا يملك مؤونه سنته، و المروى أن المسكين أسوء حالا)

ص: ٩٤

اختلفوا في كون أيهما أسوأ حالاً، ذهب إلى كون المسكين أسوأ حالاً الإسكافي والمرضى والدلمي والمفيد وأبو الصلاح وابن زهره والشيخ في النهاية، وهو المفهوم من علي بن إبراهيم القمي حيث روى في تفسيره عن الصادق (عليه السلام) في آيه { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ } قال: الفقراء هم الذين لا يسألون وعلينهم مؤونات من عيالهم والدليل على أنهم هم الذين لا يسألون قول الله تعالى { لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً } والمساكين هم أهل الزمانات وقد دخل فيهم الرجال والنساء والصبيان» (١).

وهو المفهوم من الكليني أيضاً حيث روى صحيحاً عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «أنه سأله عن الفقير والمسكين، فقال: الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل» (٢).

وذهب إلى كون الفقير أسوأ حالاً الشيخ في مبسوطه وجملة وتبعه القاضي وابن حمزه والحلي (٣)، والأصل في ذلك كما حكى صاحب النجعة الشافعي ثم الثعالبي استناداً إلى قوله تعالى { أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ } (٤).

ص: ٩٥

١- تفسير القمي ج ١ / ص ٢٩٨ ؛ التهذيب ج ٤ ص ٤٩

٢- الكافي: في ١٩ من باب فرض الزكاة، أول زكاته

٣- النجعة ج ٤ ص ٨٢

٤- النجعة ج ٤ ص ٨٢

وفيه: أنَّ «المساكين» في الآية ليس بمعنى الفقر بل بمعنى العجز وقله الحيله نظير الخبر «مسكين مسكين رجل لا زوجه له»^(١)، وقوله (عليه السلام): «مسكين ابن آدم، مكتوم الأجل، مكنون العلل، محفوظ العمل، تؤلمه البقّه، و تقتله الشّرقه و تنتنه العرقه»^(٢).

و استدللّ لهم المختلف أيضا بأنّ العاده في عبارات أهل اللّغه الابتداء في الذكر بالأهمّ و قد قدّم الله تعالى في القرآن ذكر الفقراء على المساكين فلو لا أنّهم أسوء حالا لكان الأحسن تقديم المساكين، و بأنّ النّبيّ صلى الله عليه و آله استعاذ من الفقر و سأل المسكنه، و بأنّ الفقير مأخوذ من الفقار فكأنّه قد انكسر فقار ظهره لشدّه حاجته^(٣).

اقول: و يردّ الأوّل أنه لو كانت العاده بذكر الأهمّ إلّا أنّه ليس بدليل لهم بل عليهم فالمراد إعطاء الصدقات و إعطاؤها للفقير الذي لا يسأل أهمّ من المسكين الذي يسأل ففي خبر عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الزّكاه أ يفصله بعض من يعطى ممّن لا يسأل، على غيره؟ فقال: نعم يفصل الذي لا يسأل

ص: ٩٤

١- متشابه القرآن و مختلفه (لابن شهر آشوب) ج ١ ص ٢٤٦ سورة الكهف(١٨): آيه ٧٩.

٢- نهج البلاغه - مع تعاليق صبحي الصالح - ص ٥٥٠

٣- المختلف ج ٣ ص ١٩٩

على الذى يسأل»(١) ولا اشكال فى سنده الا من جهة محمد بن اسماعيل النيسابورى.

و يردّ الثانى أنّه يكون دليلا لهم لو كان لنا خبر أنّه صلى الله عليه وآله قال: «اللّهمّ إنّى أعوذ بك من الفقر و أسألك المسكنه» و إذا كانا فى كلامين فلا- يبعد أن يكون كلّ منهما فى مقام غير الآخر، فإنّ مقامات الكلام تتفاوت فإنّ ما روى عنه صلى الله عليه وآله: «اللّهمّ أحيى مسكينا و امتنى مسكينا»(٢) أى مثلهم فى التواضع و المسكنه ونقل عنهم عليهم السّلام انهم كانوا يستعيزون من الفقر المخزى كالغنى المطغى، و ورد مدح الفقر فى الخبر «أوحى الله تعالى إلى موسى (عليه السلام): إذا رأيت الفقر مقبلا فقل: مرحبا بشعار الصالحين»(٣) كما فسّر ما فى الخبر «الفقر الموت الأحمر»(٤) بالفقر من الدّين، و الرّوايه عنه صلى الله عليه وآله: «الفقر فخرى»(٥) مشتهره، و بالجمله هذا الاستدلال كما ترى.

ص: ٩٧

١- الكافى ج ٣ ص ٥٥٠ ح ٢

٢- مجموعه ورام ج ١ ص ١٥٩

٣- الكافى ج ٢ ص ٢٦٣

٤- الكافى ج ٢ ص ٢٦٦

٥- عوالى اللّثالى ج ١ ص ٣٩ ح ٣٨

و يردّ الثالث أنّه لو كان الفقر من الفقار بمعنى كآئنه قد انكسر فقار ظهره فالمسكين من السكون كآئنه تركه المسكنه كالميت لا حراك به.

□
و الصواب أنّ الفقير بمعنى المحتاج و فى اللسان قال ابن عرفة: «الفقير عند العرب المحتاج، قال تعالى {أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ} أى المحتاجون، فأما المسكين فالذى قد أذله الفقر فإذا كان هذا مسكنته من جهة الفقر حلّت له الصدقه و كان فقيرا مسكينا و إذا كان مسكينا قد أذله سوى الفقر فالصدقه لا تحلّ له إذ كان شائعا فى اللغه «ضرب فلان المسكين و ظلم المسكين» و هو من أهل الثروه- إلخ» و هو فى غايه الجوده و إنّما قالوا: الفاقره الداهيه الكاسره للفقار يقال: «عمل به الفاقره» أى الداهيه، قال أبو إسحاق فى قوله تعالى {تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ} أى توقن إن يفعل بها داهيه من العذاب، و للفقير معان اخرى لا علاقه لها بالمقام.

هذا و المروى فى معنى الفقير موافق لنصّ اكثر أهل اللغه ذهب اليه ابن السكيت و يونس و أبو عمرو بن العلاء و عن الفراء فى قوله تعالى {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ} الفقراء هم أهل صفّه النّبى صلى الله عليه و آله كانوا لا عشاء لهم، فكانوا يلتمسون الفضل فى النهار و يأوون إلى المسجد، و المساكين الطوّافون على الأبواب»(١).

ص: ٩٨

و ذهب الأصمعيّ إلى العكس فقال كما في اللسان: «المسكين أحسن حالا من الفقير» - قال: و كذلك قال أحمد بن عبيد - و عن ابن أعرابي، كونهما مثلين» (١).

هذا و أغرب الفقيه فقال: «فأمّا الفقراء» فهم أهل الزّمانه و الحاجه. و «المساكين» أهل الحاجه من غير أهل الزّمانه» و لم يظهر له مستند نعم قال في اللسان: و يروى عن خالد بن يزيد قال: «سمّى الفقير فقيرا لزمانه تصيبه مع حاجه شديده تمنعه الزّمانه من التّقلّب في الكسب على نفسه» والحاصل الصواب كون المسكين أسوء حالا.

ثمّ إذا كان على ميت زكاه و كانت التّركه قاصره عن كفايه الورثه مع فقرهم يجوز أن يأخذوا الزكاه من حيث الفقر و المسكنه و الباقي من حيث الإرث لكن يجعلون مقدارا للفقراء كما في صحيح عليّ بن يقطين: «قلت لأبي الحسن الأوّل (عليه السلام): رجل مات و عليه زكاه و أوصى أن يقضى عنه الزكاه و ولده محاويج إن دفعوها أضّرّ ذلك بهم صرّا شديدا، فقال: يخرجونها فيعودون بها على أنفسهم و يخرجون منها شيئا فيدفع إلى غيرهم» (٢).

و يشترط في الفقراء و المساكين الايمان كما في صحيح بريد بن معاويه العجليّ عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: كلّ عملٍ عمله و هو في حال نصبه و

ص: ٩٩

١- النجعه ج ٤ ص ٨٥

٢- الكافي ٣- ٥٤٧- ٥.

ضلالته ثم من الله عليه و عرّفه الولايه فإنّه يؤجر عليه إلّا الزّكاه فإنّه يعيدها لأنّه يضعها فى غير مواضعها لأنّها لأهل الولايه و أمّا الصّلاه و الحجّ و الصّيام فليس عليه قضاء. (١)

وصحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا «فى الرّجل يكون فى بعض هذه الأهواء الحروريّه و المرجئه و العثمانيّه و القدريّة- ثمّ يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كلّ صلاه صلّاها أو صوم أو زكاه أو حجّ أو ليس عليه إعاده شىء من ذلك قال ليس عليه إعاده شىء من ذلك غير الزّكاه لا- بدّ أن يؤدّيها لأنّه وضع الزّكاه فى غير موضعها و إنّما موضعها أهل الولايه. (٢)

و صغارهم يلحقون بهم كما فى صحيح أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) الرّجل يموت و يترك العيال أ يعطون من الزّكاه قال نعم حتّى ينشئوا و يبلغوا و يسألوا من أين كانوا يعيشون إذا قطع ذلك عنهم فقلت إنّهم لا يعرفون قال يحفظ فيهم ميّتهم و يحبّب إليهم دين أبيهم فلا يلبثوا أن يهتمّوا بدين أبيهم فإذا بلغوا و عدلوا إلى غيركم فلا تعطوهم (٣).

ص: ١٠٠

١- التهذيب ٥- ٩- ٢٣

٢- الكافي ٣- ٥٤٥- ١

٣- الكافي ٣- ٥٤٨- ١

و المراد أنّه لا- تنحصر المؤونه فى تعريف الفقير و المسكين بمن لا- يملك مؤونه ستنه، بل يشملهما ممّا إليه الحاجه كما فى صحيح أبى بصير: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنّ شيخا من أصحابنا يقال له: عمر: سأل عيسى بن أعين و هو محتاج، فقال له عيسى: أما إنّ عندى من الزكاه و لكن لا- أعطيك منها، فقال له: و لم؟ فقال لأنى رأيتك اشتريت لحما و تمرا، فقال: إنّما ربحت درهما فاشتريت بدانقين لحما و بدانقين تمرا، ثم رجعت بدانقين لحاجه، قال: فوضع أبو عبد الله (عليه السلام) يده على جبهته ساعه ثم رفع رأسه، ثم قال: إنّ الله تبارك و تعالى نظر فى أموال الأغنياء ثمّ نظر فى الفقراء فجعل فى أموال الأغنياء ما يكتفون به و لو لم يكنهم لزادهم بل يعطيه ما يأكل و يشرب و يكتسى و يتزوّج و يتصدّق و يحجّ» (١).

و موثق سماعه فى خبر «و سألته عن الزكاه هل تصلح لصاحب الدار و الخادم؟ فقال: نعم، إلّا أن تكون داره دار غلّه فيخرج له من غلّتها دراهم تكفيه لنفسه و عياله و إن لم تكن الغلّه تكفيه لنفسه و عياله فى طعامهم و كسوتهم و حاجتهم فى غير إسراف فقد حلّت له الزكاه، و إن كانت غلّتها تكفيهم، فلا» (٢). و غيرهما.

(و يمنع ذو الصنعه و الضيعه إذا نهضت بحاجته و إلّا تناول التّمه لا غير)

ص: ١٠١

١- الكافى: ٢ من باب الرّجل إذا وصلت إليه الزكاه، ٣٧ من زكاته

٢- الكافى ٣- ٥٦٠- ٤

المراد أنّه لا يشترط في الغنى كونه ذا مال موجود فلو كان ذا صنعه أو ضيعة كافيه لم يكن فقيرا كما تقدم انفا في موثق سماعه، ففي خبر الكافي عن عامر بن جذاعة في اسناد، و عن سعدان بن مسلم في آخر قال: «جاء رجل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له: يا أبا عبد الله قرض إلى ميسره، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): إلى غلّه تدرك، فقال الرجل لا والله، قال: فإلى تجاره تؤوب؟ قال: لا- والله، قال: فإلى عقده تباع، فقال: لا والله، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) فأنت ممن جعل الله له في أموالنا حقًا، ثم دعا بكيس فيه دراهم فأدخل يده فيه فناوله منه قبضه، ثم قال له: اتق الله ولا تسرف، ولا تقتروا ولكن بين ذلك قواما إن التبذير من الإسراف قال الله عز وجل ﴿لَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا﴾ (١).

العاملون عليها

(و العاملون عليها وهم السعاه في تحصيلها)

قال تعالى: {وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا} وهم السعاه والجباه في أخذها وجمعها .

ص: ١٠٢

و هل الحصة المدفوعة الى العامل من الزكاة يستحقها مجاناً كما فى الفقير و المسكين ام انها فى مقابل عمله اجاره ام جعله ام يعطيه بعد العمل بلا تعيين؟ الظاهر من الاية المباركة انه يدفع اليه فى مقابل العمل و اما مقدار ما يعطيه فذاك الى الامام كما هو صريح صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قلت له: ما يعطى المصدق؟ قال: ما يرى الإمام ولا يقدر له شىء» (١).

المؤلفه قلوبهم

(و المؤلفه قلوبهم و هم كفار يستمالون الى الجهاد بالاسهام لهم، قيل: و المسلمون أيضا)

اقول: لا- بد من تشخيص المراد من المؤلفه قلوبهم فهل هم المنافقون و المستضعفون كما ذهب إليه القمى و الإسكافى و هو المفهوم من الكافى، فقال الأول فى تفسير «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ»: «والمؤلفه قلوبهم» «قوم و خردوا الله و لم تدخل المعرفه قلوبهم أن محمدا رسوله فكان النبى صلى الله عليه و آله يتألفهم و يعلمهم كيما يعرفوا فجعل الله لهم نصيبا فى الصدقات لكي يعرفوا و يرغبوا» (٢).

ص: ١٠٣

١- الكافى (فى ١٣ من باب من تحلل له الزكاة، ٤٣ من زكاته)

٢- التهذيب عن تفسيره فى ٣ من أصناف زكاته.

و قال الاسكافي: «المؤلفه قلوبهم من أظهر الدين بلسانه و أعان المسلمين و إمامهم بيده و كان معهم إلّا قلبه» (١).

و هو المفهوم من الكليني حيث اعتمد صحيح زراره عنه (عليه السلام) «سألته عن قوله تعالى {و الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ} قال: هم قوم وُحِدُوا الله و خلَعُوا عبادَه من يعبد من دون الله و شهدوا أَلَّا إلهَ إِلَّا الله و أَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله و هم في ذلك شكّاك في بعض ما جاء به مُحَمَّدٌ صلى الله عليه و آله فأمر الله نبيه أن يتألفهم بالمال و العطاء لكي يحسن إسلامهم، و يثبتوا على دينهم الذي قد دخلوا فيه و أفترّوا به، و أَنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه و آله يوم حنين تألّف رؤساء العرب من قريش و سائر مضر منهم أبو سفيان بن حرب و عيينه بن حصن الفزاريّ و أشباههم من الناس فغضبت الأنصار و اجتمعوا على سعد بن عبادَه فانطلق بهم إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه و آله بالجعرانة فقال له: أ تُأذن لي في الكلام؟ فقال نعم، فقال: إن كان هذا الأمر من هذه الأموال التي قسمت بين قومك شيئاً أنزله الله تعالى رضينا به، و إن كان غير ذلك لم نرض، فقال النَّبِيُّ صلى الله عليه و آله يا معشر الأنصار أ كلّكم على قول سيّدكم سعد؟ فقالوا: سيّدنا الله و رسوله، ثم قالوا في الثالثة: نحن على مثل قوله و رأيه، قال (عليه السلام): فحطّ الله نورهم ففرض للمؤلفه قلوبهم سهما في القرآن» (٢).

ص: ١٠٤

١- النجعه ج ٤ ص ٨٨

٢- الكافي كتاب الايمان والكفر ص ٤١١ ح ٢

و هو ظاهر العياشي حيث اعتمد صحيح زراره المتقدم ومثله مما رواه (١).

و هو ظاهر الصدوق حيث روى صحيحا عن زراره و محمد بن مسلم قال لأبي عبد الله (عليه السلام): أ رأيت قوله تعالى {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ} أ كل هؤلاء يعطى و إن كان لا- يعرف؟ فقال: إن الإمام يعطى هؤلاء جميعا لأنهم يقرّون له بالطاعة، قال زراره: قلت: فإن كانوا لا يعرفون؟ فقال: يا زراره لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف لم يوجد لها موضع و إنما يعطى من لا يعرف ليرغب فى الدّين فيثبت عليه، فأما اليوم فلا- تعطى أنت و أصحابك إلّا من يعرف فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفا فأعطه دون النّاس، ثم قال: «سهم المؤلّفه قلوبهم و سهم الرّقاب عامّ و الباقي خاصّ - الخبر» (٢) فإنّ ظاهره أنّ سهم المؤلّفه كسهم الرّقاب عامّ للعارف و غيره و أمّا الباقي فمختصّ بالعارف.

ص: ١٠٥

١- تفسير العياشى ٧ من أخبار سوره براءه ؛ وغيره .

٢- الفقيه ج ٢ ص ٦

قيل: و يمكن نسبته للمفيد فقال فى المقنعه: «و المُولَّفَه قُلُوبُهُمْ و هم الذين يستمالون و يتألفون للجهاد و نصره الإسلام» (١) حيث لم يقل من المشركين فلا بدَّ أنه أراد المستضعفين فى الدين.

و الشيخ فى النهايه فقال: «و أمَّا المُولَّفَه قُلُوبُهُمْ فهم الذين يتألفون و يستمالون إلى الجهاد»، و ابن زهره حيث قال: «و المُولَّفَه هم الذين يستمالون إلى الجهاد بلا خلاف»، و الديلمى حيث قال: «و المُولَّفَه و هم الذين يستمالون لنصره الدين» (٢) بالتقريب الذى مرَّ فى كلام المفيد .

اقول: لكن ابن ادريس فهم منه الاطلاق للكافر والمسلم فقال: «المُولَّفَه ضربان: مُولَّفَه الكفر، و مُولَّفَه الإسلام» ثم نقل قول الشيخ فى اختصاصهم بالكفار، ثم نسب إلى المفيد مختاره، واستدلَّ له بعموم الآية و استدللَّ له المختلف بخبر زراره و محمد بن مسلم المتقدم.

واجيب الأول: بأنَّه لو كانت الآية تعم الكافر فيهم لعمهم فى الفقراء و المساكين أيضا و لم يقل به أحد.

ص: ١٠٦

١- المقنعه ص ٢٤١

٢- النجعه ج ٤ ص ٩٠ فقد نقل عن الشيخ و ابن زهره و الديلمى .

و اجيب الثانى: أنَّ الخبر عَمَّ المؤلّفه و الرّقاب فى العارف و غير العارف لا فى المسلم و غير المسلم.

و اما قول المبسوط من اختصاصهم بالكفّار فقال: «المؤلّفه قُلُوبُهُمْ عندنا هم الكفّار الذين يستمالون بشىء من مال الصدقات إلى الإسلام و يتألّفون ليستعان بهم إلى قتال أهل الشرك و لا يعرف أصحابنا مؤلّفه أهل الإسلام»^(١). فغريب ولم نعرف من قال به.

و اما ما قيل: من كون مؤلّفه المسلمين عند من قال به أربع فرق^(٢) فالظاهر أنَّ الأصل فيه الشافعى حيث نقل المحقق عنه ذلك فقال: «و المسلمون أربعة قوم لهم نظراء فإذا أعطوا رغب نظراؤهم فى الإسلام و قوم فى نياتهم ضعف فيعطون لتقوى نياتهم، و قوم من الأعراب فى طرف بلاد الإسلام و بإزائهم قوم من أهل الشّرك فإذا أعطوا رغب الآخرون، و قوم بإزاءهم قوم آخرون من أصحاب الصدقات فإذا أعطوا جبوها و إن لم يعطوا احتاج الإمام إلى مؤونه فى بعث من يجبى زكاتهم»^(٣).

ص: ١٠٧

١- المبسوط ج ١ ص ٢٤٩

٢- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٢٨

٣- المعتر ج ٢ ص ٥٧٣

قلت: ولا يخفى ان القسم الرابع قسم من العاملين عليها لا المؤلفه، والحاصل اختصاص المؤلفه بالمسلمين وذلك لاتفاق الأخبار في معنى المؤلفه بهم فيكون القول بغير ما فيها ساقطاً.

وفي الرقاب

(وَفِي الرِّقَابِ وَهُمْ الْمَكَاتِبُونَ)

كما في مرسله الفقيه الموافق لاطلاق الایه المباركه «سئل الصادق (عليه السلام) عن مكاتب عجز عن مكاتبته و قد أدى بعضها قال: يؤدى عنه من مال الصدقه إن الله تعالى يقول في كتابه {وَفِي الرِّقَابِ} (١) .

(و العبيد تحت الشده)

كما في خبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاه الخمسمائه و الستمائيه يشتري بها نسمة و يعتقها؟ فقال: إذا يظلم قوما آخرين حقوقهم ثم مكث ملياً، ثم قال: إلا أن يكون عبدا مسلما في ضروره فيشتريه و يعتقه» (٢) و هى ضعيفه سنداً بعمره فان التهذيب و ان رواها عن عمرو بن

ص: ١٠٨

١- الفقيه ٣- ١٢٥ - ٣٤٧١

٢- الكافي (في ٢ من باب الرجل يحج من الزكاه أو يعتق، ٣٨ من زكاته)

ابى نصر عنه (عليه السلام) و هو ثقہ، ألما انه قد رواها عن الكافى و هو رواها عن عمرو عن ابى بصير و لم يعلم من هو؟ و اما دلالتها فقوله (عليه السلام) «إِذَا يَظْلَمُ قَوْمًا آخِرِينَ حَقُّهُمْ» الذى هو بمثابة التعليل يرشدنا الى جواز الصرف فى مطلق العتق فى حد نفسه غير ان فيه اضاعه لحق الآخرين فيكون مرجوحا لاجل الابتلاء بالمزاحم و راجحا بعد وجود مزاحم اقوى و هو كون العبد فى شده فغايه دلالتها هو مرجوحيته لو لم يكن فى شده و الحاصل ان الايه المباركه باقيه على اطلاقها و لا موجب لتقييدها وكذلك موثق عبيد بن زرارہ: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أخرج زكاه ماله ألف درهم فلم يجد موضعا يدفع ذلك إليه فنظر إلى مملوك يباع فيمن يريده فاشتراه بتلك الألف الدرهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه هل يجوز ذلك؟ قال: نعم لا بأس بذلك، قلت: فإنه لَمَّا أن أعتق و صار حرًا اتجر و احترف و أصاب مالا ثم مات و ليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث قال: يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاه لأنه إنما اشترى بماله» (١) فانها لا تفيد التقييد بما إذا لم يجد فقيرا فان هذا القيد انما ذكر فى كلام السائل دون الامام (عليه السلام) ليدل على الحصر، بل ورد عتق العبد الإمامي من الزكاه مطلقا، كما فى صحيح أيوب ابن الحر أخى أديم بن الحر، قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام) مملوك

ص: ١٠٩

١- الكافى (فى اخر باب الرجل يحج من الزكاه أو يعتق، ٣٨ من زكاته)

يعرف هذا الأمر الذى نحن عليه أشتريه من الزكاه فأعتقه فقال: اشتريه و أعتقه - الخبر^(١). والحاصل جواز صرف الزكاه بلا تقييد تحكيما لاطلاق الايه المباركه.

ثم الظاهر عدم اشتراط الإيمان فى عتق رقاب تحت الشده، كما تقدم فى صحيح زراره، و محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) فى خبر «فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفا فأعطه دون الناس، ثم قال: سهم المؤلفه قلوبهم و سهم الرقاب عام و الباقي خاص - الخبر^(٢)».

و الظاهر أن المراد أن الفقراء و المساكين و الغارمين يشترط فيهم الإيمان دون «المؤلفه والرقاب» فيكفى فيهما الإسلام كما تقدم فى صحيح زراره و ابن مسلم.

و الغارمون

(و الغارمون و هم المدينون فى غير معصيه)

كما فى موثقه إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل على أبيه دين و لأبيه مؤنه أ يعطى أباه من زكاته يقضى دينه، قال: نعم، و من أحق من أبيه»^(٣).

ص: ١١٠

١- العلل ج ٢ ص ٣٧٢

٢- الكافى ج ٣ ص ٤٩٦

٣- الكافى (فى ٢ من باب نادر، ٣٤ من زكاته)

و صحيح زراره: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) رجل حلت عليه الزكاه و مات أبوه و عليه دين أ يؤدى زكاته فى دين أبيه، و للابن مال كثير؟ فقال: إن كان أبوه أورثه مالا- ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه، قضاه من جميع الميراث و لم يقضه من زكاته و إن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه، فإذا أداها فى دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه»(١).

كما و يجوز احتساب الدين من الزكاه كما فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج «سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم لا- يقدرّون على قضائه و هم مستوجبون للزكاه هل لى أن أدعه و أحتسب به عليهم من الزكاه؟ قال: نعم»(٢).

و موثقه سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «سألت عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاه، فقال: إن كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من دين من عرض من دار أو متاع من متاع البيت، أو يعالج عملا يتقلب فيها بوجهه فهو يرجو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه فلا بأس أن يقاضه بما أراد أن

ص: ١١١

١- الكافى (فى من باب نادر، ٣٤ من زكاته)

٢- الكافى (فى أول باب قصاص الزكاه بالدين، ٤٠ من زكاته)

يعطيه من الزكاه أو يحتسب بها، و ان لم يكن عند الفقير وفاء و لا يرجو أن يأخذ منه شيئاً فليعطه من زكاته و لا يقاصه بشيء من الزكاه»(١).

و اما كونه من غير معصيه فلانصراف الادله عنه ويمكن الاستدلال له بموثقه الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: يعطى المستدينون من الصدقه و الزكاه دينهم كلّ ما بلغ إذا استدانوا في غير سرف»(٢) و الاسراف احد مصاديق المعصيه و لعله ذكره بالخصوص من جهة الاستهانه وعدم الاكتراث به.

هذا و قد ورد في بعض النصوص استثناء المهور و ان دينه لا يسدد من سهم الغارمين و هي روايتان:

الاولى: مرسله العباس عنه (عليه السلام) «قال: الإمام يقضى عن المؤمنين الديون ما خلا مهر النساء»(٣) و اعتمدها الكليني .

الثانيه: ما رواه مستطرفات السرائر عن كتاب محمد بن علي بن محبوب و بتوسط ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن خالد قال: «سألته عن

ص: ١١٢

١- الكافي (في اخر باب قصاص الزكاه بالدين، ٤٠ من زكاته)

٢- قرب الإسناد- ٥٢

٣- الكافي ٥- ٩٤- ٧.

الصدقات فقال: أقسمها في من قال عزّ وجلّ ولا تعطين من سهم الغارمين الذين ينادون بنداء الجاهليّة شيئا، قلت: و ما نداء الجاهليّة؟ قال: هو الرّجل يقول: يا آل بني فلان فيقع بينهما القتل و الدّماء فلا يؤدّوا ذلك من سهم الغارمين و لا الذين يغرمون من مهوّر النساء، و لا- أعلمه إلّا قال: و لا الذين لا يبالون ما صنعوا في أموال النّاس»^(١). و هي من حيث الدلالة واضحة و اما سندها فصحيح إلّا من جهة محمد بن خالد فلم يوثق إلّا ان رواه ابن ابي عمير لها يوجب موثوقيتها واما طريق ابن ادريس الى كتاب ابن محبوب فيكفي فيه صحه طريق الشيخ اليه مضافا الى ان الكتاب الواصل اليه كان بخط الشيخ واما عدم تعرض الاصحاب لهذا الفرع فأعم من كونه من باب الاعراض، كيف و قد عرفت فتوى الكليني به و الحاصل صحه هذا الاستثناء فلا يجوز اعطاء الزكاه لدين المهور.

و في سبيل الله

(و في سبيل الله و هو القرب كلّها)

و لا- اختصاص له بالجهاد كما في صحيح ابن مسلم انه «سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن ضروره أ يحجّ من الزكاه؟ قال: نعم»^(٢).

ص: ١١٣

١- مستطرفات السرائر - ١٠١ - ٣٣.

٢- الفقيه ج ٢ ص ٣٥

و صحيح علي بن يقطين «انه قال لأبى الحسن الأول (عليه السلام): يكون عندى المال من الزكاه فأحجّ به موالى و أقاربى؟ قال: نعم لا بأس» (١) و غيرهما (٢)، فهذه النصوص تدلنا على عدم اختصاص الحكم بالجهاد بل يكفينا اطلاق الايه المباركه نعم لا يشمل مثل تزويج الغنى فان التزويج خير الا ان مناسبه الحكم و الموضوع توجب الانصراف عنه .

و ابن السبيل

(و ابن السبيل و هو المنقطع به، و لا يمنع غناه فى بلده مع عدم تمكّنه من الاعتياض عنه)

كما ترشد اليه مرسله القمى فى تفسير «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ» عن العالم (عليه السلام) «و ابْنِ السَّبِيلِ» أبناء الطريق اللذين يكونون فى الأسفار فى طاعه الله فيقطع عليهم و يذهب مالهم، فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات» (٣).

و هل ان منشىء السفر مع حاجته إليه و لا يقدر على مال يبلغه ابن سبيل كما حكى عن المصنف فى الدروس ام لا؟ لا ينبغي الشك فى عدم كونه ابن سبيل

ص: ١١٤

١- الفقيه ج ٢ ص ٣٥

٢- المستطرفات عن نوادر البنظى عن جميل .

٣- التهذيب ج ٤ ص ٥٠

لعدم صدقه عليه و هو المفهوم من المفيد و الشيخ فى النهايه و الدّيلمى (١) حيث قالوا: ابن السبيل المنقطع به فى السفر، و كذا الصدوق فقال فى الفقيه: «و ابن السبيل الذى لا مأوى له و لا مسكن مثل المسافر الضعيف و مارّ الطريق» (٢).

و صرّح المبسوط و الوسيله بعدم صدقه عليه و إنّما الأصل فى ما قاله أبو حنيفه و الشافعى و تبعهما هنا الإسكافى ففى المبسوط «و اما ابن السبيل فعلى ضربين: أحدهما المنشئ للسفر من بلده، و الثانى المجتاز بغير بلده و كلاهما يستحقّ الصدقه عند الشافعى و أبى حنيفه، و لا يستحقّها إلّا المجتاز عند مالك و هو الأصحّ لأنّهم عليهم السّلام قالوا: «هو المنقطع به و إن كان فى بلده ذا يسار» فدلّ ذلك على أنّه المجتاز و المنشئ للسفر من بلده إن كان فقيرا جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل» (٣).

(و منه الضيف)

ص: ١١٥

١- النجعه ج ٤ ص ٩٦

٢- الفقيه ج ٢ ص ٧

٣- المبسوط ج ١ ص ٢٥٢

لم نقف فيه على خبر و إنما في المقنعه «و ابن السيل و هي المنقطع بهم في الأسفار و قد جاءت روايه أنهم الأضياف يراد به من أضيف لحاجه إلى ذلك و إن كان له في موضع آخر غنى و يسار»^(١) فلا عبره به.

(و يشترط العدالة فيمن عدا المؤلفه)

أمّا المؤلف فقد مرّ أنهم مثل أبي سفيان الذي لم يحصل له اعتقاد بنبوّه النبي صلى الله عليه و آله مع إظهار إسلامه لا ما قاله المصنّف ثمّه من كونهم كافرين.

و أمّا العدالة في الفقير والمسكين فلا دليل على شرطيتها و إنما ورد عدم جواز إعطاء شارب الخمر كما في خبر داود الصرمي: «سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكاه شيئاً؟ قال: لا»^(٢) و به افتى الفقيه^(٣) و لا يمكن التعدى عنه الى غيره فان احتمال الخصوصية عرفاً وارد و الصرمي و ان لم يوثق إلّا ان اعتماد الاصحاب على هذا الخبر يكفى في موثوقيته .

و يؤيد عدم اشتراط العدالة ما في المرسل عن بشير بن بشار «قلت للرجل يعنى أبا الحسن (عليه السلام): ما حدّ المؤمن الذي يعطى الزكاه؟ قال: يعطى المؤمن ثلاثة آلاف،

ص: ١١٦

١- المقنعه ص ٢٤١

٢- التهذيب ٤- ٥٢- ١٣٨ ؛ و الكافي ٣- ٥٦٣- ١٥.

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ٣٣

ثم قال: أو عشره آلاف و يعطى الفاجر بقدر، لأنّ المؤمن ينفقها فى طاعه الله عزّ و جلّ و الفاجر فى معصيه الله عزّ و جلّ»(١).

و اما غير الفقير و المسكين فلا شك فى عدم اعتبار العدالة فيهما لاطلاق الادله .

(و لو كان السفر معصيه منع)

لانصراف الايه عنه و يؤيد ذلك مرسله القمى المتقدمه «عن العالم (عليه السلام) أنّ «ابن السَّيِّلِ» الذى يكون فى السفر فى طاعه الله» كما و لو كان اعطاء الزكاه من مصاديق الاعانه على الاثم و العدوان فلا شك فى حرمة ألا انه خارج عن ما نحن فيه .

(و لا يعتبر العدالة فى الطفل، بل يعطى الطفل و لو كان أبواه فاسقين)

كما تقدم مضافا الى أنّ الطفل لا يكون مكلفا حتّى يكون فاسقا بنفسه و ليس هنا تابعا لأبويه كما فى الإسلام و الكفر.

(و قيل المعتبر تجنّب الكبائر)

تقدم الكلام فى عنوان «و يشترط العدالة» عدم إعطاء الشارب دون المرتكب لكلّ كبيره و تقدم ان الصحيح العمل باطلاق الايه فلا تشترط العدالة .

ص: ١١٧

(و يعيد المخالف الزكاه لو أعطاهامثله و لا يعيد باقى العبادات)

كما فى صحيحه الفضلاء عنهما عليهما السلام «أنهما قالافى الرجل يكون فى بعض هذه الأهواء، الحروريّه و المرجئه و العثمانيّه و القدريّه، ثمّ يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كلّ صلاه صلاّها أو صوم صامه أو زكاه أو حجّ أو ليس عليه إعاده شىء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعاده شىء من ذلك غير الزكاه لا- بدّ أن يؤدّيها لأنّه وضع الزكاه فى غير موضعها و إنّما موضعها أهل الولايه»(١).

و صحيحه ابن أذينه: «كتب إلّى أبو عبد الله (عليه السلام) أنّ كلّ عمل عمله الناصب فى حال ضلاله أو حال نصبه ثمّ منّ الله عليه و عرّفه هذا الأمر فإنّه يوجر عليه و يكتب له إلّا الزكاه فإنّه يعيدها لأنّه وضعها فى غير موضعها و إنّما موضعها أهل الولايه، و أمّا الصلاه و الصوم فليس عليه قضاؤها»(٢) و غيرهما.

يشترط ان لا يكون واجب النفقه على المعطى

(و يشترط ان لا يكون واجب النفقه على المعطى)

ص: ١١٨

١- الكافى(فى أوّل باب الزكاه تعطى غير أهل الولايه، ٢٨ من زكاته)

٢- الكافى (٦ باب الزكاه تعطى غير أهل الولايه، ٢٨ من زكاته)

كما في معتبر إسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) في خبر «قلت: فمن ذا الذي يلزمني من ذوى قرابتي حتى لا أحسب الزكاة عليهم؟ فقال: أبوك و أمك، قلت: أبي و أمي؟ قال: الوالدان و الولد» (١).

و صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «خمسه لا- يعطون من الزكاة شيئاً الأب و الأم و الولد و المملوك و المرأة و ذلك أنهم عياله لازمون له» (٢).

و أما خبر عمران إسماعيل بن عمران القميّ «قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام): إن لي ولدا رجلا و نساء أ فيجوز لي أن أعطيهم من الزكاة شيئاً؟ فكتب (عليه السلام) ذلك جائز لكم» (٣) فهو مضافا الى ضعف سندہ لا يقاوم ما سبق.

و اما خبر محمد بن جرك: «سألت الصادق (عليه السلام) أدفع عشر مالي إلى ولد ابنتي، قال: نعم لا بأس» (٤).

ص: ١١٩

١- الكافي ج ٣ ص ٥٥١ ح ١

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٥٥ ح ٥

٣- الكافي ج ٣ ص ٥٥٢

٤- الكافي ج ٣ ص ٥٥٢ ح ١٠

اقول: مضافاً لضعف سنده حملة الشيخ على صرفه في التوسعه (١) يعني ما زاد على القدر الواجب عليه من الكفايه .

و يشهد لجواز صرف الزكاه للتوسعه على العيال معتبره أبي خديجه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا تعط من الزكاه أحداً ممن تعول و قال إذا كان لرجل خمسمائه درهم و كان عياله كثيراً قال ليس عليه زكاةً ينفقها على عياله يزيدها في نفقتهم و في كسوتهم و في طعام لم يكونوا يطعمونه و إن لم يكن له عيالٌ و كان وحده فليقسمها في قوم ليس بهم بأسٌ أعفَاء عن المسألة لا يسألون أحداً شيئاً و قال لا تعطين قرابتك الزكاه كلها و لكن أعطهم بعضها و اقسم بعضها في سائر المسلمين و قال الزكاه تحل لصاحب الدار و الخادم و من كان له خمسمائه درهم بعد أن يكون له عيالٌ و يجعل زكاه الخمسمائه زيادةً في نفقه عياله يوسع عليهم» (٢).

و اما ما عن أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «يأخذ الزكاه صاحب السبعمائه إذا لم يجد غيره، قلت: فإن صاحب السبعمائه يجب عليه الزكاه؟ قال: زكاته صدقه على عياله - الخبر» (٣).

ص: ١٢٠

-
- ١- وسائل الشيعه، ج ٩، ص: ٢٤٣ ذيل حديث ٣
 - ٢- التهذيب ٤- ٥٧- ١٥٣، و الاستبصار ٢- ٣٤- ١٠٣
 - ٣- الكافي (أول باب من يحل له أن يأخذ الزكاه- إلخ، ٤٣ من زكاته)

فالظاهر أنَّ المراد حيث إنَّه فقير يجوز إعطائه و إنفاق زكاته على عياله الذي كانوا واجبي النَّفقه له لو كان غنيًا.

و اما صحيح إسحاق بن عمار «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل له ثمانمائة درهم و لابن له مائتا درهم و له عشر من العيال و هو يقوَّتهم فيها قوتا شديدا و ليس له حرفه بيده و إنّما يستبضعها فتغيب عنه الأشهر، ثمَّ يأكل من فضلها أ ترى له إذا حضرت الزكاه أن يخرجها من ماله فيعود بها على عياله يسبغ عليهم بها النفقه، قال: نعم و لكن يخرج منها الشئ ء الدرهم» (١) فظاهره زكاه مال التجاره و قد عرفت عدم الوجوب فيه و مثله موثق سماعه، عنه (عليه السلام): «سألته عن الرَّجل يكون له الدَّراهم يعمل بها و قد وجب عليه فيها الزكاه و يكون فضله الذي يكسب بماله كفاف عياله لطعامهم و كسوتهم لا يسعه لأدمهم و إنّما هو ما يقوَّتهم فى الطعام و الكسوه، قال: فلينظر إلى زكاه ماله ذلك فليخرج منها شيئا قَلَّ أو كثر فيعطيه بعض من تحلَّ له الزكاه و ليعد بما بقى من الزكاه على عياله و ليشتري بذلك إدامهم و ما يصلحهم من طعامهم من غير إسراف و لا يأكل هو منه- الخبر» (٢).

ثمَّ كما يشترط ألا يكون واجب النفقه على المعطى كذلك على غيره فمن لم يكن له شئ ء و لكن واجب النفقه على غيرك لا يجوز أن تعطيه من الزكاه إلَّا أن

ص: ١٢١

١- الكافي ٨ باب من يحلَّ له أن يأخذ الزكاه- إلخ، ٤٣ من زكاته)

٢- الكافي (١١ باب من يحلَّ له أن يأخذ الزكاه- إلخ، ٤٣ من زكاته)

يكون لا يعطيه الغير أو يعطيه لكن مع عدم السعه فيجوز له أن يأخذ كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الكاظم (عليه السلام) سألته عن الرجل يكون أبوه أو عمه أو أخوه يكفيه مؤنته أ يأخذ من الزكاه فيتوسّع به إن كانوا لا يوسّعون عليه في كلّ ما يحتاج إليه؟ فقال: لا بأس»(١).

(و لا هاشمياّ الاّ من قبيله أو تعذر كفايته من الخمس)

أمّا الهاشمي إذا كانت الزكاه من غيره مع عدم الاضطرار فقد دلت عليه النصوص المتظافره مثل صحيح عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّ أناسا من بني هاشم أتوا النّبيّ صلى الله عليه وآله فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي و قالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله للعاملين عليها فنحن أولى به، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: يا بني عبد المطلب إنّ الصدقه لا تحلّ لي ولا لكم- الخبر»(٢) وصحيح الفضلاء عن الباقر و الصادق عليهما السلام قالا: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ الصدقه أوساخ أيدي الناس و إنّ الله قد حرّم على منها و من غيرها ما قد حرّمه و إنّ الصدقه لا تحلّ لبني عبد المطلب- الخبر»(٣).

ص: ١٢٢

-
- ١- الكافي (٥ باب من يحلّ له أن يأخذ الزكاه- إلخ، ٤٣ من زكاته)
 - ٢- الكافي (في أوّل باب الصدقه لبني هاشم، ٤٢ من أبواب صدقته)
 - ٣- الكافي (في ٢ باب الصدقه لبني هاشم، ٤٢ من أبواب صدقته)

و أما المستثنى فيدل عليه النصوص المتطافره مثل موثق زرارہ عن أبى عبد اللہ (عليه السلام) «قال: قلت له صدقات بنى هاشم بعضهم على بعض تحلُّ لهم فقال نعم صدقه الرسول ص تحلُّ لجميع النَّاس من بنى هاشم و غيرهم و صدقاتُ بعضهم على بعض تحلُّ لهم و لا تحلُّ لهم صدقات إنسان غريب» (١).

و أمّا معتبره أبى خديجه، عن أبى عبد اللہ (عليه السلام): «أعطوا الزكاه من أرادها من بنى هاشم فإنَّها تحلُّ لهم، و إنّما تحرم على النَّبِيِّ صلى اللہ عليه و آله و الإمام الذى بعده و الأئمّه عليهم السّلام» (٢) فشاذّ و حملة الشيخ على الضروره.

واما جوازها عند الضروره فلموثق زرارہ، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر - إنّه لو كان العدل ما احتاج هاشمى و لا مطلبى إلى صدقه إنّ اللہ جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهم - ثم قال: إنّ الرّجل إذا لم يجد شيئا حلّت له الميته و الصدقه و لا تحلّ لأحد منهم إلّا أن لا يجد شيئا و يكون ممّن تحلّ له الميته» (٣). اقول: و الضروره لا- تحتاج الى دليل بعد ورودها فى القران الكريم الا- انه يمكن ان يكون معتبر ابى خديجه من باب الضروره كما صرح بذلك موثق زرارہ، الا ان موثق زرارہ يمكن ان يكون للتقيّه لما سيأتى من روايه العامّه لذلك و لتضمّنه حرمة الصدقه على

ص: ١٢٣

١- التهذيب ٤- ٦١- ١٦٤

٢- الكافي ج ٤ ص ٥٩ ح ٦

٣- التهذيب ٤- ٥٩- ١٥٩، و الاستبصار ٢- ٣٦- ١١١

مواليهم و جواز صدقه مواليهم لهم وهو مقطوع البطلان وبعد ذلك لا وثوق به فلا حجيه فيه.

و الحاصل هو عدم الدليل الخاص لتناولها عند الضروره واما الدليل العام الدال على جوازها عند الضروره فانما يدل على عدم حرمتها لا عدم الضمان بتناولها وعليه فلو كنا نحن وهذا الدليل حل له تناولها مع الضمان عند التمكن من ردها حسب ما تقتضيه القاعده .

ثم انه كما يصح التعبير بالهاشمي يصح التعبير ببني عبد المطلب لأن الانتساب إلى هاشم من قبل الأب كان منحصرا بمن كان من عبد المطلب ففي صحيح حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) في خبر «و لا بأس بصدقات بعضهم على بعض و هؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه النبي صلى الله عليه و آله و هم بنو عبد المطلب أنفسهم الذكر منهم و الأنثى - إلى - و من كانت أمه من بني هاشم و أبوه من سائر قريش فإن الصدقات تحل له و ليس له من الخمس شيء لأن الله تعالى يقول: {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ} (١)». قلت: و حماد من اصحاب الاجماع و هو دليل على موثوقيته .

ص: ١٢٤

ثم انه لا يكفى دعوى السيادة في ثبوت الانتساب و ان نسب الخلاف في ذلك الى الشيخ جعفر كاشف الغطاء قدس سره قياسا على الفقر حيث تقبل دعواه^(١).

اقول: الا انه قياس مع الفارق لأن استصحاب عدم الغنى بنحو العدم النعتى أو الأزلى بناءً على حجتيه جار في صالح دعوى الفقر بخلافه في دعوى الانتساب، فان استصحاب العدم الأزلى للانتساب الى هاشم ينفي صحه دعوى الانتساب.

و لا يعارض ذلك باصالة عدم الانتساب الى غير هاشم لعدم الأثر لها، فان الموضوع لاستحقاق الزكاه عدم الانتساب الى هاشم دون الانتساب الى غيره.

و عليه فلا بد من طريق شرعى لإثبات الانتساب اما بالبينه - لما تقدّم في ابحاث سابقه من عموم حجية البينه - أو بالاطمئنان لانعقاد السيره العقلانيه على العمل به، و هى حيث لم يردع عنها فيستكشف امضاؤها.

و دعوى ان السيره قد انعقدت أيضا على الحكم بانتساب من هو مشهور بين أهل البلد بذلك و ان لم يحصل اطمئنان، و حيث انه لم يردع عنها فهي ممضاء مدفوعه

ص: ١٢٥

بأن انعقاد مثل هذه السيره زمن المعصوم (عليه السلام) غير معلوم لانعقادها تلك الفتره- جزماً أو احتمالاً- على دفع الخمس و الزكاه الى المعصوم (عليه السلام) أو حاكم البلاد.

ثم ان المحرم خصوص الزكاه دون الصدقه المندوبه بل و الواجبه كالكفارات و ردّ المظالم و اللقطه وذلك لموثق إسماعيل بن الفضل الهاشمي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصدقه التي حرّمت على بني هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاه»^(١) و غيره.

و سند الحديث بطريق الشيخ و ان كان قابلاً للتأمل باعتبار القاسم بن محمد أي الجوهري، فإنه لم تثبت وثاقته إلّا بناء على تماميه كبرى وثاقه كل من ورد في أسانيد كامل الزيارات، إلّا انه بطريق الشيخ الكليني معتبر فإنّه رواه عن حميد بن زياد عن ابن سماعه عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن إسماعيل، و لا مشكله إلّا من ناحيه تخيل الإرسال عن غير واحد، لكنّه غير مهم بعد عدم اطلاق التعبير المذكور عرفاً على الأقلّ من ثلاثه، و استبعاد اجتماع ثلاثه على الكذب بنحو يحصل الاطمئنان بالعدم. بل قد يقال ان التعبير المذكور ظاهر عرفاً في أن المنقول عنهم الحديث مشهورون لا حاجه الى التصريح بأسمائهم.

ص: ١٢٤

(و يجب دفعها الى الامام مع الطلب بنفسه أو بساعيه، قيل و الى الفقيه في حال الغيبه) والقائل به المفيد و ابو الصلاح (و دفعها إليهم ابتداء أفضل، و قيل: يجب)

أمّا الدّفع إلى الإمام أو ساعيه إذا طلب فوجوب طاعه اولى الأمر كاللّهِ تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله، و أمّا إذا لم يطلب فلا و قوله تعالى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ} ففي المختلف إنّما يدلّ على وجوب الأخذ عليه صلى الله عليه و آله إذا دفعت إليه و لا يستلزم ذلك وجوب الدّفع إليه.

و أمّا وجوب الدّفع ابتداء فلا- دليل عليه بل الدليل على خلافه فهناك شواه متعدده من الاخبار دلت على ايكال امرها الى المالك ليصرفها في مصارفها مثل ما دل على جواز اخذ المقسم لها اذا كان موردا لها كصحيحه ابن الحجاج (١) وصحيحه جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرّجل يعطى الدّراهم يقسّمها، قال: يجرى له مثل ما يجرى للمعطى و لا ينقص المعطى من أجره شيئا- الخبر». (٢)

ص: ١٢٧

١- الوسائل ب ٤٠ من ابواب المستحقين ح ٣

٢- الكافي ٤- ١٨- ٣

و يدلّ على عدم الوجوب ايضاً صحيح عليّ بن يقطين: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عمّن يلي صدقه العشر على من لا بأس به، فقال: إن كان ثقّه فمره يضعها في مواضعها، وإن لم يكن ثقّه فخذها وضعها في مواضعها» (١).

يصدق المالك في الإخراج

(و يصدق المالك في الإخراج بغير يمين)

كما في صحيح بريد بن معاوية، عن الصادق (عليه السلام) «بعث أمير المؤمنين (عليه السلام) مصدّقاً من الكوفة إلى باديتها - إلى - فإن قال لك قائل: لا، فلا تراجعهُ و إن أنعم لك منهم منعم فانطلق معه - الخبر» (٢).

و موثقه غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السّلام قال: «كان عليّ (عليه السلام) إذا بعث مصدّقاً قال له: إذا أتيت على ربّ المال فقل: تصدّق - رحمك الله - ممّا أعطاك الله، فإن ولى عنك فلا تراجعهُ» (٣).

ص: ١٢٨

١- الكافي ٣- ٥٣٩- ٦

٢- الكافي (في أوّل باب أدب المصدّق، ٢٢ من زكاته)

٣- الكافي (في ٤ باب أدب المصدّق، ٢٢ من زكاته)

(و يستحبّ قسمتها على الأصناف الثمانية)

اقول: إنّما دلت الآية على أنّ موردها هؤلاء الثمانية و أمّا استحباب القسمه عليهم فغير معلوم ففي صحيح حماد بن عيسى المتقدم عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) في خبر «و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقسم صدقات البوادي في البوادي، و صدقات أهل الحضر في أهل الحضر و لا يقسم بينهم بالسوية على ثمانية حتّى يعطى أهل كلّ سهم ثمنًا، و لكن يقسمها على قدر من يحضره من الأصناف الثمانية على قدر ما يقيم كلّ صنف منهم بقدر سنته، ليس في ذلك شيء موقوف و لا مسمّى و لا مؤلف إنّما يصنع ذلك على قدر ما يرى و ما يحضره حتّى يسدّ [كلّ] فاقه كلّ قوم منهم - الخبر» (١).

(و إعطاء جماعه من كل صنف و يجوز الى الواحد و يجوز الإغناء إذا كان دفعه)

استحباب إعطاء الجماعه إذا كانت كثيره فقد تقدم في صحيح حماد و لكن يقسم على قدر من يحضره من الأصناف الثمانية، و يؤيد ذلك خبر عنبسه بن مصعب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) اتى النّبيّ صلى الله عليه و آله بشيء فقسمه فلم

ص: ١٢٩

يسع أهل الصفه جميعا فخصّ به أناسا منهم فخاف النبي صلى الله عليه وآله أن يكون قد دخل قلوب الآخرين شىء، فخرج إليهم فقال معذره إلى الله عزّ وجلّ وإليكم يا أهل الصفه إنا أوتينا بشىء فأردنا أن نقسّمه بينكم فلم يسعكم فخصّيت به أناسا منكم خشينا جزعهم و هلعهم» (١).

أما جواز الإغناء كما فى صحيح إسحاق بن عمار، عن الكاظم (عليه السلام) قلت له: اعطى الرجل من الزكاه ثمانين درهما؟ قال: نعم، و زده، قلت: أعطيه مائه؟ قال: نعم، و أغنه إن قدرت أن تغنيه» (٢).

و اما موثق الحسين بن علوان، عنه (عليه السلام)، عن أبيه: «أنّ عليّا (عليه السلام) كان يقول يعطى المستدينون من الصدقه و الزكاه دينهم كلّهم ما بلغ إذا استدانوا فى غير سرف، فأتمّوا الفقراء فلا يزداد أحدهم على خمسين درهما و لا يعطى أحد و له خمسون درهما أو عدّته من الذهب» (٣) فخير شاذ، و ابن علوان عامى.

ص: ١٣٠

-
- ١- الكافى (فى ٥ من باب تفضيل أهل الزكاه - إلخ - ٣٢ من زكاته)
 - ٢- الكافى ٢ من باب أقلّ ما يعطى من الزكاه و أكثر، ٣٠ من زكاته) و رواه التهذيب فى ٧ من باب ما يجب أن يخرج من الصدقه، ١٦ من زكاته، و روى فى ٦ منه عن كتاب سعد خبر إسحاق المتقدم مع زياده ألفاظ.
 - ٣- قرب الاسناد

ثم حدّ الغنى قوت السّنة كما هو المفهوم من سياق نصوص الفقير في كون السّنة هي الملاك في حد الفقر نعم في مرسله عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - فللرجل أن يأخذ ما يكفيه و يكفى عياله من السّنة إلى السّنة التصريح بذلك لكنها ضعيفه. و يدلّ على المختار ما في المقنعه عن يونس بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «تحرم الزكاه على من عنده قوت السّنة»^(١)، و الظاهر ان المفيد نقل ذلك عن كتاب يونس و السند الى كتاب يونس صحيح.

و علم من الصحيح المتقدم ان يعطيه دفعه أكثر من قوت سنته، ولو دفع اليه ما يغنيه يعنى بقدر قوت السّنة فلا يجوز أن يعطيه بعد.

أقلّ ما يعطى استحباباً ما يجب في أول نصب النّادين

(و أقلّ ما يعطى استحباباً ما يجب في أول نصب النّادين)

الظاهر هو الوجوب و به قال الشيخ في النهايه والقاضى والمفيد في الرّساله الغريّه والدّيلمى و كذلك ابن زهره فصّرّح بإخراج ما يجب في النصاب الأوّل في الدّينار و الدّرههم^(٢)، و بعضهم لم يذكر النصاب الأوّل إلّا في الدّرههم قال المفيد في

ص: ١٣١

١- المقنعه ص ٢٤٨؛ و في نقل الوسائل عن المقنعه اضافته «و تجب الفطره على من عنده قوت السّنة» و لا يوجد هذا الذيل في المقنعه و لا يضر في ما نحن فيه.

٢- النجعه ج ٤ ص ١٠٦ - ١٠٧

المقنعه: «أقلّ ما يعطى الفقير من الصدقه المفروضه خمس دراهم فصاعدا لأنها أقلّ ما تجب في الحدّ الأوّل من الزكاه، و ليس لأكثره حدّ مخصوص»^(١).

و قال المرتضى في انتصاره: «مما انفردت به الإماميّة القول بأنّه لا يعطى الفقير الواحد من الزكاه المفروضه أقلّ من خمس دراهم. و روى أنّ الأقلّ درهم واحد، و باقى الفقهاء يخالفون فى ذلك و يجيزون إعطاء القليل و الكثير من غير تحديد»^(٢).

و قال أبو الصلاح: «و أقلّ ما يعطى من زكاه المال خمس دراهم و من الفطره صاع»^(٣)، و هو المفهوم من الكافى فاقصر فى أقلّه على صحيح أبى ولّاد الحنّاط «عن الصادق (عليه السلام): «لا يعطى أحد من الزكاه أقلّ من خمس دراهم و هو أقلّ ما فرض الله عزّ و جلّ من الزكاه فى أموال المسلمين فلا تعطوا أحدا من الزكاه أقلّ من خمس دراهم فصاعدا»^(٤).

ص: ١٣٢

١- المقنعه ص ٢٤٤

٢- النجعه ج ٤ ص ١٠٧

٣- النجعه ج ٤ ص ١٠٧

٤- الكافى (فى أوّل باب أقلّ ما يعطى من الزكاه و أكثر، ٣٠ من زكاته)

كما أنّ بعضهم لم يذكره إلّا في الدّينار قال الصدوقان في الرّسالة و المقنع: «و لا يجزى في الزكاه أن يعطى أقلّ من نصف دينار» (١) و مثله في الرّضوى و نقل في الفقيه كلام أبيه و قال «و قد روى محمّد بن عبد الجبار أنّ بعض أصحابنا كتب على يدى أحمد بن إسحاق إلى عليّ بن محمّد العسكري (عليه السلام): اعطى الرّجل من إخوانى من الزكاه الدّرهمن و الثلاثة؟ فكتب: افعل إن شاء الله» (٢).

و كيف كان ففي صحيح محمّد بن أبي الصهبان: «كتبت إلى الصّادق (عليه السلام) هل يجوز لى يا سيّدى أن اعطى الرّجل من إخوانى من الزكاه الدّرهمن و الثلاثة الدّراهم فقد اشتبه ذلك عليّ؟ فكتب: ذلك جائز» (٣) و الظاهر كون الأصل فيه و فى خبر الفقيه واحدا فقالوا فى الرجال محمّد بن أبي الصهبان هو محمّد بن عبد الجبار، و حينئذ فيكون قوله فى روايه الشيخ «كتبت إلى الصّادق (عليه السلام)» بالمعنى العامّ للصّادق لأنّ المراد به الهادى (عليه السلام) كما عرفت من خبر الفقيه و لتأخّر محمّد بن أبي الصهبان .

ص: ١٣٣

-
- ١- الفقيه ج ٢ ص ١٧ نقل ذلك عن رساله ابيه , و المقنع ص ١٦٢
 - ٢- الفقيه ج ٢ ص ١٧ ؛ و سنده الى ابن عبد الجبار صحيح، و نسب المختلف إلى المقنع أنّه قال: «يجوز أن يعطى الرّجل الواحد الدّرهمن و الثلاثة و لا- يجوز فى الذهب إلّا نصف دينار» و الذى وقفت عليه فيه ما مرّ.
 - ٣- الوسائل باب: ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاه حديث: ٥.

هذا و حملہ الشیخ علی النصاب الثانی جمعا بینہ و بین صحیح أبی ولّاد المتقدّم و خبر معاویہ بن عمار و ابن بکیر، عن الصادق (علیہ السلام) (۱).

و ذهب بعضهم إلى أنّ الأقلّ النصاب الثانی ذهب إليه الإسکافی فقال: «لا يعطى من الزکاه دون الدرهم»، و مثله المرتضى فى المسائل المصریّہ، و توقّف ابن حمزہ (۲)، و ذهب بعضهم إلى عدم التحديد قال به المرتضى فى جملہ فقال: «و يجوز أن يعطى من الزکاه الواحد من الفقراء القليل و الكثير و قد روى أنّه لا يعطى الفقير الواحد من الزکاه المفروضه أقلّ من خمسہ دراهم و قد روى أنّ الأقلّ درهم واحد» (۳).

و حينئذ فللمرتضى فى المسئلہ ثلاثہ أقوال و تبعه هنا الحلّى و كيف كان فلم نقف على روايه الدرهم الواحد كما قال.

و استدللّ المختلف لعدم التحديد بصحيح الحلبي المتقدم فى العاملين عليها وانه قد سوى بين الأصناف فى الاستحقاق بالعطف، و بصحيح عبد الكريم بن عتبہ الهاشمىّ عنه (عليه السلام) «كان النبىّ صلى الله عليه و آله يقسم صدقه...» و هو كما

ص: ۱۳۴

۱- التّہذيب ج ۴ ص ۶۳ ح ۲ و فيه: «لا يجوز أن يدفع الزکاه أقلّ من خمسہ دراهم فإنّها أقلّ الزکاه».

۲- النجعه ج ۴ ص ۱۰۸ نقل عن ذكرنا .

۳- النجعه ج ۴ ص ۱۰۹

ترى. فإنَّ الأوَّلَ أعمَّ لأنَّ مجرَّد الاستحقاق لا يدلُّ على الكيفيَّة، والثاني في مقام بيان عدم وجوب التوزيع على الأصناف الثمانية. والحاصل مما تقدم انه ان امكن الجمع بين صحيح ابن عبد الجبار الدال على كفايه اعطاء الدرهمين وبين صحيح ابي ولاد كما قيل فهو الّا ان الجمع بين يجوز و لا يجوز بحمل لا يجوز على الكراهه غير عرفى فالصحيح وقوع التعارض بينهما و تقدم صحيح ابي ولاد لانه هو المشهور.

استحباب دعاء الإمام أو نائبه للمالك

(و يستحبّ دعاء الإمام أو نائبه للمالك)

كما قال تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاَتَكَ سَيَكُنْ لَهُمْ} و في موثقه غياث بن إبراهيم عن جعفر، عن أبيه عليهما السّلام: «كان عليّ (عليه السلام) إذا بعث مصدّقه قال له: إذا أتيت على ربِّ المال فقل تصدّق - رحمك الله - ممّا أعطاك الله - الخبر» (١).

ص: ١٣٥

(و مع الغيبه لا ساعى ولا مؤلفه إلّا لمن يحتاج اليه)

اقول: الأصل فيه الفقيه (١) لكن لم يأت له بخبر، و تبعه الشيخ و الظاهر أنّ استناد القائل الى توسعه الإسلام بعده صلى الله عليه و آله بالفتوح و عدم احتياجه إلى التأليف، و كيف كان فلم نقف له على مستند و الوسائل و المستدرک و إن ذكرا فى عقد الباب سقوط سهمهم لكن لم ينقل فيه خبرا بل نقل الثانى خبر الدعائم مرفوعا «عن الباقر (عليه السلام) قال: المؤلفه قوم يتألفون على الإسلام من رؤساء القبائل كان النبى صلى الله عليه و آله و سلم يعطيهم ليتألفهم و يكون ذلك فى كلّ زمان إذا احتاج إلى ذلك الإمام فعل» (٢).

و ليخصّ زكاه النعم المتجمل

(و ليخصّ زكاه النعم المتجمل)

كما فى صحيح عبد الله بن سنان: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ صدقه الخفّ و الظلف تدفع إلى المتجملين من المسلمين فأما صدقه الذهب و الفضه و ما كيل

ص: ١٣٦

١- الفقيه ج ٢؛ باب علّه وجوب الزكاه .

٢- دعائم الاسلام ج ١ ص ٢٦٠

بالقفيز ممّا أخرجت الأرض للفقراء المدقعين، قال ابن سنان: قلت: و كيف صار هذا هكذا، فقال لأنّ هؤلاء متجملون يستحيون من الناس فيدفع إليهم أجمل الأمرين عند الناس و كلّ صدقه»(١).

(و إيصالها إلى المستحي من قبولها هديه)

ظاهراً وتوريه لا- حقيقة كما في صحيح أبي بصير: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): «الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاه فأعطيه من الزكاه و لا اسمى له أنّها من الزكاه؟ فقال: أعطه و لا تسم له و لا تذلل المؤمن»(٢).

و اما صحيح محمد بن مسلم: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): الرجل يكون محتاجاً فبعث إليه بالصدقه فلا- يقبلها على وجه الصدقه يأخذه من ذلك ذمام و استحياء و انقباض أ فيعطيه إياه على غير ذلك الوجه و هي منّا صدقه؟ فقال: لا إذا كانت زكاه فله أن يقبلها فإن لم يقبلها على وجه الزكاه فلا تعطها إياه و ما ينبغي له أن يستحي ممّا فرض الله عزّ و جلّ إنّما هي فريضه الله له فلا يستحي منها»(٣). و ظاهره انه لا يصح ان يتفقا على غير الزكاه فلا ينافي ما تقدم و مقتضى الجمع

ص: ١٣٧

١- الكافي (في ٣ من باب تفضيل أهل الزكاه، ٣٢ من زكاته)

٢- الكافي (في ٣ من باب من تحلّ له الزكاه إلخ، ٤٤ من زكاته)

٣- الكافي ج ٣ ص ٥٦٤

بينهما أنَّ التَّيَّهَ من الآخذ لا بشرط، و اما المعطى فحيث يشترط منه التَّيَّه فلا تصحَّ منه الزكاه بلا نيه.

و اما خبر إسحاق بن عمار، عن الصِّادق (عليه السلام) «قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): كيف تصنع بزكاه مالك إذا حضرت؟ قال: يأتونى إلى المنزل فأعطيهم، فقال لى: ما أراك يا إسحاق إلّا قد أذلت المؤمنين فإياك إيّاك إنّ الله تعالى يقول: من أذلّ لى ولّيا فقد أُرصد لى بالمحاربه» (١) فهو لبيان أن لا- يكون إعطاؤه للزكاه بشكل يوجب إذلال المؤمن لحرمة اذلاله كما فى صحيح معاويه (٢) .

و هل يحرم على المستحق للزكاه ترك اخذها؟ ظاهر خبر عبد الله بن هلال بن خاقان، عن الصّادق (عليه السلام) «تارك الزكاه و قد وجبت له مثل مانعها و قد وجبت عليه» (٣) ذلك فانه دال على وجوب اخذ المستحق لها، و مثله مرسل الحسين بن على (٤) و قد يحملان على المبالغه فى كراهه تركها . و فيه: أنه خلاف ظاهرها نعم الروايتان ضعيفتان سنداً بعبد الله بن هلال و بالارسال و غيره فاطلاق القول بالحرمة حتى فى غير الضروره محل تأمل و لذا حملتا على الضروره و خوف

ص: ١٣٨

١- أمالى الطوسى ١- ١٩٨؛ ضعيف سنداً من جهة على بن الحسين فلم اقف على وثاقته.

٢- الوسائل ج ٩ ص ٣١٦ باب ٥٨

٣- الكافى ٣- ٥٦٣- ح ١

٤- الكافى ٣- ٥٦٣- ح ٢

تلف النفس او الاهل , و اما الضروره فلا ريب فى حرمه تركها قال تعالى {و لا تلقوا بايديكم الى التهلكه}.

هذا و قد يقال بموثوقيتهما لعمل الكلينى بهما و الفقيه بالاول منهما(١) و المفيد باحدهما(٢) و عليه فتشبت حرمه تركها مطلقا.

و فيه: انه لا يمكن ان يصار الى الاطلاق للقطع بعدم وجوب صرف ما زاد على ما يوجب حفظ النفس و الاهل لو كان مالكا له فضلا عما لو لم يكن مالكا لذلك .

حصيله البحث:

مستحقو الزكاه هم الفقراء و المساكين و يشملهما من لا يملك مؤونه سنه، و المروى أنّ المسكين أسوأ حالاً، و يشترط فى الفقراء و المساكين الايمان وصغارهم ملحقون بهم. و لا يشترط فى الغنى كونه ذا مال موجود فلو كان ذا صنعه أو ضيعة كافيه لم يكن فقيرا، فيمنع ذو الصّنع و الضّيعه إذا نهضت بحاجته و إلّا تناول التّتمّه لا غير، و الدّار و الخادم من المؤونه، و العاملون و هم السّيعاه فى تحصيلها فلهم اجره عملهم حسب ما يقدرها الامام لهم، و المؤلفه قلوبهم و هم من أظهر الدّين بلسانه و أعان المسلمين و إمامهم بيده و كان معهم إلّا قلبه، و فى الرّقاب و هم المكاتبون و العبيد تحت الشّدّه وهؤلاء مع المؤلفه قلوبهم لا يشترط

ص: ١٣٩

١- الفقيه ج ٢ ص ١٣

٢- المقنعه ص ٢٦٠

فيهم الايمان بخلاف سائر المستحقين، والغارمون و هم المدينون في غير معصيه و غير مهوور النساء. و يجوز احتساب الدين من الزكاه، و في سبيل الله و هو القرب كلها، و ابن السبيل و هو المنقطع به و لا يمنع غناه في بلده مع عدم تمكنه من الاعتياض عنه. و لا- تشترط العدالة في الاصناف الثمانية نعم لا يجوز اعطاؤها لشارب الخمر، و لو كان السيفر معصيه منع، و يعطى الطفل و لو كان أبواه فاسقين.

و يعيد المخالف الزكاه لو أعطاها مثله و لا يعيد باقى العبادات و يشترط أن لا يكون واجب النّفقه على المعطى نعم يجوز صرف الزكاه للتوسعه على العيال و لا يجوز اعطاؤها هاشميّاً إلّا من قبيله أو تعدّر الخمس. والمحرم على الهاشمى خصوص الزكاه دون الصدقه المندوبه بل و الواجبه كالكفارات و ردّ المظالم و اللقطه ايضا ليست بمحرمة. و لا- يكفى دعوى السياه في ثبوت الانتساب فلا بدّ من طريق شرعى لإثبات الانتساب اما بالبينه أو بالاطمئنان .

و يجب دفعها إلى الإمام مع الطلب بنفسه أو بساعيه، ومثل الامام الفقيه في زمن الغيبه . و يصدّق المالك في الإخراج بغير يمين. و يجوز الإغناء في الاعطاء إذا كان دفعه، و حدّالغنى قوت السّنه و أقلّ ما يعطى ما يجب في أول نصب النّفدين فلا يعطى أحد من الزكاه أقلّ من خمس دراهم، و يستحبّ دعاء الإمام أو نائبه للمالك , و ليخصّ بزكاه النّعم المتجمل و إيصالها

إلى المستحي من قبولها هديّة و يحرم اذلال اولياء الله حتى فى دفع الزكاه , و يحرم على المستحق للزكاه ترك اخذها اذا خاف على نفسه او اهله التلف.

الفصل الرابع فى زكاه الفطره

اشاره

قال الشهيد الثانى: «و تطلق الفطره على الخلقه و الإسلام، و المراد بها على الأوّل زكاه الأبدان مقابل المال، و على الثانى زكاه الدّين و الإسلام، و من ثمّ وجبت على من أسلم قبل الهلال»(١).

اقول: الظاهر أنّ الفطره هنا بمعنى الإفطار من الصوم و وجوبها على من أسلم قبل الهلال أعمّ ممّا ادّعاه فإنّها تجب على من بلغ أو غنى قبل الهلال، و فى من تولّد قبل الهلال.

وجوب زكاه الفطره على البالغ العاقل الحرّ

(و يجب على البالغ العاقل الحرّ)

ص: ١٤١

ففى مكاتبه محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى إلى الرضا (عليه السلام) «يسأله عن الوصى يزكى زكاة الفطره عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ فكتب (عليه السلام): لا زكاة على يتيم»^(١).

و أما خبر صفوان الجمال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره، فقال: على الصغير والكبير والحرّ والعبد عن كلّ إنسان صاع - الخبر»^(٢) فالمراد بقوله: «على الصغير - إلخ» على من يعول الصغير والكبير والحرّ والعبد.

هذا وحكى فى النجعه عن المبسوط بعد أن قال «إذا تحرّر بعضه لزمه بمقدار ما تحرّر، و يلزم مولاه بمقدار ما بقى»: «و إن قلنا: لا يلزم واحدا منهما لأنّه لا دليل عليه كان قوياّ لأنّه ليس بحرّ فيلزمه حكم نفسه، و لا هو مملوك لأنّه تحرّر منه جزء، و لا هو من عيول مولاة فتلزمه فطرته لمكان العيول»^(٣).

اقول: و هو الصحيح و يدل عليه صحيح زراره عن الصّادق (عليه السلام) «قلت: عبد بين قوم عليهم فيه زكاة الفطره؟ قال: إذا كان لكلّ إنسان رأس فعليه أن يؤدّى عنه فطرته، و إذا كان عدّه العبيد و عدّه الموالى سواء و كانوا جميعا فيهم سواء أدّوا زكاتهم لكلّ واحد منهم على قدر حصّته، و إن كان لكلّ إنسان منهم أقلّ من

ص: ١٤٢

١- الفقيه ٢- ١٧٧- ٢٠٦٥؛ و المقنع ٦٧ و رواه الكافى ح ١٣ من باب الفطره .

٢- الفقيه ٢- ١٧٧- ٢٠٦٥

٣- النجعه ج ٤ ص ١١٣، قلت: و لم اعثر على ما حكى فى المبسوط من نسخه قرص النور .

رأس فلا شيء عليهم»^(١)، فاشتراط في وجوب فطره العبد كونه مالكا لرأس و لو من رأسين و به افتى الصدوق في الهدايه فقال: «قال الصادق (عليه السلام): و إذا كان المملوك بين نفرين فلا فطره عليه إلّا أن يكون لرجل واحد».

لكن يعارضه ما في الفقيه بسند صحيح «و سأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن المكاتب هل عليه فطره شهر رمضان أو على من كاتبه و تجوز شهادته؟ قال: الفطره عليه و لا تجوز شهادته» و قال الصدوق: «و هذا على الإنكار لا على الإخبار يريد بذلك أنّه كيف تجب عليه الفطره و لا تجوز شهادته أى أنّ شهادته جائزه كما أنّ الفطره عليه واجبه»^(٢) فلا يقاوم صحيح زراره لانه هو المشهور قيل و يمكن حمله على التقيّه.

و أمّا مرفوع محمد بن أحمد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يؤدّي الرّجل زكاه الفطره عن مكاتبه - الخبر^(٣) فمضافا لضعفه محمول على أنّه إذا عاله، فبعده «و رقيق امرأته و عبده النصرانيّ و المجوسيّ و ما أغلق عليه بابه» مع أنّ رقيق المرأة فطرته عليها لو كانت مستقلّه .

(المالك قوت سنته)

ص: ١٤٣

١- الوسائل ج ٩ ص ٣٦٥ باب ١٨ ح ١

٢- الفقيه ج ٢ ص ١٧٩

٣- الكافي ج ٤ ص ١٧٤

اقول: فى المسأله أقوال:

الاول: قول الإسكافى بوجوبها على الفقير إذا تمكّن، فقال: «و على الفقير إذا تصدّق عليه بما يتجاوز قوت يومه أن يخرج ذلك عنه إلى غيره» (١)، و يشهد له صحيح زراره: قلت: الفقير الذى يتصدّق عليه هل عليه صدقه الفطره؟ فقال: نعم يعطى ممّا يتصدّق به عليه» (٢).

و موثق إسحاق بن عمّار: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرّجل لا يكون عنده شىء من الفطره إلّا ما يؤدّى عن نفسه وحدها يعطيه غريبا أو يأكل هو و عياله؟ قال: يعطى بعض عياله، ثمّ يعطى الآخر عن نفسه يتردّدونها فيكون عنهم جميعا فطره واحده» (٣)، و رواهما الشيخ و حملهما على الاستحباب (٤).

الثانى: وجوبها على المالك للنصاب الرّكوى، ذهب إليه المرتضى و الشيخ فى نهايته و مبسوطه (٥) و كذا فى خلافه لكن قال فيه: «من ملك نصابا أو قيمه نصاب» (٦)،

ص: ١٤٤

١- النجعه ج ٤ ص ١١٤

٢- الكافى (فى ١١ من فطرته)

٣- الكافى (فى ١٠ من فطرته)

٤- التّهذيب (فى ١٦ و ١٧ من زكاه فطرته، ٢١ من زكاته).

٥- النجعه ج ٤ ص ١١٥

٦- النجعه ج ٤ ص ١١٥

و ذهب إليه القاضي و ابن حمزه و ابن زهره و كذا الدّيلمى (١) و الحلّى و ادعى «إنّه مذهب جميع المصنّفين و الشيخ فى جميع كتبه غير الخلاف» (٢).

اقول: لكن لم نقف لهم على مستند و لعلهم استندوا فيه إلى الأخبار الدّالّة على أنّ الفطره من الزكاه كخبر إسحاق بن المبارك عن الكاظم (عليه السلام) «سألته عن صدقه الفطره أ هى ممّا قال الله تعالى «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ»؟ فقال: نعم - الخبر» (٣) و بمضمونه خبر إبراهيم عبد الحميد المروىّ فى تفسير العيّاشى، و خبر إسحاق بن عمّار المروىّ فيه ايضا.

و أمّا مرسله المقنعه عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «تجب الفطره على كلّ من تجب عليه الزكاه» (٤) فالمراد «ممن تجب عليه الزكاه» من حيث البلوغ و العقل و الحرّيه فلا علاقه لها بالمقام .

و يرد هذا القول صحيح هشام بن الحكم، عن الصّيادق (عليه السلام) فى خبر «قال: نزلت الزكاه و ليس للنّاس أموال و إنّما كانت الفطره» (٥).

ص: ١٤٥

١- النجعه ج ٤ ص ١١٥

٢- النجعه ج ٤ ص ١١٥

٣- التّهذيب (فى ١٠ من ٢٧ زكاته، باب مستحقّ الفطره)

٤- المقنعه ص ٢٤٨

٥- الكافى (فى ٣ من فطرته)

و يؤيده ما رواه القمّي في تفسيره مرفوعاً «عن الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى عن عيسى (عليه السلام) {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ} أي زكاة الرؤوس لأنّ كلّ الناس ليس لهم أموال و إنّما الفطره على الفقير و الغنى و الصغير و الكبير» (١).

الثالث: اشتراط كونه مالك قوت سنته، ذهب إليه العمّاني و الصدوق و المفيد و الحلبي (٢) و هو الصحيح .

و تشهد له النصوص المستفيضه مثل صحيح الحلبي، عنه (عليه السلام) «سئل عن الرجل يأخذ من الزكاة عليه صدقه الفطره؟ قال: لا» (٣)، و صحيح صفوان عن إسحاق بن المبارك «قلت لأبي إبراهيم (عليه السلام): على الرجل المحتاج صدقه الفطره؟ قال: ليس عليه فطره» (٤)، و مثله صحيح إسحاق بن عمار، عنه (عليه السلام) (٥) و غيرها.

ص: ١٤٦

١- تفسير القمّي ج ٢ ص ٥٠ سورة مريم .

٢- النجعه ج ٤ ص ١١٦

٣- التّهذيب ج ٤ ص ٧٣ ح ٩

٤- التّهذيب ج ٤ ص ٧٢ ح ٧

٥- التّهذيب ج ٤ ص ٧٣ ح ١٣

و أمّا صحيح الفضيل بن يسار «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أعلى من قبل الزكاة زكاة؟ فقال: أمّا من قبل زكاة المال فإنّ عليه زكاة الفطره، و ليس عليه لما قبله زكاة و ليس على من يقبل الفطره فطره»^(١).

و مثله صحيح زراره^(٢) فحمله الشيخ على الاستحباب^(٣)، و ألّا فلا- يقاوم ما دل على عدم الوجوب من الاخبار المستفيضه و يشهد لشذوذهما عدم نقل الصدوق و الكليني لهما .

(فيخرجها عنه و عن عياله و لو تبرّعا)

كما يدلّ عليه صحيح الحلبي عنه (عليه السلام): «صدقه الفطره على كلّ رأس من أهلك الصغير و الكبير و الحرّ و المملوك و الغنّى و الفقير - الخبر»^(٤)

وصحيح عبد الله بن ميمون عن الصّيادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) زكاة الفطره صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من أقط عن كلّ إنسان حرّ أو عبد صغير أو كبير - الخبر»^(٥)

ص: ١٤٧

١- التّهذيب (في ١٢ من زكاة فطرته)

٢- التّهذيب (في ١٥ من زكاة فطرته)

٣- التّهذيب ٤- ٨٧- ٢٥٤

٤- التّهذيب (في ١٨ من زكاة فطرته، ٢١ من زكاته).

٥- التّهذيب (في ١٩ ممّا مرّ)

و صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كُلَّ مَنْ ضَمَمْتَ إِلَى عِيَالِكَ مِنْ حَرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْكَ أَنْ تُؤَدِيَ الْفِطْرَةَ عَنْهُ - الْخَبَرُ»^(١)، وَ غَيْرَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَظَاهِرَةِ .

و أما مَا فِي صَحِيحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ: «سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنْ رَجُلٍ يَنْفِقُ عَلَى رَجُلٍ لَيْسَ مِنْ عِيَالِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ لَهُ كَسْوَتَهُ وَ نَفَقَتَهُ أَيْكُنْ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا مَا يَكُونُ فِطْرَتُهُ عَلَى عِيَالِهِ صَدَقَهُ دُونَهُ، وَ قَالَ: الْعِيَالُ الْوَلَدُ وَ الْمَمْلُوكُ وَ الزَّوْجَةُ وَ أُمُّ الْوَلَدِ»^(٢) فَالظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ خَارِجٌ عَنِ كَوْنِهِ مِنْ مُصَادِقِ الْعِيَالِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَنْ يَبْعَثُ إِلَيْهِ بِنَفَقَتِهِ.

و أمَّا مَا فِي صَحِيحِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ الْفِطْرَةِ، قَالَ: إِذَا عَزَلْتَهَا - إِلَى - وَ قَالَ: الْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْطِيَ عَنِ نَفْسِكَ وَ أَبِيكَ وَ أُمِّكَ وَ وَلَدِكَ وَ امْرَأَتِكَ وَ خَادِمِكَ»^(٣) فَيَحْمِلُ عَلَى الْغَالِبِ فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي النَّاسِ اخْتِصَاصَ عِيَالِهِمْ بِمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ.

ص: ١٤٨

١- الكافي (في أوّل فطرته، آخر صومه)

٢- الفقيه ج ٢ ص ١٨١ ؛ ح ٢٠٧٩

٣- الفقيه ٢- ١٨١ - ٢٠٨٠

قال المحقق في المعتبر: «اختلف الأصحاب فشرط بعضهم في الضيافة الشهر كله و آخرون ضيافته العشر الأواخر، و اقتصر آخرون على آخر جزء من الشهر و هو في ضيافته، و هذا هو الأولى لقوله (عليه السلام) «ممن تمثنون» و هو يقتضى الحال و الاستقبال و تنزيله على الحال أولى لأنه وقت الوجوب و الحكم المعلق على الوصف يتحقق عند حصوله لا مع مضيه و لا مع توقّعه» (١).

اقول: الملاك في الضيف صدق اسم العيلولة عليه لأن ما في الصحيح الاتي لم يذكر الضيف من حيث هو بل من حيث إذا كان في مدّه يصدق عليها اسم العيلولة ففي صحيح عمر بن يزيد: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر أ يؤدى عنه الفطره؟ قال: نعم الفطره واجبه على كلّ من يعول من ذكر أو أنثى حرّ أو مملوك صغير أو كبير» (٢) فالقى عنوان الضيافة و جعل المعيار عنوان العيلولة و المستند منحصر به.

و بذلك افتى الاصحاب ففي المقنعه (و من أضاف مسلما لضرورته إلى الضيافة في طول شهر رمضان أو في النصف الأخير منه إلى آخره وجب عليه إخراج الفطره عنه لأنه قد صار بالضيافة في حكم العيال).

ص: ١٤٩

١- المعتبر ج ٢ ص ٦٠٣

٢- الكافي (ج ١٤ من فطرته) و الفقيه (ج ٧ من فطرته) و التهذيب (ج ٤ من زكاة فطرته)

و في الانتصار «و ممّا انفردت به الإماميّة القول بأنّ من أضاف غيره طول شهر رمضان يجب عليه إخراج الفطره عنه و الحجّه فيه الإجماع المتردّد، و ليس لهم أن يقولوا: الضيف لا- تجب عليه نفقته فلا- تجب عليه فطرته لأنّنا لسنا نراعى في وجوب الفطره وجوب النفقه بل نراعى من يعوله سواء كان ذلك وجوبا أو تطوّعا»^(١).

و في الخلاف «روى أصحابنا أنّ من أضاف إنسانا طول شهر رمضان و تكفّل بعيلولته لزمته فطرته»^(٢).

و في الغنيه زكاه الفطره واجبه على كلّ من يعول- إلى أن قال- و يعارض المخالف في الزّوجه و العبد و الكافر و الضيف بما روى «عن ابن عمر أنّه قال: أمر النّبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم بصدقه الفطره عن الصغير و الكبير و الحرّ و العبد و من تمثنون» لأنّه قال: «و العبد» و لم يفصل بين المسلم و الكافر و قال: «و من تمثنون» و الزّوجه و الضيف طول شهر رمضان كذلك»^(٣).

ص: ١٥٠

١- الانتصار ٢٢٨

٢- الخلاف ج ٢ ص ١٣٣

٣- الغنيه ص ١٢٧

فتراهم صرّحوا باشتراط الضيافه طول شهر رمضان حتّى تصدّق العيلوله المشترطه، لكن المفيد قال بكفايه النصف الأخير فى صدق العيلوله (١).

و فى النهايه «فإن كان لزوجته مملوك فى عياله أو يكون عنده ضيف يفطر معه فى شهر رمضان وجب أن يخرج الفطره عنه» (٢).

و فى الوسيله «و كلّ ضيف أفطر عنده شهر رمضان» (٣) و هما و إن لم يذكر لفظ العيلوله إلّا انها هى المراد بقرينه الصحيح و كلام من مرّ.

و لم يذكره مقنع الصدوق و مراسم الديلمى و كافى الحلبيّ فلا بدّ أنّهم أدرجوه فى عموم العيال

نعم قد يظهر من ابن ادريس الاجتزاء بصدق اسم الضيافه فقال: «يجب إخراج الفطره عن الضيف بشرط أن يكون آخر الشهر فى ضيافته، فأما إذا أفطر عنده مثلاً ثمانية و عشرين يوماً ثمّ انقطع فى باقى الشّهر فلا فطره على مضيفه، فإن لم يفطر عنده إلّا فى محاق الشهر و آخره بحيث يتناوله اسم الضيف فإنّه يجب إخراج الفطره عنه و لو كان إفطاره عنده فى اللّيلتين الأخيرتين فحسب» إلّا ان الظاهر أنّ

ص: ١٥١

١- المقنعه ص ٢٦٥

٢- النهايه ص ١٨٩

٣- الوسيله ص ١٣١ ؛ قلت: فى نسخه قرص النور: ضعيف بدل ضيف و ما نقلناه موافق لنقل النجعه ج ٤ ص ١١٩ و نسخه الضيف هى الصحيحه كما لا يخفى.

مراده بقاء العيلولة إلى ليله العيد كما هو الشرط في باقى عيالاته لكنه اجتزأ في صدق العيلولة بالليلتين الأخيرتين و هو صحيح ان صدق ذلك عرفا والظاهر عدم صدقها بليتين و ثلاثه بل هى مجرد ضيافه دون صدق العيلولة نعم لورود الضيف قبل ليله العيد و أراد البقاء فى باقى الشهر يجب عليه فطرته لأنه كمولود تولّد له قبل ليله العيد فى صدق العيلولة فى وقت الوجوب.

و الحاصل ان ما قيل من ان المعتبر فى الضيف و شبهه صدق اسمه قبل الهلال و لو بلحظه (١) لم يقل به احد.

قال الشهيد الثانى: «و لا يشترط فى وجوب فطره الزّوجه و العبد العيلولة بل تجب مطلقا» (٢).

أقول: اما العبد فكما قال كما تقدم , و اما الزوجه قد عرفت مما تقدم اشتراطها لعدم الدّليل على وجوب فطره غير من يعوله سواء فى ذلك واجب النفقه و غيره ففى صحيح حمّاد بن عيسى عن الصادق (عليه السلام): «يؤدى الرّجل زكاه الفطره عن

ص: ١٥٢

١- الروضه البهيّه (مع تعاليق سلطان العلماء) ج ١ ص ١٣٢

٢- الروضه البهيّه (مع تعاليق سلطان العلماء) ج ١ ص ١٣٢

مكاتبه و رقيق امرأته و عبده النصراني و المجوسى و ما أغلق عليه بابه»(١) و الأخبار بذلك مستفيضه.

و قال المرتضى فى الانتصار «لسنا نراعى فى وجوب الفطره وجوب النفقه بل نراعى من يعوله سواء كان ذلك وجوباً أو تطوعاً».

و أمّا خبر محمد بن القاسم بن الفضيل البصرى، عن أبى الحسن (عليه السلام): كتب إليه - فى خبر - و عن المملوك يموت مولاه و هو عنه غائب فى بلد آخر و فى يده مال لمولاه و يحضر الفطر أ يزكى عن نفسه من مال مولاه؟ قال: نعم»(٢) فلأنّه و إن كان غائباً عن مولاه إلّا أنّه لمّا كان يأكل من مال مولاه كان فى عياله الا أنّه شاذّ لانه اشتمل على وجوب فطره العبد على الصغير وهو مشكل بعد عدم الوجوب على الصغير نفسه. واما قول الوسائل ان هذا مَحْمُولٌ عَلَى مَوْتِ الْمُؤَلَى بَعْدَ الْهِلَالِ لِمَا تَقَدَّمَ. فيرده انه حمل تبرعى وخلاف صريح الخبر.

وجوب الزكاه على الكافر

(و تجب على الكافر)

ص: ١٥٣

١- التّهذيب (فى ١٠٧ من زيادات صومه) و رواه الكافى عن محمد بن أحمد مرفوعاً، و جعل الوسائل لهما خبرين فى غير محلّه.

٢- الكافى (فى ١٣ من فطرته)

إذا ادرك الهلال والّا فلا ففى صحيح ابن أبى عمير عن معاوية بن عمّار، عن الصّادق (عليه السلام) فى خبر «و سألته عن يهودىّ أسلم ليله الفطر عليه فطره؟ قال: لا» (١).

(و لا تصحّ منه حال كفره)

قيل: لانه لا- تتأتى منه نيه القربه. اقول: لو كان المراد بنيه القربه قصد امتثال الامر كما هو المعروف فيمكن منه ذلك و ان لم يكن عن عقيدته و ليس بمتعذر .

الاعتبار بالشروط عند الهلال

(و الاعتبار بالشروط عند الهلال)

و يدلّ على أنّ الاعتبار بالشروط عند الهلال صحيح معاوية بن عمّار المتقدم عن الصّادق (عليه السلام): «سألته عن مولود ولد ليله الفطر عليه فطره؟ قال: لا قد خرج من الشّهر (٢)، و سألته عن يهودىّ أسلم ليله الفطر عليه فطره؟ قال: لا» (٣) و هو دال على ان الملاك ادراك الشهر يعنى الهلال و اصرح منه خبره الاخر الذى اعتمده الفقيه

ص: ١٥٤

١- الكافى ج ٤ ص ١٧٢

٢- وعلى نقل الفقيه ج ٢ ص ١٧٩ «خرج الشهر» .

٣- الكافى ج ٤ ص ١٧٢

و فيه: «فى المولود يُولد ليله الفطر و اليهودى و النَّصرانى يُسلم ليله الفطر قال ليس عليهم فطره ليس الفطره إلَّا على من أدرك الشهر»(١).

قال الشهيد الثانى «فلو أعتق العبد بعده أو استغنى الفقير أو أسلم الكافر أو أطاعت الزوجه لم تجب»(٢).

قلت: لم تجب عليهم لو كانوا مستقلين واما لو كانوا فى عيلولة احد فلا تسقط الفطره عن المعيل لما عرفت من ان الملاك هو العيلولة لا غير فقله لو اطاعت الزوجه لم تجب غير صحيح فان المرأه حتى لو كانت ناشزه لكنها فى عياله تجب عليه فطرتها.
فروع:

الاول: هذا و المراد بالهلال مغرب ليله العيد الذى يصدق به ليله العيد و لا تصدق قبله ولو غاب القرص كما هو مقتضى صحيح معاويه بن عمّار المتقدم و إليه ذهب فى الفقيه فقال: «و إن ولدك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطره استحباباً، و إن ولد بعد الزوال فلا فطره عليه، و كذلك الرجل إذا أسلم قبل الزوال

ص: ١٥٥

١- الفقيه ٢- ١٧٩ - ٥٢٠٧٠

٢- الروضه البهيه ج ١ ص ١٣٣

أو بعده فعلى هذا، و هذا على الاستحباب و الأخذ بالأفضل، فأما الواجب فليست الفطره إلّا على من أدرك الشهر» (١) ثم روى خبر معاويه بن عمّار المتقدم .

قلت: و روى الكلينيّ و الشيخ الخبر بسند صحيح عن ابن أبي عمير، عن معاويه بن عمّار» و كونه خبرا آخر بعيد، و لا- يضر الاختلاف اليسير فى الفاظه لكونه نقلا بالمعنى ظاهرا، و إليه ذهب الشيخ فى كتبه حتّى فى النهايه و المبسوط و الخلاف (٢)، و قول الشيخ فيها: «الوقت الذى يجب فيه إخراج الفطره يوم الفطر قبل صلاه العيد» المراده وقت وجوب الإخراج المضيق كيف و قد أفتى بوجوب فطره المولود لو تولّد قبل ليله الفطر كما و قد أفتى بجواز إخراج الفطره من أوّل الشهر، فقال فى النهايه: «و إنّ إنسانا أخرجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين أو من أوّل الشهر إلى آخره لم يكن به بأس» (٣) و مثله بعينه فى المبسوط (٤)، و قال فى الخلاف «فإن أخرجها من أوّل الشهر كان جائزا» (٥) و اختاره ابن حمزه و الحلّي (٦).

ص: ١٥٦

-
- ١- الفقيه ٢- ١٧٩ - ٥٢٠٧٠
 - ٢- النجعه ج ٤ ص ١٢٣
 - ٣- النهايه ص ١٩١
 - ٤- المبسوط ج ١ ص ٢٤٢
 - ٥- الخلاف ج ٢ ص ١٥٥
 - ٦- النجعه ج ٤ ص ١٢٣

و ذهب الإسكافي و المفيد و المرتضى و الديلمى و أبو الصلاح و ابن زهره و القاضى (١) إلى أنّ أوّل وقتها طلوع فجر الفطر واستدلّ فى المقنعه لذلك بالآيه الاتيه فقال: «و وقت وجوبها يوم العيد بعد الفجر منه قبل صلاه العيد، قال عزّ و جلّ {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى} و قال الصادقون عليهم السّلام: نزلت هذه الآيه فى زكاه الفطره خاصّه، من أخرج فطرته قبل صلاه العيد و من أخرها إلى بعد الصلاه فقد فاته الوقت و خرجت عن كونها زكاه الفرض إلى الصدقه و التطوع...» (٢).

و الجواب: ان الكلام عن زمان الوجوب لا- زمان الا-خراج مضافا الى التهافت بين المدعى اول الفجر و بين الدليل من كون الملاك صلاه العيد .

و يمكن الاستدلال لهم بخبر محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عمّا يجب على الرّجل فى أهله من صدقه الفطره، قال: تصدّق عن جميع من تعول من حرّ أو عبد أو صغير أو كبير من أدرك منهم الصلاه» (٣) قال صاحب الوسائل أنّ المراد من «من أدرك منهم الصلاه»: صلاه العيد (٤).

ص: ١٥٧

١- النجعه ج ٤ ص ١٢٣

٢- المقنعه ص ٢٤٩

٣- الفقيه ٢- ١٨٢ - ٢٠٨١

٤- الوسائل ج ٩ ص ٣٢٩

اقول: فجعل الملاك في الوجوب ادراك صلاه العيد و الّا فلا، لكن بعد اعراض الاصحاب عنه لا يقاوم صحيح ابن ابي عمير عن معاويه بن عمار المتقدم.

و ذهب الصدوقان في رساله(١) و المقنع إلى أنّ الاعتبار بالشروط قبل زوال يوم العيد و بعده(٢) و لم نقف لهما على مستند .

الثاني: ثمّ إنّّه اختلف في أوّل وقت جواز إخراجها فمقتضى كلام الإسكافى و المفيد و أتباعهما(٣) عدم جوازه قبل فجر العيد ولم يعلم دليله، و مقتضى صحيح معاويه بن عمّار المتقدم جوازه من أوّل ليله الفطر، و به صرح الشيخ في جملة و اقتصاده و ابن حمزه و الحلّى(٤) و هو الذى عليه العمل.

و ذهب الصدوقان إلى جوازه من أوّل شهر رمضان و مثلهما الشيخ في نهايته و مبسوطه و خلافه(٥) و كذا في استبصاره، فقال: (فأما ما رواه ونقل صحيح الفضلاء «على الرّجل أن يعطى عن كلّ من يعول من حرّ أو عبد أو صغير أو كبير يعطى يوم الفطر قبل الصّلاه فهو أفضل و هو فى سعه أن يعطيها من أوّل يوم يدخل من

ص: ١٥٨

١- الفقيه ج ٢ ص ١٨٢

٢- النجعه ج ٤ ص ١٢٤

٣- النجعه ج ٤ ص ١٢٤

٤- النجعه ج ٤ ص ١٢٤

٥- النجعه ج ٤ ص ١٢٤

شهر رمضان إلى آخره، فإن أعطى تمرا فصاع لكل رأس، وإن لم يعط تمرا فنصف صاع لكل رأس من حنطه أو شعير، و الحنطه و الشعير سواء ما أجزء عنه الحنطه فالشعير يجرى»^(١) فالوجه في هذا الخبر ضرب من الرخصة في تقديم زكاة الفطره قبل حلول وقتها كما قلنا في تقديم زكاة الأموال و إن كان الفضل إخراجها في وقتها على ما صرح به (عليه السلام) في الخبر.

اقول: و الخبر و إن كان صحيح الفضلاء لكنه شاذ حيث إنه اشتمل على أنّ الفطره و الحنطه و الشعير نصف صاع، ولا يبعد حمله على التقيّه، مع انه لم يروه الكليني بل اعتمد صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن تعجيل الفطره بيوم، فقال: لا بأس به - الخبر»^(٢) و مقتضاه جوازه قبل ليله العيد بيوم لكن لم اجد من عمل به غير الكليني وعليه فاللازم القول بجواز الدفع ليله العيد لعدم ثبوت غيره من الاقوال.

الثالث: صرح العثماني و الصدوقان و الشيخان و المرتضى و الديلمى و أبو الصلاح و القاضي و ابنا حمزه و زهره و الحلبي بأن آخر وقتها قبل صلاه العيد^(٣)، و هو

ص: ١٥٩

١- الاستبصار ج ٢ ص ٤٦

٢- الكافي ج ٤ ص ١٧١

٣- النجعه ج ٤ ص ١٢٥

المفهوم من الكافي حيث روى صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «وإعطاء الفطره قبل الصلاه أفضل و بعد الصلاه صدقه»^(١).

و ذهب الإسكافي إلى أنّ آخر وقتها زوال يوم العيد^(٢) و لعله استند الى خبر فيه بالخصوص ففي جمل المرتضى و قد روى أنّه في سعه من أن يخرجها إلى زوال الشمس من يوم الفطر^(٣)، و به ائتي المقنع في المولود فقال: «فان ولد لك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطره، و إن ولد بعد الزوال فلا فطره عليه، و كذلك إذا أسلم الرجل قبل الزوال أو بعده»^(٤) لكنّه قال: «الفطره بعد الصلاه تصير صدقه» و هذه قرينه على عدم كونها زكاه فطره واجبه عنده بعد الصلاه بل هي صدقه و بالاستحباب صرح في الفقيه^(٥).

و يمكن استناده إلى خطبته (عليه السلام) في الفطر رواها الفقيه مرسلًا^(٦) و المصباح ايضًا مرسلًا عن أبي مخنف و فيها «و أدّوا فطركم فإنّها سنّه نبيكم، و فريضه واجبه

ص: ١٦٠

١- الكافي (في أوّل فطرته)

٢- النجعه ج ٤ ص ١٢٥

٣- النجعه ج ٤ ص ١٢٥

٤- المقنع (للصدوق) ص: ٢١

٥- من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ١٧٨

٦- من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص: ٥١٤ ح ١٤٨٢

من ربكم فليخرجها كل امرئ منكم عن نفسه و عن عياله- إلخ»(١) ولا يخفى ان الخطبه تكون بعد الصلاه وعليه فقد امر صلوات الله عليه باخراجها بعد ما ينصرفوا فتكون دليلا على جواز اخراجها بعد الصلاه , والخطبه وان كانت مرسله لكنها موثوق بها لعدم احتمال اختلاقها و قد اعتمدها الصدوق والشيخ ايضا.

اقول: و الجمع بين الادله هو انها واجبه قبل الصلاه ومستحبه بعدها.

الرابع: ثم اختلف الأولون لو أخرها عن الصلاه ولم يغزلها في كونها قضاء ام اداء ام تسقط وتكون صدقه؟ الصحيح هو الاخير لعدم الدليل على غيره و بالسقوط قال الصدوقان و المفيد و أبو الصلاح و القاضي و ابن زهره(٢)، و هو المفهوم من الكليني حيث روى صحيح عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «و إعطاء الفطره قبل الصلاه أفضل و بعد الصلاه صدقه»(٣).

و صحيح ابن ابي عمير عن معاويه بن عمار عن إبراهيم بن ميمون، عنه (عليه السلام): الفطره إن أعطيت قبل أن تخرج إلى العيد فهي فطره و إن كانت بعد ما تخرج إلى العيد فهي صدقه»(٤) , و يؤيد ذلك مرسله العياشي عن سالم بن مكرم(٥).

ص: ١٦١

١- مصباح المتعبد و سلاح المتعبد، ج ٢، ص: ٦٦١

٢- النجعه ج ٤ ص ١٢٥

٣- الكافي ج ٤ ص ١٧٠ ح ١

٤- الكافي ج ٤ ص ١٧١ ح ٤

٥- تفسير العياشي (في ٣٦ من أخبار تفسير البقره) .

و ذهب الشيخ فى الاقتصاد، و الدّيلمى و ابن حمزه إلى كونها قضاء، و قال الإسكافى بلزوم إعادتها لو فرط فى دفعها إلى المستحقّ عزلها أو لم يعزلها، و صرح الحلّى بكونها أداء كزكاه المال و إن أثم فى تأخيرها(١).

و فى الخلاف «فإن أخرج بعد صلاه العيد كان صدقه و إن أخرجها من أوّل الشّهر كان جائزا و من أخرج بعد ذلك أثم و تكون قضاء»(٢).

و اشكل عليه فى المختلف فقال: و هذا الكلام مشكل إن كان التقدير واحدا، إذ الجمع بين كونها صدقه و قضاء محال؛ لتضاد حكميهما. أما ان قلنا بتغاير التقدير صحّ كلام الشيخ، و ذلك أنّه إن كان قد عزلها و آخر أثم و كانت قضاء، و ان لم يعزلها و آخر أثم و كانت صدقه(٣).

الخامس: و أمّا إذا عزلها فلا ريب فى كونها أداء، و به قال العمّانى و أبو الصلاح و صاحب الإشاره و الشيخ فى النهايه و ابن زهره فى الغنيه (٤) و كذا ابن حمزه مع تفصيل، فقال: «فإن لم تدفع قبل الصّلاه لم يخل من وجهين إمّا وجد المستحقّ أو

ص: ١٦٢

١- النجعه ج ٤ ص ١٢٦ نقل عنهم جميعا .

٢- الخلاف ج ٢ ص ١٥٥

٣- المختلف ج ٣ ص ٣٠٣

٤- المختلف ج ٣ ص ٣٠٣ - ٣٠٤

لم يجد، فإن وجد فقد فاتته الوقت و الفضل و لزمه قضاؤها- و روى أنه يستحب له- و إن لم تجد و عزل عن ماله و تلف لم يضمن، و إن لم يعزل ضمن»(١).

و قال ابن ادريس فى السرائر: «فإن لم يجد لها مستحقاً عزلها من ماله- إلخ»(٢) و به ائفى فى الفقه فروى صحيحا عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره قال: إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاه أو بعدها- الخبر»(٣).

و يدل على ذلك أيضا ما عن سليمان بن جعفر المروزي: «سمعتة يقول: إن لم تجد من تضع الفطره فيه فاعزلها تلك الساعه قبل الصلاه- الخبر»(٤).

و صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل أخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها أهلا، فقال: إذا أخرجها من ضمانه فقد برىء و إلّا فهو ضامن لها حتى يؤديها إلى أربابها»(٥)، و بمضمونه عبّر فى المقنع(٦).

ص: ١٦٣

١- المختلف ج ٣ ص ٣٠٤

٢- المختلف ج ٣ ص ٣٠٤

٣- الفقه (فى ٢٠ من فطرته)

٤- التهذيب ج ٤ ص ٨٧؛ الاستبصار ج ٢ ص ٥٠ قلت: فى سند التهذيب محمد بن مسلم عن المروزي و اما الاستبصار ففيه: محمد بن عيسى عن المروزي و كلاهما اشتملا على سليمان بن جعفر لكن قيل الصواب ابن حفص .

٥- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٤، ص: ٧٧ ح ٨

٦- المقنع ص ٢١٣

و اما صحيح العيص بن القاسم: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره متى هي؟ فقال: قبل الصّلاه يوم الفطر، قلت: فإن بقي منه شىء بعد الصّلاه؟ قال: لا بأس نحن نعطي عيالنا منه ثم يبقى فنقسمه» (١). و خبر الحارث، عنه (عليه السلام): «لا بأس بأن تؤخر الفطره إلى هلال ذى القعدة» (٢) فحملهما الشيخ على العزل و استشهد بمرسل ابن أبي عمير و صحيح إسحاق المتقدم (٣).

اقول: و حمله بالنسبه الى صحيح العيص مع القرينه و هي ثم يبقى...فهذا دليل على انه كان معزولا و اما بالنسبه الى خبر الحارث فبلا قرينه لكنه شاذ معرض عنه.

استحباب الزكاه لو تجدد السبب ما بين الهلال الى الزوال

(و تستحبّ لو تجدد السبب ما بين الهلال - وهو غروب ليله العيد - الى الزوال)

ص: ١٦٤

١- التهذيب ٤- ٧٥- ٢١٢، و الاستبصار ٢- ٤٤- ١٤١

٢- الاستبصار ج ٢ ص ٤٥

٣- التهذيب ج ٤ ص ٧٧

القائل بالاستحباب الصدوق في الفقيه (١) جمعا بين صحيح معاوية بن عمار الدال على عدم الفطره على مولود يولد ليله الفطر و على كافر أسلم ليله الفطر بل على من أدرك الشهر (٢)، و بين ما روى إن ولد قبل الزوال تخرج عنه الفطره و كذلك من أسلم قبل الزوال (٣)، كما رواه في التهذيب مرسلا (٤) و عمل به هو في مقنعه (٥) و عمل به أبوه (٦) لكن حيث إن الثاني مرسل و لم يعمل به غيرهما مع أنه رجع عنه فالظاهر سقوطه رأسا، و في المبسوط «و قد روى إذا ولد إلى وقت صلاه العيد كان عليه فطرته» (٧).

ثم قول المصنف: «ما بين الهلال و هو الغروب» مبنى على حصول الليل بالغروب و هو محل خلاف و قد عرفت في باب المواقيت انه يحصل بالمغرب دون الغروب و عليه فدخل ليله الفطر «العيد» كما ورد في النص انما هو بدخول المغرب.

ص: ١٦٥

١- الفقيه ج ٢ ص ١٧٩ - ١٧٨

٢- الفقيه ج ٢ ص ١٧٩

٣- الفقيه ج ٢ ص ١٧٨

٤- التهذيب ج ٤ ص ٧٢ ح ٦

٥- المقنع ص ٢١٢

٦- النجعه ج ٤ ص ١٢٨

٧- المبسوط ج ١ ص ٢٤١

(وقدرها صاع من الحنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الأرز أو الأقط أو اللبن)

اقول: لا اختلاف في الأقوال في كون القدر، الصاع من الجميع في غير اللبن و الأقط.

و تشهد لها النصوص الكثيرة، التي أنهاها بعضهم إلى سبعة عشر حديثاً، سبعة منها صحاح: مثل صحيح صفوان الجمال، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «عن كل إنسان صاع من حنطه أو صاع من تمر أو صاع من زبيب»^(١) و صحيح سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) «سألته عن الفطره كم تدفع عن كل رأس من الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب قال: صاع بصاع النبي صلى الله عليه و آله»^(٢). و اقتصر الكليني على هذين و لم يرو ما يخالفهما.

و الشيخ بعد ما روى ما يدل على الصاع قال: فأما...، و روى بسند صحيح عن الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن صدقه الفطره فقال - إلى - صاع من تمر أو نصف صاع من برّ و الصاع أربعة أمداد»^(٣) و مثله عن عبد الله بن سنان، و محمد

ص: ١٦٦

١- الفقيه ٢- ١٧٥- ٢٠٦١ والكافي ٤- ١٧١- ٢

٢- الكافي ج ٣ ص ٥٢٣ ح ٤

٣- التهذيب ٤- ٨١- ٢٣٣، و الاستبصار ٢- ٤٧- ١٥٤

بن مسلم و الفضلاء و حملها على التقيّه، و استشهد لذلك بما رواه عن سلمه أبى حفص، عن الصادق، عن أبيه عليهما السلام: «صدقه الفطره- إلى- صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، فلما كان فى زمن عثمان حوّل مدين من قمح» (١)، و بصحيح الحداء، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أنّه ذكر صدقه الفطره- إلى- صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من ذرّه، فلمّا كان فى زمن معاويه- لعنه الله- و خصب الناس عدل الناس عن ذلك إلى نصف صاع من حنطه» (٢) و صحيح معاويه بن وهب و غيرها .

اقول: لا- كلام فى حمل جميع ما دل على كفايه نصف الصاع على التقيّه كما قال الشيخ الآ فى صحيح محمّد بن مسلم المشار اليه وهو «عن الصادق عليه السلام: الصدقه لمن لا يجد الحنطه و الشعير يجرى عنه القمح و العدس و الذرّه نصف صاع من ذلك كلّ أو صاع من تمر أو زبيب» (٣).

فقال فى النجعه انه: «يمكن حمل ما فيه من القمح- إلخ بكونه مساويا لقيمه الحنطه و الشعير، و إعطاء الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب بالقيمه يجوز و قيمه ما فى الخبر نصف صاع منها صاع من التمر أو الزبيب و هو الذى فهمه المقنع

ص: ١٤٧

١- التهذيب ٤- ٨٢- ٢٣٧، و الاستبصار ٢- ٤٨- ١٥٧

٢- التهذيب ٤- ٨٢- ٢٣٨، و الاستبصار ٢- ٤٨- ١٥٨

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان)، ج ٤، ص: ٨١ ح ٩

فقال مشيراً إلى مضمون هذا الخبر: «و قال الصادق (عليه السلام): من لم يجد الحنطة و الشعير تجزى عنه القمح و السلت و العدس و الذّره نصف من ذلك كلّ» فمرّ إفتاؤه من كون المقدار في الحنطة و الشعير و التمر و الزّيبب الأقوات الأصليّه صاع، و قلنا: إنّ المسأله إجماعيه عندنا من حيث الفتوى، و مرّ أنّ القمح و السلت غير الحنطة و الشعير و أنّ جعلهما منهُما غلط، و الظاهر أنّ ما في الفقيه «و قال الصادق (عليه السلام): من لم يجد الحنطة و الشعير أجزأ عنه القمح و السلت و العلس و الذّره»^(١) إشاره إلى ذلك الخبر لكن اقتصر على صدره و حذف ذيله. و الظاهر أنّ العدس في التّهذيب و العلس في الفقيه و المقنع أحدهما تحريف الآخر»^(٢).

اقول: ما ذكره لا يعدو عن كونه احتمالاً و ظناً لا يمكن التعويل عليه في الفتوى مضافاً الى ان صحيح ابن مسلم لا ظهور له في كون اعطاء العدس وغيره بعنوان قيمه الحنطة والشعير مضافاً الى انه لم يعلم جواز قيام الجنس مقام قيمه غير الدقيق مكان الحنطة كما سيأتى .

وكيف كان فكل ما دل على كفايه الاقل من صاع شاذ إعرض الاصحاب عنه مثل خبر عمّار «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) كم يعطى الرجل؟ قال: كلّ بلده بمكيالهم

ص: ١٦٨

١- الفقيه ح ٤ من زكاه الفطره

٢- النجعه في شرح اللمعه، ج ٤، ص: ١٣٠

نصف ربع لكل رأس» (١) وخبر محمد بن ريان «كتبت إلى الرجل (عليه السلام) أسأله عن الفطره و زكاتها كم تؤدى؟ فكتب أربعة أرتال بالمدني» (٢).

و أما اللبن والاقط فسيأتي الكلام فيهما .

أفضلها التمر

(و أفضلها التمر)

كما في المستفيضه مثل صحيح هشام بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام) «قال: التمر في الفطره أفضل من غيره لأنه أسرع منفعه و ذلك أنه إذا وقع في يد صاحبه أكل منه - الخبر» (٣) و صحيح إسحاق بن عمار، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن صدقه الفطره، قال: التمر أفضل» (٤) و خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «التمر أحب إليّ، فإنّ لك بكلّ تمره نخله في الجنّه» (٥) و غيره (٦).

ص: ١٦٩

-
- ١- التّهذيب (في ١١٨ من زيادات صومه)
 - ٢- التّهذيب (في ١٨ من كمّيّه فطرته، ٢٥ من زكاته)
 - ٣- الكافي ج ٤ ص ١٧١ ح ٣؛ الفقيه ٢- ١٨٠- ٢٠٧٥
 - ٤- التّهذيب (في ٢ من باب أفضل الفطره، ٢٦ من زكاته)
 - ٥- التّهذيب (في ٥ من باب أفضل الفطره، ٢٦ من زكاته)
 - ٦- التّهذيب ٤- ٧٥- ٢١٠، و الاستبصار ٢- ٤٢- ١٣٤

(ثم الزبيب)

لم يرد به خبر بالخصوص إلّا ان عموم التعليل في قوله (عليه السلام) الوارد في هشام بن الحكم يشمل ففيه: «التمر أفضل من غيره لأنه أسرع منفعة و ذلك أنّه إذا وقع في يد صاحبه أكل منه»^(١).

(ثم ما يغلب على قوته)

كما في صحيح يونس، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قلت له: هل على أهل البوادي الفطره؟ قال: الفطره على كلّ من اقتات قوتا فعليه أن يؤدّي من ذلك القوت»^(٢) و صحيح زراره و ابن مسكان، عن الصادق (عليه السلام): «الفطره على كلّ قوم ممّا يغذّون عيالاتهم من لبن أو زبيب أو غيره»^(٣) و غيرهما.

الصاع تسعه أرطال

(و الصاع تسعه أرطال)

ص: ١٧٠

١- الكافي ج ٤ ص ١٧١ ح ٣

٢- التهذيب في أول (باب ماهيته زكاة الفطره، ٢٣ من زكاته)

٣- التهذيب ٤- ٧٨- ٢٢١، و الاستبصار ٢- ٤٣- ١٣٧

بالعراقي ففي صحيح جعفر بن إبراهيم الهمداني قال: «كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) على يدي أبي: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول الفطره بصاع المديني و بعضهم يقول بصاع العراقي فكتب إلي «الصاع ستّ أرطال بالمديني و تسعه أرطال بالعراقي - الخبر» (١) و يؤيده خبر علي بن بلال.

هذا و لا اختلاف في الارطال فمن قال أربعة قيده بالمديني، و من قال بالستّ قيده بالعراقي، و الأول للمبسوط و الثاني لابن حمزه، و هما واحد، و قال الحلبي «إلا اللبن فإنه يجزى منه ستّ أرطال بالبغدادي و أربعة بالمديني» كما في مرفوع القاسم بن الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) «سئل عن رجل من البادية لا يمكنه الفطره؟ قال: تصدّق بأربعة أرطال من اللبن» (٢) لكنه خلاف الاقوى عند المصنف فقال:

(ولو من اللبن على الأقوى)

وهو كذلك و ذلك لضعفه سنداً و دلالة لأنّ من لا يمكنه الفطره لا تجب عليه و حملة على الاستحباب هو الصحيح فانه و ان كان ضعيفاً سنداً إلا انه قد اعتمده الكليني و الفقيه .

ص: ١٧١

١- الكافي ٤- ١٧٢- ٩، التهذيب ٤- ٨٣- ٢٤٣، الاستبصار ٢- ٤٩- ١٦٣؛ الفقيه ج ٢- ١٧٦

٢- الكافي ٤- ١٧٣- ١٥ التهذيب ٤- ٧٨- ٢٢٢، و الاستبصار ٢- ٤٣- ١٣٨

هذا وقد يقال أنّ اللبن ليس بقوت لأنّ القوت للطعام واللبن شراب، ويرده صحيح زرارہ و ابن مسكان، عن الصيادق (عليه السلام): «الفطره على كلّ قوم ممّا يغذّون عيالاتهم من لبن أو زبيب أو غيره»^(١) ولا اجتهدا في مقابل النص.

و مثله في الضعف خبر ابن الريان المتقدم فانه خبر شاذّ و مورده مطلق جنس الفطره لا خصوص اللبن.

و بالجمله استثناء اللبن قول شاذّ تفرد به الشيخ مع أنّه في الخلاف وافق المشهور من الغريب تلقى الحلّي له بالقبول مع أنّه كما مرّ مقطوع .

هذا و الحق الشيخ في كتابي خبره الأقط باللبن مع أنّه كلّما ورد الأقط في خبر ذكر فيه الصاع كما في صحيح معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) يعطى أصحاب الإبل و البقر و الغنم في الفطره من الأقط صاعاً^(٢) و خبر عبد الله بن المغيرة، عن الرضا (عليه السلام): «يعطى من الحنظل صاع و من الشعير صاع و من الأقط صاع»^(٣) و صحيح عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) قال:

ص: ١٧٢

١- التهذيب ٤- ٧٨- ٢٢١، و الاستبصار ٢- ٤٣- ١٣٧

٢- التهذيب ٤- ٨٠- ٢٣٠، و الاستبصار ٢- ٤٦- ١٥١

٣- التهذيب ٤- ٨٠- ٢٢٩، و الاستبصار ٢- ٤٦- ١٥٠

«زكاة الفطره صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من أقط - الخبر» (١)

جواز إخراج القيمة بسعر الوقت

(و يجوز إخراج القيمة بسعر الوقت)

كما في النصوص المتظافره مثل صحيح إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر قلت: «فما ترى بأنّ نجمعها و نجعل قيمتها ورقا و نعطيها رجلا واحدا مسلما؟ قال: لا بأس به» (٢) و صحيح إسحاق بن عمار الصيرفي: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في الفطره يجوز أن تؤدّيها فضّه بقيمه هذه الأشياء التي سميتها؟ قال: نعم إنّ ذلك أنفع له يشتري بها ما يريد» (٣).

و صحيح عمر بن يزيد قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) - إلى - و سألته أ يعطى الفطره دقيقا مكان الحنطه قال: لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطه و

ص: ١٧٣

١- التهذيب ٤- ٧٥- ٢١١، التهذيب ٤- ٨١- ٢٣١، والاستبصار ٢- ٤٢- ١٣٥، الاستبصار ٢- ٤٧- ١٥٢

٢- الكافي ٤- ١٧١- ٦

٣- التهذيب (في ٦ من باب أفضل الفطره، ٢٦ من زكاته)

الدَّقِيقُ، قال: وسألته أيعطى الرَّجل الفطره دراهم ثمن التمر و الحنطه يكون أنفع لأهل بيت المؤمن؟ قال: لا بأس»(١).

اقول: و استظهر في النجعه حصول سقط فيه و ان الأصل «أيعطى الفطره دقيقا أقل من الصاع»(٢) و يكون حاصل معناه ان اعطاء الدقيق بدلا قيميا عن الحنطه وينقص عن الصاع بمقدار اجره الطحن، قلت: هذا هو معنى الحديث بقريته قوله (عليه السلام) «لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطه والدَّقِيق» و لو لم يكن هنالك سقط فيه.

هذا و قال المفيد في المقنعه: «و سئل عن مقدار قيمه فقال: درهم في الغلاء و الرخص، و روى «أن أقل القيمه في الرخص ثلثا درهم و ذلك متعلق بقيمه الصاع في وقت المسأله عنه»(٣).

اقول: و لم نقف على هذا التفصيل الذي ذكره في الدرهم، و إنما ورد في صحيح أيوب بن نوح «كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام) أن قوما سألوني عن الفطره و يسألوني أن يحملوا قيمتها إليك - إلى - و قد بعثت إليك العام عن كل رأس من

ص: ١٧٤

١- التهذيب ٤- ٣٣٢- ١٠٤١

٢- النجعه ج ٤ ص ١٣٨

٣- المقنعه ص ٢٥١

عيالى بدرهم على قيمه تسعه أرتال بدرهم - الخبر^(١) و الدرهم فيه محمول على قيمه ذلك الوقت . و أمّا ثلثا الدرهم فلم نقف عليه أصلا.

و جوب النّيه فيها و فى المائيه

(و تجب النّيه فيها و فى المائيه)

كما هو معلوم فانه لا يحصل امتثالها عقلا بلا قصد لها لانها من الافعال القصديه و لابد من نيه من وجبت عليه لانه هو الذى يمتثل و لا- يكفى نيه القابض فلا علاقه لنيته لامتثال غيره بل يمكن أن يقبض الزكاه و هو لا يعلم بها كما تقدم فى صحيح أبى بصير: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): الرّجل من أصحابنا يستحيى أن يأخذ من الزكاه فأعطيه من الزكاه و لا اسمى له أنّها من الزكاه؟ فقال: أعطه و لا تسم له و لا تدلّ المؤمن»^(٢).

و اما صحيح محمّد بن مسلم: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): الرّجل يكون محتاجا فبعث إليه بالصدقه فلا يقبلها على وجه الصدقه يأخذه من ذلك ذمام و استحياء و انقباض أ فيعطيه إياه على غير ذلك الوجه و هى منّا صدقه؟ فقال: لا إذا كانت زكاه فله أن يقبلها فإن لم يقبلها على وجه الزكاه فلا تعطها إياه و ما ينبغى له أن

ص: ١٧٥

١- الكافي ٤- ١٧٤- ٢٤

٢- الكافي (فى ٣ من باب من تحلّ له الزكاه إلخ، ٤٤ من زكاته)

يستحيى ممّا فرض الله عزّ و جلّ إنّما هي فريضه الله له فلا يستحيى منها»^(١). و ظاهره انه لا يصح ان يتفقا على غير الزكاه فلا ينافى صحيح ابي بصير و مقتضى الجمع بينهما أنّ التّيه من الآخذ لا بشرط, و اما المعطى فحيث يشترط منه التّيه فلا تصحّ منه الزكاه بلا نيه.

فرعان:

الاول: هل تكفى زكاه الفطره عن زكاه المال ام لا ؟ الصحيح العدم ولا دليل عليه عدا ما نسبته الفقيه الى الروايه فقال: «و فى روايه السكونيّ بإسناده أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: من أدّى زكاه الفطره تمّم الله له بها ما نقص من زكاه ماله»^(٢) قلت: و لا وثوق بذلك .

الثانى: هل تكفى الوصيّيه بالثلث عن الزكاه ام لا؟

اقول: وردت روايات فى ذلك فروى الكافى «عن محمّد بن يحيى رفعه عنهم عليهم السّلام من أوصى بالثلث احتسب له من زكاته»^(٣).

ص: ١٧٦

١- الكافى ج ٣ ص ٥٦٤

٢- الفقيه (فى ٢٤ من فطرته)

٣- الكافى ج ٧ ص ٥٨

و صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) في خبر «فإن أوصى بوصيه من ثلثه و لم يكن زكى أ يجزى عنه من زكاته؟ قال: نعم
تحسب له زكاه و لا تكون له نافله و عليه فريضه» (١).

و روى الصدوق «عن مسعده بن صدقه الربعي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام: الوصيه تمام ما نقص من
الزكاه» (٢).

و روى مثله الشيخ عن وهب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليهم السّلام (٣) و لا بد من النظر في ذلك.

و لا يخفى ان المراد من النيه في العبادات هو نيه امتثال الامر كما حقق في علم الاصول لا قصد وجه الله جل و علا وان كان
الثواب مرهونا بابتغاء وجه الله جل و علا قال تعالى ﴿و ما لاحد عنده من نعمه تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى﴾ كما و ان بعض
العبادات مضافا الى قصد الامتثال يشترط فيه الاخلاص كالصلاه، فما قد يستدل به لوجوب النيه في الزكاه بمثل خبر الفقيه في
وصيه النبي صلى الله عليه و آله لعليّ (عليه السلام) «يا عليّ لا خير في القول إلّا مع الفعل و لا في الصدقه إلّا

ص: ١٧٧

١- الكافي ج ٣ ص ٥٤٧ ح ٢

٢- الفقيه ج ٤ ص ١٨٢

٣- التهذيب ج ٩ ص ١٧٣

مع النَّيَّة (١) و خبر الاختصاص عنه (عليه السلام) «و لا فى الصدقه إلّا مع النَّيَّة» (٢) أى و لا- خير، ليس فى محله لان المراد بالنَّيَّة فيه قصد وجه الله جل وعلا و ابتغاؤه لا قصد الامتثال قال الصدوق بعد خبر «إنّما الأعمال بالنيّات» و «نَّيَّة المؤمن خير من عمله، و نَّيَّة الكافر شرّ من عمله» و «أنّ بالنيّات خلّعد أهل الجنّة فى الجنّة و أهل النّار فى النّار» و قوله تعالى {كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ} أى على نَّيَّتِهِ. و كلّ عمل من الطاعات إذا عمله العبد يريد به الله تعالى فهو على نَّيَّة، و كلّ عمل عمله العبد من الطاعات يريد به غير الله فهو عمل بغير نَّيَّة و هو غير مقبول» (٣). و يؤيده ما رواه مجالس الشيخ عن النّبيّ صلى الله عليه و آله- فى خبر- «يا أبا ذر ليكن لك فى كلّ شىء نَّيَّة حتّى فى النوم و الأكل» و فى آخر عنه صلى الله عليه و آله و سلّم «إنّما الأعمال بالنيّات و لكلّ امرء ما نوى فمن غزا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله و من غزا يريد عرض الدّنيا أو نوى عقالا لم يكن له إلّا ما نوى» (٤).

حكم من عزل إحداهما لعذر مانع ثم تلفت بغير تفريط

(و من عزل إحديهما لعذر مانع ثم تلفت بغير تفريط لم يضمن)

ص: ١٧٨

١- الفقيه ٤- ٣٦٩- ٥٧٦٢

٢- البحار ج ٦٦ ص ٤٠١

٣- النجعه ج ٤ ص ١٤٠

٤- الوسائل ج ١ ص ٤٨

أما زكاه المال فقد دل عليه موثق يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): زكاتي تحلّ عليّ في شهر أ يصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافه أن يجيئني من يسألني، فقال: إذا حال الحول فأخرجها من مالك لا تخلطها بشيء، ثم أعطها كيف شئت، قلت: فإن أنا كتبته وأثبتته يستقيم لي؟ قال: لا يضرك» (١) و صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه قال: في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها و يبقى بعضها يلتمس بها الموضع فيكون من أوله إلى آخره ثلاثة أشهر؟ قال: لا بأس» (٢) و غيرهما.

و أما الفطره فيدل على ذلك صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفطره؟ قال: إذا عزلتها فلا يضرك متى ما أعطيتها قبل الصلاه أو بعدها- الخبر» (٣) و موثق ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الفطره إذا عزلتها و أنت تطلب بها الموضع أو تنتظر بها رجلاً فلا بأس به» (٤) و صحيح زراره بن أعين، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل أخرج فطرته فعزلها حتى

ص: ١٧٩

١- الكافي (في ٣ من أوقات زكاته، ١٢ من زكاته)

٢- الكافي (في ٧ من أوقات زكاته، ١٢ من زكاته)

٣- الفقيه (في ٢٠ من فطرته، آخر صومه)

٤- التهذيب (في ٦ من وقت زكاه فطرته، ٢٢ من زكاته)

يجد لها أهلاء فقال: إذا أخرجها من ضمانه فقد برىء وإلا فهو ضامن لها حتى يؤدّيها إلى أربابها»(١)، وقد تقدم ما يرتبط بالمقام .

مصرف زكاة الفطره مصرف المائيه

(و مصرفها مصرف المائيه)

الظاهر ان اول من صرح أنّ مصرفها مصرف المائيه الشيخ في الخلاف فقال: «مصرف زكاة الفطره مصرف زكاة الأموال إذا كان مستحقّه فقيرا مؤمنا، والأصناف الموجوده في الزكاة خمسها الفقير و المسكين و الغارم و في سبيل الله و ابن السبيل - إلى أن قال:- دليلنا قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ - الآيه» و الصدقه تتناول زكاة الفطره و زكاة المال»، و قال أيضا: «صدقه الفطره تصرف إلى أهل صدقه الأموال من الأصناف الثمانية»(٢) و به قال ابن زهره في الغنيه و الوسيله و السرائر و هو ظاهر الديلمى فى المراسم(٣) .

ص: ١٨٠

١- التهذيب ٤- ٧٧- ٢١٩

٢- الخلاف ج ٢ ص ١٥٤

٣- النجعه ج ٤ ص ١٤٣

و أما المفيد و الشيخ فى الاقتصاد و أبو الصلاح فظاهرهم فى الاختصاص بالفقراء و المساكين (١).

و قد يستدل على اختصاصها بالفقراء و المساكين بصحيح الحلبى «صدقه الفطره على كل رأس من أهلك - إلى - لفقراء المسلمين» (٢) و خبر الفضيل «قلت: لمن تحلّ الفطره؟ قال: لمن لا يجد» (٣) و مثله خبر يونس بن يعقوب (٤) و حسنه مالك الجهنى: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن زكاه الفطره فقال: تعطيها المسلمين، فان لم تجد مسلما فمستضعف - الخبر» (٥) بدعوى دلالتها على اختصاص الفطره بهم .

و فيه: اولاً: انها لا دلالة لها على الحصر الا من جهة مفهوم اللقب و هو ليس بحجه و عليه فلا دلالة لها على اختصاصهم و نفى غيرهم.

ثانياً: ان الايه المباركه دلت بالعموم الاستغراقى على ان جميع الصدقات للموارد الثمانية، و عليه فتكون هذه الاخبار لبيان احد المصاديق فما قاله المصنف هو الصحيح .

ص: ١٨١

١- النجعه ج ٤ ص ١٤٢

٢- التهذيب ٤- ٧٥ - ٢١٠، و الاستبصار ٢- ٤٢ - ١٣٤

٣- التهذيب (فى ٢ من مستحق فطرته)

٤- التهذيب (فى ١ من مستحق فطرته)

٥- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ١٧٣ باب الفطره .

لا- يجوز اعطاء الفطره لغير اهل الولايه كما فى معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) «أنّه كتب إلى المأمون و زكاه الفطره فريضه إلى أن قال و لا يجوز دفعها إلّا إلى أهل الولايه(١)».

نعم لو لم يجد احدا منهم جاز اعطاؤها لغير الناصبي كما دل على ذلك صحيح الفضيل عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: كان جدّى ص يعطى فطرته الضّعفه و من لا يجد و من لا يتولّى قال و قال أبو عبد الله (عليه السلام) هى لأهلها إلّا أن لا تجدهم فإن لم تجدهم فلمن لا- ينصب و لا- تنقل من أرض إلى أرض و قال الإمام يضعها حيث يشاء و يصنع فيها ما رأى(٢)» و عليه يحمل اطلاق صحيح إسحاق بن عمار، عن أبى إبراهيم (عليه السلام): «سألته عن صدقه الفطره أعطيها غير أهل ولايتى من فقراء جيرانى؟ قال: نعم الجيران أحقّ بها لمكان الشهره»(٣) و صحيح على بن يقطين انه

ص: ١٨٢

١- عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ج ٢ ص ١٢٣ ح ١

٢- التهذيب ٤- ٨٨- ٢٦٠، و الاستبصار ٢- ٥١- ١٧٣.

٣- الكافي ٤- ١٧٤- ١٩

سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن زكاه الفطره أ يصلح أن تعطى الجيران و الظُّورَه مَمَّن لا يعرف و لا ينصب، فقال: لا بأس بذلك إذا كان محتاجاً» (١). و غيره .

استحباب ألا يقصر العطاء عن صاع

(و يستحب ألا يقصر العطاء عن صاع إلا مع الاجتماع و ضيق المال)

اقول: بل يجب حتى مع الاجتماع و ضيق المال و هذا من موارد اختلاف المتأخرين مع المتقدمين حيث قالوا بالوجوب كما نقل عنهم في المختلف: و لم أجد لأحد من علمائنا السابقين قولاً يخالف ذلك سوى قول شاذ للشيخ في التهذيب إن ذلك على الاستحباب. حيث تأوّل حديث إسحاق بن مبارك عن الكاظم (عليه السلام) «قلت: فيجعل قيمتها فضّه فيعطى رجل واحد أو اثنين؟ فقال: تفرّقها أحبّ إليّ قلتُ أُعْطِيَ الرَّجُلُ الْوَاحِدَ ثَلَاثَةَ أَصْيَعٍ وَ أَرْبَعَةَ أَصْيَعٍ فَقَالَ نَعَمْ (٢)» بأنّه إذا كان هناك جماعه محتاجون كان التفريق عليهم أفضل من إعطائه واحدا، قال (٣): «فأمّا إذا لم يكن هناك ضروره فالأفضل إعطاء رأس لرأس» ثمّ ردّه العلامة

ص: ١٨٣

١- الفقيه ٢- ١٨٠- ٢٠٧٧؛ الظُّورَه- جمع ظئر، و هي المرضعه. (مجمع البحرين - طار - ٣- ٣٨٦).

٢- التهذيب ٤- ٨٩- ٢٦٢، و الاستبصار ٢- ٥٢- ١٧٥

٣- يعنى الشيخ ره .

بكونه خلاف الإجماع وقال: فنصّ ابن بابويه و المفيد و المرتضى و الإسكافي و الشيخ في غير التهذيب، و الدّيلمى و ابن حمزه و ابن زهره و الحلّى على عدم جواز الإعطاء أقلّ من صاع»(١).

اقول: لكن الصدوق و المفيد و المرتضى و الدّيلمى و أبو الصلاح و ابن زهره صرّحوا بوجوب الصاع مطلقا(٢)، و انما الشيخ فصل في النهايه و الاستبصار و تبعه ابن حمزه و ابن إدريس: بين ما إذا حضر أكثر من واحد و ليس عنده إلّا صاع واحد جاز أن يفرّقه و بين غيره فلا- يجوز أقلّ من صاع(٣)، و نسب هذا التفصيل في المبسوط إلى الرّوايه فقال: «و أقلّ ما يعطى الفقير من الفطره صاعا و يجوز إعطاؤه أصواعا، و قد روى أنّه إذا حصر نفسان محتاجان و لم يكن هناك إلّا رأس واحد جاز تفرّقه بينهما»(٤).

اقول: كما ذكر العلامة انه ليس من خبر كما ذكر في المبسوط و إنّما هو تأويل منه لخبر إسحاق المتقدّم بهذا التفصيل فانه بعد ما روى صحيح الحسين بن سعيد،

ص: ١٨٤

١- المختلف ج ٣ ص ٣١١

٢- النجعه ج ٤ ص ١٤٥

٣- النجعه ج ٤ ص ١٤٥

٤- المبسوط ج ١ ص ٢٤٢

عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يعطى أحد أقل من رأس» (١). قال: فأما- و نقل خبر إسحاق المتقدّم- فيحتمل أشياء أحدها التقية لأنّ مذهب جميع العامة جواز التفريق و لا يوافقنا على وجوب إعطاء رأس لرأس أحد، و الثاني ليس في الخبر يجوز أن يفرّق رأس واحد و يجوز أن يكون أشار إلى من وجب عليه فطره رءوس كثيره فإنّ تفريقه على جماعه محتاجين أفضل من إعطائه لرأس واحد، و الثالث أن يكون أراد ذلك عند اجتماع المحتاجين و ألا يكون هناك ما يفرّق عليهم الرأس الواحد فإنّه يجوز التفريق و ربما كان ذلك الأفضل» (٢).

اقول: و تأويله تبرع محض وخلاف ظهور نفس الخبر إذ ليس في الخبر التفريق من رأس واحد فكيف يخالف صحيح الحسين بن سعيد الذي عمل به الكلّ.

و قال في الفقيه «و في خبر آخر لا بأس أن تدفع عن نفسك و عمّن تعول إلى واحد و لا يجوز أن تدفع ما يلزم واحدا إلى نفسين» (٣) و الظاهر كونه خبراً غير خبر الحسين بن سعيد المتقدّم حيث أنّه ليس فيه هذا التفصيل.

ص: ١٨٥

١- التهذيب ٤- ٨٩- ٢٦١، و الاستبصار ٢- ٥٢- ١٧٤

٢- الاستبصار (باب أقلّ ما يعطى الفقير منها)

٣- الفقيه ج ٢ ص ١٧٧

استحباب أن يخص بها المستحق من القرابه و الجار

(و يستحب أن يخص بها المستحق من القرابه و الجار)

كما في صحيح إسحاق بن عمار «انه سأل أبا الحسن (عليه السلام) - إلى - الجيران أحقّ بها- الخبر»^(١) و تقدم في حسنه مالك الجهنّي في خبر «و أعط ذا قرابتك منها إن شئت»^(٢) و مالك ثقّه على الاقوى.

لو بان الآخذ غير مستحقّ ارتفعت مع الإمكان

(و لو بان الآخذ غير مستحقّ ارتفعت مع الإمكان)

كما تقتضيه القاعدة مضافاً الى صحيح الأحول، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل عجل زكاه ماله، ثم أيسر المعطى قبل رأس السنه، قال: يعيد المعطى الزكاه»^(٣)، و مرسله الكليني: «و قد روى أيضاً أنّه يجوز إذا أتاه من يصلح له الزكاه أن يعجل له قبل وقت الزكاه إلّا أنّه يضمنها إذا جاء وقت الزكاه، و قد أيسر المعطى أو ارتدّ

ص: ١٨٦

١- الفقيه ج ٢ ص ١٨٠

٢- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ١٧٣ باب الفطره

٣- الكافي ٣- ٥٤٥ - ٢

أعاد الزكاة» (١) و مرسله الحسين بن عثمان «فى رجل يعطى زكاة ماله رجلا و هو يرى أنه معسر فوجده موسرا؟ قال: لا يجزى عنه» (٢).

(و مع التّعذر تجزى ان اجتهد إلّا أن يكون عبده)

و المراد إلّا أن يكون الآخذ الذى بان أنّه غير مستحقّ بأنّه لم يعلم وقت الإعطاء أنّه كان عبده الذى تحت نفقته و لا يجوز إعطاؤه الزكاة فلا تجزى ولو اجتهد .

اقول: لا ادرى ما وجه هذا التفصيل الذى ذكر فالذى ورد هو التفصيل بين الاجتهاد و غيره فى ما لو بان الآخذ غير عارف كما فى صحيح عبيد بن زرارہ عن الصادق (عليه السلام) فى خبر «قلت له: فإنّه لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل و قد كان طلب و اجتهد، ثمّ علم بعد ذلك سوء ما صنع؟ قال: ليس عليه أن يؤدّيها مرّة أخرى» ثمّ قال: «و عن زرارہ مثله غير أنّه قال: إن اجتهد فقد برء و إن قصّر فى الاجتهاد فى الطلب فلا» (٣) و الحمد لله أوّلا و أخيرا.

حصيله البحث:

ص: ١٨٧

١- الكافى ٣- ٥٢٤- ٩ ذيل حديث ٩

٢- الكافى (فى باب الرّجل يعطى من زكاته من يظنّ - إلخ، ٢٧ من زكاته)

٣- الكافى ج ٣ ص ٥٤٦ ح ٢

تجب زكاه الفطره على البالغ العاقل الحر المالك قوت سنته عنه و عن عياله و لو تبرعاً و لا تجب على من تجب نفقته عليه اذا لم يكونوا تحت عيلولته، و زكاه العبد على مولاه ولو لم يعوله و زكاه الضيف على المضيف اذا صدق انه من عياله و ألاً فلا، و تجب على الكافر و تصح منه، و الاعتبار بالشروط عند الهلال و المراد بالهلال مغرب ليله العيد لا غروب الشمس، و يجوز اخراجها من ليله العيد الى قبل صلاه العيد و بعد الصلاه تكون صدقه مستحبه اذا لم يعزلها و اذا عزلها لم تسقط و كانت أداء.

و قدرها صاع من الحنطه أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الأرز و اللبن و الاقط، و أفضلها التمر ثم الزبيب ثم ما يغلب على قوته، و الصاع تسعه أرتال، و لو من اللبن فى الأقوى، و يجوز إخراج قيمه بسعر الوقت. كما انه لو اعطى الدقيق بدلا قيميا عن الحنطه ينقص عن الصاع بمقدار اجره الطحن.

و تجب النيه فيها و فى المائيه، و لا تكفى زكاه الفطره عن زكاه المال. و الظاهر كفايه الوصيه بالثلث عن الزكاه فيما كان مساويا لها او اكثر منها بعد ما مات الموصى ولم يكن ادى زكاته.

و من عزل إحدیهما لعذرٍ ثم تلفت لم یضمن و مصرفها مصرف المائيه، و لا يجوز اعطاء الفطره لغير اهل الولایه نعم لو لم يجد احدا منهم جاز اعطاؤها لغير الناصبی.

و يجب أن لا يقصر العطاء عن صاع حتى مع الاجتماع و ضيق المال، و يستحب أن يخص بها المستحق من القرابه و الجار و لو بان الآخذ غير مستحق ارتفعت، و مع التّعذر يجرى إن اجتهد .

(كتاب الخمس)

اشاره

(و يجب في سبعة)

(الأول: الغنيمه)

ص: ١٨٩

كما هو معلوم من الكتاب و السنه قال تعالى {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ} و فى خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) «فى الغنيمه قال: يخرج منها الخمس و يقسم ما بقى بين من قاتل عليه و ولى ذلك» (١) و خبر الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوائهم فيكون معهم فيصيب غنيمه؟ قال يؤدى خمسها و يطيب له» (٢).

ثم لا ريب فى كون المنقول من الغنيمه كما أنه لا ريب فى ما إذا كانت الغنيمه من مال الحربى.

و أمّا الناصبى فورد فيه انه كالحربى ففى صحيح حفص بن البختري، عن الصادق (عليه السلام) «خذ من مال الناصب حيث ما وجدته و ادفع إلينا الخمس» (٣) و خبر المعلى قال: «خذ مال الناصب حيث ما وجدته و ابعث إلينا الخمس» (٤) لكنّها مما قد اعرض عنها الاصحاب و لم يروها الكافى و لا الفقيه و أولها الحلّى فقال: بعد نقله

ص: ١٩٠

١- التّهذيب ٤- ١٣٢ - ٣٦٩ فى سنده محمد بن سالم و لعله هو الثّقه .

٢- التّهذيب (فى ١٤ من خمسّه) فى سنده على بن اسماعيل الذى وثقه نصر بن صباح الذى لم يوثق.

٣- التّهذيب (فى ٧ من خمسّه)

٤- التّهذيب (فى ٨ من خمسّه) ورواه فى المكاسب عن أبى بكر الحضرمى عن المعلى.

من كتاب محمد بن علي بن محبوب: «المراد بالناصب في الخبر أهل الحرب لأنهم ينصبون الحرب للمسلمين» (١).

ثم الغنائم تختص من بين اقسام الخمس بأن النبي صلى الله عليه وآله والإمام (عليه السلام) يأخذان صفو المال أولاً لنفسهما ثم الخمس ثم تقسم، كما في صحيح ربعي بن عبد الله بن الجارود، عن الصادق (عليه السلام) «قال: كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له، ثم يقسم ما بقي خمسه أخماس و يأخذ خمسه، ثم يقسم أربعه أخماس بين الناس - إلى - و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ النبي صلى الله عليه وآله» (٢).

و أمّا غير المنقول ففيه خلاف، فقال أبو الصلاح في كافيهِ: «الخمسة مختصّ بما يستفاد بالحرب من الكفار من مال أو رقيق أو كراع أو سلاح أو غير ذلك ممّا يصحّ نقله قليله و كثيره و ما بلغ - إلخ» (٣) فخصّ الغنيمه بالمنقول، و مثله المفيد، فقال: «و كلّ أرض أخذت بالسيّيف فللإمام تقبيلها ممّن يرى من أهلها و غيرهم و ليس تجب قسمتها بين الجيش و يقبّلها الإمام بما يراه صلاحاً و يطيقه المتقبّل من

ص: ١٩١

١- مستطرفات السرائر - ١٠١ - ٣٠.

٢- التهذيب (في أوّل قسمه الغنائم)

٣- النجعه ج ٤ ص ١٥٠

النصف و الثلث و الثلثين» (١) و الدّيلمى (٢) و هو ظاهر الكلينى حيث روى صحيح حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) «قال: الخمس من خمسهِ أشياء من الغنائم و الغوص - إلى أن قال -: و ليس لمن قاتل شىء من الأرضين و لا ما غلبوا عليه إلّا ما احتوى عليه العسكر - إلى أن قال -: و الأرضون الّتى أخذت عنوه بخيل و رجال فهى موقوفه متروكه فى يد من يعمرها و يقوم عليها على ما يصلحهم الوالى على قدر طاقتهم من الحقّ، النصف و الثلث و الثلاثين، و على قدر ما يكون لهم صلاحا و لا يضرّهم فإذا أخرج منها ما أخرج بدء منه العشر من الجميع ممّا سقت السّماء أو سقى سيحاً، و نصف العشر ممّا سقى بالدّوالى و النواضح فأخذه الوالى فوجّهه فى الجّه الّتى وجّهها الله على ثمانية أسهم {لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْعَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ} ثمانية أسهم يقسم بينهم فى مواضعهم بقدر ما يستغنون به فى سنتهم بلا ضيق و لا تقتير، فإن فضل من ذلك شىء ردّ إلى الوالى، و إن نقص من ذلك شىء و لم يكتفوا به كان على الوالى أن يمّونهم من عنده بقدر سعتهم حتّى يستغنوا و يؤخذ بعد ما بقى من العشر فيقسم بين الوالى و شركائه الّذين هم عمّال الأرض و أكرتها فيدفع إليهم أنصباؤهم على ما صالحهم عليه و يؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقوية الإسلام و تقوية الدّين فى وجوه الجهاد و غير ذلك ممّا فيه

ص: ١٩٢

١- المقنعه ص ٢٧٤

٢- النجعه ج ٤ ص ١٥٠

مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير و له بعد الخمس الأنفال - الخبر (١).

و هو المفهوم من الشيخ فى التهذيب حيث قال: «فان قال قائل: إذا كان الأمر فى أموال الناس على ما ذكرتموه من لزوم الخمس فيها و فى الغنائم ما وصفتكم من وجوب إخراج الخمس منها، و كان أحكام الأرضين ما يبتنم من وجوب اختصاص التصرف فيها بالائمه عليهم السلام إمّا لأنهما يختصون برقبتهما دون سائر الناس مثل الأنفال و الأرضين التى ينجلي أهلها عنها أو للزوم التصرف فيها بالتقيل و التضمن لهم مثل أرض الخراج و ما يجرى مجراها - إلخ» (٢).

و قال أيضا: «فان قال قائل: إن جميع ما ذكرتموه إنما يدلّ على إباحه التصرف لكم فى هذه الأرضين و لم يدلّ على أنّه يصحّ لكم تملكها بالشراء و البيع فإذا لم يصحّ الشراء و البيع فما يكون فرعا عليه أيضا لا يصحّ مثل الوقف و النحل و الهبة و ما يجرى مجرى ذلك. قيل له: إنّنا قد قسمنا الأرضين فيما مضى على ثلاثه أقسام: أرض يسلم أهلها عليها فهى تترك فى أيديهم و هى ملك لهم فما يكون حكمه هذا الحكم صحّ لنا شراؤها و بيعها، و أمّا الأرضون التى تؤخذ عنه أو يصالح أهلها عليها فقد أبحنا شراؤها و بيعها لأنّ لنا فى ذلك قسما لأنّها أراضى

ص: ١٩٣

١- الكافى ١ - ٥٣٩ - ح ٤ آخر كتاب الحجّه فى باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس

٢- التهذيب - باب زيادات الخمس بعد خبره ٢

المسلمين و هذا القسم أيضا يصحّ الشراء و البيع فيه على هذا الوجه، و أمّا الأنفال و ما يجرى مجراها فليس يصحّ تملكها بالشراء و البيع و إنما أبيح لنا التصرف حسب»(١).

و ذهب في النهايه و المبسوط و تبعه القاضى و ابن حمزه و الحلّى إلى ثبوت الخمس فيه(٢) فقال: «و ما لم يحوه العسكر من الأرضين و العقارات و غيرها من أنواع الغنائم يخرج منه الخمس و الباقي يكون للمسلمين قاطبه مقاتليهم و غير مقاتليهم»(٣).

و الصحيح هو الأول المعتضد بالنصوص و شهره على ما عرفت و كيف كان فالغنائم تسمى الفىء أيضا، فقال الكليني: «إنّ الله تعالى جعل الدنيا كلّها بأسرها لخليفته حيث يقول للملائكه {إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً} فكانت الدنيا بأسرها لآدم و صارت بعده لأبرار ولده و خلفائه فما غلب عليه أعداؤهم ثمّ رجع إليهم بحرب أو غلبه سمى فيئا و هو أن يفىء إليهم بغلبه و حرب و كان حكمه

ص: ١٩٤

١- التّهذيب- باب زيادات الخمس بعد خبر ٢٧

٢- النجعه ج ٤ ص ١٥٢

٣- النهايه ص ١٩٨

فيه ما قال تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِتْدَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ - إلخ» (١).

(بعد إخراج الموءن)

هذا لم يرد به خبر ولا ذكره المتقدمون الى زمان المحقق، وانما ذكر المبسوط إخراج الموءن من الكنوز و المعادن (٢) نعم قد يتوهم ذلك من روايه الصدوق لصحيح الهمداني فقال: «و في توقيعات الرضا (عليه السلام) إلى إبراهيم بن محمد الهمداني «إنَّ الخمس بعد المؤونه» (٣) بعد قوله «و سأل زكريا بن مالك الجعفي الصادق (عليه السلام) عن قول الله عزَّ و جلَّ: «اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ - إلخ» .

اقول: و حيث ان حكم الغنائم معلوم و ليس فيه استثناء المؤونه و لم يقل به احد فيفهم أنَّ مورد الصحيح غير الغنائم، و توهم المتأخرون فجعلوه مقتضى القاعده.

نعم ورد استثناء الصفو للإمام (عليه السلام) و سدَّ ما ينوبه فإن لم يبق شيء فلا خمس و لا أربعة أخماس ففي صحيح حماد بن عيسى «و هو من اصحاب الاجماع» عن بعض أصحابنا، عن الكاظم (عليه السلام) في خبر «و للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه

ص: ١٩٥

١- الكافي ج ١ ص ٥٣٨

٢- المبسوط ج ١ ص ٢٣٨

٣- الفقيه ج ٢ ص ٤٢

الأموال صفوها الجارية الفارहे و الدّابة الفارहे و الثّوب و المتاع بما يحبّ أو يشتهى و ذلك له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلّفه قلوبهم و غير ذلك ممّا ينوبه فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه فقسّمه فى أهله و قسم الباقي على من ولى ذلك و إن لم يبق بعد سدّ النوائب شىء فلا شىء لهم - الخبر» (١).

اقول: و تصديقه عمله صلى الله عليه و آله فى حنين مع قريش و تركه إعطاء الأنصار المقاتلين.

ثمّ إنّ أربعة أحماس للمقاتلين إلّا أن يكونوا من الأعراب ففى صحيحه حماد عن بعض اصحابه عن العبد الصالح (عليه السلام) «و ليس للأعراب من الغنيمه شىء و إن قاتلوا مع الوالى لأنّ النبى صلى الله عليه و آله صالح الأعراب بأن يدعهم فى ديارهم و لا يهاجروا على أنّه إن دهم النبى صلى الله عليه و آله من عدوّه دهم أن يستنفرهم فيقاتل بهم و ليس لهم فى الغنيمه نصيب و سنّته جاريه فيهم و فى غيرهم - الخبر» (٢). و صحيح زراره قال «الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما شاء قبل أن

ص: ١٩٦

١- الكافى ج ١ ص ٥٣٩ ح ٤

٢- الكافى ج ١ ص ٥٣٩ ح ٤

تقع السَّهام وقد قاتل النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِقَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا وَإِنْ شَاءَ قَسَمَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ» (١).

(و الثاني: المعدن)

و النصوص فيه متطافره منها صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) أنّه سئل عن معادن الذّهب و الفضة و الحديد و الرّصاص و الصفر، فقال: عليها الخمس» (٢) و صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «و عن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس، و كذلك الرّصاص و الصفر و الحديد و كلّ ما كان من المعادن يؤخذ منها ما يؤخذ من الذّهب و الفضة» (٣).

و في الصحيح سأل محمّد بن مسلم الباقر (عليه السلام) «عن الملاحه فقال: و ما الملاحه؟ فقلت: أرض سبخه مالحه يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً، فقال: مثل المعدن فيه الخمس، قلت: فالكبريت و النفط يخرج من الأرض؟ فقال: هذا و أشباهه فيه الخمس» (٤).

ص: ١٩٧

١- الكافي ج ١ ص ٥٤٤ ح ٩

٢- التهذيب ٤- ١٢١- ٣٤٥ و الكافي ج ١ ص ٥٤٤

٣- الكافي (في ١٩ من فيئه، آخر كتاب حجّته)

٤- الفقيه (في ٥ من خمسه)

و صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن المعادن ما فيها؟ فقال: كلّما كان ركازا ففيه الخمس و قال: ما عالجتّه بمالك ففيه ممّا أخرج الله منه من حجارته مصفّى الخمس» (١) و قوله (عليه السلام) «ما عالجتّه بمالك ففيه ممّا أخرج الله منه من حجارته مصفّى» تفسير للمعدن و هو (بكسر الدال) ما استخرج من الأرض مما خرج عن الأرضيّة وهو على اقسام قال الشيخ في المبسوط: «و يجب الخمس في جميع المعادن ما ينطبع منها مثل الذهب و الفضة و الحديد و الصفر و النحاس و الرصاص و الزئبق، و ما لا ينطبع مثل الكحل و الزرنيخ و الياقوت و الزبرجد و البلخس و الفيروزج و العقيق، و يجب أيضا في القير و الكبريت و النفط و الملح و الموميا» (٢) و بذلك يعلم ان الجصّ و طين الغسل و حجاره الرّحي (٣) والنوره (٤) انها ليست من المعدن لأنّ المعدن ما خرج عن الأرضيّة و الجصّ و الطين و الحجاره أرض .

بل حتى المائعات أيضا ليست من المعدن موضوعا بل حكما ففي صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) بروايه الصدوق في الملاحه «هذا مثل المعدن فيه الخمس فقلت: والكبريت و النفط يخرج من الأرض. فقال: هذا و أشباهه فيه

ص: ١٩٨

١- التّهذيب (في ٤ من خمسّه)

٢- المبسوط ج ١ ص ٢٣٦

٣- كما عدّها الشهيد الثّاني منه .

٤- كما عدّها ابن ادريس منه .

الخمس»(١)، و رواه الشيخ «هذا المعدن»(٢) و الأول أصح ضبطا مضافا الى اصاله عدم الزيادة.

لا يقال: انها بروايه الشيخ صحيحه لا الصدوق ففي سنده ابن البرقي وحفيده ولم يوثقا فانه يقال: انه نقل عن كتابه و ان اصل وصول الكتاب اليه كان معلوما كما صرح بذلك في اول الفقيه لا اقل ان وصوله موثوق به و يؤيد صحه وصوله اليه ان الشيخ اخذها من كتاب احمد الاشعري و الظاهر ان الاشعري اخذها من كتاب ابن مسلم.

و يشهد ايضا لكون المايعات خارجه موضوعا عن المعدن لا حكما صحيح حماد المتقدم «الخمس من خمسه أشياء من الغنائم و من الغوص و من الكنوز و من المعدن و من الملاحه»(٣)، فجعل الرابع المعدن و الخامس الملاحه و هذا دليل على تباينهما .

و ها هنا اشكال و هو ان الاصحاب عدّوا المعدن في الخمس و في الأنفال مع انها مختصه بالإمام فقال المفيد: «و الخمس واجب في كلّ مغنم - إلى أن قال - و ما

ص: ١٩٩

١- الفقيه ٢- ٤١- ١٦٤٨ و المقنع- ٥٣

٢- التهذيب ٤- ١٢٢- ٣٤٩

٣- الكافي ج ١ ح ٤ من باب الفئء آخر كتاب الحجّه .

استفيد من المعادن و الغوص و الكنوز و العنبر و كل ما فضل من أرباح التجارات- إلخ»(١).

وقال: «و الأنفال كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب و الأرضون الموات، و تركات من لا وارث له، و الآجام، و البحار و المفاوز و المعادن- إلخ»(٢) و قال ايضا: «و الأنفال كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب و الأرضون الموات و تركات من لا وارث له من الأهل و القرابات و الآجام و المفاوز و المعادن و قطائع الملوكة»(٣) و مثله الدليمي و كذا القاضي على ما في المختلف(٤).

و يشهد لكونها من الأنفال صحيح إسحاق ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الأنفال، فقال: هي القرى التي قد خربت و انجلى أهلها فهي لله و للرسول، و ما كان للملوك فهي للإمام، و ما كان من أرض الخربة لم يوجف عليها بخيل و لا

ص: ٢٠٠

١- المقنعه ص ٢٧٦

٢- المقنعه ص ٢٧٨

٣- التهذيب ج ٤ ص ١٣٢

٤- المختلف ج ٣ ص ٣٣٧- ٣٣٨

ركاب و كل أرض لا رب لها و المعادن منها و من مات و ليس له مولى فماله من الأنفال،- الخبر»(١).

و مرسلتي العياشي الاولى عن أبي بصير، عن الباقر (عليه السلام) «قال: لنا الأنفال، قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن و الآجام- الخبر»(٢) والثانيه عن داود بن فرقد، عن الصادق (عليه السلام) قلت: و ما الأنفال؟ قال: بطون الأدوية و رؤوس الجبال و الآجام و المعادن- الخبر»(٣).

و جمع الكليني فقال: «و أما الأنفال فليس هذه سبيلها كان للرسول صلى الله عليه و آله خاصه- إلى- و كذلك الآجام و المعادن و البحار و المفاوز هي للإمام خاصه، فإن عمل فيها قوم بإذن الإمام فلهم أربعة أخماس و للإمام خمس، و الذي للإمام يجرى مجرى الخمس، و من عمل فيها بغير إذن الإمام فالإمام يأخذه كله ليس لأحد فيه شيء»(٤) وهذا الجمع ايضا لا شاهد له بل هو مخالف لصريح النصوص المتقدمه التي تضمنت الذهب و الفضة و الحديد و الرصاص و الصفر ومخالف للصحيح المتقدمه التي اعتمدها هو نفسه.

ص: ٢٠١

-
- ١- تفسير القمي: ج ١- أول سورة الأنفال ص ٢٥٤
 - ٢- تفسير العياشي (في ١١ من أخبار تفسير سورة الأنفال)
 - ٣- تفسير العياشي (في ٢١ من أخبار تفسير سورة الأنفال)
 - ٤- الكافي (أول فيئه آخر باب الحجّه)

و جمع الحلّي بكون المراد من المعادن التي من الأنفال المعادن التي في بطون الأودية أو رؤوس الجبال حيث إنّ تلك البطون و الرؤوس من الأنفال فقال في باب الخمس: «و يجب الخمس أيضا في جميع المعادن ما ينطبع منها مثل الذهب و الفضّه- إلخ»^(١).

و قال في باب الأنفال: «و الآجام التي ليست في أملاك المسلمين بل التي كانت مستأجمه قبل فتح الأرض و المعادن التي في بطون الأودية التي هي ملكه و كذلك رؤوس الجبال فأما ما كان من ذلك في أرض المسلمين و يد مسلم عليه فلا يستحقّه (عليه السلام) بل ذلك في الأرض المفتوحة عنوه و المعادن التي في بطون الأودية ممّا هي له»^(٢).

قلت: لا بد لهذا الجمع من شاهد و ألا فهو تبرعى، و يمكن ان يكون الشاهد فيه قوله (عليه السلام) في صحيح اسحاق «و ما كان من أرض الخربه لم يوجف عليها بخيل و لا- ركاب و كل أرض لا رب لها و المعادن منها و من مات و ليس له مولّى فماله من الأنفال» بان الضمير في قوله (عليه السلام) و المعادن منها يرجع الى ما كان من أرض... و كل أرض لا... و لا يرجع الى الأنفال في اول الخبر و يقوى هذا الاحتمال قوله (عليه السلام) بعده «و من مات و ليس له مولّى فماله من الأنفال» فانه لو كان الضمير يرجع

ص: ٢٠٢

١- السرائر ج ١ كتاب الخمس ص ٤٩٧

٢- السرائر ج ١ كتاب الأنفال ص ٤٨٥

الى الانفال فلماذا كرر كلمه من الانفال و يكفى فى سقوط الخبر عن المعارضه احتمال ذلك فلا- ظهور للخبر بكون مطلق المعادن من الانفال و على هذا الاحتمال فلا تعارض فى البين و لا يكون مطلق المعدن من الانفال .

و على فرض التعارض بين صحيح اسحاق و المرسلتين و بين الاخبار المتقدمه و التى هى مستفيضه جدا و عمل بها الاصحاب و مخالفه للعامه فعن الشافعى إنكار الخمس فى المعدن مطلقا، و عن أبى حنيفة فى ما لا ينطبع^(١) فتعارضهما تعارض المقطوع مع المشكوك الذى لا وثوق به فلا شك فى تقدم اخبار الخمس على ما دل على كون المعادن من الانفال .

(و الثالث: الغوص)

و هو ما أخرج به من اللؤلؤ و المرجان و الذهب و الفضه التى ليس عليها سكّه الإسلام، و المفهوم منه الإخراج من داخل الماء فلو أخذ شىء من ذلك من الساحل أو عن وجه الماء لم يكن غوصا إلّا العنبر فانه ورد فيه الخمس و لو لم يكن بغوص ففى صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العنبر و غوص اللؤلؤ؟ فقال: عليه الخمس»^(٢)، و كل من ذكره جعله مستقلا فى قبال الغوص لا

ص: ٢٠٣

١- النجعه ج ٤ ص ١٥٦

٢- التهذيب ٤- ١٢١- ٣٤٦، و الكافى ١- ٥٤٨- ٢٨

جزءاً منه وحينئذ فتعلق الخمس به من حيث هو لا من حيث الأرباح و لو لم يكن بغوص .

و يشهد لثبوت الخمس فى الغوص الاخبار المستفيضه مثل صحيح عَمَّار بن مروان «قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس.(١)

و صحيح ابن أبى عمير عن غير واحدٍ عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: الخمس على خمسهِ أشياء على الكنوز و المعادن و الغوص و الغنيمه و نسى ابن أبى عمير الخامس(٢).

و بذلك اُفتى المفيد و الدَّيْلَمى و الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابن حمزه و ابن زهره و ابن ادريس(٣).

ص: ٢٠٤

١- الخصال - ٢٩٠ - ٥١

٢- الخصال - ٢٩١ - ٥٣

٣- النجعه ج ٤ ص ١٥٧

و اما ماهيه العنبر فقال الحلبي: «... العنبر و هو نبات من البحر، ذكر ذلك الشيخ في الاقتصاد، و في المبسوط: أنّه نبات من البحر، قال: و في حيوان الجاحظ العنبر يقذفه البحر إلى جزيره فلا يأكل منه شىء إلّا مات و لا ينقره طائر بمنقاره إلّا نصل فيه منقاره و إذا وضع رجله عليه نصلت أظفاره- قال: و عدّه مروج المسعودي من أصل الطيب قائلًا: و العنبر قد يوجد بأرض الزنج و الأندلس- قال: و قال ابن جزله المتطبّب في منهاج بيانه: العنبر هو من عين في البحر- إلخ»(١).

اقول: ما نسبته إلى المبسوط من «أنّه نبات من البحر» ليس فيه و لم يروه الصدوق و لا ذكره في فقيهه و مقنعه و هدايته، و لا المرتضى في انتصاره و لا أبو الصلاح في كافيه .

(و الرابع: أرباح المكاسب) بعد مؤونه السنه .

اقول: و ثبوت الخمس في ارباح المكاسب هو المشهور نصًا و فتوى، إلّا ان ظاهر العمانيّ و الإسكافيّ التردّد فيه، أمّا الأوّل فقال: «و قد قيل: الخمس في الأموال

ص: ٢٠٥

كلّها حتّى على الخيّاط والنّجار و غلّه الدّار و البستان و الصانع فى كسب يده لأنّ ذلك إفاده من الله و غنيمه»^(١) فنسبه إلى القليل.

وقال الثانى: «فأمّا ما استفيد من ميراث أو كدّ بدن أو صله أخ أو ربح تجاره أو نحو ذلك فالأحوط إخراجّه لاختلاف الرّوايه فى ذلك، و لأنّ فرضه يحتمل هذا المعنى. و لو لم يخرجّه الإنسان لم يكن كتارك الزكاه التّى لا خلاف فيها»^(٢).

و ظاهر الصدوق فى المقنع العدم بل و الفقيه لعدم ذكره ذلك فى باب الخمس.

اقول: و يدل على وجوب الخمس فى الارباح الايه المباركه لأن الغنم مقابل للغرم، و لا يختص ذاتا بغنائم دار الحرب، لعموم الغنم لكل فوز بالمال، وليس فى الآيه ما يوجب تخصيصه بها، بل الآيه مصرحها بالعموم .

تقريره: إن كلمه " ما " من المبهمات، و هى ظاهره فى العموم لكل مغنوم، هذا مع قطع النظر عن بيانها، إذ لا عهد فى البين، و لا سبيل إلى إرادته فردمنها لا بعينه فى المقام، فتعين أن يراد منها العموم .

و أما مع ملاحظه بيانها فهو صريح فى العموم لأن تبين المبهم ب«شئ» الذى هو مبهم أيضا، تصريح بأنه لا يكون فى البين تخصيص و تقييد، و لو كان لقيده به فى مقام البيان .

ص: ٢٠٦

١- المعتبر ج ٢ ص ٦٢٣

٢- المعتبر ج ٢ ص ٦٢٣

و الحاصل: أن جعل المبهم بياناً للمبهم أبلغ من تأكيده به في إفاده العموم، و أصرح منه كما لا يخفى، فتبين أن ما ذهب إليه العامه من تخصيصه بغنائم دار الحرب مخالف لصريح الآية .

و اما الروايات في وجوب الخمس في الفاضل عن مؤنه السنه - بغض النظر عن مساله تحليل الخمس للشيعة - فهي كثيره و مشهوره و قد روى الكليني قسماً منها فروى خبر حكيم مؤذن بنى عبس «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِأَيِّ الْقُرْبَىٰ﴾ فقال (عليه السلام) بمرفقيه على ركبتيه ثم أشار بيده، ثم قال: هي و الله الإفاده يوما بيوم إلّا أنّ أبا جعل شيعته في حلّ ليزكوا»(١).

و موثق سماعه «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الخمس فقال في كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير»(٢).

و ما في الصحيح عن يزيد «قال: كتبت جعلت لك الفداء تعلّمني ما الفائده و ما حدّها رأيك - أبقاك الله تعالى - أن تمنّ عليّ ببيان ذلك لكيلا أكون مقيماً على

ص: ٢٠٧

١- الكافي ج ١ ص ٥٤٤ ح ١٠

٢- الكافي ١ - ٥٤٥ - ١١

حرام لا صلاه لى ولا صوم، فكتب الفائده ممّا يفيد إليك فى تجاره من ربحها و حرث بعد الغرام أو جائزه»(١).

و صحيح البنظى «كتبت إلى الباقر (عليه السلام): الخمس أخرجه قبل المؤنه أو بعد المؤنه؟ فكتب بعد المؤنه»(٢).

و خبر سهل، عن إبراهيم بن محمد الهمدانى الذى هو عين الصحيح الاتى(٣).

و صحيح على بن مهزيار قال: كتب إليه إبراهيم بن محمد الهمدانى «أقرأنى على مهزيار كتاب أبيك فيما أوجه على أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤنه، و أنه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤنته نصف السدس و لا غير ذلك فاختلف من قبلنا فى ذلك فقالوا: يجب على الضياع الخمس بعد المؤنه - مؤنه الضيعه و خراجها لا مؤنه الرجل و عياله؟ فكتب و قرأه على بن مهزيار: عليه الخمس بعد مؤنته و مؤنه عياله و بعد خراج السلطان»(٤).

ص: ٢٠٨

١- الكافى ١- ٥٤٥- ١٢.

٢- الكافى (فى ١٣ من فيئه، آخر كتاب حجّته)

٣- الكافى (فى ٢٤ من فيئه، آخر كتاب حجّته)

٤- التهذيب ٤- ١٢٣- ٣٥٤، و الاستبصار ٢- ٥٥- ١٨٣

و يدلّ على المشهور أيضا خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): على كلّ امرئ غنم أو اكتسب الخمس ممّا أصاب لفاطمه عليها السّلام و لمن يلى أمرها من بعدها من ذرّيّتها الحجج على النّاس فذاك لهم خاصّه يضعونه حيث شاءوا إذ حرّم عليهم الصدقه حتّى الخياط ليخيط قميصا بخمسه دوانيق فلنا منها دائق إلّا من أحللنا من شيعتنا لتطيب لهم به الولاده، إنّّه ليس من شىء عند الله يوم القيامة أعظم من الزّنا إنّّه ليقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربّ سل هؤلاء بما أبيحوا» (١).

و صحيح محمّد بن الحسن الأشعريّ: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): أخبرني عن الخمس أعلى جميع ما يستفيد الرّجل من قليل و كثير من جميع الضروب و على الصّناع و كيف ذلك؟ فكتب بخطّه الخمس بعد المؤنه» (٢).

و صحيح على بن مهزيار «قال: كتب إليه أبو جعفر (عليه السلام) و قرأت أنا كتابه إليه فى طريق مكّه قال: الذى أوجبت فى سنتى هذه - و هذه سنه عشرين و مائتين - فقط لمعنى من المعانى أكره تفسير المعنى كلّ خوفا من الانتشار و سافسر لك بعضه إن شاء الله تعالى إنّ موالى - أسأل الله صلاحهم أو بعضهم - قصّروا فى ما يجب عليهم فعلمت ذلك فأحببت أن أطهرهم و أزكيهم بما فعلت فى عامى هذا من أمر الخمس قال تعالى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ -

ص: ٢٠٩

١- التهذيب ٤- ١٢٢- ٣٤٨، و الاستبصار ٢- ٥٥- ١٨٠

٢- التهذيب ٤- ١٢٣- ٣٥٢، و الاستبصار ٢- ٥٥- ١٨١

إلى - فَيُتَبِّحُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ { و لم أوجب ذلك عليهم في كل عام و لا أوجب عليهم إلّا الزكاه الّتي فرضها الله عليهم، و إنّما أوجبت عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب و الفضّه الّتي قد حال عليه الحول و لم أوجب ذلك عليهم في متاع و لا آنيه و لا دوابّ و لا خدم و لا ربح ربحه في تجاره و لا ضيعه إلّا ضيعه سافّير لك أمرها تخفيفاً منّي عن موالّي و منّا منّي عليهم لما يغتال السّيلطان من أموالهم و لما ينوبهم في ذاتهم، فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبه عليهم في كل عام قال تعالى {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ - إلى - وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} و الغنائم و الفوائد يرحمك الله فهي الغنيمه يغنمها المرء و الفائدة يفيدها و الجائزه من الإنسان للإنسان الّتي لها خطر عظيم، و الميراث الّذي لا يحتسب من غير أب و لا ابن و مثل عدوّ يصطلم فيؤخذ ماله، و مثل مال يؤخذ لا يعرف له صاحبه و من ضرب ما صار إلى قوم من موالّي من أموال الخزّميّه الفسقه فقد علمت أنّ أموالاً عظيماً صارت إلى قوم من موالّي فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصل إلى وكيلي و من كان نائياً بعيد الشّقّه فليتعهد لإيصاله و لو بعد حين، فإنّ نيه المؤمن خير من عمله، فأما الّذي أوجب من الغلّات و الضياع في كل عام فهو نصف السّدس ممّن كانت ضيعته تقوم بمؤنته، و من كانت ضيعته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس و لا غير ذلك» (1) و حمل نصف السّدس فيه على تحليله (عليه السلام) الباقي لشيّعه.

ص: ٢١٠

و أما صحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) «ليس الخمس إلّا في الغنائم خاصّه»^(١) فحمله الشيخ على أنّ المراد منه: ليس الخمس بظاهر القرآن إلّا في الغنائم، و أمّا غيرها فيعلم وجوبها من السّنة أو على أنّ الغنائم عامّة للارباح كما تقدم في خبر حكيم و غيره .

(و الخامس الحلال المختلط بالحرام و لا يتميز و لا يعلم صاحبه و لا قدره)

كما هو المشهور و ان لم يذكر ذلك الإسكافي و العمانى والدّيلمى^(٢)، فيه افتى الشّرخ و أبو الصّلاح^(٣) و المفيد^(٤) و ابن حمزه و ابن زهره و صاحب الإشاره و القاضى و الحلّى^(٥) و هو المفهوم من الفقيه و الكلينيّ حيث اعتمدا خبر السكونيّ عن الصّادق (عليه السلام) «أتى رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: إنّى كسبت مالا أغمضت فى مطالبه حلالا و حراما، و قد أردت التوبه و لا أدرى الحلال منه و الحرام و قد اختلط علىّ، فقال (عليه السلام): تصدّق بخمس مالك فإنّ الله تعالى رضى من الأشياء

ص: ٢١١

١- التّهذيب ج ٤ ص ١٢٤ ح ١٦

٢- المختلف ج ٣ ص ٣١٧

٣- المختلف ج ٣ ص ٣١٧

٤- المقنعه ص ٢٨٣

٥- النجعه ج ٤ ص ١٦٣

بالخمس و سائر المال لك حلال»^(١)، و لا اشكال فى سنده أَّا من جهة النوفلى أَّا ان اعتماد الاصحاب على كتاب السكونى و على خصوص هذه الروايه اوجب الوثوق بها، و لا يخفى ان كتاب السكونى الذى اعتمده الاصحاب ينحصر روايته بالنوفلى و هذا يكشف عن احد امرين اما وثاقه النوفلى او موثوقه كتابه .

و يشهد له أيضا خبر الحسن بن زياد، عن الصادق (عليه السلام): «أَنَّ رجلاً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: أصبت مالا لا أعرف حلاله من حرامه؟ فقال له: أخرج الخمس من ذلك المال فَإِنَّ اللَّهَ تعالى قد رضى من المال بالخمس و أجتنب ما كان صاحبه يعلم»^(٢).

لو كان الحرام اكثر من الخمس

ثم إنَّ المبسوط قيد كفايه الخمس إذا لم يعلم قدره بما إذا لم يعلم كونه أكثر من الخمس و إلَّا فيخرج الأكثر و تبعه القاضى و الحلّى و أنَّ مصرف الزائد

ص: ٢١٢

١- الكافى ح ٥- ١٢٥- ج ٥ باب المكاسب الحرام، ٤١ من معيشتة و الفقيه ٣- ١٨٩- ٣٧١٣. و رواه المحاسن - ٣٢٠ - ٥٩ و المقنعه ص ٢٨٣ .

٢- التّهذيب (فى ١٥ من خمسه و فى ١٢ من زيادات قبل صومه)

حسب ظاهر الشيخ مصرف الخمس، وجعله القاضى صدقه مطلقا و قال الحلّى: «إن علم مقداره تفصيلا فهو للإمام و إجمالا فهو خمس»^(١).

اقول: حيث ان مستند المسأله هو معتبر السيكونى المتقدم الذى ذكره الكلينى فى باب المكاسب المحرمه فهو الملاك و هو صريح فى كون الخمس صدقه ففيه: «تصدق بخمس مالك» و كذلك لو كان الحرام اكثر فان حكمه الصدقه و لا علاقه له بالخمس و بعبارة اخرى حكمه حكم مجهول المالك .

و أمّا موثق عمّار السّاباطيّ، عن الصادق (عليه السلام): «سئل عن عمل السُّلطان يخرج فيه الرّجل، قال: لا إلّا أن لا يقدر على شىء يأكل و لا يشرب و لا يقدر على حيله فإن فعل فصار فى يده شىء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت»^(٢) و لا اشكال فى موثوقيته لانه مما رواه الحسن بن محبوب و اُفتى به الصدوق فى المقنع لكن مورده عمل السُّلطان و ليس هو من الحلال المختلط بل من الحرام المحض و لذا رواه الشيخ فى المكاسب، و رواه المقنع فى باب الدّخول فى أعمال السُّلطان^(٣) .

(و السادس: الكنز)

ص: ٢١٣

١- النجعه ج ٤ ص ١٦٤

٢- التّهذيب ج ٦ ص ٣٣٠

٣- المقنع ص ٣٣٩

كما تقدم في صحيح حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام): «الخمس من خمسة أشياء في الغنائم والغوص و من الكنوز- الخبر»(١).

و صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «عن الكنز كم فيه؟ قال الخمس - الخبر»(٢) و غيرهما.

و الكنز: هو المال المذخور تحت الأرض ولا فرق بين كنز و كنز كما افتي بذلك الشيخ في الخلاف فقال: «دليلنا عموم الأخبار في وجوب الخمس من الكنوز و لم يفرقوا بين كنز و كنز»(٣)، ألما انه فصل في المبسوط بين المذخور قصدا في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام و لا- أثر له عليه و بين ما لو كان عليه أثره فلقطه(٤) و تبعه القاضي و ابن زهره و الأصل فيه الشافعي(٥). قلت: و لا دليل عليه .

(ان بلغ عشرين دينارا)

ص: ٢١٤

١- الكافي ج ١ ص ٥٣٩

٢- الفقيه ٢- ٤٠- ١٦٤٥، والتهذيب ٤- ١٢١- ٣٤٦ الكافي ١- ٥٤٦- ١٩

٣- الخلاف في ١٤٧ من مسائل زكاته .

٤- المبسوط ج ١ ص ٢٣٦

٥- النجعه ج ٤ ص ١٦٦

كما عن غريته المفيد(١) و عبر الحلّى بالنصاب الذى تجب به الزكاه الشامل لمئتى درهم فقال: «لا- يجب فيها أى فى الكنوز الخمس إلّا إذا بلغت إلى القدر الذى تجب فيها الزكاه فيكون مقدارها أو قيمتها عشرين ديناراً»(٢) فعمّ أوّلا و خصّ أخيرا و ذكر العشرين ديناراً من باب المثال لا الحصر و هو الظاهر و هو الصحيح.

و أمّا الباقيون فبين مطلق كالصدوق فى المقنع و المرتضى فى الانتصار و الدّيلمى فى مراسمه(٣)، و هو ظاهر الكلينيّ حيث لم يرو صحيح البنزطى الآتى، و بين مقنّد بالبلوغ بما فيه الزكاه فيشمل مائتى درهم كما يشمل عشرين ديناراً كالشيخ فى النّهايه و أبو الصلاح و ابن حمزه(٤) و ابن زهره(٥) و هو المفهوم من المفيد فى

ص: ٢١٥

١- المختلف ج ٣ ص ٣٢١

٢- النجعه ج ٤ ص ١٦٦

٣- النجعه ج ٤ ص ١٦٧

٤- النجعه ج ٤ ص ١٦٧

٥- الغنيه ص ١٢٩ ؛ و من الغريب نسبه الجواهر لابن زهره فى قوله: «فى الغنيه أنّه بلوغ قيمته ديناراً فصاعداً بدليل الإجماع» بل دعواه الإجماع عليه أغرب، و منشأ و همه أنّه لم يتدبّر فى كلامه فإنّه قال بعد ما مرّ: «و فى المأخوذ بالغوص بلوغ قيمه دينار فصاعداً بدليل الإجماع المتكرّر» فذكر ما قال فى الغوص فظنّ أنّه قاله فى الكنز .

المقنعه و الصدوق في الفقيه حيث اعتمدا صحيح البنظي عن الرضا (عليه السلام): «سألته عما يجب فيه الخمس من الكثر، فقال: ما يجب الزكاه في مثله ففيه الخمس»^(١).

و بالجملة فتخصيص المصنّف للتّصاب بنصاب الذهب لا وجه له .

(قيل: و المعدن كذلك)

قال في النجعه لم نقف على من قال بأنّ نصاب المعدن خصوص عشرين ديناراً كما هو المستفاد من كلامه، بل ما تجب فيه الزكاه، و هو قول الشيخ في نهايته و مبسوطه، و تبعه ابن حمزه^(٢). قلت: و مستنده صحيح البنظي «عن الرضا (عليه السلام): سألته عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتّى يبلغ ما يكون في مثله الزكاه عشرين ديناراً»^(٣)، و الظاهر ان قوله (عليه السلام) «حتّى يبلغ ما يكون في مثله الزكاه عشرين ديناراً» لا يراد منه خصوص العشرين ديناراً فإنّ الظاهر أنّه محمول على المثال لا الحصر و إلّا لقال: «حتّى يبلغ عشرين ديناراً» لا كما قال .

ص: ٢١٦

١- الفقيه ٢- ٤٠- ١٦٤٧

٢- النجعه ج ٤ ص ١٦٧

٣- التّهذيب (في ٣ من زيادات قبل صومه)

(و قال الشيخ فى الخلاف: لا نصاب له (١))

أى للمعدن و تبعه القاضى و الحلّى و كذا ابن زهره حيث خصّ النّصاب بالكنز و الغوص و كذا الدّيلمىّ حيث لم يذكر نصاباً لواحد منها، و هو الظاهر من العمانىّ و الإسكافىّ و المرتضى أيضاً حيث أطلقوا (٢).

قلت: لكنه لا شاهد لهذا القول .

(و اعتبر أبو الصلاح التّقى فيه دينارا كالغوص)

و أمّا القول بكون نصابه دينارا فلم يعلم انحصاره بالحلبى كما قال المصنّف تبعاً للمختلف فقال به المفيد فى المقنعه «و سئل الصّادق (عليه السلام) عن مقدار ما يجب فيه الخمس ممّا يخرج من البحر كاللؤلؤ و الياقوت و الزّبرجد و عن معادن الذهب و الفضّه فقال: إذا بلغ قيمته دينارا ففيه الخمس» (٣) و هو المفهوم من الفقيه فقال: «سئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السّلام عمّا يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزّبرجد و عن معادن الذهب و الفضّه هل فيها زكاه؟ فقال: إذا بلغ

ص: ٢١٧

١- الخلاف (فى ١٣٧ من مسائل كتاب زكاته)

٢- المختلف ج ٣ ص ٣١٨ - ٣١٩

٣- المقنعه ص ٢٨٣

قيمته ديناراً ففيه الخمس» (١) و هو المفهوم من الكافي حيث روى صحيح البزنطي عن محمد بن علي، عن أبي الحسن (عليه السلام) «سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد و عن معادن الذهب و الفضة ما فيه؟ قال: إذا بلغ ثمنه ديناراً ففيه الخمس» (٢).

و أما روايته صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) «عن الكنز كم فيه؟ قال: الخمس، و عن المعادن كم فيها؟ قال: الخمس، و كذلك الرصاص و الصفر و الحديد و كل ما كان من المعادن يؤخذ منها ما يؤخذ من الذهب و الفضة» (٣). فالمراد يؤخذ من المعادن غير الذهب و الفضة الخمس كما يؤخذ الخمس من معدني الذهب و الفضة حيث إنَّ العامَّة خصوصاً المعدن بهما فهو ردَّ عليهم لا أنَّ المراد أنَّ نصاب المعادن نصاب الذهب و الفضة في الزكاه و دلالتة كما ترى تامَّة.

و جمع الشيخ بين صحيح البزنطي الاول الدال على كون النصاب هو نصاب الزكاه و صحيحه الثاني الدال على كون النصاب هو الدينار فقال: «ليس بين الخبرين تضادٌّ لأنَّ الخبر الأول تناول حكم المعادن و الثاني حكم ما يخرج من

ص: ٢١٨

١- الفقيه ج ٢ ص ٣٩

٢- التهذيب ٤- ١٢٤- ٣٥٦؛ والكافي ١- ٥٤٧- ٢١- والفقيه ٢- ٣٩- ١٦٤٤- والمقنع- ٥٣

٣- الكافي (في ١٩ من باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس و حدوده)

البحر و ليس أحدهما هو الآخر بل لكل واحد منهما حكم على الانفراد»^(١) و هو كما ترى، فإنّما الأوّل تضمّن أنّ نصاب المعدن عشرون ديناراً و الثانى أنّ نصابه و نصاب الغوص ديناراً فالتضاد كيف لا يكون و الكافى و الفقيه و المقنعه لم يرووا الخبر الأوّل و كيف نقول بأنّ ذكر معادن الذهب و الفضه فى الخبر الثانى لغو مع أنّ الجواب إليه أقرب.

فإن قيل: إنّ الخبر الأوّل صحيح و الثانى ليس بصحيح حيث إنّ محمّد بن علىّ ليس بمذكور فى الرجال و لذا قال المختلف: «إنّ بعد تسليم سنده يحمل على ما يخرج من البحر»^(٢) كما هو قول الشيخ.

قلت: بل هو أيضا صحيح حيث إنّ البزنطى ممّن أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنهم و هو الراوى عنه، و إسناد الكلينى و الشيخ إليه صحيح فلا فرق بين الخبرين، و حيث ان الخبر الثانى هو المشهور و معمول به لأنّه رواه الكلينى و الصدوق فى الفقيه و المقنع و المفيد و الشيخ كما تقدم، و الأوّل لم يروه إلّا الشيخ فالاقتوى العمل به .

و أمّا الغوص فنصابه دينار أيضا كما دل عليه صحيح البزنطى الثانى المتقدم و به قال أبو الصلاح و المفيد على ما عرفت و الفقيه و الكلينى حسبما تقدم، و به قال

ص: ٢١٩

١- التهذيب ج ٤ ص ١٣٩

٢- المختلف ج ٣ ص ٣٢٠

الشيخ أيضا و ابن حمزه و ابن زهره و الحلبي (١)، و أمّا الدّيلميّ فلم يذكر نصابا في شيء ممّا فيه الخمس، كما أن المرتضى في الانتصار أيضا لم يذكر نصابا و إن لم يستقص المسائل. و ذهب المفيد في الغرّيه إلى كون النصاب فيه عشرون دينارا كالمعادن و الكنوز (٢)، و الصواب ما دلّ عليه الصحيح المتقدم .

هذا، و في الصحيح المتقدم أنّ الياقوت و الزّبرجد من الغوص كاللؤلؤ، و جعلهما المبسوط و ابن حمزه و ابن زهره و ابن إدريس من المعادن (٣). قلت: و الملاك هو ما ورد في الصحيح المتقدم .

(و السابع: أرض الدّمي المنتقله إليه من مسلم و هذه لم يذكرها كثير) قيل: الظاهر أنّ مراد الأصحاب أرض الزّراعه لا المساكن.

قلت: لا دليل على هذا التقييد فلا فرق بين أرض الزراعه و أرض المسكن .

و يدل على اصل المسأله صحيح الحدّاء قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: أيّما دميّ اشترى من مسلم أرضا فإنّ عليه الخمس» (٤) و به افتى ابن أبي عقيل و ابن

ص: ٢٢٠

١- النجعه ج ٤ ص ١٧٠

٢- المختلف ج ٣ ص ٣٢٠

٣- النجعه ج ٤ ص ١٧٤

٤- التّهذيب ج ٤ ص ١٢٤ ح ١٢

الجنيد و سَلار و ابو الصلاح و الشيخ (١) و المفيد (٢) و الصدوق في الفقيه (٣) و المقنع (٤) و ذهب إليه ابن حمزه و ابن زهره و الحلبي (٥).

قال الشهيد الثاني: «سواء انتقلت إليه بشراء أم غيره و إن تضمّن بعض الأخبار لفظ الشراء و سواء كانت ممّا فيه الخمس كالمفتوحه عنه حيث تصحّ بيعها أم لا و سواء أعدت للزراعه أم لغيرها حتّى لو اشترى بستانا أو دارا أخذ منه خمس الأرض عملا- بالإطلاق و يتخيّر الحاكم بين أخذ خمس العين و الارتفاع و لا حول هنا و لا نصاب و لا نيّه، و يحتمل وجوبها عن الأخذ لا عنه، و لا يسقط بيع الدّمى لها قبل الإخراج و إن كان لمسلم- إلخ» (٦).

اقول: حيث ان مستند الحكم عنوانه الشراء فلا نتعدى الى غيره وليست هنالك اخبار متعدده تضمن بعضها لفظ الشراء وانما هو صحيح أبى عبيده لا غير، كما وان قوله: «سواء كانت ممّا فيه الخمس كالمفتوحه عنه» ليس بصحيح لان

ص: ٢٢١

١- المختلف ج ٣ ص ٣١٧

٢- المقنعه ص ٢٨٣

٣- الفقيه ج ٢ ص ٤٣

٤- المقنع ص ١٧٢

٥- النجعه ج ٤ ص ١٧١

٦- الروضه البهيّه ج ١ مع تعاليق سلطان العلماء ص ١٣٦

الاراضى المفتوحة عنوه لا- يملكها المسلمون فضلا عن الكافرين فى خارجة تخصصا، و اما النيه فلا علاقه لها بالذمى و انما الحاكم هو الذى يقصد ذلك .

ثم انه قيل: «انه لا يبعد أن يكون الخمس فيه غير الخمس فى باقى الأشياء، فالمفيد لم يعدّه فى عداد ما عدّ فيه الخمس، فاقصر فى باب الخمس على عدّ الغنائم و المعادن و الغوص و الكنوز و العنبر و الأرباح، و إنّما قال فى الزيادات «و قال: أيما ذمّي اشترى من مسلم أرضا فعليه الخمس» و لعلّه لئلا لم يروه الكافى، و الخمس و الزكاه كباقي العبادات إنّما تجب و تصحّ من المسلمين لا الكفار و الظاهر أنّ المراد أخذ خمس المحصول منه كخراج يؤخذ منه فالزكاه على المسلمين العشر و يؤخذ منه الخمس(١).

و استشهد بكلام الشيخ و المحقق فى المعتبر فقال: «قال الشيخ: إذا اشترى الذمّي عشريّه وجب عليه فيها الخمس و به قال أبو يوسف فإنّه قال: «عليه فيها عشرين» و قال محمّد: «عليه عشر واحد» و قال أبو حنيفة «تنقلب خراجيّة». و قال الشافعيّ: «لا عشر عليه و لا- خراج». دليلنا إجماع الفرقه فإنّهم لا- يختلفون فى هذه المسأله و هى مسطوره لهم منصوص عليها و روى ذلك أبو عبيده الحذاء قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: أيما ذمّي اشترى من مسلم أرضا فإنّ عليه الخمس»(٢)، و فى

ص: ٢٢٢

١- النجعه ج ٤ كتاب الخمس ص ١٧٢

٢- الخلاف فى باب الزكاه «مسأله (٨٤)

المعتبر - بعد نقل ذلك عن الشيخين و أتباعهما و نقل روايه أبي عبيده - «و قال مالك يمنع الذمى من شراء أرض المسلم إذا كانت عشريه لأنه تمنع الزكاه فإن اشتروها ضوعف عليهم العشر فأخذ منهم الخمس و هو قول أهل البصره و أبى يوسف و يروى، عن عبيد الله بن الحسن العنبري» (١).

ثم قال: و ظاهر هذه الأقوال يقتضى أن يكون مصرف ذلك مصرف الزكاه عندهم لا مصرف خمس الغنيمه، و قال الشافعى و أحمد «يجوز بيعها من الذمى و لا خمس عليه و لا زكاه كما لو باع السائمه من الذمى لأن الذمى لا يؤخذ منه الزكاه» (٢).

اقول: و تنظر فى المسأله ايضاً صاحب المنتقى فقال: «ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أن المراد من الخمس فى هذا الحديث معناه المعهود شرعاً و للنظر فى ذلك مجال، و يعزى إلى مالك القول بمنع الذمى من شراء الأرض العشريه و أنه إن اشترها ضوعف عليه العشر فيجب عليه الخمس» و هذا المعنى يحتمل إرادته من الحديث إما موافقه عليه أو تقيّه، فإن مدار التقيّه على الرأى الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم و معلوم أن رأى مالك كان هو الظاهر فى زمن

ص: ٢٢٣

١- النجعه ج ٤ كتاب الخمس ص ١٧٢

٢- النجعه ج ٤ ص ١٧٢

الباقِر (عليه السلام) و مع قيام هذا الاحتمال بل قربه لا يَتَجَه التمسك بالحديث في إثبات ما قالوه - إلخ» (١).

اقول: لا شك في حجية الظاهر الّا مع القرينه او مع الانصراف ولا قرينه ولا انصراف في البين وعليه فالمراد من الخمس في هذا الحديث هو معناه المعهود شرعا واما قوله: «إنّ رأى مالك كان هو الظاهر في زمن الباقر (عليه السلام)» فليس بظاهر لان مالك كان في زمن هارون و أدرك أواخر الصّادق (عليه السلام) .

(و أوجه أبو الصلاح في الميراث و الصدقه و الهبه، و أنكره ابن إدريس، و الأوّل حسن)

اقول: وقع الخلاف في ان الخمس يتعلق بالفوائد المكتسبه ام بمطلق الفوائد فيشمل الهبه و الصدقه؟ يشهد للثاني موثق سماعه المتقدم قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الخمس فقال في كلّ ما أفاد النَّاس من قليل أو كثير.

ص: ٢٢٤

و صحيح احمد الاشعري عن يزيد المتقدم وغيرهما (١) و لم يعرض عنها المشهور كما قد يقال ألا ان صحيح علي بن مهزيار يعارض العموم في مطلق الفوائد في الجائزه فخصها بالتى لها خطر والميراث فخصه بما لا يحتسب ففيه: و الجائزه من الإنسان للإنسان التى لها خطر، و الميراث الذى لا يحتسب من غير أب و لا ابن - الخبر (٢) و النسبه بينهما العموم و الخصوص المطلق و مقتضى القاعده هو التخصيص، و الحاصل ثبوت الخمس في مطلق الفوائد عدا الجائزه التى ليس لها خطر و الميراث الذى يحتسب و كذلك ما سرح به صاحب الخمس مطلقا خمسا ام غيره بدليل خبر علي بن الحسين بن عبد ربّه قال: «سرح الرضا (عليه السلام) بصله إلى أبى و كتب إليه أبى هل عليّ فى ما سرحت إلىّ خمس؟ فكتب (عليه السلام) إليه: لا خمس عليك فيما سرح به صاحب الخمس» (٣) لكنه ضعيف ب سهل بن زياد ألا ان يقال ان اعتماد الكليني عليه اوجب الوثوق به .

و تستثنى الهديه المدفوعه للحج ايضا بدليل صحيح ابن مهزيار قال: «كتبت إليه يا سيدي رجل دفع إليه مال يحج به هل عليه فى ذلك المال حين يصير إليه الخمس

ص: ٢٢٥

١- مثل موثق أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «كتبت إليه فى الرجل يهدى إليه مولاه و المنقطع إليه هديّه تبلغ ألفى درهم أو أقلّ أو أكثر هل عليه فيها الخمس؟ فكتب (عليه السلام): الخمس فى ذلك» مستطرفات السرائر - ١٠٠ - ٢٨

٢- التهذيب ج ٤ ص ١٤٢

٣- الكافي ج ١ - ٥٤٧ - ح ٢٣

أو على ما فضل في يده بعد الحجّ فكتب (عليه السلام) ليس عليه الخمس(١). و تعميمه لكل عمل مشروط و لو لا للحجّ مشكل لاحتمال ان في الحجّ خصوصيه .

(و اعتبر المفيد في الغنيمه و الغوص و العنبر عشرين ديناراً عينا أو قيمه، و المشهور أنّه لا نصاب للغنيمه)
اقول: اما الغنيمه فقد تقدم الكلام فيها و قلنا لا نصاب فيها كما هو المشهور .

و أمّا الغوص فمرّ أنّ المفيد في المقنعه قال بكونه كالمعدن فيه دينار، فكان على المصنّف التقييد في كون ما قاله في الغوص انما هو في رساله الغريه و قلنا هناك انه هو الصحيح و كذلك قال بذلك في الغنيمه و العنبر وإنما أفتى في المقنعه بالخمس فيها مطلقاً من دون ذكر نصاب.

و أمّا نصاب العنبر فقليل فيه: إن دخل في الغوص فبحكمه و إلّا فبحكم المكاسب(٢).

اقول: لم نعر على من أدخل العنبر في الغوص فإن الاصحاب بين من لم يذكره أصلاً كالصدوق فلم يذكره في مقنعه و لا رواه في فقيهه، وكذلك المرتضى لم يذكره في الانتصار، و لم يذكره أبو الصلاح، و بين من جعله مستقلاً كالمفيد

ص: ٢٢٦

١- الكافي ١- ٥٤٧- ٢٢

٢- الروضه البهيّه ج ١ مع تعاليق سلطان العلماء ص ١٣٦

فقال: «و ما استفيد من المعادن و الغوص و الكنوز و العنبر و كلّ ما فضل من أرباح التجارات- إلخ»^(١) و مثله الشيخ فى النهايه و ابن زهره فى الغنيه و الديلمى فى المراسم و ابن حمزه فى الوسيله و الحلّى فى السرائر^(٢).

ثمّ من ذكر نصابا كغير الديلمى ممّن مرّ خصّ النصاب بالغوص و حينئذ فلا بد أن نقول بوجوب الخمس فيه من حيث هو بدون اشتراط نصاب عملا بمقتضى اطلاق الادله فلا يكون من الأرباح و لا يدخل فى الغوص لعدم الدليل ففى صحيح الحلبيّ: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العنبر و غوص اللؤلؤ، فقال (عليه السلام): عليه الخمس»^(٣).

هذا، و ذهب الشيخ فى المبسوط و ابن حمزه و الحلّى إلى ثبوت الخمس فى العسل الذى يؤخذ من الجبال و فى المنّ كذلك^(٤). قلت: و هو صحيح إن أرادوا جعلهما من عموم الاكتساب و إلّا فخطأ، و قد صرح فى الناصريات بعدم وجوب الخمس عندنا فى العسل يعنى من حيث هو .

ص: ٢٢٧

١- المقنعه ص ٢٧٦

٢- النجعه ج ٤ ص ١٧٥

٣- التهذيب ٤- ١٢١- ٣٤٦، والكافى ١- ٥٤٨- ٢٨

٤- النجعه ج ٤ ص ١٧٥

يعتبر في وجوب خمس الأرباح إخراج مؤونته و مؤونه عياله

(و يعتبر في وجوب الخمس في الأرباح إخراج مؤونته و مؤونه عياله)

كما في صحيح البنزطى المتقدم و صحيح إبراهيم بن محمّد الهمداني: «كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أقرأني على بن مهزيار كتاب أبيك فيما أوجبه على أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤونه و أنّه ليس على من لم تقم ضيعته بمؤونه نصف السدس و لا غير ذلك، فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا: يجب على الضياع الخمس بعد المؤونه- مؤونه الضيعه- وخراجها لا مؤونه الرّجل و عياله، فكتب (عليه السلام) بعد مؤونته و مؤونه عياله و خراج الشّيطان»^(١) و غيرهما .

(مقتصدا فيها)

لا دليل على هذا القيد بل كما تقدم ان الدليل مطلق فلم يقيد المؤونه بذلك.

لا خمس على الصبي و المجنون

ثم انه لا خمس على الصبي و المجنون و ذلك لقصور ادله التكليف عن شمولها للصبي و المجنون .

ص: ٢٢٨

١- التهذيب ٤- ١٢٣- ٣٥٤، و الاستبصار ٢- ٥٥- ١٨٣، و الكافي ج ٢ ص ٧٣٧

و اما الاستدلال له بإطلاق القلم المرفوع لقلم الوضع أيضا و انه لا- وجه لتخصيصه بقلم التكليف فيكون حاكما على الأدلة الأولية. ففيه: انه ضعيف سنداً و دلالة حيث انه ظاهر في ارتفاع قلم التكليف لا الوضع .

و بعد هذا لا وجه لاحتمال توجه التكليف الى الولي، و على تقدير فرضه فهو منفي بالبراءة.

أجل في خصوص المال المختلط بالحرام ينحصر طريق التحليل بالتخمين في حق الصبي أيضا.

حصيلة البحث:

يجب الخمس في الغنيمه و الغنائم تختص من بين اقسام الخمس بأن النبي صلى الله عليه و آله و الإمام (عليه السلام) يأخذان صفو المال أولا- لنفسهما ثم الخمس ثم تقسم. وللامام (عليه السلام) سد ما ينوبه فإن لم يبق شئ فلا- خمس ولا- أربعه أخماس.

و يجب الخمس في المعدن إذا بلغ ديناراً كالذهب و الفضة و الحديد و الرصاص و الصفر، و الأرض السبخة المالحه يجتمع فيها الماء فيصير ملحاً، والكبريت و النفط يخرج من الأرض كل ذلك من جملة المعادن ايضاً هذا اذا كانت في ارض المسلمين لا في ما يختص به الامام من الانفال وآلأ فهي من الانفال.

ص: ٢٢٩

و يجب فى الغوص اذا بلغ ديناراً و هو ما أخرج به من الياقوت و الزبرجد واللؤلؤ و المرجان و الذهب و الفضه التى ليس عليها سكه الإسلام، من داخل الماء فلو أخذ شىء من ذلك من الساحل أو عن وجه الماء لم يكن غوصاً الا العنبر ففيه الخمس وان اخذ من على سطح الماء كما وانه يجب خمسه بلا نصاب فيه .

و يجب فى الفاضل عن مؤونه السنه من مؤنته و مؤنه عياله و خراج السلطان من أرباح المكاسب بل مطلق الفوائد عدا الجائزه التى ليس لها خطر و الميراث الذى يحتسب و عدا الهديه المدفوعه للحج و ان زاد قسم منها عن مخارج الحج.

و الحلال المختلط بالحرام و لا يتميز و لا يعلم صاحبه يجب التصديق بخمسه, و من اضطر الى عمل السلطان الجائر فصار فى يده شىء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت عليهم السلام.

و الكنز إذا بلغ عشرين ديناراً أو مائتى درهم يجب فيه الخمس، و هو المال المذخور تحت الأرض و لا فرق بين كنز و كنز. و أرض الذمى المنتقله إليه من مسلم يجب فيها الخمس ايضاً. و لا خمس على الصبى و المجنون الا فى خصوص المال المختلط بالحرام يجب التصديق بخمسه .

تقسيم الخمس سته أقسام

(و يقسم سته أقسام ثلاثة للإمام)

ص: ٢٣٠

كما هو صريح الآية المباركة {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ} مضافا للاخبار المستفيضه منها صحيح حماد بن عيسى المتقدم عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) في خبر «و يقسم بينهم الخمس على ستة أسهم سهم لله و سهم لرسول الله و سهم لذي القربى و سهم لليتامى و سهم للمساكين و سهم لأبناء السبيل، فسهم الله و سهم رسول الله لأولى الأمر من بعد رسول الله صلى الله عليه و آله وراثه فله ثلاثه أسهم، سهمان وراثه، و سهم مقسوم له من الله، و له نصف الخمس كملا- الخبر»(١).

قلت: و معنى «سهمان وراثه» أى صار إليه من قبله تعالى و قبل رسوله لأنه خليفه الرسول و الرسول خليفه الله، و صحيح البنظى عن الرضا (عليه السلام) « سئل عن قول الله عزّ و جلّ: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ - الآية} ف قيل له: فما كان لله فلمن هو؟ فقال: لرسول الله صلى الله عليه و آله، و ما كان لرسول الله فهو للإمام- الخبر»(٢) و غيرهما .

و اما صحيح ربعى المتقدم «عن الصادق (عليه السلام) كان النبى صلى الله عليه و آله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه- و كان ذلك له- ثم يقسم ما بقى خمسه أخماس و يأخذ

ص: ٢٣١

١- الكافى (فى ٤ من فيئه آخر حجته)

٢- الكافى (فى ٧ من فيئه آخر حجته)

خمسه، ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه، ثم يقسم الخمس الذي أخذه خمسه أخماس فأخذ خمس الله تعالى لنفسه ثم قسم الأربعة الأخماس بين ذوى القربى و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل يعطى كل واحد منهم جميعا، و كذلك الإمام يأخذ كما أخذ الرسول - إله الخ - الدال على تقسيمه خمسه اقسام لا سته فاول ما فيه انه خلاف القران ولا بد له من محمل وحمله الشيخ على أن «ما فى الخبر حكاية فعل النبى صلى الله عليه و آله فلعله أخذ دون حقه توفيراً للباقي»^(١) و يحتمل الحمل على التقية فنقل فى التذكرة عن الشافعى و أبى حنيفة أن الخمس يقسم خمسه أخماس .

و إلى تقسيمه سته اقسام ذهب الشيخان و المرتضى و الإسكافى و القاضى و باقى علمائنا^(٢) و اليه ذهب الكلينى^(٣) و اقتصر الصدوق فى فقيهه و فى مقنعه على خبر زكريا بن مالك الجعفى الدال على التقسيم السداسى .

و أما كون الثلاثة للإمام فذهب إليه الشيخان و المرتضى و أبو الصلاح و الديلمى و الحلّى^(٤)، ألا ان المرتضى نقل عن بعض علمائنا أن سهم ذى القربى لا يختص

ص: ٢٣٢

١- الاستبصار ٢- ٥٦- ١٨٦

٢- المختلف ج ٣ كتاب الخمس ص ٣٢٥

٣- الكافى (فى أول فيئه آخر حجتة)

٤- المختلف ج ٣ ص ٣٢٧

بالإمام بل هو لجميع قرابه النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَرَوَاهُ ابْنُ بَابُويهِ فِي مَقْنَعِهِ (١) وَفَقِيهِهِ (٢) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِسْكَافِي (٣).

اقول: وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذِي الْقُرْبَى الْإِمَامَ مُضَافًا لِلْأَخْبَارِ الْمَعْتَبَرَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّه تَعَالَى أَفْرَدَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَ لِي ذِي الْقُرْبَى } وَ لَمْ يَقُلْ: «و لِدَوَى الْقُرْبَى».

و اما ما يتوهم من خبر زكريّا المتقدّم على أنّ المراد من أقرباء الرّسول صلى الله عليه وآله مطلق الأقرباء فيرده انه صرف ظاهر لا يعارض النصوص المعتبره الدال على ان المراد خصوص الإمام (عليه السلام).

مصرف الخمس

(يصرف اليه (عليه السلام) ان كان حاضرا أو الى نوابه غائبا أو يحفظ)

ص: ٢٣٣

١- المقنع ص ١٧١

٢- الفقيه ج ٢ ص ٤٢

٣- النجعه ج ٤ كتاب الخمس ص ١٧٩

اقول: قبل الدخول في البحث لابد من ذكر اقوال علماؤنا المتقدمين في مصرف حق الامام (عليه السلام) لعلها تكشف عن نص لم يصل الينا .

فقال المفيد في المقنعه: «و قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، و ذهب كل فريق منهم إلى مقال:

١- فمنهم من يسقط فرض إخراجه لغيبة الإمام و ما تقدّم من الرخص فيه الأخبار.

٢- و بعضهم يوجب كنزه و يتأول خبراً ورد «أنّ الأرض تظهر كنوزها عند ظهوره (عليه السلام) و أنّه (عليه السلام) إذا قام دلّه الله سبحانه على الكنوز فيأخذها من كلّ مكان».

٣- و بعضهم يرى صله الدّريّه و فقراء الشيعة على طريق الاستحباب، و لست أدفع قرب هذا القول من الصواب.

و بعضهم يرى عزله له (عليه السلام) فإن خشي إدراك المتّيه قبل ظهوره وصّى به إلى من يثق به في عقله و ديانتته ليسلمه إليه (عليه السلام) إن أدرك قيامه و إلّا وصّى إلى من يقوم مقامه، ثمّ هذا إلى أن يظهر (عليه السلام) . و هذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدّم لأنّ الخمس حقّ وجب لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته رسماً يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه عليه إلى

١- وقت إيباه، و التمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه و جرى أيضا مجرى الزكاه التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا- يجب عند عدمه سقوطها و لا- يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك و يجب حفظها بالنفس و الوصيه بها إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاه من الأصناف.

٢- و إن ذهب ذاهب إلى صنع ما وصفناه في شطر الخمس الذي هو خالص له (عليه السلام) و جعل الشطر الآخر في يتامى آل الرسول و مساكينهم و أبناء سبيلهم على ما جاء في القرآن لم يبعد إصابته الحق في ذلك بل كان على صواب، و إنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه فيه من صريح الألفاظ، و إنما عدم ذلك لموضع تغليظ المحنه مع إقامه الدليل بمقتضى العقل و الأثر من لزوم الأصول في حظر التصرف في غير المملوك إلّا بإذن المالك و حفظ الودائع لأهلها و ردّ الحقوق»(١).

و له قول اخر في الغريه: و هو صرف جميع الخمس إلى الهاشميين فقال: «و متى فقد إمام الحق و انتهت الحال إلى ما عليه الناس في هذا الوقت من تعذر الوصول إليه و عدم المعرفة بمكانه لشده تقيته و صيرورته إلى استتاره و وصل الإنسان إلى ما يجب فيه الخمس

ص: ٢٣٥

١- فليخرجه إلى يتامى آل محمّد و مساكينهم و أبناء سبيلهم و ليوفّر قسط ولد آل أبى طالب منه لشدّه ضرورتهم إليه و عدول الجمهور عن صلتهم و تحاملهم عليه و ظلمهم إياهم و لا يكون قسمتها فى هذه الحال كقسمتها عند ظهور الامام (عليه السلام) لتعذّر ذلك، و لمجىء الروايه عنهم عليهم السّلام بتوفير ما يستحقّونه من الخمس فى هذا الوقت على فقراء أهلهم و أبناء سبيلهم ليخرج بذلك إليهم من مظلمتهم و تحلّ ما يبقى بعد الخمس من المغنوم»(١).

٢- و مال الشيخ فى النهايه إلى القول بدفن سهمه (عليه السلام) أو إيداعه و تفصيله قول سابع حيث إنّ المفيد عيّن إيداع سهمه (عليه السلام) (٢).

و ظاهر الإسكافى سقوط حقّه (عليه السلام) و إيصال حقّ الباقيين إليهم فقال: «و تحليل من لا يملك جميعه عندى غير مبرئ من وجب عليه حقّ منه لغير المحلّل لأنّ التحليل إنّما هو ممّا يملكه المحلّل لا ممّا لا ملك له و إنّما إليه ولايه قبضه و تفرقه فى أهله الذين سمّاهم الله لهم». و الظاهر أنّ مراده أنّ الأخبار الواردة بتحليل الخمس مطلقا محموله على حقّه (عليه السلام) فقط لما ذكر لا على حقّه و حقّ غيره كما توهمه بعضهم و ليس مراده أنّ الامام (عليه السلام) حلّ حقّ الأصناف و لم يكن له

ص: ٢٣٦

١- النجعه ج ٤ ص ١٨١

٢- النهايه ص ٢٠٢

١- ذلك أو حلل المناكح المشتركة فقط أو مع المساكن و المتاجر و لم يكن له ذلك كما فهمه الفاضلان و رداه «بأن الإمام لا يحلل إلّا ما يعلم أنّ له تحليله لعصمته» فإنّ هذا المعنى لا يحتمل إرادته من كلام من يعتقد امامته (عليه السلام) (١).

٢- و ظاهر القاضى هو القول بتفصيل المفيد مع زياده الدّفع عند الموت إلى الفقيه الثّقه (٢).

٣- و ذهب ابن حمزه إلى التفصيل بين حقّه (عليه السلام) بالإيصال إلى شيعتهم المتدينين و حقّ الأصناف بالإيصال إليهم (٣).

٤- و قد عرفت ان المصنّف فصل فى سهمه (عليه السلام) بصرفه إلى نوابه أو حفظه له بنفسه .

اقول: هذه اقوال المتقدمين من الاصحاب و قد ادعى المفيد انه: « إنّما اختلف أصحابنا فى هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه فيه من صريح الألفاظ» (٤) إلّا ان الامر ليس كما يقول و ذلك لان ادله وجوب الخمس واضحة و اذا كان هناك ما يدل على

ص: ٢٣٧

١- النجعه ج ٤ ص ١٨٢

٢- النجعه ج ٤ ص ١٨٢

٣- النجعه ج ٤ ص ١٨٢

٤- المقنعه ص ٢٨٧

السقوط فلا بد من اثباته و ادله التحليل انما تدل على كونه حلالا للشيعة لا سقوطه بالمره .

و اما سهم الامام فى زمان الغيبه فامرہ واضح فالفقيه ينوب منابه كما ثبت فى محله مضافا الى عموم قوله تعالى {شرع لكم من الدين ما وصى به...ان اقيموا الدين} فقد دلت الایہ المباركه على عدم سقوط احكام الدين ومنها فريضه الخمس مطلقا والمخاطب باقامه الدين هو جميع المكلفين وعليه فيجب ايصال الخمس الى اهله مطلقا وبذلك يظهر بطلان القول بدفنه او حفظه مضافا الى ان الحفظ من المحالات العاديه و كيف يحصل الوثوق فى جميع الأعصار و الأمصار و الناس عبيد الدرهم و الدينار، و بهما يصير العادل فاسقا و المؤمن منافقا، فلم يحدث مذهب الواقفيه إلّا بذلك روى الصدوق عن يونس بن عبد الرحمن قال: «لما مات الكاظم (عليه السلام) ليس من قوّامه أحد إلّا و عنده المال الكثير و كان ذلك سبب وقفهم و جحودهم لموته، كان عند زياد القندى سبعون ألف دينار و عند عليّ بن أبى حمزه ثلاثون ألف دينار فلما رأيت ذلك و عرفت من أمر الرضا (عليه السلام) ما عرفت تكلمت و دعوت الناس إليه فبعثنا إلى: ما يدعوك إلى هذا إن كنت تريد المال فنحن نغنيك و ضمنا لك عشره آلاف دينار فأبيت و قلت لهما: إنا روينا عن الصادقين عليهم السلام «إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر

علمه فإن لم يفعل سلب منه نور الإيمان» و ما كنت لأدع الجهاد فى أمر الله تعالى فناصرباني و أظهرأ لى العداوه»(١).

و قال النجاشى فى ترجمه محمّد بن أحمد بن الجنيد الإسكافى: «و سمعت بعض شيوخنا يذكر أنّه كان عنده مال للصاحب (عليه السلام) و سيف و أنّه وصّى بذلك إلى جاريته فهلك ذلك»(٢).

ثلاثة أقسام لليتامى و المساكين و أبناء السبيل

(و ثلاثة أقسام لليتامى و المساكين و أبناء السبيل)

كما تقدم دليله فى عنوان «و تقسم ستّة أقسام ثلاثة للإمام» .

(من الهاشميين المنتسبين بالأب و قال المرتضى (رحمه الله) و لو بالأم)

اقول: لم يعلم قول المرتضى بكفايه الانتساب بالأم إلى هاشم فى كونه هاشمياً و إنّما قال: «من أوصى بمال لولد فاطمه عليها السلام دخل فيه أولاد بنيتها و أولاد

ص: ٢٣٩

١- العيون ج ١ ص ١١٣

٢- رجال النجاشى ص ٣٨٥

بناتها حقيقه، و كذا لو أوقف على ولده دخل فيه لدخول ولد البنت تحت الولد»(١).

قلت: و هو فى محلّه صحيح لكنّه أعمّ من كفايه الانتساب بالأُمّ إلى هاشم فى صدق الهاشمى, و على فرض صحه هذه النسبه فقال الشهيد الثانى ان ذلك «استنادا إلى قوله صلى الله عليه و آله عن الحسنين عليهما السّلام: «هذان ابنائى إمامان» و الأصل فى الإطلاق الحقيقه و هو ممنوع بل هو أعمّ منها و من المجاز خصوصا مع وجود المعارض، و قال المفيد و ابن الجنيد يستحقّ المطلبى أيضا»(٢).

قلت: و مراده من الاطلاق الاستعمال و لا- يخفى انه اعم من الحقيقه و المجاز و يرد هذا المعنى ايضا أنّه لو كان ذلك كافيا لكان الزبير هاشميا حيث إنّ امّه صفية بنت عبد المطلب و لم يقل بذلك أحد، و إنّما قالوا: إنّّه كان فى أوّل أمره - الذى كان مع أمير المؤمنين (عليه السلام) فكان يوم السقيفه يدافع عنه (عليه السلام) و سلّ سيفه فكسروا سيفه - يعدّ فى عداد بنى هاشم و خرج بعد نشىء ابنه المشؤوم عبد الله من عدادهم لخصومته معه (عليه السلام). و للزم أن يكون عثمان هاشميا حيث إنّ أمّ امّه البيضاء بنت عبد المطلب و لم يقل به احد كيف و هو رأس بنى أميه.

ص: ٢٤٠

١- المختلف ج ٣ ص ٣٣٢

٢- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٣٨

و لم يرد أنَّ الخمس لولد هاشم حتَّى يقال: أبناء بناته أيضا ولده بل الوارد للهاشميين و لا يصدق الهاشمى إلَّا لمن انتسب إليه بالأب، و قد تقدم صحيح حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام): الخمس من خمسه- إلى أن قال:- فهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه النبي صلى الله عليه و آله الذين ذكرهم الله فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ و هو بنو عبد المطلب أنفسهم الذكور و الأنثى منهم ليس فيهم من أهل بيوتات قريش و لا من العرب أحد و لا فيهم و لا- منهم في هذا الخمس من مواليتهم و قد تحلَّ صدقات الناس لمواليهم و هم و الناس سواء، و من كانت أمه من بنى هاشم و أبوه من سائر قريش فإنَّ الصدقات تحلَّ له و ليس له من الخمس شيء لأنَّ الله يقول ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾- الخبر».

و أما قوله: «و قال المفيد و ابن الجنيّد: يستحقّ المطلبى». .

قلت: انما قاله المفيد في الغريه لا المقنعه مطلقا ففي المختلف «منع الشيخان و أكثر علمائنا من إعطاء بنى المطلب، و قال المفيد في الرسالة الغريه إنهم يعطون» (١) قيل: و الظاهر أنَّ من قال به استند إلى ما رواه محمّد بن إسحاق عن الزهرى عن سعيد بن المسيّب، عن جبير بن مطعم قال: «قسم النبي صلى الله عليه و آله سهم ذوى- القربى بين بنى هاشم و بنى عبد المطلب فأتيته أنا و عثمان فقلنا: هؤلاء بنو

ص: ٢٤١

هاشم لا ينكر فضلهم لمكانك الذى جعلك الله منهم أ رأيت إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم و منعنا؟ فقال: إنما نحن و هم شىء واحد- و شبك بين أصابعه-» لكن الظاهر أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أعطاهم خصوصا من غنائم خيبر برضى ذى القربى حسب فروى الحليه فى الشافعى بطرق اخرى أن جبيرا و عثمان كلما النبي صلى الله عليه و آله فى ما قسم من خمس خيبر بين بنى هاشم و بنى المطلب و وجه اعتراضهما أن جبيرا كان من نوفل بن عبد مناف و عثمان من عبد شمس بن عبد مناف كبنى المطلب بن عبد مناف^(١).

اقول: من غير المحتمل ان يستند الاصحاح الى روايات العامه فلا حجه لرواياتهم نعم يحتمل ان يكون مستندهم ما ورد من طريقنا و هو موثق زراه «عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر- لو كان عدل ما احتاج هاشمى و لا مطلبى إلى صدقه إن الله تعالى جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهما- الخبر»^(٢) و يحتمل أن يكون المراد بالمطلبى بنو عبد المطلب فإن هاشما لم يكن له ولد ذكر يكون له عقب من غير عبد المطلب فيصير العطف تفسيريا، و يمكن حمله على التقية لما مر من روايه العامه لذلك و لتضمنه حرمة الصدقه على مواليتهم و جواز صدقه مواليتهم لهم و هو مقطوع البطلان و بعد ذلك لا وثوق به فلا حجه فيه .

ص: ٢٤٢

١- النجعه ج ٤ ص ١٨٩

٢- التهذيب فى ٦ من باب ما يحل لبنى هاشم و يحرم من الزكاه، ١٥ من الزكاه

و اما ما فى النهج فى كتابه (عليه السلام) إلى معاويه: «و كان رسول الله صلى الله عليه و آله: إذا احمرّ البأس و أحجم الناس قدّم أهل بيته فوقى بهم أصحابه حرّ الأسنّه و السيوف فقتل عبيده بن الحارث يوم بدر و قتل حمزه يوم أحد و قتل جعفر يوم موته»^(١). فجعل عبيده من أهل بيته مثل جعفر و حمزه مع كونه من بنى المطّلب لكنه اعم فهو من اهل البيت بالمعنى العام و لا علاقه له بموضوعنا و هو موضوع خاص .

(و يشترط فقر شركاء الامام (عليه السلام)

قلت: إنّما ذهب إلى عدم وجوب فقر اليتيم المبسوط فقال: «و اليتامى و أبناء السبيل منهم يعطيهم مع الفقر و الغنى لأنّ الظاهر يتناولهم»^(٢) و استدل لذلك الشهيد الثانى «بأنّ اليتيم قسيم للمسكين فى الآية و هو يقتضى المغايره و لو سلّم عدمه نظرا إلى أنّها لا تقتضى المباينه، فعند عدم المخصّص يبقى العموم»^(٣).

اقول: الصحيح اعتبار الفقر فيهم و الـايه المباركه لا- دلالة لها لان بناء المحاورات إنّما هو على التّقابلات العرفيه لا العقليه و العرف يفهم من المسكين الكبير الفقير و من اليتيم الصغير الفقير كما أنّ ابن السبيل الفقير فى السّفر، و مجرد تناول الاسم

ص: ٢٤٣

١- نهج البلاغه الكتاب التاسع .

٢- المبسوط ج ١ ص ٢٦٢

٣- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٣٨

لا- يكفى مع قيام الدليل على اعتبار فقرهم ففي صحيح حمّاد بن عيسى المتقدم عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) الخمس من خمسهِ - إلى أن قال:- و نصف الخمس الباقي بين أهل بيته سهم لأيتامهم و سهم لمساكينهم و سهم لأبناء سبيلهم، يقسّم بينهم على الكفاف و السعه ما يستغنون به فى سنتهم فإن فضل عنهم شىء يستغنون عنه فهو للوالى و إن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به، و إنّما صار عليه أن يمّونهم لأنّ له ما فضل عنهم، و إنّما جعل الله هذا الخمس خاصّه لهم دون مساكين الناس و أبناء سبيلهم عوضا لهم من صدقات الناس، تنزيها لهم من الله لقرباتهم من رسوله صلى الله عليه و آله، و كرامه لهم عن أوساخ الناس فجعل لهم خاصّه من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيّرهم فى موضع الذلّ و المسكنه، و لا بأس بصدقات بعضهم على بعض - إلى أن قال- و ليس فى مال الخمس زكاه لأنّ فقراء الناس جعل أرزاقهم فى أموال الناس على ثمانية و لم يبق منهم أحد و جعل لفقراء قرابات النّبى صلى الله عليه و آله و سلّم نصف الخمس فأغناهم به عن صدقات الناس و صدقات النّبى صلى الله عليه و آله و ولّى الأمر، فلم يبق فقير من فقراء الناس، و لم يبق فقير من فقراء قرابات النّبى صلى الله عليه و آله إلّا و قد استغنى». (١)

و يؤيده مرفوع أحمد بن محمّد «قال: الخمس من خمسهِ - إلى أن قال:- و النصف لليتامى و المساكين و أبناء السبيل من آل محمّد صلى الله عليه و آله

ص: ٢٤٤

الَّذِينَ لَا تَحُلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ وَلَا الزَّكَاةُ، عَوَّضَهُمُ اللَّهُ مَكَانَ ذَلِكَ الْخَمْسِ فَهُوَ يُعْطِيهِمْ عَلَى قَدَرِ كِفَايَتِهِمْ، فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَتَمَّهُ لَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ كَمَا صَارَ لَهُ الْفَضْلُ يَلْزِمُهُ النِّقْصَانُ»(١).

و لا يخفى وضوح دلالتهما و لا سيّما الأوّل بل صراحه ذيله كما هو معلوم .

يكفى فى ابن السبيل الفقر فى بلد التسليم

(و يكفى فى ابن السبيل الفقر فى بلد التسليم)

كما هو مقتضى عنوانه.

(و لا تعتبر العدالة و يعتبر الايمان)

فى غير اليتامى كما فى صحيح حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا المتقدم- فى خبر- و إنّما جعل الله هذا الخمس خاصّه لهم دون مساكين النّاس و أبناء سبيلهم عوضا لهم من صدقات النّاس- إلى أن قال:- و جعل للفقراء قرابه الرّسول صلى الله عليه و آله نصف الخمس فأغناهم به عن صدقات النّاس- الخبر»(٢) فحيث أنه

ص: ٢٤٥

١- التّهذيب (فى آخر تميز أهل خمسه)

٢- الكا فى فى ٤ من فيئه آخر حجّته

يشترط في الصدقات الإيمان (فى غير المؤلفه) و الخمس بدل عنها فيفهم عرفا انه يشترط فيه ما يشترط فيها .

حصيله البحث:

يقسم الخمس ستّهِ أقسام: ثلاثه للإمام عليه السّلام تصرف إليه حاضراً و إلى نوابه غائباً، و ثلاثه لليتامى و المساكين و أبناء السّيل من الهاشميين بالأب . و يشترط فقر شركاء الإمام، و يكفى فى ابن السّيل الفقر فى بلد التّسليم، و لا يعتبر العدالة و يعتبر الإيمان فى غير اليتامى.

كتاب الانفال

المراد من الانفال(1) الاموال المملوكه للنبي صلّى الله عليه و آله و للإمام عليه السّلام من بعده زياده على ما لهما من سهم الخمس.

ص: ٢٤٦

١- الانفال: جمع نفل- بسكون الفاء و فتحها- بمعنى الزيادة. و منه صلاه النافلة، حيث انها زياده على الفريضة. و منه قوله تعالى: و من اللّيل فتهجد به نافلة لك الاسراء: ٧٩، اى زياده لك، و منه أيضا قوله تعالى: و وهبنا له إسحاق و يعقوب نافلة الانبياء: ٧٢، أى زياده على ما سأل، و الاموال الخاصه بالنبي صلّى الله عليه و آله و بالامام عليه السّلام حيث انها زياده على مالهما من سهم الخمس فهى نفل.

حكم الأنفال معلوم بالضرورة من الدين قال تعالى {يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ} و انها لرسوله، و الامام نفس الرسول بعد الالتفات الى ان كل ما كان للنبي صَلَّى الله عليه و آله فهو للإمام عليه السّلام بالضرورة، و فى صحيحه حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السّلام: «الانفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا- ركاب او قوم صالحوا او قوم اعطوا بأيديهم و كل ارض خربه و بطون الاوديه فهو لرسول الله صَلَّى الله عليه و آله و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء» (١).

و قد تداول فى كلمات الفقهاء الحكم على الانفال بكونها ملك النبي صَلَّى الله عليه و آله و الامام عليه السّلام، و قد يستظهر من ذلك كونها ملكا شخصا لهما، و ربما يستدل له بظهور كلمه الرسول و الامام فى ملك الشخص، الا ان فى مقابل ذلك قولا بكونها ملك المنصب و الدوله بدليل عدم انتقالها بالارث.

و بناء على هذا القول يكون البحث عن الانفال ضروريا لأنه بحث عن ممتلكات الدوله التى تستعين بها على اداره شؤونها.

ص: ٢٤٧

و موارد الأنفال هي: كل (أرض انجلى عنها أهلها أو أسلمت طوعا أو باد أهلها و الآجام و رؤوس الجبال و بطون الأودية و ما يكون بهما، و صوافى ملوك أهل الحرب، و ميراث فاقد الوارث، و الغنيمه بغير اذنه)

يدل على ما قال من موارد الأنفال صحيح حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام): «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم و كل أرض خربه، و بطون الأودية فهو لرسول الله صلى الله عليه و آله و هو للإمام من بعده يضعه حيث شاء»^(١).

و صحيح حماد بن عيسى «و هو من اصحاب الاجماع فلا يضر ارساله» عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: الخمس من خمس - إلى - و له بعد الخمس الأنفال و الأنفال كل أرض خربه قد باد أهلها و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب و لكن صالحوا صلحا و أعطوا بأيديهم على غير قتال، و له رؤوس الجبال و بطون الأودية و الآجام و كل أرض ميتة لا رب لها، و له صوافى الملوك

ص: ٢٤٨

ما كان في أيديهم من غير وجه الغضب لأن الغضب كله مردود، و هو وارث من لا وارث له، يعول من لا حيله له - الخبر^(١).

و صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام) قلت له: ما يقول الله {يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ}؟ قال: الأنفال لله و للرّسول صلى الله عليه و آله و سلّم و هي كلّ أرض جلا- أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل و لا ركاب فهي نفل لله و للرّسول صلى الله عليه و آله^(٢) و غيرها من الاخبار المستفيضة .

هذا و مقتضى ذكر بطون الاوديه في مقابل الارض الخربه كما في صحيحه حفص و غيرها، كونها من الانفال بعنوانها. و لازم ذلك ان لا تكون للمسلمين فيما اذا كانت جزءا من الارض المفتوحه عنوه و محياه حين الفتح بل تكون للإمام عليه السلام، كما ان لازم ذلك أيضا ان تكون للإمام عليه السلام لو فرض وجودها في ملك خاص بالغير.

و من الانفال أسياف^(٣) البحار كما اشار الى كونها من الانفال المحقق في الشرائع^(٤)، و هي و ان لم يوجد نص شرعى يدل على كونها كذلك، الا انه لا حاجه اليه بعد كونها من قبيل الارض التي لا ربّ لها التي تقدم كونها من الانفال.

ص: ٢٤٩

١- الكافي ج ٢ ص ٧٢٢

٢- الكافي ١- ٥٤٤- ٩

٣- مفردها سيف- بكسر السين- هو بمعنى الساحل.

٤- شرائع الإسلام ١: ١٣٧، انتشارات استقلال.

و من الأنفال الارض التي يأخذها المسلمون من الكفار بغير قتال, اما بانجلاء اهلها عنها او بتمكينهم المسلمين منها طوعا لقوله تعالى: { وَمِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ } (١) و لصحيحه حفص بن البختري المتقدمه، و صحيح معاويه بن وهب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: السريه يبعثها الامام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال: ان قاتلوا عليها مع امير امره الامام عليهم اخرج منها الخمس لله و للرسول و قسّم بينهم اربعة اخماس و ان لم يكن قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحب» (٢) و غيرهما.

و ينبغي تعميم الارض المذكوره للمحياه أيضا، اذ الميته هي للإمام عليه السلام بقطع النظر عن الاستيلاء عليها من دون قتال، و حفظا للمقابله بين هذا القسم و سابقه لا بدّ من التعميم المذكور.

ص: ٢٥٠

١- الحشر: ٦؛ و الفىء لغه بمعنى الرجوع. و المراد منه فى الآية الكريمه الغنيمه التى يتم الحصول عليها بدون قتال، و الإيجاف هو السير السريع، و الركاب هى الابل، و المعنى: الذى ارجعه الله على رسوله من اموال بنى النضير و خصّه به هو لم تسيروا عليه بفرس و لا ابل حتى يكون لكم فيه حق.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٣٦٥ الباب ١ من أبواب الأنفال الحديث ٣.

ثم انه قد وقع الخلاف فى اختصاص القسم المذكور بالارض و عمومه لكل ما يغنمه المسلمون من الكفار بغير قتال، و لعل المعروف هو الاول، حيث قيدوا القسم المذكور بالارض، الا ان المستفاد من الصحيحتين السابقتين العموم.

ان قلت: انه قد ورد فى صحيحه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام: «ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هرقه دم...» (١).

و غيرها التقييد بالارض، و حيث ان ذلك وارد مورد التحديد فيدل على المفهوم، و من ثم يلزم تقييد الصحيحتين السابقتين به.

قلنا: انه من مفهوم اللقب و لا بد من رفع اليد عن المفهوم و حمل الصحيحه على بيان بعض افراد الانفال دون افاده الحصر و ذلك لصراحه صحيحه معاويه المتقدمه فى الاستيعاب و الشمول و عدم الفرق بين الارض و غيرها.

و أما ميراث من لا وارث له فيدل عليه صحيح حماد المتقدم ويؤيده خبر أبان بن تغلب، عن الصادق (عليه السلام) فى الرجل يموت و لا وارث له و لا مولى؟ فقال: هو من أهل هذه الآية «يَسْتَلُونَك عَنِ الْاَنْفَالِ»، قلت: و المراد بالمولى المعتقد بالكسر» (٢).

ص: ٢٥١

١- وسائل الشيعة ٦: ٣٦٧ الباب ١ من أبواب الأنفال الحديث ١٠

٢- التهذيب (فى ٨ من أنفاله) والكافى فى ١٨ من فيئه آخر حجته و الفقيه فى ١٨ من خمس.

و أما الغنيمه بغير إذنه فيدلّ عليه صحيح معاويه بن وهب قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): السَّريّة يبعثها الامام فيصيبون غنائم كيف يقسم؟ قال: إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرّسول و قسم بينهم أربعة أخماس، و إن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلّ ما غنموا للإمام يجعله حيث أحبّ» (١). فان القيد المذكور فيها «امرّه الامام» يدل بالمفهوم على المطلوب.

هذا و لكن اختار العلامة في المنتهى مساواه ذلك لما يغنم باذن الامام عليه السّلام في انه ليس فيه إلّا الخمس (٢). و علّق في المدارك (٣) على ذلك بانه جيد لإطلاق الآيه الكريمة: ﴿و اعلموا أنّمّا غنمتم من شىءٍ فإنّ لله خمسّه...﴾ (٤) و صحيحه الحلبي عن ابى عبد الله عليه السّلام: «الرجل من أصحابنا يكون في لوائهم و يكون معهم فيصيب غنيمه، قال: يؤدى خمسا و يطيب له» (٥). قلت: اما الآيه الكريمة فاطلاقها

ص: ٢٥٢

١- الكافي ج ٥- ٤٣- ح ١

٢- منتهى المطلب ١: ٥٥٤

٣- مدارك الاحكام ٥: ٤١٨

٤- الأنفال: ٤١

٥- وسائل الشيعة ٦: ٣٤٠ الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ٨

قابل للتقييد. و اما الصحيحه فلا تخلو من اجمال و المجمل يحمل على المبين و هو صحيح معاويه و قابله للحمل على التحليل منه عليه السلام لذلك الشخص او على الاذن له فى تلك الغزوه.

و يؤيده مرسله العباس الوراق قال: إذا غزا قوم بغير إذن الامام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان الخمس للإمام»(١).

هذا، و لم يذكر المصنّف من الأنفال ما يصطفيه النّبىّ صلى الله عليه و آله أو الإمام من الغنائم قبل القسمة ففى صحيح حمّاد بن عيسى المتقدّم «و للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها الجاريه الفارहे و الدّابّه الفارहे و الثوب و المتاع و ممّا يحبّ أو يشتهى فذلك له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس - الخبر».

و صحيح زراره قال: الإمام يجرى و ينفل و يعطى ما يشاء قبل أن تقع السهام»(٢).

و موثق أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) سألته عن صفو المال قال الإمام يأخذ الجاريه الرّوقه و المركب الفارहे و السّيف القاطع و الدّرع قبل أن تقسم الغنيمه فهذا صفو المال»(٣).

ص: ٢٥٣

١- التهذيب ٤- ١٣٥ - ٣٧٨

٢- الكافى ١- ٥٤٤ - ٩

٣- التهذيب ٤- ١٣٤ - ٣٧٥

(و أمّا المعادن فالناس فيها شرع)

سواء، و قد تقدم الاشكال و هو ان الاصحاب عدّوا المعدن فى الخمس و فى الأنفال و هى مختصه بالإمام و تقدم الجواب عنه و قلنا انها ليست من الانفال ألّا ما كان فى مواقع الانفال، واما تساوى الناس فى المعادن فهو مقتضى الاصل بعد عدم كونها من الانفال المستفاد من مثل قوله تعالى: {خلق لكم مّا فى الأرض جميعاً} (١) مضافا الى سيره المتشرعه، فانها منعقدّه على تملك ما فى المعادن، و لا يحتمل نشوء مثل السيره المذكوره عن تهاون و تسامح، فانها منعقدّه فى حق جميع المتشرعه، و ذلك يكشف عن وصولها يدا بيد من معدن العصمه و الطهاره.

حصيله البحث:

الانفال: كل أرض لا- رب لها أو بآء أهلها و الأرض التى يأخذها المسلمون من الكفار بغير قتال، اما بانجلاء أهلها عنها او بتمكينهم المسلمين منها طوعا و لو كانت عامره، و الآجام، و رؤوس الجبال، و بطون الأودية و ما يكون بهما، و صوافى ملوك الحرب، و ميراث فاقد الوارث، و الغنيمه بغير إذنه، و كل ما يغنمه المسلمون من الكفار بغير قتال. و ما يصطفيه النبى صلى الله عليه و آله أو الإمام

ص: ٢٥٤

من الغنائم قبل القسمه, و المعادن التى تكون فى ما هو من الانفال فهى من الانفال و غيرها من المعادن فالناس فيها شرع سواء.

(كتاب الصيام)

إشارة

وهو لغه السكون بعد الحركه فى الجمهره: كل شىء سكنت حركته فقد صام قال النابغه الديباني:

خيل صيام و خيل غير صائمه تحت العجاج و خيل تعلقك اللجما(١)

و عند الخليل الصوم قيام بلا عمل(٢) و فسره فى المصباح بالامساك(٣) فيكون شرعاً امساك مخصوص.

المفطرات

(و هو الكف) كما عبر المفيد(٤) (عن) المفطرات و الاول و الثانى منها (الاكل و الشرب مطلقاً)

ص: ٢٥٥

١- النجعه ج ٤ ص ٢٠٢

٢- اللسان ص و العين ص

٣- المصباح المنير ص ٣٥٢ ولا- يخفى ان صاحب المصباح باعتبار انه من فقهاء العامهينحو منحنى الفقهاء فى تعريفه للالفاظ فلاحظ .

٤- المقنعه ص ٣٠٣ و مثله المرتضى فى جمل العلم و العمل ص ٩٥ ألما انه قال: «الصوم توطين النفس على الكف...» و اما تعريف ابوالصلاح الحلبي له بالعزم على كراهيه امور مخصوصه... فواضح البطلان راجع الكافى فى الفقه ص ١٧٩

بالمعتاد وغيره والكف عنهما من الضروريات و يشهد له قوله تعالى {فكلوا و اشربوا حتى يتبين...الايه} (١) و هى بإطلاقها داله على حرمه الاكل و الشرب مطلقاً نعم خالف فى غير المعتاد السيد المرتضى فى كتاب الجمل العلم و العمل محتجاً بإنصراف الاكل و الشرب الى المعتاد لأنه المتعارف (٢) و مثله ابن الجنيد (٣) و هو المفهوم من الكليني و نقل السيد المرتضى عن بعض اصحابنا بأنه يوجب القضاء خاصه (٤).

اقول: و يحتمل انهما استندا الى خبر مسعده بن صدقه المروى فى زيادات صوم التهذيب و رواه الكافى ايضاً عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه ان علياً (عليه السلام) «سئل عن الذباب يدخل فى حلق الصائم؟ قال «ليس عليه قضاء انه ليس بطعام» (٥) و هى مع

ص: ٢٥٦

١- البقره ايه ١٨٧

٢- جمل العلم و العمل ص ٩٦

٣- مختلف الشيعة ج ٣/ ص ٢٥٧

٤- جمل العلم و العمل ص ٩٦

٥- التهذيب ج ٤ ص ٣٢٣؛ و الكافى ج ٢/ ص ١١٠ ح ٢/

مخالفتها للقرآن لم يعمل بها غيرهم (١) بل حتى المرتضى في ناصرياته حيث قال: «لا خلاف فيما يصل الى جوف الصائم من جهه فمه اذا اعتمده (تعلمه ظ) انه يفطره مثل الحصاه و الخرز و ما لا- يؤكل و لا يشرب و انما خالف في ذلك الحسن بن صالح و قال انه لا- يفطر و روى نحوه عن ابي طلحه و الاجماع متقدم و متأخر عن هذا الخلاف» (٢), و كما عرفت انها موافقه للعامة فلا عبره بها.

الثالث: (و) يجب الكف ايضاً عن (الجماع كله)

عند المصنف سواء كان في الدبر أم القبل أم في دبر الغلام أم البهيمة و به قال المرتضى (٣) و الشيخ في المبسوط و نسبه الى ظاهر المذهب (٤), و فصل في الخلاف بين دبر امرأه أو غلام و بين دبر البهيمة فأوجب القضاء و الكفاره في الاول و القضاء دون الكفاره في الثاني (٥) وردّ وجوب القضاء ابن ادريس في وطئ البهيمة تبعاً لعدم وجوب الكفاره فيه بدليل اصاله البراءة (٦), و هو المفهوم من ابن حمزه في

ص: ٢٥٧

-
- ١- فلم يعمل بها المفيد قى المقنعه ص ٣٤٤ و لا ابن حمزه الوسيه ص ١٤٢ و لا ابن ادريس السرائر ج/ ١ ص ٣٧٧
 - ٢- الناصريات ضمن الجوامع الفقيهيه ص ٢٤٢ مسأله ١٢٩ و الخرز واحد الخرز و هي فصوص من جيد الجوهر و رديئه من الحجاره و نحوها ؛ لسان العرب ج/ ٥ ص ٣٤٤ .
 - ٣- السرائر ج/ ١ ص ٣٧٥ ؛ نقلاً عن السيد المرتضى .
 - ٤- المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٠
 - ٥- الخلاف ج/ ٢ ص ١٩١ مسأله ٤٢ و مسأله ٤١ ص ١٩٠
 - ٦- السرائر ج/ ١ ص ٣٧٧ و ص ٣٧٦

وطئ البهيمة(١)، و ما احسن كلامه العلامة في المختلف حيث قال: و الاقرب ان فساد الصوم و ايجاب القضاء و الكفاره احكام تابعة لايجاب الغسل فكل موضع قلنا بوجوب الغسل فيه وجبت الاحكام الثلاثة فيه ايضاً و الا فلا(٢).

اقول: و قد تقدم في غسل الجنابه على عدم حصول الجنابه بالوطئ دبراً لامرأه أو غلاماً أو حيوان و زياده على ما تقدم نقول: ان الاكثر هنا اطلقوا الجماع و هو محمول على الفرد الشايع من الوطئ في قبل المرأة و انما المعمم من عرفت مضافاً لمرفوع احمد بن محمد بن عن الصادق (عليه السلام) قال في الرجل يأتي المرأة في دبرها و هي صائمه قال «لا ينقض صومها و ليس عليها غسل»(٣) و مرسل على بن الحكم عنه (عليه السلام) «اذا اتى الرجل امرأه في الدبر و هي صائمه لم ينقض صومها و ليس عليها غسل»(٤) و لا يخالف ذلك الا مرسل حفص بن سوجه «عن رجل يأتي اهله من خلفها قال: هو احد المأتين فيه الغسل»(٥) و قد اجاب عنه في الاستبصار «بانه خبر مرسل مقطوع مع انه خبر واحد و ما هذا حكمه لا يعارض به الاخبار المسنده على انه يمكن ان يكون ورد مورد التقيه لأنه موافق لمذهب بعض

ص: ٢٥٨

-
- ١- الوسيله ص ١٤٢ , حيث خص المفطر باتيان احد الفرجين . و كلامه ينصرف الى الادميين .
 - ٢- المختلف ج/ ٣ ص ٢٦٠
 - ٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٣١٩ ح/ ٤٣
 - ٤- التهذيب ج/ ٧ ص ٤١٤
 - ٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٣١٩ ح/ ٤٣

العامه»(١). قلت: و كلامه يكشف عن عدم الوثوق بهذا الخبر و ان كان من مراسيل ابن ابي عمير كما و ان الشيخ رواه فى التهذيب فى سياق جواز اتيان المرأه من دبرها و عليه فيمكن حمله على ما لو حصل الانزال.

الرابعه: (و) يجب الكف عن (الاستمناء)

كما فى صحيح ابن الحجاج سئلت ابا عبدالله (عليه السلام) (عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى قال: عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجامع)(٢) و غيره.(٣)

هذا و ان كان مورد الاخبار استمناء ما لولا رمضان لكان حلالاً الاّ انها بالاولويه شامله للاستمناء الحرام ولا يخفى انه لا يختص بملاعبه الزوجه بل هو حرام من أى طريق كان و لو عن نظر أو تصوير أو تخيل و ذلك لعدم خصوصيه ما فى الاخبار حسب الفهم العرفى.

الخامس: (و) يجب الكف ايضاً عند المصنف عن (ايصال الغبار المتعدى الى الحلق)

و يشهد لذلك خبر سليمان بن جعفر المروزي قال سمعته يقول «اذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحه غليظه أو كنس بيتاً فدخل فى انفه أو حلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين فإن ذلك له فطر مثل الاكل و

ص: ٢٥٩

١- الاستبصار ج/١ ص ١١٢

٢- الكافى ج/٤ ص ١٠٢ باب ٢٢ ح/٤

٣- التهذيب ج/٤ زيادات الصوم ح/٤٨ و ح/٤٩ و الكافى ج/٤ ص ١٠٣ ح/٧

الشرب و النكاح»(١)و حيث انه ينحصر فيه المستند فلا بد من الكلام فيه بكل جهاته:

الاولى: فى سنده فهو ضعيف بسليمان بن جعفر المروزي حيث لم يرد له ذكر فى علم الرجال الا ان جامع الرواه قال بتحريفه و انه سليمان بن حفص المروزي بقرينه روايه محمد بن عيسى الراوى عنه «سليمان بن جعفر المروزي»(٢) اقول: و مع حصول الوثوق بذلك لا بأس به و الا فلا بعد من ان يروى محمد بن عيسى بن عبيد عن شخصين احدهما ابن حفص و الاخر ابن جعفر . مضافاً الى ان ابن حفص ايضاً لم تثبت و ثقافته فراجع مضافاً الى عدم معلوميه اسناده الى المعصوم فلاحظ.

الثانية: فى اشتماله على بطلان الصوم بشم الرائحة الغليظه ووجوب الكفاره بذلك و لم يقل بذلك احد عدا الشيخ فى النهايه(٣) و ابن البراج(٤) و لم يجعله

ص: ٢٦٠

١- التهذيب ج/٤ ص ٢١٤ باب الكفاره ح/٢٨ و الاستبصار ج/٢ ص ٩٤ هذا و فى النسخ سليمان بن جعفر الا فى نسخه التهذيب طبع الاخوندى سليمان بن حفص .

٢- التهذيب ج/٣ ص ١٨٧ و راجع القاموس ج/٥ ص ٢٤٨

٣- النهايه ص ١٥٣

٤- المذهب ج/١ ص ١٩١

المبسوط مفطراً^(١) و جعله المفيد موجباً للقضاء فقط اذا ما تعمد ذلك من دون ضروره^(٢).

الثالثه: ظهور الخبر فى كون مطلق الغبار مفطراً و موجباً للكفاره و لم يفت بذلك احد بل قال المفيد «و ان تعمد الكون فى مكان فيه غبره كثيره»^(٣) و لم يوجب عليه الكفاره بل القضاء فقط^(٤) نعم قال ابو الصلاح: اذا وقف فى غبره مختاراً و ظاهره مطلق الغبره لكنه ايضاً لم يوجب الكفاره بل قال بالقضاء فقط^(٥) و مثله ابن ادريس^(٦) و من اوجب الكفاره قال بها فى الغبار الغليظ كالشيخ فى الجمل و الاقتصاد و الخلاف و المبسوط^(٧).

ص: ٢٤١

-
- ١- المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٢
 - ٢- المقنعه ص ٣٥٨ و ص ٣٥٩
 - ٣- المقنعه ص ٣٥٨
 - ٤- المقنعه ص ٣٥٨ و ص ٣٥٩
 - ٥- الكافى فى الفقه ص ١٨٣
 - ٦- السرائر ج/ ١ ص ٣٧٧
 - ٧- الخلاف ج/ ١ ص ١٧٧ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٠ و الجمل (الرسائل العشر) ص ٢١٢ و الاقتصاد ص ٢٨٧ و قال فى النجعه ص ٢٠٦ كتاب الصوم و تبعه ابو المجد .

هذا و لم يذكر الغبار من جمله المفطرات الديلمى و القاضى و ابن زهره و عده ابن حمزه مما يوجب القضاء و الكفاره أن قصد به الافطار(١) و لم يذكره الصدوق فى كتبه و لم ينقله عن ابيه و لم ينقل عن ابن الجنيد و لا العمانى كما و لم يرو خبره الكلينى و لا الصدوق و انما رواه الشيخ فى التهذيب شاهداً لكون المضمضه و الاستنشاق اذا كانا لغير الصلاه فدخل الماء حلقه و انه يلزمه القضاء و الكفاره..(٢) و عليه فلا وثوق بالخبر حتى يفتى به و قد عرفت انه لم يعمل بكل مضمونه احد منه الاصحاب فالاصح رده و بطلانه مضافاً الى معارضته مع موثق عمرو بن سعيد عن الرضا (عليه السلام) «عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه قال لا بأس»(٣). و بذلك يظهر بطلان القول بحصول المفطريه باستشمام الرائحة الغليظه مضافاً الى معارضته ذلك لما فى صحيح محمد بن مسلم قال «قلت لأبى عبدالله (عليه السلام) الصائم يشم الريحان و الطيب قال لا بأس»(٤) و ما فى صحيح ابن الحجاج (عن الصائم يشم الريحان أم لا ترى له ذلك؟ قال لا بأس)(٥).

السادس: (و) يجب الكف ايضاً عند المصنف عن (البقاء على الجنابه)

ص: ٢٦٢

١- الوسيله ص ١٤٢

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١٤

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٣٢٤؛ و عمرو بن سعيد انه فطحى و هو ثقه.

٤- الكافى ج/ ٤ ص ١١٣ ح/ ٤ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٩٢

٥- الكافى ج/ ٤ ص ١١٣ ح/ ٤ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٩٣

و انه موجب القضاء و الكفاره كما ذهب اليه الشيخان وابن الجنيـد و سـلار و ابوالصلاح و ابن ادريس(١) و نقله في المختلف عن علي بن بابويه أـلـم انه غير معلوم فلم ينقله عنه ابنه عن رسالته في الهدايه(٢) و يدل على هذا القول موثق ابى بصير عن الصادق (عليه السلام) في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح قال (يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً قال: و قال انه لخليق ان لا اراه يدركه ابدًا)(٣) و ما رواه سليمان بن جعفر المروزي(٤) و ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه مضمراً.(٥)

ص: ٢٦٣

١- المراسم ص ٩٨ و الكافي في الفقه ص ١٨٢ و السرائر ج ١/ ص ٣٧٧ و المختلف ج ٣/ ص ٢٧٦ و الفقه المنسوب للرضا (عليه السلام) ص ٢٠٧ و المقنعه ص ٣٤٥ و النهايه ص ١٥٣ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧٠ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٢ و الاقتصاد ص ٢٨٧

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٠٨ نقلا عن الهدايه فقال: (قال ابى في رسالته الى اتق يا بنى في صومك خمسـه اشياء...)

٣- التهذيب ج ٤ ص ٢١٢ و الاستبصار ج ٢/ ص ٨٧ و في الوسائل بدل لخليق حقيق.

٤- الاستبصار ج ٢/ ص ٨٧ و التهذيب ج ٤/ ص ٢١٢ و في التهذيب طبع الاخوندى ابن حفص بدل ابن جعفر و قد تقدم ما يشهد له ايضاً.

٥- الاستبصار ج ٢/ ص ٨٧ و التهذيب ج ٤/ ص ٢١٢

و ذهب ابن ابي عقيل الى وجوب القضاء دون الكفاره(١) و هو المفهوم من الكليني و عليه اخبار مستفيضه منها الصحاح الداله على وجوب القضاء فقط مثل صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «في رجل احتلم اول الليل أو اصاب من اهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان و يستغفر ربه»(٢) و صحيح ابن مسلم (عن احدهما سألته عن الرجل يصيب الجاريه في شهر رمضان ثم ينام قبل أن يغتسل قال يتم صومه و يقضى ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر فإن انتظر ماءً يسخن أو يستقي فطلع الفجر فلا يقضى يومه»(٣) و صحيح ابن ابي يعفور قال قلت لابي عبدالله (عليه السلام) «الرجل بجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال يتم صومه و يقضى يوماً آخر فإن لم يستيقظ حتى يصبح اتم يومه و جاز له»(٤) و ما في الصحيح عن احمد بن محمد - البرنطي - عن ابي الحسن (عليه السلام) قال «سألته عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان أو اصابته جنابه ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه»(٥) و دلالتها على بطلان الصوم بالامر بالقضاء فإنه لولا بطلان الصوم بالبقاء على الجنابه لما وجب القضاء لكن يهدم هذه الدلاله ما جاء في صحيحه معاويه بن عمار من ان القضاء عقوبه له و فيه دلالة على كون القضاء لا

ص: ٢٦٤

-
- ١- المختلف ج/ ٣ ص ٢٧٦
 - ٢- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٥ ح/ ١ باب من اجنب بالليل .
 - ٣- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٥ ح/ ٢
 - ٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١١ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٦ و الفقيه ج/ ٢ ص ٧٥
 - ٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١١ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٦

علاقه له بطلان الصوم و عدمه بل هو امر مستقل و انه عقوبه له و العقوبه تجتمع مع صحه الصوم و بطلانه و هذا الصحيح يكون قرينه أو صالحاً للقرينه لكل اخبار القضاء فلاحظ و مثلها في الدلاله موثقه سماعه «سألته عن رجل اصابته جنابه في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها و لم يستيقظ حتى ادركه الفجر فقال (عليه السلام) ان يتم صومه و يقضى يوماً آخر» فالامر باتمام الصوم قرينه على صحه صومه و حمله على وجوب الامساك مخالف لظهوره.

هذا و المفهوم من الصدوق في الفقيه التردد بين وجوب القضاء و عدمه حيث جمع بين صحيح ابن ابي يعفور المتقدم و ما رواه عن ابن ابي نصر - البزنطي - عن ابي سعيد القمط انه سئل ابو عبد الله (عليه السلام) «عمن اجنب في اول الليل في شهر رمضان فنام حتى اصبح قال: لا شيء عليه و ذلك ان جنابته كانت في وقت الحلال»^(١) و مثله في التردد المرتضى فنقل القولين في انتصاره^(٢) و لم يرجح واحد منهما و أوعز كلاً من القولين الى الروايه في كتابه الجمل و لم يرجح واحداً منهما^(٣).

و هنالك قول ثالث و هو عدم القضاء ذهب اليه الصدوق في المقنع و الهدايه فقال في الاول: «سأل حماد بن عثمان ابا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل اجنب في شهر

ص: ٢٤٥

١- الفقيه ج/٢ ص ١١٩ و سند الصدوق الى كتاب ابن ابي نصر البزنطي صحيح و الظاهر انه اخذ الروايه من كتابه لعدم ذكرها في كتب الروايه .

٢- الانتصار ص ٦٣

٣- جمل العلم و العمل ص ٩٦

رمضان من اول الليل فاخر الغسل الى ان يطلع الفجر فقال له: قد كان رسول الله صلى الله عليه و اله يجمع نساءه من اول الليل و يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر و لا اقول كما يقول هؤلاء الاقشاب يقضى يوماً مكانه»(١) و يدل على هذا القول صحيح البنزطى المتقدم(٢) و مثله صحيح ابن رثاب عن الصادق (عليه السلام) (٣).

اقول: و قد يقال ان الاقوى من هذه الاقوال هو القول الثانى و ذلك لصحة اخباره و استفاضتها و قد عمل بها العماني و الكليني و لم يردھا الصدوق فى الفقيه و المرتضى .

و اما اخبار الكفاره و التى هى عبارہ عن ثلاثه اخبار فلا اعتبار بها بعد ان لم يروھا الكليني و لم يعتمدھا الصدوق و لم يكن بها اشتہار مضافاً الى اشتمال مرسل ابراهيم بن عبد الحميد على ما لم يقل به احد من وجوب الغسل لاحتلام النهار و اشتماله على عدم جواز النوم قبل الغسل و الحال انه لا اشكال فى جواز النوم قبل الغسل كما يشهد للجواز صحيح العيص بن القاسم عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل ينام فى شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال: لا بأس»(٤) و

ص: ٢٦٦

-
- ١- المقنع ص ٦٠ و الاقشاب جمع قشب و هو من لا خير فيه من الرجال ص ١٨٩ طبع الهادى .
 - ٢- الفقيه ج/ ٢ ص ١١٩ و سند الصدوق الى كتاب ابن ابى نصر البنزطى صحيح و الظاهر انه اخذ الروايه من كتابه لعدم ذكرها فى كتب الروايه .
 - ٣- الوسائل باب ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ٧
 - ٤- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٤ ح/ ١٨

موثق ابن بكير ففيه: «قال و سألته عن الرَّجل يحتلم بالنَّهار في شهر رمضان يتم صومه كما هو فقال لا بأس»^(١). مضافاً الى ضعف خبر المروزي فلا يبقى منها الا موثق ابي بصير و هو لا يقاوم الصحاح الداله على عدم الكفاره.

هذا و يدل على القول الثاني في قبال الثالث ما دل على انه لو اصبح جنباً في قضاء شهر رمضان لا يصومه مثل صحيح ابن سنان قال كتبت الى ابي عبدالله (عليه السلام) و كان يقضى شهر رمضان و قال انى اصبحت بالغسل و اصابتي جنبه فلم اغتسل حتى طلع الفجر فاجابه (عليه السلام) «لا تصم هذا اليوم و صم غداً»^(٢) و غيره^(٣).

و يدل على القول الثاني ايضاً ما دل من الاخبار على انه لو نسي الغسل يقضى صيامه كصلواته مثل صحيح الحلبي انه سأل ابا عبد الله (عليه السلام) «عن رجل اجنب في شهر رمضان فنسى ان يغتسل حتى خرج شهر رمضان قال (عليه السلام): عليه ان يقضى الصلاه و الصيام»^(٤) و خبر ابراهيم بن ميمون^(٥) و قد افتى بها ابن الجنيد و ابن البراج

ص: ٢٦٧

١- الكافي ج/٤ ص ١٠٥ ح/٣

٢- الكافي ج/٤ ص ١٠٥ ح/٤

٣- التهذيب ج/٤ ص ١٨ موثق سماعه ... بدلاله ذيله و اما صدره فيدل على المطلوب بشكل صريح و ايضاً صحيح عبد الله بن سنان الاخر. الوسائل باب ١٩ من ابواب ما يمسك عند الصائم ح/٢.

٤- التهذيب ج/٤ ح/٤ باب الزيادات ح/٥٨

٥- الكافي ج/٤ ص ١٠٦ ح/٥

و الشيخ (١) و هو المفهوم من الصدوق فى الفقيه و الكلينى حيث اعتمدا خبر ابراهيم بن ميمون نعم انكر وجوب قضاء الصوم ابن ادريس الحلى لمن نسى غسل الجنابه و صام الشهر كله و ادعى انه بلا خلاف (٢).

هذا و يقابل قوه القول الثانى ما يشهد لاعتبار القول الثالث و هو ما ذهب اليه الصدوق فى المقنع و الهدايه من عدم وجوب القضاء و لا الكفاره و يدل عليه ما تقدم من صحيح البزنطى و هو من اصحاب الاجماع عن القمات و هو ثقه، و صحيح صفوان بن يحيى عن سليمان بن اذينه قال: «كتبت الى ابى الحسن موسى (عليه السلام) أسأله عن رجل اجنب فى شهر رمضان من اول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر فكتب الى بخطه اعرفه مع مصادف، يغتسل من جنابته و يتم صومه و لا شىء عليه» (٣) و قد رواه الحميرى فى قرب الاسناد (٤) و صفوان من اصحاب الاجماع و غيرها (٥) مضافاً الى قوله تعالى {فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْاَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْاَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} (٦) فاذا جازت

ص: ٢٤٨

١- المختلف ج/ ٣ ص ٣٤٨ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٨ و النهايه ص ١٦٥ و الفقيه ج/ ٢ ص ٧٤ و نقل قول ابن البراج النجعه ج ٤ ص ٢١٣ .

٢- السرائر ج/ ١ ص ٤٠٧ و ص ٤٠٨

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١٠ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٥

٤- قرب الاسناد ص ٣٤٠ ح/ ١٢٤٦

٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١٣ ح/ ٢٦ رواه باسنادين .

٦- البقره/ ١٨٧

المباشرة الى طلوع الفجر لزم تسويغ ان يصبح الرجل جنباً و الاية المباركة في غاية الظهور فما قيل من منع تقييد المعطوف عليه بالغاية و لا- يلزم التشريك في المعطوف و المعطوف عليه في جميع الاحكام(١) خلاف الظهور وللاية ظهور اخر في جواز المباشرة حتى طلوع الفجر و هو قوله تعالى في صدرها {احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ...}(٢) و هو ظاهر في جواز المباشرة في طول ليلة الصيام و ما قيل من انه رفع للحظر الكلى و هو يصدق بالاباحة الجزئية(٣) ايضاً خلاف الظاهر .

اقول: و على فرض صحه ما قيل في الجواب عن الاستدلال بالاية فمع ذلك فالاية تبقى مرجحه لخبار القول الثالث على اخبار القول الثاني وقد امرنا بعرض الاخبار على القران و قد عرفت ان اصحاب الاجماع قد رووا احاديث القول الثالث مضافاً الى فتوى الصدوق كما و انه يظهر ذلك من ابيه في رسالته له من حصر المفطرات في الخمسة مضافاً لما دل على حصر المفطر في غيره كما في صحيح محمد بن مسلم: سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول «لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنبت ثلاث

ص: ٢٦٩

-
- ١- المختلف ج/٣ ص ٢٧٨ و المعطوف عليه هو المباشرة و المعطوف هو الاكل و الشرب و الغاية هي دخول الفجر.
 - ٢- البقرة/١٨٧ و الرفث هو الجماع و الفحش و الاية ظاهره في المعنى الاول.
 - ٣- النجعه كتاب الصوم ص ٢١٢

خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء»(١) و مرفوع الخصال عن الصادق (عليه السلام) خمس اشياء تفطر الصائم و زاد فيها الكذب على الله و الرسول و الائمه عليهم السلام(٢) مضافاً لما تقدم من الاشكال في دلاله ما دل على وجوب القضاء على بطلان الصوم و معارضته لما دل على رفع الخطا و النسيان و هو صحيح السند(٣) و مضافاً لمعارضتها لما دل صحيحاً مما تقدم من ان كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر الظاهر في سقوط كل الاثار المترتبة على النسيان كالقضاء و امثاله و قد عبر في الخبر انها من القواعد التي يفتح منها الف باب.

و اما ما اعتمده الصدوق عن حماد بن عثمان الناب فقد اشتمل ذيله على كون النبي صلى الله عليه و اله يؤخر الغسل طول الليل الى طول الفجر و هو خلاف المعلوم من وجوب صلاه الليل عليه صلى الله عليه و اله فلا شك بشذوذ ذيله و سقوطه عن الاستدلال لعدم الوثوق به، و مثله في السقوط صحيح حبيب الخثعمي

ص: ٢٧٠

١- الوسائل باب ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ١ اقول: لكن يمكن ان يقال ان الحصر بالاضافه الى النهار لا الليل فيسقط على الاستدلال .

٢- الخصال ص ٢٨٦ ح/ ٣٩ و هو صحيح الى السند الى محمد بن خالد البرقي وهو رفعه للصادق (عليه السلام) و قد رواه الصدوق عن ابن الوليد (ره) .

٣- الخصال ص ٤١٧ ح/ ٩ و سند حديث الرفع صحيح بمقتضى قانون التعويض فإنه مروي عن سعد بن عبدالله الاشعري و للشيخ طريق صحيح الى جميع كتبه و رواياته فيرتفع الاشكال مضافاً لغيره من الطرق التي ايضاً يتم بها التعويض.

و هو ثقته (١) عن الصادق (عليه السلام) «كان النبي صلى الله عليه و اله يصلى صلاه الليل فى شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر» (٢).

هذا و قد يقال بحمل الطائفة الثالثة على التقيه فإن القول بوجوب القضاء مع الكفاره أو بدونها من منفردات الاماميه كما قاله المرتضى فى الانتصار (٣) و بقرينه استشهاد الامام (عليه السلام) بقول عائشه (ان النبي صلى الله عليه و اله اصبح جنباً من جماع غير احتلام) كما فى ما رواه اسماعيل بن عيسى .

قلت: هذا مجرد احتمال لا يصار اليه خصوصاً مع كون الراوين لعدم القضاء امثال البزنطى و صفوان و عليه فإن لم ترجح الطائفة الثالثة على الثانيه لموافقته للقرآن تصل التوبه الى تعارض الطائفتين و تساقطهما فلا يثبت شىء منهما فلا يبقى دليل على حرمه تعمد البقاء على الجنابه .

هذا و يبقى الكلام بناءً على عدم وجوب القضاء و كذلك عدم وجوب الكفاره انه على اى محمل تحمل الروايات الداله عليهما .

اقول: و حيث لا- يمكن المصير الى وجوب القضاء و الكفاره لمخالفه ذلك للقران الكريم لا مانع من التزام استحبابهما عملاً بالطائفتين الداله عليهما و تصبح الطائفة الثالثة قرينه على عدم وجوب ذلك منهما و لا بعد فى ذلك فقد تقدم نظيره مثل ما

ص: ٢٧١

١- راجع القاموس ج/ ٣ ص ٩١

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١٣ ح/ ٢٧ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٨ و ما قيل - من حمل الحديث على طلوع الفجر الكاذب - واضح البطلان.

٣- الانتصار ص ٦٣

ورد من روايات متعددة حول كفاره وطى الحايض فلاحظ و لعل التعبير فى موثق ابى بصير انه خليف {أو لخليف أو لجدير أو حقيق على اختلاف النسخ} ان لا- اراه يدركه ابداً قرينه على عدم وجوب الكفاره و مثله خبر المروزي «و لا- يدرك فضل يومه»^(١).

و اما صوم التطوع فمقتضى صحيح عبد الله بن المغيرة عن حبيب الخثعمي و هو ثقه حسب ما تقدم ففيه: «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أخبرنى عن التطوع و عن هذه الثلاثة الأيام إذا أجنب من أول الليل فأعلم أنى قد أجنب فأنام متعمدا حتى ينفجر الفجر أصوم أو لا أصوم؟ قال: صم»^(٢) و قد اعتمده الصدوق , عدم مخليته البقاء على الجنابه به .

و اما موثق ابن بكير «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أ يصوم ذلك اليوم تطوعاً فقال أ ليس هو بالخيار ما بينه و بين نصف النهار»^(٣) الدال على صحه الصوم الا انه مقيد فى ما بينه و بين نصف النهار فسيأتى البحث عنه فى باب النيه .

ص: ٢٧٢

١- التهذيب ج ٤ ص ٢١٢ ح ٢٤

٢- الفقيه ج ٢/ ص ٨٢

٣- الكافي ج ٤/ ص ١٠٥ ح ٣/

هذا و اذا ما قلنا بحرمة البقاء على الجنابه فهل يحرم البقاء على حدث النفاس و الحيض لمن طهرت منهما؟ ذهب ابن ابي عقيل الى ذلك و اوجب عليها القضاء خاصه (١) قال علامه فى المختلف و لم يذكر اصحابنا ذلك (٢) لكنه اختار إلحاقهما بالجنابه نظرا الى ان كل واحد منها حدث يرتفع بالغسل فتشترك فى الاحكام .

اقول: و كان عليه الحاق الاستحاضه الكبرى و الوسطى «اذا ما وجب عليها الغسل لصلاه الصبح» بالجنابه ايضا لنفس العله .

و فيه: انه كما ترى فما الدليل على اشتراك هذه الاحداث بالاحكام؟ اليس هذا من القياس الباطل نعم فى خبر ابي بصير عن الصادق (عليه السلام) «ان طهرت بليل من حيضتها ثم توانت ان تغسل فى رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (٣) لكنه لا حجيه فيه بعد اعراض الاصحاب عنه .

فإن قلت: انه من روايات بنى فضال و قد ورد الامر بالاخذ برواياتهم «خذووا ما رووا و ذروا ما رأوا» (٤) .

ص: ٢٧٣

١- المختلف ج/٣ ص ٢٧٨

٢- المختلف ج/٣ ص ٢٧٩

٣- التهذيب ج/١ ص ٣٦/ باب الحيض ؛ و الخبر ضعيف بإعتبار ضعف سند الشيخ الى كتاب على بن الحسن بن فضال فإن طريق الشيخ احمد بن عبدون عن محمد بن على بن الزبير و كلاهما لم يوثقا .

٤- مستدرک الوسائل الخاتمه ٧ ص ٥٦

قلت: لا دلاله فيه على اكثر من وثاقتهم و انه لا تترك رواياتهم لأجل عقائدهم الباطله واما ان كل ما يروونه فهو حق يجب العمل به فلا كما هو واضح.

و اما اشتراط صحه صوم المستحاضه بالاغسال النهاريه و الليليه بدليل صحيح على بن مهزيار «كتبت اليه (عليه السلام) امرأه طهرت من حيضها أو من دم نفاسها... - الى - هل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب (عليه السلام) تقضى صومها ولا تقضى صلاتها لأن رسول الله صلى الله عليه و اله كان يأمر فاطمه و المؤمنات من نسائه بذلك»^(١) ففيه: انه قد تقدم في كتاب الحيض اضطراب هذا الحديث و عدم عمل الاصحاب به و هو مع غض النظر عن اضماره مشتمل على ما لا يقول به احد من الاصحاب من عدم قضاء الصلاه و اما من يقال من امكان التكيك بين فقرات الحديث الواحد في الحجيه فهو على فرض قبوله و عدم الاشكال فيه لا يتأتى فيما نحن فيه لعدم وجود فقرات بعضها مقبول و بعضها غير مقبول فالسؤال وقع عن الصوم و الصلاه و قد جاء الجواب بالتفصيل و هو مما لا يقول به احد. و لا يبعد وقوع تحريف فيه بأن تقضى الصلاه و لا تقضى الصوم، هذا و قد اشتمل على انه صلى الله عليه و اله كان يأمر فاطمه (س)... في حين ان الاخبار تكاثرت بأنها عليها السلام لم تر حمرة اصلاً لا حيضاً و لا- استحاضه، و لا يمكن ان يقال ان المراد من فاطمه هي بنت ابي حبيش فإنه خلاف الظاهر كما لا يمكن ان يقال انه صلى الله عليه و اله يأمرها (س) لأجل ان تعلم المؤمنات لا لعمل نفسها و ذلك لبعد ان يأمرها بقضاء الصوم عند تقصيرها في العمل بوظيفه المستحاضه فلا

ص: ٢٧٤

١- الوسائل باب ١٨ من ابواب ما يمسك عند الصائم و باب ٤١ من ابواب الحيض ح/ ٧

تناسب بين الصدر و الذيل فإن ظاهر الذيل انه صلى الله عليه و اله يأمر بذلك لأجل ان يعرفهن و ظائفهن و الحال ان الصدر بصدد السؤال عن تخلفت عن العمل بوظيفتها فلاحظ.

(و) يجب الكف عند المصنف عن (معاودة النوم جنباً بعد انتباهتين)

و قد عرفت ان الصحيح خلافه و القول بأنها توجب القضاء و الكفاره متفرع على القول بكون البقاء على الجنابه يوجبهما فلم يقل احد بهذا الا من قال بذاك بل ان ابا الصلاح الحلبي لم يقل بهذا مع قوله بذاك فقال في موجبات القضاء «أو افطر في الغسل حتى اصبح»^(١) و كلامه كما يشمل النومه الثانيه يشمل النومه الثالثه و مثله ابن ادریس^(٢) و الذى ذهب الى القضاء و الكفاره فى المعاوده الشيخان و سلال و ابن زهره و ابن حمزه و لم يظهر قائل بهذا القول قبل المفيد و استدل الشيخ فى التهذيب له بموثق ابي بصير و خبر المروزی^(٣) و مرسل ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمه فى اصل البقاء و هى كما ترى لا دلالة فيها على ما اراد و قد جعلها فى الاستبصار دليلاً لأصل البقاء.

و الحاصل ان كل من ارتكب المفطرات تجب عليه الكفاره كما قال المصنف:

(فيكفر من لم يكف)

ص: ٢٧٥

١- الكافى فى الفقه ص ١٨٣

٢- السرائر ج ١ ص ٣٧٦

٣- النجعه ج ٤ كتاب الصوم ص ٢١٤

بأن يرتكب فعل المفطر و إلا فمجرد الاخلال بالنيه مع عدم ارتكاب المفطر لا يوجب الكفاره لأن موضوعها ارتكاب المفطر نعم يجب عليه القضاء لعدم امتثاله الأمور به و ذهب السيد المرتضى فى قوله الاول الى كونه موجباً للكفاره ايضاً (١) و مثله ابو الصلاح (٢) و ذهب السيد المرتضى فى قوله الثانى (٣) الى عدم كونه موجباً للقضاء و مثله الشيخ فى الخلاف (٤) و مما تقدم تعرف بطلانهما.

هذا و قد عرّف المصنف الصوم بأنه الكف عن سبعة تقدم الكلام عنها و عليه فلو لم يحصل له كف عنها اذا لم يحصل له صوم. قلت: و الصحيح ان يقال: ان اكثر عامه الناس لا يعرفون من المفطرات سوى الاكل و الشرب اللذين مفطريتهما من ضروريات الدين و عليه فقد قيل انه لو نوى الكف عنهما و لم يحصل له ارتكاب البواقي فصومه صحيح بدليل موثق ابى بصير و زراره قالا جميعاً «سألنا ابا جعفر (عليه السلام) عن رجل اتى اهله و هو فى شهر رمضان او اتى اهله و هو محرم و هو لا يرى الا ان ذلك حلال له قال (عليه السلام) ليس عليه شيء» (٥) الصريح فى صحه صوم من لا يعلم مفطريه الجماع مع كونه قد ورد

ص: ٢٧٦

-
- ١- رسائل الشريف المرتضى ج/٤ ص ٣٢٢
 - ٢- المختلف ج/٣ ص ٢٦١
 - ٣- رسائل الشريف المرتضى ج/٤ ص ٣٢٢
 - ٤- النجعه ج ٤ كتاب الصوم ص ٢١٥
 - ٥- التهذيب ج/٤ ص ٢٠٨ ح/٦٠٣ و الاستبصار ج/٢ ص ٨٢ و لا- يضر فى سنده على بن فضال و الوسائل باب ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/١٢

فى القرآن الكرىم و استدلل العلامة على عدم لزوم تفصىل المفطرات عند النهى بأن ذلك متعسر و حرج(١).

اقول: الصرىح ان يقال ان الامر لا يسقط الا بامثاله اما تفصىلا و اما اجمالا و لا عسر ولا حرج فى ذلك بل الواجب على الناس تعلم الاحكام الشرعىه كما وانه لا علاقته لذلك بمعذورىه الجاهل .

و بذلك يظهر ان موثق ابى بصىر انما يدل على عدم بطلان الصوم بتناول الجاهل غير الملتفت للسؤال للمفطر و مثله الجاهل القاصر ايضا بدلىل حىث الرفع كما حقق فى الاصول و بدلىل قاعده كلما غلب الله علىه فهو اولى بالعدر(٢) و قد تقدمت .

و اما دلالة حدىث الرفع فباعبار حكمومه هذا الحدىث على الادله فدىللى الصوم الذى يوجب علينا الامساك عن المفطرات لا يشمل الجاهل القاصر لحكمومه دلىله على دلىلها و اما الاشكال بأن حدىث الرفع لا يصلح لاثبات الصحه لانه ناف لا مثبت فباطل و تحقىقه فى علم الاصول فلاحظ .

و اما الجاهل المقصر فلا شك فى عدم معذورىته لإطلاق دلىل المفطرىه هذا و قد قال ابن ادرىس بعدم وجوب شىء على الجاهل(٣) و هو المفهوم من الشىخ فى التهذىب و الاستبصار.(٤)

ص: ٢٧٧

١- المآلف ج/ ٣ ص ٢٣٤

٢- الوسائل باب ٢٤ من ابواب ما ىمسك عنه الصائم ح/ ٦

٣- السرائر ج/ ١ ص ٣٨٦

٤- التهذىب ج/ ٤ ص ٢٠٨ ذىل الحدىث ٦٠٢ ؛ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨١

ثم ان العاجز يكفيه الاستغفار و ذلك لذيل صحيحه على بن جعفر المتقدمه(١).

و إذا تمكّن بعد ذلك وجبت عليه و ذلك لان الكفاره ليس لها وقت محدّد ليكون وجوبها الجديد بعد الانتقال الى الاستغفار بحاجه الى دليل، بل يبقى دليل وجوبها ملاحقا للمكلف عند تمكّنه.

و الشاك في طلوع الفجر يجوز له البقاء على ارتكاب المفطر وذلك للاستصحاب الموضوعي، و بقطع النظر عنه يجرى الاستصحاب الحكمي، و بقطع النظر عنه يجوز التمسك بالبراءه. و بعد هذا لا يبقى وجه للحاجه الى وجوب الامساك من باب المقدمه العلميه.

و لو انكشف طلوعه فعليه القضاء فقط مع عدم المراعاة و ذلك لانه لم يأت بالواجب و هو الامساك ما بين الحدين. و ما تقدّم من الاصول ينفعه في رفع الحكم التكليفي دون الوضعي. هذا ما تقتضيه القاعده، إلّا ان موثقه سماعه: «سألته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان. قال: ان كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه و لا إعادته عليه. و ان كان قام

ص: ٢٧٨

فأكل و شرب ثم نظر الى الفجر فرأى انه قد طلع الفجر فليتم صومه و يقض يوما آخر لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادته»(١) فصلت بين المراعاة و عدمها.

و لو بقى على حاله الشك فلا شىء عليه وذلك لأصل البراءة بعد عدم المحرز لموضوع وجوب القضاء و الكفاره.

و الشاك فى الغروب لا يجوز له ارتكاب المفطر، و لو فعل فعليه القضاء و الكفاره إلا إذا اتضح دخوله و ذلك للاستصحاب و قاعده الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني.

و اما ان عليه القضاء و الكفاره فلانه بالاستصحاب الموضوعى يتنقح موضوعهما بعد ضم الوجدان الى الأصل.

و اما مع اتضاح دخوله فلعدم تحقق موضوعهما، غايته تثبت العقوبة من باب التجرى.

ثم ان فاقد النية المتواصله يجب عليه القضاء بدليل انه لم يأت بالواجب و هو الامساك عن قصد قربى. و اما عدم وجوب الكفاره فلعدم ارتكابه المفطر الذى هو موضوعها.

ص: ٢٧٩

و بذلك يظهر الحكم فى الكفاره فإن الجاهل الغير الملتفت للسؤال لا كفاره عليه و كذلك الجاهل القاصر لما تقدم انفاً و يشهد لذلك ايضاً اطلاق صحيح عبد الصمد الوارد فيمن لبس قميصاً حال الاحرام و فيه: «أى رجل ركب امراً بجهاله فلا شىء عليه»^(١).

و اما تناول المفطر سهواً فلا خلاف ظاهراً فى عدم الافطار به و تشهد له جمله من النصوص المستفيضه منها صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل نسي فاكل و شرب ثم ذكر قال (عليه السلام) لا يفطر انما هو شىء رزقه الله فليتم صومه»^(٢) و مثله صحيح محمد بن قيس^(٣) و فى موثق عمار «عن الرجل ينسى وهو صائم فجامع اهله فقال (عليه السلام) يغتسل و لاشىء عليه»^(٤) و غيرها.

و اما تناول المفطر للمكره مباشره فمقتضى حكومه حديث الرفع على اطلاق الادله هو عدم المفطريه و كذلك قاعده كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر و بذلك قال الشيخ فى الخلاف^(٥) و ذهب فى المبسوط الى انه يفطر^(٦) و استدل له

ص: ٢٨٠

-
- ١- الوسائل باب ٢٥ من ابواب تروك الاحرام ح/ ٣
 - ٢- الوسائل باب ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ١
 - ٣- الوسائل باب ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ١
 - ٤- الوسائل باب ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ٢
 - ٥- الخلاف ج/ ٢ ص ١٩٥ مسأله ٤٦
 - ٦- المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٣

بمرسل رفاعه عن الصادق (عليه السلام) «قال (عليه السلام) دخلت على ابي العباس بالحيره فقال: يا ابا عبد الله ما تقول في الصيام اليوم فقلت ذاك الى الامام ان صمت صمنا و افطرت افطرتنا فقال يا غلام على بالمائه فأكلت معه و انا اعلم و الله انه يوم من شهر رمضان فكان افطاري يوماً و قضاؤه ايسر على من ان يضرب عنقي و لا يعبد الله»(١).

اقول: و لا- دلالة له فيما نحن فيه فمسألتنا اكل الصائم اكرهاً و لم ينو الافطار و الخبر انما هو في افطاره تقياً و قضاؤه فيما بعد كما هو صريح مرسل داود بن الحصين ففيه فقال الرجل لأبي عبد الله (عليه السلام) «تفطر يوماً من شهر رمضان ؟ فقال اى والله ان افطر يوماً من شهر رمضان احب الى من ان يضرب عنقي»(٢).

و مما تقدم يظهر حكم ما لو اكره الزوج زوجته على الوطى في انها تفطر بالاكره ام لا فقد اوجب ابن ابي عقيل عليها القضاء سواء طاوعته أم لا(٣) و ذهب الشيخ في الخلاف الى انها لم تفطر ان اكرهها على الجماع و تفطر ان كان الاكره اكره تمكين مثل ان يضر بها فتمكنه» و قال ابن ادريس اذا اكرهها لم يكن عليها قضاء ولا كفاره ولم يفصل كما فصله الشيخ(٤) و هو المعتمد لما تقدم.

ص: ٢٨١

١- الكافي ج ٤/ ص ٨٢ ح ٧/

٢- الكافي ج ٤/ ص ٨٣ ح ٩/

٣- المختلف ج ٣/ ص ٢٩٦

٤- السرائر ج ١/ ص ٣٨٦ و الخلاف ج ٢/ ص ١٨٢ و ص ١٨٣ مسأله ٢٦ و ٢٧

و اما الاكراه بالايجار(١) فى حلقه فلا شبهه فى عدم مفطريته حتى عند الشيخ فى المبسوط و يقربّه انه لا يقال له: أفطر.

فرع: من اكل ناسياً فأعتقد انه يفطر بذلك فأفطر فهل يجب عليه القضاء و الكفاره؟ ذهب الشيخ الى ذلك فى المبسوط و الخلاف(٢) و نقل فى المبسوط عن بعض اصحابنا وجوب القضاء دون الكفاره(٣).

اقول: و ما نقله عن بعض الاصحاب هو الصحيح كما تقدم من معذوريه الجاهل غير الملتفت للسؤال.

قال المصنف: (و يقضى لو عاد بعد انتباهه)

و قد تقدم ضعفه و استدل له بصحيح ابن ابى يعفور المتقدم و صحيح معاويه بن عمار و فيه: «الرجل يجنب من اول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان قال ليس عليه شىء قلت فإن استيقظ ثم نام حتى اصبح قال فليقض ذلك اليوم عقوبه»(٤) و قد استدل له التهذيب بخبرين اخرين احدهما موثق سماعه (سألته عن رجل اصابته جنابه فى جوف الليل فى رمضان فنام و قد علم بها و لم يستيقظ

ص: ٢٨٢

١- و جرتة الدواء و جرأ: جعلته فى فيه - لسان العرب ٥: ٢٧٩ و جر

٢- الخلاف ج/٢ ص ١٩٠ مسأله ٣٩ و المبسوط ج/١ ص ٢٧٣

٣- المبسوط ج/١ ص ٢٧٣

٤- التهذيب ج/٤ ص ٢١٢ ح/٢٢

حتى يدركه الفجر فقال: عليه ان يتم صومه و يقضى يوماً اخر..الخبر-(١) و ثانيهما محمد بن مسلم(٢) و قد تقدم(٣).

اقول: و تناقض هذه الروايات اوضح من الشمس فالاولان يدلان على القضاء بعد الانتباهه الاولى و النومه الثانيه و الاخيران يدلان على القضاء مطلقاً، وحملهما على عدم عزم الاغتسال حتى يلحق بالعزم على عدم الاغتسال(٤) تفصيل بلا شاهد و لا دليل عليه بل خلاف الظاهر فإن ظاهر صحيح الحلبي العزم على الترك و ظاهر صحيح محمد بن مسلم عدم العزم و مقتضى عدم الاستفصال في جواب الامام في موثق سماعه شمول الجواب للعزم على الترك و الفعل و عدمهما. فالحق تعارض الطائفتين و تساقطهما و الرجوع الى الدليل او الاصل اقول: و هذا شاهد اخر على عدم صحه القول الثاني بعد اضطراب رواياته مضافاً الى ان الكليني لم يرو الطائفة الاولى بل اقتصر على نقل اخبار الطائفة الثانيه مثل صحيح الحلبي و صحيح محمد بن مسلم.

السابع: من المفطرات الاحتقان و يجب القضاء فقط عند المصنف اذا ما احتقن فقال: (أو احتقن بالمايع)

ص: ٢٨٣

١- التهذيب ج/٤ باب الكفاره ح/١٨

٢- التهذيب ج/٤ باب الكفاره ح/٢٠

٣- في مسأله البقاء على الجنابه دليلاً للقول الثاني .

٤- النجعه ج ٤ كتاب الصوم ص ٢١٨

و فيه اقوال اربعة: الاول مجرد الحرمة و يشهد له صحيح احمد البنزطى عن ابى الحسن (عليه السلام) «انه سأله عن الرجل يحتقن يكون به العله فى شهر رمضان فقال: الصائم لا يجوز له ان يحتقن»^(١)، و به عبر على بن بابويه^(٢) و كذا قال الشيخ فى النهايه و التهذيب و الاستبصار بعدم جوازه^(٣) و مثله ابن ادريس^(٤) و هو المفهوم من الكلينى و الصدوق فى الفقيه و يدل عليه ايضاً بالمفهوم موثق الحسن بن فضال قال: «كتبت الى ابى الحسن (عليه السلام) ما تقول فى التلطف يستدخله الانسان و هو صائم؟ فكتب لا بأس بالجامد»^(٥).

الثانى: عدم الحرمة و به قال ابن الجنيد فقال: يستحب له الامتناع من الحقنه لأنها تصل الى الجوف^(٦) و المفهوم من العمانى و الديلمى عدم الحرمة ايضاً فلم

ص: ٢٨٤

-
- ١- الكافى ج/٤ ص ١١٠ ح/٣ و لكنه مضمّر. الفقيه ج/٢ ص ٦٩ و التهذيب ج/٤ ص ٢٠٤ و الاستبصار ج/٢ ص ٨٣
 - ٢- المختلف ج/٣ ص ٢٨١ و راجع الفقه الرضوى ص ٢١٢
 - ٣- النهايه ص ١٥٦ و التهذيب ج/٤ ص ٢٠٤ و الاستبصار ج/٢ ص ٨٣
 - ٤- السرائر ج/١ ص ٣٨٧
 - ٥- التهذيب ج/٤ ص ٢٠٤ و الاستبصار ج/٢ ص ٨٣ و الكافى ج/٤ ص ١١٠ ح/٦ و التلطف: ادخال الشىء فى الفرج مطلقاً - مجمع البحرين (لطف).
 - ٦- المختلف ج/٣ ص ٢٨١

يتعرضوا لذكرها و لازمه ذلك و هو المفهوم من المرتضى فى الجمل(١) و يردهم ما تقدم من الدليل و لعلهم حملوه على التقيه لإطباق العامه عليه.

الثالث: الحرمة مع القضاء ذهب اليه الشيخ فى مبسوطه و جملة و اقتصاده و كذلك ابوالصلاح و ابن حمزه و القاضى .(٢)

الرابع: الحرمة مع القضاء و الكفاره ذهب اليه المفيد(٣) و ابن زهره(٤) و يبقى كلام المرتضى فى الناصريات(٥) و الشيخ فى الخلاف(٦) فقد اطلقا القول بأنه تفرق و لم يفصلا مع الكفاره أم بدونها .

ص: ٢٨٥

١- جمل العلم و العمل ص ٩٦ و نقل المعتبر قول العامه فى انهم مطبقون على ان الحقنه تفسد الصوم سواء كانت بالمايع أم بالجامد.

٢- الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٣ و الاقتصاد ص ٢٨٨ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧١ و النهذب ج ١/ ص ١٩٢ ؛ و النجعه ج ٤ ص ٢٢٠ نقل قول ابن حمزه ؛ و الكافى فى الفقه ص ١٨٣

٣- المقنعه ص ٣٤٤

٤- النجعه ج ٤ ص ٢٢٠

٥- الناصريات ضمن الجوامع الفقيهيه ص ٢٤٢

٦- الخلاف ج ٢/ ص ٢١٣ ح ٧٣

اقول: و ليس من دليل ظاهر يدل على القضاء أم الكفاره الا- ما رواه الدعائم مرفوعاً عن علي (عليه السلام) «نهى الصائم عن الحقنه و قال ان احتقن افطر»^(١) و لازمه القضاء مع الكفاره أو بدون الكفاره لأنه المتيقن.

هذه الاقوال و الاقوى هو القول الاخير فإن المتفاهم العرفي من عدم جواز الاحتقان في صحيح البزنطى هو فساد الصوم و منافاه الحقنه للصوم لا- الحرمة التكليفية و لذا قال المرتضى في ناصرياته (فلم يختلف انها تفطر)^(٢) و مقتضى ذلك ان الاحتقان يوجب القضاء و الكفاره بعد كونه مفطراً و شمول الكفاره له امر واضح فإنها لكل من افطر متعمداً من غير عذر كما في صحيح ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) «في رجل افطر من شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال (عليه السلام) يعتق نسمة او يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً...»^(٣) و غيره^(٤) و اما مجرد موافقته للعامه فلا يكون دليلاً للحمل على التقية بلا اى شاهد و لا دليل هذا و قد يقال بمعارضه لصحيح محمد بن مسلم «لا يضر الصائم...»^(٥) و سيأتى الجواب عنه في تعمد القىء .

ص: ٢٨٦

١- النجعه ج ٤ ص ٢٢٠

٢- الناصريات ضمن الجوامع الفقهيه مسأله ١٢٩ و ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣

٣- الوسائل باب ٨ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ١

٤- راجع نفس الباب ح/ ١٠ و ح/ ١١

٥- الفقيه ج/ ٢ ص ٦٧ ح/ ١

لا- يخفى جواز الحقنه بالجامد كما تقدم في موثق ابن فضال و عليه يحمل بل هو المراد من صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل و المرأة هل يصلح لهما ان يستدخلا الدواء و هما صائمان قال لا بأس»(١).

حكم ما يدخل الجوف

اقول: و من صحيح البنظري يفهم بالفهم العرفي ان كل ما يدخل الجوف فهو حرام و يوجب الافطار و عليه فلو صب الدواء في احليله فوصل الى جوفه افطر و به قال في المبسوط(٢) خلافاً للخلاف وابن الجنيد(٣) و كذلك لو امر غيره ان يطعنه طعنه وصلت الى جوفه كالترريق في زماننا هذا فإنه مفطر سواء كان مغذياً أم لا بل للعلاج و بذلك قال في المبسوط(٤) و المذهب خلافاً للخلاف و ابن ادريس(٥) فلم يقولوا بمفطريته و هكذا لو داوى جرحه فوصل الدواء الى جوفه .

ص: ٢٨٧

١- الكافي ج/٤ ص ١١٠ ح/٥

٢- المبسوط ج/١ ص ٢٧٣

٣- المختلف ج/٣ ص ٢٨٣ و الخلاف ج/٢ ص ٢١٣ مسأله ٧٣

٤- المبسوط ج/١ ص ٢٧٣

٥- الخلاف ص ٢١٤ ج/٢ مسأله ٧٤ و السرائر ج/١ ص ٣٨٧ و المذهب ج/١ ص ١٩١ قال بذلك مع تفصيل و هو مع عدم المرض يوجب الكفاره و القضاء و مع المرض يوجب القضاء فقط و هو صحيح اذا كان المرض مانعاً من الصوم فيجب عليه القضاء و الآ لا وجه لهذا التفصيل.

نعم تقطير الدهن في الاذن ليس بمفطر كما اختاره الكليني و ابن بابويه في الفقيه و المقنع و ابن ادریس و ابن الجنید (١) خلافاً للحلبی و يشهد لهم صحيح حماد بن عثمان قال: «سئلته عن الصائم يشتكى اذنه يصب فيها الدواء قال لا بأس به» (٢) و غيره (٣) و قد خالف في ذلك الحلبي و جعله مفطراً (٤) محتجاً بأنه يصل الى الدماغ (٥) و الجواب انه اجتهد قبال النص.

ص: ٢٨٨

-
- ١- الفقيه ج/٢ ص ٦٩ و المختلف ج/٣ ص ٢٨٤ و المقنع ص ٦٠ و السرائر ج/١ ص ٣٨٧ و المبسوط ج/١ ص ٢٧٢ و النهاية ص ١٥٦
 - ٢- الكافي ج/٤ ص ١١٠ ح/١ و التهذيب ج/٤ ص ٢٥٨
 - ٣- الكافي ج/٤ ص ١١٠ ح/٤ و ح/٢ و التهذيب ج/٤ ص ٢٥٨
 - ٤- الكافي في الفقه ص ١٨٣
 - ٥- المختلف ج/٣ ص ٢٨٥

و اما السعوط: «وهو ادخال الدواء فى الانف» فذهب الشيخ فى اكثر كتبه (١) الى انه مكروه و فصل فى المبسوط فقال بالكراهه سواء بلغ الدماغ ام لم يبلغ الاّ ما ينزل الحلق فإنه يفطر ويوجب القضاء (٢) و به قال المرتضى فى الجمل و لم يذكره العماني من المفطرات و قال ابن الجنيّد و ابن بابويه فى المقنع بعدم البأس به (٣) وقال فى الفقيه بالحرمة (٤) و اوجب المفيد (٥) و الديلمى (٦) به القضاء و الكفاره (٧) واختار ابن ادريس انه لا يوجب قضاءً و لا كفاره و قال الحلبي و القاضى انه يوجب القضاء خاصه (٨) و المعتمد من هذه الاقوال تفصيل المبسوط و الجمل و

ص: ٢٨٩

-
- ١- النهايه ص ١٥٦ و الخلاف ج/ ٢ ص ٢١٥ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٤ و الاقتصاد ص ٢٨٨
 - ٢- المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٢ و جمل العلم و العمل ص ٩٦
 - ٣- المقنع ص ٦٠ و المختلف ج/ ٣ ص ٢٨٥
 - ٤- الفقيه ج/ ٢ ص ٦٩
 - ٥- المقنعه ص ٣٤٤
 - ٦- المراسم ص ٩٨
 - ٧- السرائر ج/ ١ ص ٣٨٧
 - ٨- الكافي فى الفقه ص ١٨٣ و المهذب ج/ ١ ص ١٩٢

عليه يحمل اطلاق موثق ليث و فيه (عن الصائم يحتجم و يصب في اذنه الدهن قال لا بأس الا السعوط فانه يكره) (١) و خبر غياث (انه كره السعوط للصائم) (٢).

حكم ابتلاع الريق ومضغ العلك

و اما مضغ العلك فمنعه الشيخ في النهايه و جوزه في المبسوط مكروهاً و قال ابن الجنيد لو استجلب الريق بطعام فوصل الى جوفه افطر و كان عليه القضاء و في بعض الحديث صيام شهرين متتابعين كالاكل اذا اعتمد ذلك و جوزه ابن ادريس و جعله مما لا ينبغي للصائم و كذلك كل ماله طعم (٣) و عد ابن حمزه من جمله موجبات القضاء ابتلاع ما استحلب من الريق و ما فضل منه في الفم (٤).

اقول: و لا دليل على حرمه ابتلاع الريق و كذلك مضغ العلك و الدليل على العكس ففي صحيح ابن مسلم «اياك ان تمضغ علكاً فأنى مضغت اليوم علكاً و انا صائم فوجدت في نفسي منه شيئاً» (٥) لكنه مكروه كما في صحيح الحلبي «قلت الصائم يمضغ العلك؟ قال: لا» (٦) و في صحيح ابن سنان «لا بأس ان يمص الخاتم» (٧).

ص: ٢٩٠

- ١- الكافي ج/ ٤ ص ١١٠ ح/ ٤
- ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢١٤
- ٣- المختلف ج/ ٣ ص ٢٨٧
- ٤- النجعه ج/ ٤ ص ٢٣٤
- ٥- الكافي ج/ ٤ ص ١١٤ ح/ ٢
- ٦- المصدر السابق ح/ ١
- ٧- المصدر السابق ص ١١٥ ح/ ١

و فى معتبره(١) زيد الشحام «فى رجل صائم تمضمض قال: لا يبلع ريقه حتى ييزق ثلاث مرات»(٢) فقد دلت على جواز بلع الريق بعد البصاق ثلاث مرات و قال الشيخ بعده (و قد روى مره واحده) و اما ارسله ابن الجنيد من انه كالاكل متعمداً فلم يفت به احد و معارض لما نقلناه و لا دليل يعضده.

حكم الكحل و الذرور

و بقى حكم الكحل و الذرور و هو ما يذر فى العين من الدواء و من المعلوم انه يابس فالمذكور كراهته و لم يذكر فيه خلاف و يدل على جواز الكحل صحيح محمد بن مسلم و فيه (فى الصائم يكتحل قال لا بأس به ليس بطعام و لا شراب) (٣) و هو قرينه لحمل موثق سماعه على الكراهه ففيه (اذا كان كحلاً ليس فيه مسك و ليس له طعام فى الحلق فلا بأس به) (٤) وكذلك صحيح سعد الاشعري يحمل على

ص: ٢٩١

-
- ١- وصفناها بالمعتبره باعتبار روايه يونس و هو من اصحاب الاجماع عن ابى جميله، و بعد اصل ثبوت الخبر عن ابى جميله فى التهذيب فلا يضر وجود اسماعيل بن مرار فى روايته عن يونس فى سند الكافى هذا و قد تقدم اعتباره ايضا كما وقد اعتمده الكلينى و به افتى الصدوق فى الفقيه ج/٢ ص ٦٩ ذيل ح/١٤
 - ٢- المصدر السابق ص ١٠٧ ح/٢ و التهذيب ج/٤ ص ٣٢٤ ح/٦٥
 - ٣- الكافى ج/٤ ص ١١١ ح/١ و له سندان .
 - ٤- الكافى ج/٤ ص ١١ ح/٣

الكراهته و فيه (سألته عن يصيبه الرمء فى شهر رمضان هل يذّر عينه بالنهار و هو صائم قال يذّرّها اذا افطر و لا يذرها و هو صائم) (١) و مثله صحيح ابن مسلم (عن المرأة تكتحل و هى صائمه؟ فقال (عليه السلام) اذا لم يكن له كحلّاً تجد له طعاماً فى حلقها فلا بأس) (٢).

جواز الاستياك بالعود الرطب

ثم انه لا اشكال فى الاستياك بالعود الرطب كما قاله الشيخ فى المبسوط و الصدوق و المفيد و الكلينى و منعه ابن ابى عقيل (٣) و استدل له العلامة بصحيح ابى بصير (لا يستاك الصائم بعود رطب) و موقوف محمد بن مسلم و حملهما الشيخ على الكراهه دون الحظر جمعاً بينهما و بين صحيح ابن سنان «انه كره للصائم ان يستاك بسواك رطب و قال: لا يضر ان يبل سواكه بالماء ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شىء» (٤).

ص: ٢٩٢

١- الكافى ج/ ٤ ص ١١١ ح/ ٢

٢- الوسائل باب ٢٥ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ٥

٣- المختلف ج/ ٣ ص ٢٩٤ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٣ و المقنع ص ٦٠ و الفقيه ج/ ٢ ص ٦٩ و المقنعه ص ٣٥٦

٤- الكافى ج/ ٤ ص ١١٢ و سنده حسن باين هاشم و لا خير فيه .

اقول: و دلالتہ واضحه و يشهد لذلك ايضاً صحيح الحلبي (ايستاك الصائم بالماء و بالعود الرطب يجد طعمه فقال لا بأس به) (١) و بمضمونه افتى الفقيه.

الثامن: من المفطرات و هو مما يوجب القضاء فقط عند المصنف الارتماس متعمداً كما قال المصنف:

(أو ارتمس متعمداً) قلت: و فيه اقوال:

الاول: كونه موجباً للقضاء فقط ذهب اليه ابو الصلاح (٢) و اقتصر ابن حمزه على ذكر الخلاف في كونه موجباً للقضاء فقط أو مع الكفاره فالمتيقن عنده هو القضاء.

ص: ٢٩٣

١- الكافي ج/٤ ص ١١٢ ح/٢ و التهذيب ج/٤ ص ٢٦٢ ح/٢٠ و سند التهذيب صحيح و الكافي حسن بإبن هاشم .

٢- الكافي في الفقه ص ١٨٣ و النجعه ج ٤ ص ٢٢١

الثاني: كونه موجباً للقضاء والكفارة ذهب اليه المفيد(١) وابن البراج(٢) وابن زهره(٣) والمرتضى في انتصاره(٤) والشيخ في نهايته و مبسوطه و خلافه و جملته و اقتصاده(٥) و هو المفهوم من الصدوق في الفقيه(٦) و المقنع(٧) و الهدايه و هو الظاهر من ابيه فقد نقل عنه ابنه في الهدايه جعله في عداد الاكل و الشرب و الجماع(٨).

الثالث: كونه حراماً فقط ذهب اليه الشيخ في الاستبصار(٩) و اختاره ابن ادريس(١٠) و نقله المختلف عن المرتضى في بعض كتبه و قال هو مذهب ابن ابي عقيل(١١) و هو

ص: ٢٩٤

-
- ١- المقنعه ص ٣٠٣
 - ٢- المذهب ص ١٩١ ج ١/
 - ٣- النجعه ج ٤ ص ٢٢٢
 - ٤- الانتصار ص ٦٢
 - ٥- النهايه ص ١٥٣ و الجمل العقود من الرسائل العشر ٢١٢ و الاقتصاد ٨٧ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧٠ و الخلاف ج ٢/ ص ٢٢١ مسأله ٨٥ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧٠
 - ٦- الفقيه ج ٢/ ص ١٠٧
 - ٧- المقنع ص ١٨٨
 - ٨- الفقيه ج ٢/ ص ١٠٧ ؛ النجعه ج ٤ ص ٢٢١ عن الهدايه .
 - ٩- الاستبصار ج ٢/ ص ٨٥
 - ١٠- السرائر ج ١/ ص ٣٧٥
 - ١١- المختلف ج ٣/ ص ٢٧٠

المفهوم من الكليني حيث لم يرو الخبرين الظاهر احدهما في المفطريه و هو صحيح محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) قال (لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء)^(١) حيث عدّه في عداد الطعام و الشراب و النساء و لا- ريب في كونها موجبه للكفاره و صراحه ثانيهما بالمفطريه و هو مرفوع البرقي عن الصادق (عليه السلام) «خمسه اشياء تفطر الصائم و ذكر الاربع الماضيه مضافاً الى الكذب على الله و على رسوله و على الائمه عليهم السلام»^(٢) بل اقتصر على ما هو ظاهر في الحرمة فقط مثل صحيح محمد بن مسلم (الصائم يستنقع بالماء- الى- ولا يغمس رأسه في الماء)^(٣) و غيره^(٤) بل قد

ص: ٢٩٥

١- الفقيه ج/٢ ص ٦٧ و فيه اربع خصال و التهذيب ج/٤ ص ٢٠٢ و الاستبصار ج/٢ ص ٨٠ هذا و جعلها ثلاثه باعتبار عده الطعام و الشراب شيئاً واحداً.

٢- الخصال ج ١ ص ٢٨٦؛ الوسائل باب ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/١

٣- الكافي ج/٤ ص ١٠٦ ح/٣

٤- الكافي ج/٤ ص ١٠٦ ح/٢ و ح/١

يقال انه قائل بكراهيه الارتماس لأنه عنوان الباب بذلك(١) مضافاً الى نقله مع مكروهات اخر مثل لبس الثوب المبلول وغيره(٢) نعم لم يرو ما هو الظاهر فى الكراهه و هو موثق اسحاق بن عمار «رجل صائم ارتمس فى الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم قال ليس عليه القضاء ولا يعودن»(٣) فلعله قائل بالحرمة هذا و لم يتعرض له سائر مع انه جعل دخول المراه الى الوسط فى الماء موجبا للقضاء.(٤) هذا و يقوى احتمال الكراهه موثق عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (كره للصائم ان يرتمس فى الماء)(٥) الا انه اعم كما لا يخفى .

ص: ٢٩٦

١- صحيح انه عنوان الباب بكراهيه الارتماس الا انه قد يقال اعم من الكراهه الاصطلاحيه لانه يعبر هكذا و يقصد الاعم مثل ما فى كتاب الحججه من الاصول باب (كراهيه القول فيهم (عليه السلام) بالنبوه) مع انه لا ريب فى حرمة و باب (كراهيه التوقيت) بالنسبة للحججه (عليه السلام) مع انه واضح المحظوريه و الحرمة لتعيين وقت خروجه (عليه السلام) فهذه التعابير منه تشهد على انه لا يريد الكراهه الاصطلاحيه فتأمل .

٢- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٦ ح/ ٤ و ح/ ٥ و ح/ ٦

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٠٩ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٤ وصفه بالموثق لاجل اسحاق توهم كما فى القاموس. و ظهوره بالكراهه و لو من جهة الجمع بينه و بين ما تقدم.

٤- النجعه ج/ ٤ ص ٢٢٤

٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٠٩ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٨٤

اقول: و المتحصل من ذلك مفطريه الارتماس لان النصوص الناهيه المتقدمه ظاهره فى الارشاد الى مفطريته و عليه فيلزم القضاء والكفاره لما تقدم فيصح القول الثانى و يبطل القول الاول و هو المشهور و حمل الاخبار الناهيه على الحرمة التكليفية خلاف الظاهر فيسقط القول الثالث و يبقى موثق اسحاق بن عمار الدال على عدم وجوب القضاء بفعل الارتماس لكنه موهون بمخالفه المشهور له و حتى الكلينى فلم يروه و حتى الشيخ و ان رواه لم يعمل به بل جوز الحمل على التقيه او الحمل على الحرمة التكليفية و جمعاً بين الاخبار(١) اقول: و مضافاً لذلك انه من القريب جداً ان موثق اسحاق مורده من فعل ذلك جهلاً بالحكم الشرعى لمن لم يلتفت للسؤال و قد تقدم انه لا- يوجب القضاء و الكفاره و كيف كان فهو اضعف من ان يقاوم حجه القول الثانى.

التاسع: من المفطرات و لم يذكره المصنف الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و اله و الائمه عليهم السلام و قد ذهب الشيخان و المرتضى فى انتصاره و ابو الصلاح و ابن البراج(٢) الى انه يوجب القضاء و الكفاره و عدّه على بن بابويه من المفطرات(٣) و هو الظاهر من ابنه فى الفقيه(٤) و صريحه فى المقنع(٥) و هو المفهوم من

ص: ٢٩٧

١- التهذيب ج/ ٢ ص ٨٥

٢- المختلف ج/ ٣ ص ٢٦٨

٣- المصدر السابق

٤- الفقيه ج/ ٢ ص ٦٧

٥- المقنع ص ١٨٨ طبع الهادى

الكلىنى و ذهب الشىخ فى المبسوط انه لا يفطر (١) و مثله المرتضى فى الجمل (٢) و لم يذكره ابن ادرىس (٣) و سلاى و لا ابن ابى عقىل (٤) من جملة المفطرات و ىدل على الاول موثق ابى بصىر عن الصادق (علیه السلام) «الكذب تنقض الوضوء و تفطر الصائم قال قلت له هلكننا قال: لىس حىث تذهب انما ذلك الكذب على الله و رسوله و على الائمه علیهم السلام» (٥) و موثق سماعه المروى عن على بن النعمان عن زرعه عنه فى نوادر احمد بن محمد بن عىسى الاشعرى قال سألته عن رجل كذب فى رمضان فقال: «قد افطر و علیه قضاؤه» و رواه الشىخ عن كتاب الحسى بن سعید عن عثمان بن عىسى عن سماعه مع زیاده فى ذیله و هى «و هو صائم یقضی صومه و وضوءه اذا تعمد» (٦) و الاشکال من جهتین:

الاولى: معارضه ذلك لصحیح محمد بن مسلم «لا یضر الصائم الخ» و مرفوع الخصال و قد تقدم الجواب عن ذلك.

ص: ٢٩٨

-
- ١- المبسوط ج/ ١ ص ٢٧٠
 - ٢- الجمل ص ٩٦
 - ٣- السرائر ج/ ١ ص ٣٧٥
 - ٤- المختلف ج/ ٣ ص ٢٨٦
 - ٥- الکافى ج/ ٤ ص ٨٩ و ج/ ٢ ص ٢٥٤ ح/ ٩
 - ٦- نوادر الاشعرى ص ٢٠ ح/ ٨ و التهذیب ج/ ٤ ص ٢٠٣ ح/ ٣ هذا و سیأتى فى باب الکفارہ انه لىس فیہ الا القضاء لا غیر.

الثانيه: اشتغال خبر ابي بصير على ان الكذب تنقض الوضوء و لم يفت بذلك احد اذاً لم يعمل بالحديث احد فهو ساقط من هذه الجبهه و لابد من تاويله .

اقول: اعراض العلماء عنه غير ثابت بل العكس فانه قد اعتمده الكليني و نقله في الاصول و الفروع و كذلك الصدوق و قد عرفت افتاء من تقدم اسمه بالنسبه الى الصيام هذا و الحديث نقل الينا بواسطه محمد بن ابي عمير و هو من اصحاب الاجماع و اعتمده والد الصدوق حيث انه الواسطه في النقل عن كتاب منصور بن يونس فالصحيح ان يقال انه بعد ثبوت الخبر و قبول الاصحاب له لابد من قبول ما تضمنه من بطلان الوضوء بالكذب على الله و الرسول صلى الله عليه و اله و الائمه عليهم السلام و لا يعارض حصر نواقض الوضوء مما ورد في الاخبار فانها يمكن ان يقال محموله على الغالب و غالب اهل الوضوء لا يتعمدون الكذب على الله و الرسول و الائمه عليهم السلام فتأمل.

ما يوجب القضاء فقط

قد تقدم عن المصنف انه يرى الاحتقان و الارتماس مما يوجبان القضاء دون الكفاره ثم قال عطفاً على ذلك:

(أو تناول من دون مراعاة ممكنه فأخطأ سواء كان مستصحب الليل أو النهار) قلت: فهاهنا مسألتان:

الاولى: الاكل استصحاباً لليل من دون مراعاة و عليه القضاء و مع المراعاة لا شيء عليه و يشهد لذلك صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (عن رجل تسحر ثم خرج من بيته و قد طلع الفجر و تبين قال: يتم صومه ذلك ثم ليقضه فإن تسحر في

غير شهر رمضان بعد الفجر أفطر...الخبر(١) و موثق سماعه قال سألته (عن رجل اكل وشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان فقال ان كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا اعاده عليه و ان كان قام فأكل وشرب ثم نظر الى الفجر فرأى انه قد طلع الفجر فليتم صومه و يقضى يوماً آخر لأنه بدء بالاكل قبل النظر فعليه الاعاده)(٢) و غيرهما (٣)

هذا و قد تبين انه مع المراعاة لا شيء و مع عدمها يجب القضاء انما هو من مختصات شهر رمضان و اما في غيره فيبطل مطلقاً.

الثانيه: الاكل بظن دخول الليل و قد حكم فيه الشيخ في النهايه(٤) بأنه لا شيء عليه و هو اختيار الصدوق في الفقيه(٥).

اقول: و مقتضى القاعده لزوم الكفاره و القضاء لعدم حجية الظن كما هو واضح الا اذا ثبت ذلك بالدليل الخاص و هما يدعيانه و هو اولاً: صحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) «وقت المغرب اذا غاب القرص فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت اعدت الصلاه و مضى صومك و تكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئاً»(٦) و ظاهره

ص: ٣٠٠

١- الكافي ج/٤ ص ٩٦ ح/١

٢- الكافي ج/٤ ص ٩٦ ح/٢

٣- الكافي ج/٤ ص ٩٦ ح/٦ و التهذيب ج/٤ ص ٣٨ باب الزيادات .

٤- النهايه ص ١٥٥

٥- الفقيه ج/٢ ص ٧٥ ذيل الحديث ٣٢٨

٦- التهذيب ج/٤ ص ٢٧١ و الاستبصار ج/٢ ص ١١٥ و الفقيه ج/٢ ص ٧٥

صححه الصوم بلا- قضاء و اصرح منه خبر ابى الصباح الكنانى عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل صام ثم ظن ان الشمس قد غابت و فى السماء غيم فأفطر ثم ان السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب فقال: قد تم صومه و لا يقضيه» (١) و زاد الشيخ روايتين اخرتين و هما خبر الشحام (٢) و هو قريب لخبر الكنانى و الاخر صحيح زراره عن الباقر (عليه السلام) «قال الرجل ظن ان الشمس قد غابت فأفطر ثم ابصر الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء» (٣) و هو اصرح من خبر الكنانى و خبر الشحام لعدم اشتماله على وجود العله من غيم و غيره بل ان ظن فأفطر صومه صحيح هذا و المقصود من الظن هو الاعتقاد الجازم (٤) اذا لم يمتن على مقدمات صحيحه فإن

ص: ٣٠١

-
- ١- التهذيب ج/٤ ص ٢٧٠ و الاستبصار ج/٢ ص ١١٥ و الفقيه ج/٢ ص ٧٥
 - ٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٧١ و الاستبصار ج/٢ ص ١١٥
 - ٣- التهذيب ج/٤ ص ٣١٨ و المراد من ابان حسب الاستقراء هو ابن عثمان الثقه و ليس ناووسياً بل من تصحيف النسخه واما اشتماله فى صدره انه وقت الافطار عند بدأ ثلاثه أنجم و الذى هو مذهب ابى الخطاب فلا يضر ذيله بعد كون الذيل مناقضاً للصدر فلاحظ - راجع الجامع ص ٣٢٥ ج/١.
 - ٤- و قد ورد التعبير فى موثق سماعه الاتيه تاره ب«فظنوا انه ليل» و فى سندها الاخر و هو صحيح السند «فأروا انه ليل» الكافى ج/٤ ص ١٠٠ ح/١ و ح/٢ و قد عنون الكلينى الباب بمن ظن انه ليل فأفطر فالمراد من الظن هو الاعتقاد الجازم لكن حيث تبين كونه خلاف الواقع و لم يكن مستنداً الى مقدمات حسيه عبّر عنه بالظن.

الظن في لغة العرب الاعتقاد بلا حجة عقلية أو معتبره فلا- يقال ان مقتضى القاعده هو عدم حجية الظن وقد ذكر المفسرون وروده في القرآن الكريم بهذا المعنى كما في ايه {الذين يظنون انهم ملائكة ربهم} (١) كما ان الوهم يجيء ايضاً بمعنى الاعتقاد بالباطل, و الى هذا القول اشار المصنف بقوله:

(و قيل: لو افطر لظلمه موهمه ظاناً فلا قضاء)

و القائل كما تقدم هو الصدوق في الفقيه و الشيخ في النهايه و ابن البراج و ابن حمزه و ابن زهره و ابن ادريس مع تفصيل (٢) غريب اجاب عنه العلامة في المختلف (٣)، و يقابل القيل القول بأنه يوجب القضاء و هو قول العماني (٤) و المفيد (٥) و

ص: ٣٠٢

١- البقره ايه ٤٦

٢- المهذب ج/١ ص ١٩٢ و النجعه ج ٤ ص ٢٢٧؛ و السرائر ج/١ ص ٣٧٧ و تفصيله هو انه مع الظن يجب عليه القضاء دون الكفاره و مع غلبه الظن لا شىء عليه.

٣- المختلف ج/٣ ص ٣٠٢ و انه نشأ من عدم التفاته لعباره الشيخ في النهايه حيث عبر الشيخ انه متى غلب على ظنه لم يكن عليه شىء فتوهم ان غلبه الظن مرتبه اخرى راجحه على الظن فى حين ان الشيخ لم يكن مقصوده ذلك اقول و يكفى فى بطلان تفصيله عدم الدليل عليه.

٤- المختلف ج/٣ ص ٢٩٩

٥- المقنعه ص ٣٥٨

المرتضى (١) و الديلمى (٢) و ابوالصلاح (٣) و الشيخ فى المبسوط (٤) و هو الظاهر من الكلينى فقد روى موثق سماعه الدال على ذلك ففيه (عن قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحاب اسود عند غروب الشمس فظنوا انه ليل فأفطروا انه ثم ان السحاب انجلى فإذا الشمس فقال: على الذى افطر صيام ذلك اليوم ان الله عزوجل يقول «واتموا الصيام الى الليل» (٥) فمن اكل قبل ان يدخل الليل فعليه قضاؤه لأنه اكل معتمداً (٦) و رواه بسند صحيح عن ابى بصير و سماعه (٧) و الحاصل انه يقع التعارض بين موثق سماعه و صحيحه و الذى هو خبر واحد و بين صحيحى زراره و خبرى الشحام و ابى الصباح و الاخذ بالاول احوط و لعل من عمل به لأجل ذلك عمل به الا ان الثانى اقوى لتعدد خبره و لكونه موافقاً لقاعده كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر و لحديث الرفع الحاكم على الادله الاوليه فإن ما لا يعلمون صادق على ما افطر اعتقاداً بدخول الوقت فإن الانسان مجبول على متابعه قطعه هذا و لو قلنا باستحكام التعارض و عدم ترجيح احدهما على الآخر يتساقطان و

ص: ٣٠٣

-
- ١- جمل العلم و العمل ص ٩٧
 - ٢- المراسم ص ٩٨
 - ٣- الكافى فى الفقه ص ١٨٣
 - ٤- المبسوط ج ١/ ص ٢٧١
 - ٥- البقره ايه ١٨٧
 - ٦- الكافى ج ٤/ ص ١٠٠ ح ١/
 - ٧- الكافى ج ٤/ ص ١٠٠ ح ٢/ و لا يضر فى سنده العيبى لانه ثقته على الاصح.

المرجع حينئذ العمومات و هي هنا القاعده المتقدمه و حديث الرفع و الّا فالاصول و الشك هنا في المكلف به و امتثال التكليف و المرجع هو الاشتغال كما لا يخفى و الحاصل مما تقدم حول المسأله الثانيه هو انه من افطر اعتقاداً بدخول الوقت لا شيء عليه و اما مع مجرد الظن فضلاً عن الشك فعليه القضاء و الكفاره كما هو مقتضى القاعده.

الثاني: من موارد وجوب القضاء دون الكفاره عند المصنف تعمد القىء فقال:

(تعمد القىء)

وفاقاً لابن ابي عقيل و الشيخين و ابو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزه (١) و ابن زهره و نقله ابن ادريس عن رساله ابن بابويه (٢) و هو الظاهر من الصدوق فى الفقيه و المقنع (٣) حيث روى موثق سماعه (سألته عن القىء فى شهر رمضان قال: ان كان شيء يذرعه فلا بأس و ان كان شيء يكره عليه نفسه فقد افطر وعليه القضاء) (٤) و هو الظاهر من الكليني ايضاً حيث روى صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (اذا تقيأ

ص: ٣٠٤

-
- ١- المختلف ج/٣ ص ٢٨٩ و المقنعه ص ٣٥٦ و النهايه ص ١٥٥ و المبسوط ج/١ ص ٢٧١ و المذهب ج/١ ص ١٩٢ و الكافي فى الفقه ص ١٨٣
 - ٢- النجعه ج ٤ ص ٢٢٩ و السرائر ج/١ ص ٣٨٨
 - ٣- المقنع ص ١٩٠
 - ٤- الفقيه ج ٢ ص ١١١ ح/١٦ و يذرعه القىء سبقه الى فيه و غلبه - القاموس المحيط ج/٣ ص ٢٣ فى نسخه يبدره كما فى التهذيب .

الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم و ان ذرعه من غير ان يتقياً فليتم صومه(١) و صحيحه الاخر (اذا تقياً الصائم فقد افطر و ان ذرعه من غير ان يتقياً فليتم صومه(٢) و غيرهما(٣) و يدل عليه ايضاً خبر مسعده بن صدقه(٤) و مرسل ابن بكير(٥) و صحيح على بن جعفر(٦)، هذا و ذهب ابن الجنيد الى ذلك مع تفصيل ان القىء ان كان من المحرم فعليه القضاء و الكفاره(٧) و لا شاهد له و عن المرتضى انه لا يوجب

ص: ٣٠٥

-
- ١- الكافي ج/٤ ص ١٠٨ ح/١
 - ٢- الكافي ج/٤ ص ١٠٨ ح/٢
 - ٣- الكافي ج/٤ ص ٨٣ ح/١
 - ٤- التهذيب ج/٤ ص ٢٦٤ ح/٣٠ و السند موثق الى مسعده و لكن مسعده لم يوثق و انما استقرى البههاني في التعليقه ص ٣٣٣ رواياته و قال يظهر منها وثاقته لأن جميع ما يرويه في غايه المتانه موافقه لما يرويه الثقاه. معجم الثقاه ص ٣٤٦؛ اقول: الا ان هذا لا يكفي في ثبوت الوثاقه.
 - ٥- المصدر السابق ح/٣١
 - ٦- مسائل على بن جعفر ص ١١٧ و هو كتاب صحيح السند كما لا يخفى و قريب منه الفقه الرضوى .
 - ٧- المختلف ج/٣ ص ٢٨٩

القضاء (١) واختاره ابن ادريس (٢) و لم يتعرض له الديلمي و لم يذكره الصدوق فى الهدايه و يشهد لهم صحيح ابن ميمون عن الباقر (عليه السلام) (ثلاثة لا يفطرن الصائم القيء و الاحتلام و الحجامه) (٣) و صحيح محمد بن مسلم المتقدم (لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال....) و القيء ليس منها و الجواب انما ما تقدم اخص من صحيح ابن ميمون فهو بإطلاقه الشامل للعائد و غيره يعارض ما تقدم فما تقدم يكون قرينه على المراد منه عرفاً فيتقدم عليه، و اما صحيح محمد بن مسلم فالحق انه ان حمل على الحصر الحقيقى فهو يعارض ما نحن فيه بل و ما تقدم من مفطريه الاستمناء و الاحتقان و كذلك تعمد البقاء على الجنابه و ايصال الغبار الغليظ الى الحلق فهو يعارض اخبار و روايات مفطريه ما ذكرنا و عليه فأما ان يحمل على الغالب و اما ان يطرح لانه لا يقاومها .

هذا و قد جمع الصدوق بين روايته و روايه غيره مما يعارضه كما و انه لم يروه الكلينى و الحاصل ثبوت وجوب القضاء لمن تعمد القيء دون الكفاره حسب منطوق جميع روايات المسأله فإنها اثبت القضاء دون الكفاره فما نقله المرتضى عن بعض اصحابنا (٤) بأنه يوجب القضاء و الكفاره لا شاهد له بل اطلاق روايات

ص: ٣٠٦

١- جمل العلم و العمل ص ٩٦

٢- السرائر ج ١/ ص ٣٨٧

٣- التهذيب ج ٤/ ص ٢٦٠ و الاستبصار ج ٢/ ص ٩٠

٤- جمل العلم و العمل ص ٩٦

المسألة نافية لها فيكون الدليل هنا مخصصاً كما دل على ثبوت الكفاره لمن افطر متعمداً فلا تغفل.

حكم ابتلاع القيء عمداً و النخامه

و اما ابتلاع القيء عمداً فذهب الشيخ في النهايه و ابن البراج(١) و ابن حمزه و ابن زهره(٢) الى وجوب القضاء فيه و قال ابن الجنيّد بالقضاء مع عوده و بالافطار مع التعمد(٣) و مراده ثبوت الكفاره ايضاً مع القضاء و بوجوبهما قال ابن ادريس(٤) و اقتصر في المبسوط على قوله ان تعمد افطر(٥) و اصرح منه قال في التهذيب(٦) و دليل من قال بوجوبهما معاً واضح فإنه جعله كالاكل عمداً و هو يوجبهما و اما الاقتصار على وجوب القضاء دون الكفاره فلم يتضح دليله و ذكر العلامة في المختلف للشيخ دليلاً لم أجده في النهايه و هو بعيد للغاية ان يقول الشيخ بمثله نعم ذكره ابن ادريس عن الصحاح عن الخليل و ردّه بقول ابن فارس في

ص: ٣٠٧

١- النهايه ص ١٥٥ و المذهب ج ١/ ص ١٩٢

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٣١

٣- المختلف ج ٣/ ص ٢٩١

٤- السرائر ج ١/ ص ٣٨٧

٥- المبسوط ج ١/ ص ٢٧٢

٦- التهذيب ج ٤/ ص ٢٦٥ في ذيل حديث ٣٤ و كلامه صريح في ثبوت الكفاره ايضاً.

المجمل(١) و الحاصل انه لا- وجه للقضاء و يعارض القول الاول صحيح عبد الله بن سنان و ان كان فيه العيبى «عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام ايفطره ذلك؟ قال لا قلت فإن ازدرده بعد ان صار على لسانه قال لا يفطره ذلك»(٢) و حملة الشيخ على الناسى و لا- شاهد له و التحقيق: ان من قال بوجوبهما معا اذا استند - فى ذلك الى كونه كالاكل كما هو الظاهر منه بل صرح بذلك ابن ادريس(٣) . الا ابن الجنيد فإنه قد تقدم منه ان روى مرسلاً فى ابتلاع الريق القضاء و الكفاره و حينئذ فبلغ القىء بطريق اولى و قد تقدم الجواب عنه فراجع- فإن اطلاق الصحيح حاكم و متقدم عليه و ان كان لاجل امر وصل اليهم و لم يصل الينا فمعناه ان الصحيح معرض عنه فلا حجية فيه و حيث لا يحتمل ذلك فيهم فالصحيح العمل بالصحيح مضافاً الى انه لا- يصدق عليه اسم الاكل و الشرب و مع الشك فالاصل عدمه مضافاً الى موثق غياث عنه (عليه السلام) (لا باس بان يزرد الصائم

ص: ٣٠٨

١- المختلف ج/ ٣ ص ٢٩٢ فقال احتج الشيخ بأن القلس هو خروج الطعام الى الفم فإن عاد فهو القىء على ما ذكره صاحب الصحاح و قد ورد ان تعمد القىء يوجب القضاء و هذا الدليل خلاف المقطوع من اللغة حيث جعل القىء ابتلاع الشيء لا دفعه الى الخارج و المذكور فى اللغة ان ما خرج من البطن هو القلس فإذا غلب فهو القىء كما فى المصباح للفيومى أو ان القلس هو القىء كما فى مجمل اللغة ص ٧٣١ و غيره لأنه اذا عاد صار قيئاً . و السرائر ج/ ١ ص ٣٨٨ .

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٥ ح/ ٣٤

٣- السرائر ج/ ١ ص ٣٨٧

نخامته(١) فان العرف لا يفهم للنخامه خصوصيه و الّا فهى مؤيده لما نحن فيه و مما تقدم يظهر حكم النخامه سواء كانت نزلت من الراس ام جاءت من الصدر فان النخامه لغه شامله لهما معاً كما صرح بذلك المجمع و القاموس و غيرهما و سواء وصلت الى قضاء الفم او لا.

حكم ابتلاع الدم

ثم انه ذكر الصدوق فى المقنع (و اذا استاك فادمى ودخل الدم جوفه فقد افطر) (٢) اقول: و ان كان بلع الدم حراماً الا ان القاعده لا تقتضى دخوله فيما سبق من بلع القيء لا احتمال خصوصيه فيه و عليه فبلعه يوجب القضاء والكفاره.

الثالث: مما يجب فيه القضاء دون الكفاره الاعتماد على اخبار الغير فى بقاء الليل ثم يتبين الخلاف و عند المصنف او بالاعتماد على الاخبار بدخول الليل فقال:

(او اخبر بدخول الليل فافطر او ببقائه فتناول و يظهر الخلاف)

الّا ان مورد النصوص و فتاوى القدماء انما هو فى بقاء الليل و اما فى دخول الليل فليس الا الافطار لظلمه موهمه و حينئذ فلو افطر فى الدخول بالاعتماد على اخبار الغير يرجع فيه الى الادله الاخرى و هى تقول انه لو لم يحصل له اليقين يكون

ص: ٣٠٩

١- الوسائل باب ٣٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح/ ١؛ الكافى ج/ ٤ ص ١١٥ ح/ ١ و الازدراد: الابتلاع.

٢- المقنع ص ١٩٠ طبع مؤسسه الامام الهادى (عليه السلام)

عليه القضاء و الكفاره و لو حصل له اليقين فقد تقدم الخلاف فيه هذا و لم يظهر القائل بالتعميم قبل ابن حمزه (١) و الحاصل ان هاهنا امرين:

الاول: الاخبار ببقاء الليل فصّدق من دون مراعاة ثم تبين الخلاف ففيه القضاء و يشهد له صحيح معاوية بن عمار قال: «قلت للصادق (عليه السلام) آمر الجارية ان تنظر طلوع الفجر ام لا- فتقول لم يطلع فأكل ثم انظره فاجده قد طلع حين نظرت قال تتم يومك ثم تقضيه اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاؤه» (٢).

الثاني: الاخبار بدخول النهار فكذب و ايضاً فيه القضاء ففي صحيح العيص بن القاسم «عن رجل خرج في شهر رمضان و اصحابه يتسحرون في البيت فنظر الى الفجر فناداهم فكف بعضهم و ظن بعضهم انه يسخر فاكل فقال: يتم صومه و يقضى» (٣) و يجمعهما عدم مراعاة الفجر و قد قيدته الرواية الاولى (بنفسه).

هذا و المراد من الاخبار هنا اخبار من يعتمد على قوله كما هو الظاهر من الخبرين نعم في المورد الثاني لو كذب و كان المخبر لا يعتمد على قوله ايضاً يلزمه القضاء من جهة عدم المراعاة. هذا و قد تقدم انه مع المراعاة لا قضاء عليه و تدل عليه الاية المباركة {فكلا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض} فلو راعى و لم يتبين يجوز له الاكل و الشرب فلا شيء عليه.

الرابع: مما يجب فيه القضاء ما لو نظر الى امره او غلام فامنى كما قال:

ص: ٣١٠

١- النجعة ج ٤ ص ٢٣٢

٢- الكافي ج ٤ ص ٩٧ ح ٣/

٣- الكافي ج ٤ ص ٩٧ ح ٤/

(او نظر الى امرأه او غلام فامنى و لو قصد فالاقرب الكفاره و خصوصاً مع الاعتیاد اذ لا ينقص عن الاستمناء بيده او ملاعبته)

اقول: اما مع الاعتیاد فالقصد حاصل قهراً و حينئذ فلا شبهه فى كونه موجباً للقضاء و الكفاره و يدل عليه صحيح ابن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يعبث باهله فى شهر رمضان حتى يمضى قال: عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع» (١) و فى موضح سماعه «عن الرجل يلصق باهله فى شهر رمضان فقال: ما لم يخف على نفسه فلا بأس» (٢) و به عمل الفقيه.

و اما الامناء بلا قصد فذهب المبسوط و الديلمى و ابن حمزه (٣) الى كون النظر الى ما لم يحل له النظر اليه موجباً للقضاء مع الامناء و اما فيما يحل له فلا شىء عليه و زاد المفيد بانه لو تشهى او اصغى الى حديث فامنى وجب عليه القضاء ايضاً. (٤)

واما النظر الى ما يحل فافتى الصدوق فى المقنع بانه لا شىء عليه و كذلك المرتضى فى ناصرياته (٥) و فصل ابن ابى عقيل بين النظر فلا يجب عليه شىء و بين

ص: ٣١١

١- الكافى ج/٤ ص ١٠٢ ح/٤

٢- الفقيه ج/٢ ص ٧١ ح/٢٥

٣- النجعه ج/٤ ص ٢٣٣

٤- النجعه ج/٤ ص ٢٣٢ و المقنعه ص ٣٥٩

٥- النجعه ج/٤ ص ٢٣٢

غيره من التقبيل و الضم فيجب و كذلك ابو الصلاح (١) الا- انه لم يتعرض للنظر. و مثله ابن الجنيّد ألّا انه زاد على الامناء الامضاء (٢).

اقول: و كل هذه التفاصيل ليس لها ما يدل عليها و يشهد لها، نعم يحتمل ان من فصل بين الحلال و الحرام قد استند في ذلك الى صحيح رفاعه بن موسى النخاس انه سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل لامس جاريته في شهر رمضان فامضى قال: ان كان حراماً فليستغفر استغفار من لا يعود ابداً و يصوم يوماً مكان يوم» (٣) و رواه الفقيه و الظاهر منه فتواه به و رواه الشيخ بزياده في ذيله و هي «و ان كان من الحلال فليستغفر الله و لا- يعود و يصوم يوماً مكان يوم» و قال بعده: انه خبر شاذ مخالف لفتيا مشايخنا رحمهم الله (٤).

قلت: و هو كذلك فان فتواهم بالامناء لا بالامضاء ألّا ابن الجنيّد و لعله استند الى هذا الخبر و جعل الامناء بطريق اولى له حكم القضاء من الامضاء كما و ان الخبر لا- يخلو من اضطراب حسب نقل الشيخ فانه حسب نقله لا فرق بين الحلال و الحرام، فمن المحتمل انهم استندوا اليه و كان في الاصل فامضى بدل فامضى و حصل تحريف فيه و كيف كان فلا يمكن التعويل عليه و لا على فتاواهم اما

ص: ٣١٢

١- النجعه ج ٤ ص ٢٣٢ و الكافي في الفقه ص ١٨٣

٢- المختلف ج ٣ ص ٣٠٢

٣- الفقيه ج ٢ ص ٧١

٤- التهذيب ج ٤ ص ٢٧٣ و الاستبصار ج ٢ ص ٨٣ و فيه بدل جاريته «جارية» و هو الصحيح لمن تأمل .

فتاواهم فلعدم المستند ظاهراً وأما الخبر فلما عرفت من اعراض الاصحاب عنه مع معارضته لخبر ابى بصير ففى الاول منهما «عن الرجل يضع يده على جسد امرته و هو صائم؟ فقال لا باس و ان امذى فلا يفطر» (١) و قريب منه خبره الاخر (٢) و بذلك يظهر الجواب لما هو الظاهر من الصدوق من العمل بالخبر فى الفقيه.

هذا و قد صرح ابن ادریس بان من نظر فامنى لا شىء عليه حالاً كان ام حراماً لعدم الدليل (٣).

حكم من تمضمض فدخل الماء حلقه

ثم انه لم يذكر المصنف ان من تمضمض فدخل الماء حلقه يجب عليه القضاء الا اذا كان الوضوء وضوء الصلاه الواجبه على حد تعبير الصدوق فى الفقيه (٤) و يشهد له صحيح حماد عن الصادق (عليه السلام) حيث قال: «ان كان وضوؤه لصلاه فريضه فليس عليه شىء و ان كان وضوؤه لصلاه نافله فعليه القضاء» (٥) و فى خبر يونس قال «مقطوعاً عن ذكر الامام» فى كلام له «و ان تمضمض فى وقت فريضه فدخل الماء فى حلقه فليس عليه شىء و قد تم صومه و ان تمضمض فى غير وقت

ص: ٣١٣

١- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٧٢ ح/ ١٦

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٧٢ ح/ ١٧

٣- السرائر ج/ ١ ص ٣٨٩

٤- الفقيه ج/ ٢ ص ٦٩

٥- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٧ ح/ ٢

فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الاعاده»(١) و الظاهر انه كلام نفس يونس و يشهد لذلك ايضاً صحيح الحلبي(٢) و هو عين صحيح حماد .

و الحاصل من النصوص المتقدمه و فتوى الصدوق و الكليني هو ان التمضمض لوضوء صلاه الفريضة او فى وقت فريضة - و المراد منه ظاهراً هو ما يكون لصلاه فريضة - لو دخل الماء الحلق لا ضير فيه و الا حتى لو كان لوضوء نافله ففيه القضاء الا ان الشيخ فى النهايه(٣) و ابن ادريس(٤) الحلى ذهبا الى انه لو كان لمطلق الطهاره لا اشكال فيه و لو كان التمضمض للتبريد فدخل و فيه القضاء و يشهد لهما موثق سماعه باطلاقه ففيه قال (عليه السلام) «عليه القضاء و ان كان فى وضوء فلا باس»(٥) و المفهوم عرفاً هو تقيده بصحيحى الحلبي و حماد هذا و يعارضه موثق عمار الدال باطلاقه على عدم شىء فى المضمضه(٦) و الجواب انه ما اكثر شذوذ روايات عمار فلا يلتفت اليه، هذا و نقل عن الانتصار والغنيه ما يوافق الشيخ.

ص: ٣١٤

١- المصدر السابق ح/ ٤

٢- الوسائل باب ٢٣ ما يمسك عنه الصائم ح/ ١

٣- النهايه ص ١٥٤

٤- السرائر ج/ ١ ص ٣٧٨

٥- الوسائل باب ٢٣ ح/ ٤

٦- الوسائل باب ٢٣ ح/ ٥

(و تتكرر الكفاره بتكرر الوطى أو تغاير الجنس أو تخلل التكفير أو اختلاف الايام و ألا يكن واحده) و ها هنا مسألتان:

الاولى: قال الشيخ فى الخلاف اذا كرر الوطىء لا- تتكرر الكفاره و ربما قال المرتضى من اصحابنا انه يجب عليه بكل مره كفاره(١) و قال ابن ابى عقيل ذكر ابو الحسن زكريا بن يحيى صاحب كتاب شمس المذهب عنهم عليهم السلام ان الرجل اذا جامع فى شهر رمضان عامداً فعليه القضاء و الكفاره فإن عاود الى المجامعه فى يومه ذلك مره اخرى فعليه فى كل مره كفاره و لم يفت هو فى ذلك شىء بل ذكر هذا النقل و مضى(٢).

اقول: و روى الصدوق عن الفتح بن يزيد الجرجاني انه كتب الى ابى الحسن (عليه السلام) يسأله عن رجل واقع امرأه فى شهر رمضان من حلال أو حرام فى يوم واحد عشر مرات فقال: عليه عشر كفارات لكل مره كفاره فإن اكل و شرب فكفاره يوم واحد(٣) ألا انه لم يعمل بهذه الروايه احد عدا ما نقل الشيخ فى الخلاف عن

ص: ٣١٥

١- الخلاف ج/٢ ص ١٨٩ مسأله ٣٨

٢- المختلف ج/٣ ص ٣١٦

٣- الخصال باب عشره ص ٤٥٠ و العيون ج/١ ص ٢٥٤ باب الاخبار النادره.

المرتضى مضافاً الى مجهوليه الفتح(١) و اما خبر زكريا بن يحيى فمن المحتمل انه اشار الى خبر الفتح بن يزيد و اتحاده معه و كيف كان فلا يخفى ضعفه.

الثانيه: قال الشيخ فى المبسوط (فأما اذا تكرر ذلك يعنى موجب الكفاره فى يوم واحد فليس لاصحابنا فيه نص معين و الذى يقتضيه مذهبنا انه لا- يتكرر عليه الكفاره لانه لا دلالة على ذلك و الاصل براءة الذمه و فى اصحابنا من قال ان كفر عن الاول فعليه كفاره و ان لم يكن كفر فالواحد تجزيه و انما قاله قياساً و ذلك لا يجوز عندنا و فى اصحابنا من قال بوجوب تكرار الكفاره عليه على كل حال و رجع الى عموم الاخبار الاول و احوط)(٢).

اقول: اما ما قاله من عدم وجود نص فصحيح الا فى الوطىء و قد عرفت ضعفه و اما قوله و فى اصحابنا من قال ان كفر..الخ فأشار بذلك الى قول ابن الجنيد القائل بذلك(٣) و لم يظهر له مستند و أوعزه الشيخ انه قاله بالقياس. و اما ما قاله من ان فى اصحابنا من قال بوجوب تكرار الكفاره على كل حال لعموم الاخبار فلم يظهر القائل به كما و ليس فى اخبار الكفاره عموم لكل اكل و شرب و جماع و غيرها

ص: ٣١٤

١- رجال العلامة الحلى ص ٢٤٧ و القاموس ج ٨/ ص ٣٧٠ نقلاً عن ابن الغضائرى .

٢- المبسوط ج ١/ ص ٢٧٤

٣- المختلف ج ٣/ ص ٣١٥ و مثل ابن الجنيد الفقه الرضوى فأوجب الكفاره للمعاودة ثانياً ثم قال (و قد روى ان الثلاثة عليه و هذا الذى يختاره خواص الفقهاء) ص ٢٧١ و سياق العبارة يقتضى رجوعها لاصل استعمال المفطر الا الافطار على الحرام فلاحظ و لم يقل احد بذلك.

بل الموجود انه من افطر فى شهر رمضان متعمداً فعليه كذا و كذا كما فى صحيح ابن سنان و هو شامل لمن افطر و ارتكب بعضها ام كلها .

الثالثه: انه لو تكرر موجب الكفارہ مع تباير الجنس كأن يكون اكل ثم شرب فذهب المصنف الى تكرر الكفارہ و يردہ صحيح ابن سنان المتقدم و انه تكفيه كفاره واحده.

الرابعه: انه لو تكرر الموجب فى يومين و لا شك حينئذ بتكرر الكفارہ .

الخامسه: (و) لو اكره زوجته على الجماع (يتحمل) الزوج (عن الزوجه المكرهه الكفارہ و التعزير بخمسه و عشرين سوطاً فيعزر خمسين و لو طاعته فعليها)

و ينحصر دليله بخبر المفضل(١) الذى تضمن ذلك و قد عمل به الكليني و الشيخ فى الخلاف(٢) و ابن حمزه(٣) و ابن ادريس(٤) و هو المفهوم من المفيد(٥) و تردد فيه الصدوق فى الفقيه و لم يذكره فى المقنع و الهدايه(٦) و لم يتعرض له سلال و لا

ص: ٣١٧

١- الكافى ج/٤ ص ١٠٤ ح/٩ و التهذيب ج/٤ ص ٢١٥ و الفقيه ج/٢ ص ٧٣

٢- الخلاف ج/٢ ص ١٨٢ مسأله ٢٦ و ٢٧ و ص ١٨٣

٣- النجعه ج/٤ ص ٢٣٧

٤- السرائر ج/١ ص ٣٨٦

٥- نسبه المفيد الى الروايه الا انه باعتبار تصدر كل الباب: بروى و روى فالظاهر منه فتواه دون النسبه الى الروايه.

٦- الفقيه ج/٢ ص ٧٣ فانه اوجب الكفارہ على من افطر فى شهر رمضان فى حديث رقم خمسه ثم قال و فى روايه المفضل بن عمر.. الى اخر الروايه و فى ذيلها قال: قال مصنف هذا الكتاب: لم اجد ذلك فى شىء من الاصول و انما تفرد بروايته على بن ابراهيم بن هاشم. و يردہ ان الكليني و الشيخ لم ينقلا الروايه بتوسط ابن ابراهيم فلاحظ.

الحلبى و لا- ابن زهره و لم ينقل عن على بن بابويه و لا- ابن الجنيد و لم يعمل به ابن ابى عقيل(١) هذا مضافاً الى ما ذكره النجاشى و ابن الغضائرى فى تضعيف المفضل بن عمر من انه مضطرب لا يعبأ به و قد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها(٢)، او انه قد زيد عليه شىء كثير و لا- يجوز ان يكتب حديثه(٣)، و بعد هذا كيف يطمئن بروايته مع انحصار المستند بها و انكار الصدوق وجوده فى الاصول و هو و ان اخطأ بقوله: انه مما تفرد به على بن ابراهيم القمى - حيث لم تنحصر روايته عن طريق القمى بل رواه الكلينى و الشيخ بطريق اخر لا يمر بالقمى بل و حتى الصدوق فإن سنده الى كتاب المفضل لا يمر بالقمى - الا ان انكاره وجوده فى الاصول شاهد على عدم معرفته هذه الروايه و موجهه للريبه فيها و الحاصل عدم حصول الوثوق بها فتسقط عن الاستدلال.

السادسه: لو افطر بجماع محرم عليه أو طعام محرم فى نهار رمضان قال الصدوق انى افتى بايجاب ثلاث كفارات عليه لوجود ذلك فى روايات ابى الحسين

ص: ٣١٨

١- مختلف الشيعة ج/٣ ص ٢٩٦ و بذلك يظهر ما فى كلام الخلاف (دليلنا اجماع الفرقه فإنهم لا يختلفون فى ذلك و الاخبار المرويه فى هذا الباب ذكرناها فى الكتاب المقدم ذكره) و ما فى المعتبر (الروايه فى غايه الضعف لكن علماؤنا أدعوا على ذلك اجماع الاماميه).

٢- رجال النجاشى ص ٤١٦-رقم ١١١٢

٣- رجال العلامه ص ٢٥٨ و الظاهر انها من كلمات ابن الغضائرى.

الاسدى رضى الله عنه فيما ورد عليه من الشيخ ابى جعفر محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه. (١) و قال فى باب الايمان و النذور و الكفارات و روى عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى عن على بن محمد بن قتيبه عن حمدان بن سليمان عن عبدالسلام بن صالح الهروى قال: «قلت للرضا (عليه السلام) قد روى لنا عن آبائك فى من جامع فى شهر رمضان او افطر فيه ثلاث كفارات و روى عنهم عليهم السلام ايضاً كفاره واحده فباى الخبرين نأخذ؟ فقال بهما جميعاً متى جامع الرجل حراماً او افطر على حرام فى شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتق رقبه و صيام شهرين متتابعين و اطعام ستين مسكيناً و قضاء ذلك اليوم و ان كان نكح حلالاً او افطر على حلال فعليه كفاره واحده و قضاء ذلك اليوم» (٢) و به قال ابن حمزه (٣) و به افترى الشيخ فى التهذيب فقال: بعد ان روى موثق سماعه «عن رجل اتى اهله فى رمضان متعمداً فقال عليه عتق رقبه و اطعام ستين مسكيناً و صيام شهرين متتابعين و قضاء ذلك اليوم و اين له مثل ذلك اليوم» (٤) فيحتمل ان يكون الواو فى الخبر التخيير دون الجمع لانها قد تستعمل فى ذلك قال الله تعالى {فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع} (٥) و انما اراد مثنى او ثلاث

ص: ٣١٩

١- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٤

٢- الفقيه ج/ ٣ ص ٢٣٨ و التهذيب ج/ ٤ ص ٩٠٨ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٩٧

٣- الوسيله ص ١٤٦

٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٠٨ ح/ ٦٠٤ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٩٧ ح/ ٣١٥

٥- سورة النساء ٣/

او ربا و لم يرد الجمع و يحتمل ان يكون هذا الحكم مخصوصاً بمن اتى اهله فى حال يحرم الوطء فيها مثل الوطء فى الحيض او فى حال الظهار قبل الكفاره فانه متى فعل ذلك لزمه الجمع بين الكفارات الثلاث لانه قد وطء حراماً فى شهر رمضان يدل على هذا التأويل ما رواه ابو جعفر ثم نقل خبر الهروى (١).

هذا و المشهور ايجاب كفاره واحده كما هو مقتضى اطلاق صحيح عبد الله بن سنان المتقدم و غيره فان ترك الاستفصال فى الجواب بعد كون السؤال عاماً يقتضى الشمول لمن افطر على حلال ام حرام.

اقول: و لا ينبغي الاشكال فى سند ما رواه الصدوق فانه لاشك فى وثاقه ابن عبدوس و القتيبى (٢) و انما الاشكال فى عدم عمل الاصحاب به عدا من عرفت مضافاً الى ضعف خبر الاسدى و الجمع بين الاخبار يقتضى تخصيص العام و تقييد المطلق و عليه ثبت كفاره الجمع فى موردين احدهما الجماع المحرم و ثانيهما الافطار بالاكل و الشرب على المحرم، بعد الوثوق بالمخصص.

ص: ٣٢٠

١- التهذيب ج/٤ ص ٢٠٩

٢- و قد يقال باعتبارهما حيث جعل الصدوق فى العيون ج/٢ ص ١٢٧ خبر ابن عبدوس عن القتيبى اصح و الظاهر من جهه وثاقتهم لا- غير. اقول و فيه تامل نعم قد يفهم حسن القتيبى من دليل اخر فراجع. هذا و يفهم من طريقه الصدوق انه لا يعتمد على خبر تفرد به شخص و ان كان ثقه ما لم يحتف بقريته قطعيه فرد خبر المفضل المتقدم لتفرد على بن ابراهيم بنقله -حسب اطلاعه - و هنا قبل خبر الهروى لوجود قريته قطعيه لديه على صحته و هو ما فى روايات الاسدى .

السابعة: و بذلك يظهر ان الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و اله و الائمه عليهم السلام لا يوجب كفاره الجمع بل و قد تقدم من موثق سماعه (١) وجوب القضاء فقط دون الكفاره فان الظاهر منه ذلك بعد كونه فى مقام البيان و به يخصص عموم صحيح ابن سنان و غيره الدال على وجوب الكفاره لمن افطر متعمداً و التحقيق ان مورد اخبار الكفاره من اكل و شرب و جامع لا من كذب على الله و رسوله صلى الله عليه و اله و ذلك ان السؤال وقع عن رجل افطر و لم يرد هذا التعبير فى كلام المعصوم بل فى كلام السائل و هو منصرف بل ظاهر فى المفطرات المعلومه و بذلك يظهر ضعف من قال بوجوب الكفاره فيه.

حصيله البحث:

الصّوم هو الكفّ عن الأكل و الشّرب مطلقاً بالمعتاد و غيره، و الجماع بالقبل لا غير و الاستمنا، و الاحتقان بالمائع و لا بأس فى الجامد و الارتماس متعمداً، و الكذب على الله و رسوله صلى الله عليه و اله و الائمه عليهم السلام و هذه المفطرات توجب القضاء والكفاره عدا الكذب فانه يوجب القضاء دون الكفاره.

و لو تناول الاكل من دون مراعاة الفجر استصحاباً للليل فعليه القضاء فقط و مع المراعاة لا- شىء عليه , و هذا الحكم من مختصات شهر رمضان و اما فى غيره فيبطل مطلقاً.

ص: ٣٢١

و من افطر اعتقاداً بدخول الوقت لا شيء عليه و اما مع مجرد الظن فضلاً عن الشك فعليه القضاء و الكفاره.

و اما تعميد القيء فيجب فيه القضاء دون الكفاره. و لو تعمّد ابتلاع القيء او النخامه فلا شيء عليه بخلاف ابتلاع الدم الخارج في حلقه فانه يوجب القضاء و الكفاره و الفارق بينهما هو النص.

و لو أخبر بدخول بقاء الليل فصدّق من دون مراعاة ثم تبين الخلاف وجب عليه القضاء, وكذلك لو أخبر بدخول النهار فكذب وجب عليه القضاء.

و من تمضمض فدخل الماء حلقه يجب عليه القضاء ألاً اذا كان الوضوء وضوء الصلاة الواجبه .

و لو نظر إلى امرأه أو غلامٍ فأمنى من دون قصد او اعتياد لذلك فلا شيء عليه، و لو قصد فالقضاء و الكفاره و كذلك مع الاعتياد إذ لا ينقص عن الاستمناء بيده أو ملاعبه.

و لا- تتكرّر الكفّاره بتكرّر الوطء أو تغاير الجنس أو تخلّل التكفير ألّا باختلاف الأيام، و لا يتحمّل الزوج عن الزّوجه المكرهه الكفّاره نعم تسقط عنها الكفاره بناء على بطلان صومها بالاكراه على المفطر والاقوى عدم بطلان صومها بالاكراه، و لو طاوعته فعليها كفارتها.

و لا يضر مجرد إيصال الغبار ان لم يحصل منه ابتلاع للتراب و لا يضر ايضاً البقاء على الجنابه وكذلك البقاء على حدث النفس و الحيض لمن طهرت منهما او الاستحاضه. و لا يبطل الصوم بتناول الجاهل غير الملتفت للسؤال للمفطر و مثله الجاهل القاصر , بخلاف الجاهل المقصر الشاك فان يجب عليه القضاء والكفاره. ولو عجز عن الكفاره يكفيه الاستغفار و إذا تمكّن بعد ذلك وجبت عليه. وعلى فاقد النيه المتواصله يجب القضاء دون الكفاره اذا لم يرتكب احدى المفطرات. ولو تناول المفطر سهواً او اكرها فلا شيء عليه و صح صومه نعم لو افطر ذلك اليوم تقيه وجب عليه قضاؤه. و من اكل ناسياً فأعتقد انه يفطر بذلك فأفطر وجب عليه القضاء دون الكفاره.

(القول في شروط الصوم)

و نبدأ بشروط الوجوب و هي:

اولاً: البلوغ كما قال (و يعتبر في الوجوب البلوغ)

لحديث رفع القلم عنه، و يشهد لذلك ايضاً صحيح معاوية بن وهب قال: «سالت ابا عبد الله (عليه السلام) في كم يؤخذ الصبي بالصيام قال: ما بينه و بين خمسة عشر سنة و اربع عشره سنة فان هو صام قبل ذلك فدعه و لقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته»^(١).

ص: ٣٢٣

اقول: و الظاهر من هذا الصحيح بقرينه خبر حمران ان البلوغ الذى يحصل ببلوغ الخامسة عشره او بالاحتلام او بالانبيات او بالاشعار قبلها و التردد فى الصحيح لاجل انه قد يبلغ بغير السن قبل الخامسة عشره و اما تفسيره بحصول البلوغ بين سن الخامسة عشر و الرابعه عشر فوهم باطل. هذا و قد تضمن خبر حمران بلوغ الانثى بتسع سنين كما و ان خبر حمران ايضاً دليل على المسأله فقد تضمن انه بذلك يخرج عن اليتيم و تؤخذ له الحدود تامه و تقام عليه و يؤخذ بها و كذلك الجاريه ثم ان خبر حمران(١) و ان كان مخدوشاً سنداً من جهه عدم توثيق حمزه بن حمران الا انه قوى فقد اعتمده الكليني و الحسن بن محبوب(٢) و هو من اصحاب الاجماع و بما فيه من علامات البلوغ اخبار اخر تؤيده و لا يعارضه شىء عدا موثق عمار الساباطى المتضمن لكون بلوغ الجاريه و الغلام بالثلاث عشره سنه(٣)، و قد اعرض عنه المشهور(٤) مضافاً الى ان اكثر اخبار عمار شاذه. و خبر ابى حمزه الشمالى عن الباقر (عليه السلام) (فى كم تجرى الاحكام على الصبيان قال: من ثلاثه عشر سنه واربعة عشر سنه قلنا قلنا لم يحتلم فيها قال: و ان لم يحتلم فإن الاحكام

ص: ٣٢٤

- ١- الخبر عن حمران حسب نقل الوسائل عن الكافى و التهذيب الا ان المستطرفات ص ٨٦ رواه عن حمزه بن حمران و كذلك النجعه ج ٤ ص ٤١٢ نقله عن الكافى عن حمزه بن حمران .
- ٢- فقد نقله المستطرفات عن كتاب المشيخه للحسن بن محبوب .
- ٣- الوسائل ج ١/ ص ٤٥ باب ٤ من ابواب مقدمات العبادات ح/ ١٢
- ٤- فقد ذهب المشهور الى ان البلوغ فى سن الخامسة عشره للصبي راجع المختلف ج ٥/ ص ٤٥١

تجرى عليه(١) و به قال ابن الجنيد(٢) و يردده اعراض العلماء عن الفتوى به مضافاً الى ضعفه بيحيى بن المبارك .

و بقى من الاقوال الشاذة حول البلوغ قول الشيخ فى المبسوط من ان بلوغ المرأة بعشر سنين(٣) و ذكر له روايه مرسله(٤) و اختاره ابن حمزه على نقل المختلف(٥) و لعله يقصد بذلك صحيح اسماعيل بن جعفر المتضمن دخول النبى صلى الله عليه و اله بعائشه و هى بنت عشر سنين و ليس يدخل بالجاريه حتى تكون امرأه(٦).

و فيه اولاً: انه لم يسند الى معصوم و ثانياً لا دلالة فيه على ان دخوله صلى الله عليه و اله كان من اول لحظه بلوغها و بقى خبران لم يعمل بهما احد حول حد البلوغ و هما خبر الخصال صحيحاً عن ابن سنان المتضمن بلوغ الغلام فى الدخول فى الرابعه عشره سنه(٧) و مرسل العياشى المتضمن بلوغ الغلام بما اذا بلغ ثلاث عشره سنه(٨) و هما شاذان و لا عبره بهما.

ص: ٣٢٥

-
- ١- التهذيب ج/٦ ص ٣١٠ ح/٨٥٦
 - ٢- المختلف ج/٥ ص ٤٥١
 - ٣- المبسوط ج/١ ص ٢٦٦
 - ٤- المبسوط ج/٢ ص ٢٨٣
 - ٥- المختلف ج/٣ ص ٢٣١ و الموجود فى الوسيله ص ٣٠١ بلوغها تسع سنين فصاعداً.
 - ٦- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٧ ص ٣٨٨ باب شهاده الصبيان .
 - ٧- الوسائل ج/١ ص ٤٥ باب ٤ من ابواب مقدمات العبادات ح/ ١١؛ الخصال ج ٢ ص ٣٩٥
 - ٨- تفسير العياشى ج ١ ص ١٥٥ ح ٥٢١

قال الشيخ في الخلاف: الصبي اذا نوى الصوم ثم بلغ في الاثناء وجب عليه الامساك^(١)، وقال في كتاب الصلاة: اذا دخل في الصوم ثم بلغ امسك بقيه النهار تأديباً وليس عليه قضاء^(٢)، وهو قول ابن الجنيد و ابن ادريس^(٣).

اقول: و حيث ان الوجوب معلق على البلوغ و هو لم يكن بالغاً من اول الفجر فلا وجوب عليه ذاك اليوم بأجمعه و وجوبه عليه لبعضه غير معلوم و الاصل براءة الذمه كما هو واضح .

(و) ثانياً: (العقل)

كباقي التكاليف الاخر و قد تقدم انه لا تتأتى منه النية فلا يحصل منه الامتثال مضافاً الى عجزه و عدم قدرته .

و اما السكران فهو بحكم العاقل في الوجوب لان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار و هل يصح منه ام لا؟ و جوابه يتوقف على حصول الامتثال فلو نوى قبل الفجر الصوم ثم حصل له السكر مقارناً للفجر أو بعده فالظاهر حصول الامتثال له فهو كالنائم القاصد للصوم و كان نائماً حين طلوع الفجر و اما لو لم يكن قاصداً

ص: ٣٢٦

١- الخلاف ج/٤ ص ٢٠٣ مسأله ٥٧

٢- الخلاف ج/١ ص ٣٠٦ مسأله ٥٣

٣- المختلف ج/٣ ص ٣٧٩ و السرائر ج/١ ص ٤٠٣

للصوم و حصل له السكر قبل الفجر الى زمان فوات النيه فلا يصح منه الصوم لعدم حصول الامتثال.

ثالثاً: (و) يشترط فى وجوبه و صحته على النساء (الخلو من الحيض و النفاس)

كما دلت عليه النصوص الكثيره مثل موثق العيص عن الصادق (عليه السلام) (سألته عن امرأت طمشت فى شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس قال (عليه السلام) تفطر حين طمشت) (١) و حسن منصور بن حازم عن الصادق (عليه السلام) (قال: اى ساعه رأيت الدم فهى تفطر الصائمه اذا طمشت) (٢) و غيرهما (٣) هذا بالنسبه للحائض و اما النفساء فيدل على ذلك صحيح ابن الحجاج عن ابي عبد الله (عليه السلام) «عن المرأة تلد بعد العصر اتم ذلك اليوم ام تفطر قال (عليه السلام): تفطر و تقضى ذلك اليوم» (٤).

رابعاً: (و) عدم (السفر)

من شرايط وجوب الصوم و صحته كما يدل عليه قوله تعالى {فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعده من ايام اخر} (٥) و قوله تعالى {و من كان منكم مريضاً او على سفر فعده من ايام اخر} (٦) و الاخبار بذلك متواتره منها صحيح صفوان بن

ص: ٣٢٧

١- الوسائل باب ٢٥ من ابواب من يصح منه الصوم و الكافى ج/ ٤ ص ١٣٥ ح/ ٣

٢- الوسائل باب ٢٥ من ابواب من يصح منه الصوم ح/ ٤

٣- الوسائل باب ٢٥ من ابواب من يصح الصوم ح/ ١ ؛ الكافى ج/ ٤ ص ١٣٥ ح/ ٢

٤- الوسائل باب ٢٦ من ابواب من يصح منه الصوم ح/ ١ و الكافى ج/ ٤ ص ١٣٥ ح/ ٤

٥- سورة البقره ايه ١٨٤

٦- سورة البقره ايه ١٨٥

يحيى عن ابي الحسن (عليه السلام) (عن رجل يسافر في شهر رمضان فيصوم قال (عليه السلام) ليس من بر الصيام في السفر(١))
و موثق سماعه و فيه (لا صيام في السفر قد صام الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و اله فسمّاهم العصاه فلا صيام في
السفر الا الثلاثة التي قال الله عزوجل في الحج(٢)).

(و في) شرائط (الصحة:) غير ما تقدم (التمييز)

و ان لم يكن بالغاً ففي خبر الزهري عن علي بن الحسين (عليه السلام) في خبر طويل حول وجوه الصوم «و اما صوم التاديب فان
يؤخذ الصبي اذا راهق بالصوم تاديباً و ليس بفرض.. الخ»(٣) و في موثق سماعه «عن الصبي متى يصوم؟ قال اذا قوى على
الصيام»(٤) و في صحيح السكوني قال: «اذا اطاق الغلام صيام ثلاثة ايام متتابعه فقد وجب عليه الصيام شهر رمضان»(٥) و المراد
من الوجوب شدة التاكيد و الا فهو معرض عنه و يشهد لذلك صحيح معاوية بن وهب عن المتقدم و صحيح الحلبي عن الصادق
(عليه السلام): قال: انا نأمر صبياننا بالصيام اذا كانوا بنى سبع سنين بما اطاقوا من صيام اليوم فان كان الى نصف النهار واكثر من
ذلك او اقل فاذا غلبهم العطش

ص: ٣٢٨

١- الوسائل باب ١ من ابواب من يصح منه الصوم ح/ ١٠

٢- الوسائل باب ١١ من ابواب من يصح منه الصوم ح/ ١

٣- الكافي ج/ ٤ ص ٨٦ ح/ ١

٤- الكافي ج/ ٤ ص ١٢٥ ح/ ٣

٥- الكافي ج/ ٤ ص ١٢٥ ح/ ٤ والتهذيب ج/ ٣ ص ٢٨١ ح/ ٢٥ والاستبصار ج/ ٢ ص ١٢٣ والفقيه ج/ ٢ ص ٧٦.

و الغرث(١) افطروا حتى يتعودوا الصوم ويطيقوه فمروا صبيانكم اذا كانوا ابناء تسع سنين بما اطاقوا من صيام فاذا اغلبهم العطش افطروا(٢) اقول و الحديث الاخير نوع تمرين على الصوم ومع ذلك قد يقال بكونه شرعياً و اما ما تضمنته الاحاديث السابقه فلا شك انها دالیه على كون ما ياتى به الصبى صوماً حقيقياً الا انه ليس بواجب فعليه فهو بعد كونه كذلك شرعى لا تمرينى هذا و للشيخ فى اخذ الصبى بالصيام قولان احدهما: اذا بلغ تسع سنين(٣) و الاخر سبع سنين على نقل المختلف(٤) فالموجود فى المبسوط تسع سنين ايضاً(٥) و قال المفيد يؤخذ بالصيام اذا بلغ الحلم او قدر على صيام ثلاثه ايام متتابعات قبل ان يبلغ الحلم(٦) و قال ابن الجنيد يستحب ان يعوّد الصبيان و ان لم يطيقوا (يبلغوا) الصيام و يؤخذوا اذا اطاقوا صيام ثلاثه ايام تباعاً(٧) و قال ابنا بابويه: يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه - الى - و اذا صام ثلاثه ايام ولاءً اخذ بصوم الشهر كله(٨).

ص: ٣٢٩

-
- ١- الغرث: الجوع .
 - ٢- المصدر السابق ج/١
 - ٣- النهايه ص ١٤٩
 - ٤- المختلف ج/٣ ص ٣٥١
 - ٥- المبسوط ج/١ ص ٢٦٦
 - ٦- المقنعه ص ٣٦٠
 - ٧- المختلف ج/٣ ص ٣٥١
 - ٨- المقنعه ص ٦١ و الفقيه ج/٢ ص ٧٦ و مثلهما الفقه الرضوى ص ٢١١ .

هذا و مع عدم التمييز لا امثال كما هو واضح و قد تقدم ان من جمله شرايط صحه الصوم خلو المراه عن الحيض و النفاس كما قال:

(و الخلو منهما).

(و من) شرائط الصحه مضافاً الى ما تقدم عدم (الكفر)

و قد تقدم الاشكال فى هذا الشرط فى باب الصلاه فراجع و تظهر ثمره فى الفرق الضاله المحكوم به بالكفر مثل الناصبه و امثالهم فانهم يصومون مع كونهم كفره و تظهر ثمره ذلك ايضاً فى المرتد فلو ارتد فى اثناء النهار ثم عاد الى الاسلام قبل ان يفعل المفطر فهل يبطل صومه بالارتداد ام لا-؟ فعلى ما قلنا لا- يبطل صومه و به افتى الشيخ فى المبسوط محتجاً بانه لا دليل عليه (١) و به قال ابن ادريس (٢) و ردهم المختلف بان عدم الدليل ليس دليلاً على العدم (٣) و هو كما ترى.

هذا (و يصح من المستحاضه اذا فعلت الواجب من الغسل)

بل و حتى لو لم تفعل كما تقدم دليله فراجع فى باب الحيض و فى اخر باب البقاء على الجنابه من كتاب الصوم.

(و) يصح الصوم (من المسافر فى دم المتعه)

ص: ٣٣٠

١- المبسوط ج ١/ ص ٢٦٦

٢- السرائر ج ١/ ص ٣٦٦

٣- المختلف ج ٣/ ص ٣٢٥

قال تعالى {فمن تمتع بالعمره الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجعتم} (١) و غالباً ما يكون الانسان مسافراً في الحج.

(و) كذلك يصح الصوم من المسافر (بدل البدنه)

كما في الصحيح عن ضريس الكناسي عن الباقر (عليه السلام) (سأله عن الرجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس؟ قال عليه بدنه ينحرها يوم النحر فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكه أو في الطريق أو في اهله) (٢) و سيأتي تفصيله في الحج انشاء الله تعالى (٣).

(و) كذلك يصح ب (النذر المقيد به)

اي بالسفر و لو نية دون مطلق النذر يدل على الاول ما في صحيح علي بن مهزيار قال: كتب بندار مولى ادريس يا سيدي نذرت أن اصوم كل يوم سبت فإن ان لم اصمه ما يلزمني من الكفاره؟ فكتب «وقرأته» لا تترك الا من عله و ليس عليك صومه في سفر و لا- مرض الا ان تكون نويت ذلك و ان كنت افطرت من غير عله فتصدق بعدد كل يوم لسبعة مساكين نسأله الله التوفيق لما يحب و يرضى (٤) و به

ص: ٣٣١

١- البقره ١٩٦

٢- الكافي ج/ ٤ باب ١٦٦ كتاب الحج ح/ ٤ من الافاضه .

٣- و حكى عن الجمل و الانتصار و المراسم و الوسيله و الغنيه عدم استثنائه ولعله لعدم صراحه الروايه في جواز ايقاع ذلك في السفر و سيأتي تحقيق الحال في محله.

٤- الكافي ج/ ٧ باب النذور ح/ ١٠ ص ٤٥٦ و في الفقيه ص ٢٣٢ ذيل ح/ ٢٦ الا انه ابدل سبعة بعشره و كذا في المقنع ص ٤١٠ طبع الهادي و قد نقله عنه في المسالك ج/ ٢ ص ٨٢ و قال انه عن خط المصنف و كذلك نقله عنه المختلف الطبع القديم ص ٦٦٤ بخلاف التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٥ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٢ فانهما كالكافي .

افتي الصدوق في الفقيه و المقنع أنّ انه ابدل سبعة بعشره هذا و لا تقدح فيها جهاله الكاتب وهو بNDAR بعد قراءه ابن مهزيار و لا الاضمار بعد اثباتها في الكتب المعتره التي فيها اصحابها لجمع احاديث المعصومين عليهم السلام.

هذا و لا يقال بظهورها في جواز الصوم حال المرض اذا نوى ذلك مع ان جوازه و عدمه لا يناطان بالنيه و انما يناطان بالضرر و عدمه و ذلك لان الظاهر رجوع قيد النيه الى السفر لا الى المرض بحسب الانصراف والارتكاز ويبقى اشكال و هو اشتماله على كون كفاره النذر اطعام سبعة مساكين المخالف لغيره من الادله الداله على انها كفاره يمين أو كفاره مخيره ككفاره شهر رمضان و قد عرفت جواب هذا الاشكال بان الموجود في الفقيه و المقنع عشره بدل سبعة، هذا و حيث ان المستند في العنوان منحصر بهذا الخبر فليزاد في العنوان و لو نيه.

و اما لو كان النذر مطلقاً و لم يقيد بالسفر و ان كان يومه معيناً فلا يجوز في السفر كما هو المشهور(١) و الروايات به مستفيضه منها ما في صحيح محمد بن ابي عمير و هو من اصحاب الاجماع عن كرام قال «قلت لابي عبد الله (عليه السلام) اني جعلت على نفسي ان اصوم حتى يقوم القائم (عليه السلام) فقال صم و لا تصم في السفر.. الخ»(٢) و موثق

ص: ٣٣٢

١- المختلف ج/٣ ص ٣٢٥

٢- الكافي ج/٤ ص ١٤١ ح/١ و نقل في الباب روايات متعدده داله على ذلك.

زراره(١) و غيرهما و لم يخالف فى ذلك الا ما نقله المختلف عن المفيد بجواز صوم السفر فى غير شهر رمضان(٢) .

هذا مع انه قد افتى فى المقنعه اولاً كالمشهور(٣) و استدل له بعموم الوفاء بالنذر و بموثق ابراهيم بن عبد الحميد عن ابى الحسن (عليه السلام) سألته (عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى قال (عليه السلام) يصومه ابداً فى السفر و الحضر)(٤).

اقول: اما العموم فلا- يتمسك به لاثبات مشروعيته بل انما هو لما هو مشروع فى نفسه أو بعد اثبات مشروعيته و اما الموثق فلا يقاوم تلك الروايات و التى عليها عمل المشهور و حمل على نيته صومه سفرأ و حضراً فيكون مؤيداً لصحيح على بن مهزيار المتقدم لكن المرتضى عمل بمضمونه فى الجمل(٥) و قد عرفت ضعفه مع معارضته لموثق زراره المتقدم و صحيح على بن مهزيار (رجل نذر ان يصوم يوم الجمعة دائماً مابقى فوافق ذلك اليوم عيد فطر أو اضحى أو ايام تشريق أو سفر أو مرض هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع يا سيدى؟ فكتب (عليه السلام) اليه قد وضع الله عنه الصيام فى هذه الايام كلها و يصوم يوماً بدل يوم

ص: ٣٣٣

١- الكافى ج/ ٤ ص ١٤٣ ح/ ١٠

٢- المختلف ج/ ٣ ص ٣٢٦ و حكاه عنه المعتبر ص ٣١٠ هذا و حكى عن سلا ج/ ٨ ص ٤٠٩ .

٣- المقنعه ص ٣٥٠

٤- الكافى ج/ ٤ ص ١٤٣ ح/ ٩ بناءً على كون ابراهيم هو الثقة الواقفى .

٥- جمل العلم و العمل ص ٩٧

ان شاء الله...الخبر(١) و هو عين صحيحه الاخر متناً الا ان ذاك استثنى نذر الصوم سفراً نيةً. وغيرهما(٢).

و اما خبر عبد الله بن جندب قال: «سأل عباد بن ميمون و أنا حاضر عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً و أراد الخروج إلى مكّه، فقال عبد الله بن جندب: سمعت من رواه عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه سئل عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً فحضرته نيته في زياره أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: يخرج و لا يصوم في الطريق فإذا رجع قضى ذلك»(٣) فضعيف سنداً و حمل على ما إذا كان نذر صومه غير معيّن فيسافر و لا يصوم في السفر، ثم يأتي بما عليه من الصوم بأن يكون معنى «قضى ذلك» الإتيان به .

(قيل: و جزاء الصيد)

ص: ٣٣٤

١- الكافي ج ٧/ ح ١٢/ ص ٤٥٦

٢- التهذيب ج ٤/ ص ٢٣٤ ح ٦٨٦ و الاستبصار ج ٢/ ص ١٠١ ح ٣٢٨ و الكافي ج ٤/ ص ١٤٢ ح ٧/ و ح ٨/

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٤٥٧ ح ١٦

و القائل هو على بن بابويه فى رسالته و ابنه فى مقنعه فاستثنى الصوم فى كفاره صيد المحرم و ايضاً صوم كفاره الاحلال من الاحرام و صوم الاعتكاف(١) و ليس من نص يدعمهما فلا يجوز الخروج عن عموم ما تقدم .

و بقى من الاقوال قول ابن حمزه حيث استثنى صوم الكفاره التى يلزم التتابع فيها و صيام كفاره قتل العمد فى الاشهر الحرم و هو يصوم فيها فاتفق له سفر(٢) و هذا القول كسابقه لا دليل عليه.

(و يمرن الصبى لسبع و قال ابنا بابويه و الشيخ لتسع)

و قد تقدم البحث عنه مع دليله .

و من جمله شرائط صحه الصوم عدم المرض كما نطق بذلك القرآن و مع العلم بالمرض فهو و مع الظن بالمرض يتبع ظنه كما قال المصنف:

(و المريض يتبع ظنه)

كما يرشد اليه التعبير بالخوف ففى صحيح حريز عن الصادق (عليه السلام) قال (الصائم اذا خاف على عينيه من الرمد افطر)(٣).

و اما حد المرض الذى يجوز معه الافطار ففى صحيح سماعه(٤) «سألته ما حد المرض - الى - قال هو مؤتمن عليه فإن وجد ضعفاً فليفطر وان وجد قوةً فليصمه

ص: ٣٣٥

١- المختلف ج/ ٣ ص ٣٢٨ و ص ٣٢٩ و المقنع ص ٦٣ و مثلهما الفقه المنسوب للرضا (عليه السلام) ص ٢١٣

٢- الوسيط ص ١٤٨

٣- الكافى ج/ ٤ ص ١١٨ ح/ ٤

٤- وصفناه بالصحيح لأن سماعه ثقة امامى على الصحيح راجع القاموس ج/ ٥ ص ٣٠٢ و كذلك العيديدى الذى هو فى سنده ثقة ايضاً.

كان المرض ما كان»^(١)، وفي صحيح الوليد بن صبيح وبتوسط ابن ابي عمير وجميل بن دراج و هما من اصحاب الاجماع «قال: صممت بالمدينه يوماً في شهر رمضان فبعث اليّ ابو عبد الله (عليه السلام) بقصعه فيها خل و زيت و قال: افطر وصلّ و انت قاعد»^(٢)، وفي صحيح محمد بن مسلم «قال قلت لابي عبد الله (عليه السلام): ما حد المريض اذا نقه في الصيام قال: ذلك اليه هو اعلم بنفسه اذا قوى فليصم»^(٣).

و اما خبر الحضرمي «ما حد المرض الذي يترك منه الصوم؟ قال اذا لم يستطع ان يتسحر»^(٤) فمحمول على حصول مانع له من شرب الدواء في السحر او التسحر و عدم قدره على اتيان الصوم بقرينه ما تقدم و مثله خبر سليمان بن عمرو^(٥).

و الحاصل انه لا- تعتبر فعلية المرض بل يكفي خوف حدوثه بالرغم من اقتضاء ظاهر الآيه الكريمه اعتبار فعليته و ذلك لعدم احتمال اعتبار ذلك بل النكته هي

ص: ٣٣٦

١- الكافي ج/٤ ص ١١٨ ح/٣

٢- الكافي ج/٤ ص ١١٨ ح/١

٣- المصدر السابق ح/٨؛ و نقه: صح و خرج من مرضه و بقي فيه ضعف.

٤- المصدر السابق ح/٦

٥- المصدر السابق ح/٧

الخوف من المرض المستقبلي بلا خصوصيته لوجوده الفعلي. على أن في صحيحه حريز السابقه دلاله كافيه.

كما و يكفي مطلق الضرر كمن به جرح يخاف طول برئه و ذلك لفهم العرف المثاليه من ذكر المرض في الآيه الكريمه.

و قول الطبيب الثقه حجه و ذلك لانه طريق عقلائي لا ردع عنه فيلزم الأخذ به و ان لم يحصل خوف. أجل مع حصول العلم بخطئه أو الاطمئنان فلا حجيته له لأنه كسائر الحجج التي يختص جعلها بحاله الشك. و بهذا يتضح ان الحجة في باب المرض اما الخوف الوجداني من الضرر أو قول الطبيب .

(فلو تكلفه مع ظن الضرر قضى)

اذا صادف المرض واقعاً والّا صح صومه لانكشاف خلافه واقعاً لان ظن الضرر طريق الى الواقع.

فيه الصوم

(و يجب فيه النية المشتمله على الوجه و القربه لكل ليلة و المقارن لطلوع الفجر مجزيه)

اقول: قد تقدم ما يرتبط بالنيه و انه لا بد من امتثال الامر الالهى و هو لا يحصل الا بالقصد و المراد من القربه هو هذا المعنى لا غير و لا دليل على غيره كما و قد

ص: ٣٣٧

تقدم عدم وجوب نيه الوجه و لا بد من ان يكون اول جزء من طلوع الفجر مورداً للنيه حتى يحصل الامتثال نعم لا بد في العباده من ترك الرياء المعبر عنه بالاخلاص للنصوص الكثيره (١) و يمكن الاستدلال بالايه المباركه {وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين} الظاهره في ان الاوامر الالهيه لاجل تحقق العباده المقرونه بالاخلاص و الاخلاص و ان فسرهم بالتوحيد و عدم الشرك الا انه بهذا المعنى شامل لعدم الرياء لان الرياء شرك كما ورد في بعض النصوص.

(و الناسي يجدها الى الزوال)

كما عليه المشهور على حد تعبير المختلف (٢) و يشهد له حديث الرفع الحاكم على الادله الاوليه خلافاً لابن ابي عقيل حيث جعل الناسي كالعامد (٣) و هو صحيح عند عدم قيام الدليل و قد عرفت ثبوته هذا و استدل له بما ورد في المسافر اذا حضر قبل الزوال و قبل تناول الطعام مثل صحيح يونس - و ان كان فيه العبيدى - قال: في خبر «و قال: في المسافر يدخل اهله و هو جنب قبل الزوال و لم يكن اكل فعليه ان يتم صومه و لا قضاء عليه» (٤) و في ذيله يعنى اذا كانت جنبته من احتلام .

ص: ٣٣٨

١- وسائل الشيعه ج ١ ص ٦٤ باب ١١ من ابواب مقدمات العبادات.

٢- المختلف ج ٣ ص ٢٣٧ و قد قال الشيخ في المبسوط ج ١ ص ٢٧٨ و المفيد في المقنعه ص ٣٠٢ و ابن زهره في الغنيه ادعى عليه الاجماع و قال به ابن الجنيد و جوزه المرتضى حتى في حال العمد ص ٩٥ من جمل العلم و العمل .

٣- المختلف ج ٣ ص ٢٣٧

٤- الكافي ج ٣ ص ١٣٢ ح ٩/

اقول: من المحتمل ان يكون هذا التفسير من الكليني حيث ذهب الى لزوم الطهارة من حدث الجنابه حسب الظاهر من نقله صحيح الحلبي(١) الظاهر في ذلك وقد عرفت ضعف هذا القول فيما تقدم و مثله موثق ابي بصير «ان قدم قبل الزوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم و يعتد به»(٢) و موثق سماعه(٣) و غيرها(٤) فان هذه الروايات يستنبط منها امتداد وقت النيه فيها الى الزوال .

قلت: و قد اجيب بان التعدي عنها لما فيه نحن يتوقف على احراز الملاك و هو غير حاصل و قد يستدل له بالاتفاق الظاهر من المعبر و التذكرة و المنتهى(٥).

اقول: و هو كما ترى فقد خالف في ذلك ابن ابي عقيل(٦) نعم كلامهم يدل على وجود شهره في المقام .

هذا و جعل وقت النيه الى الزوال المرتضى اختياراً(٧) و ليس من دليل يدل على قوله فإن من ترك قصد امتثال الامر لم يحصل منه امتثال الواجب الممتد من طلوع الفجر الى الغروب فكيف يصح صومه و هو لم يمثل المأمور به.

ص: ٣٣٩

١- الكافي ج/٣ ص ١٠٥ ح/١

٢- الوسائل باب ٦ من ابواب من يصح منه الصوم ح/٦

٣- الوسائل باب ٦ من ابواب من يصح منه الصوم ح/٧

٤- الوسائل باب ٦ من ابواب من يصح منه الصوم ح/٤ و الكافي ج/٤ ص ١٣٢ ح/٧

٥- الجواهر ج ١٦ ص ١٩٧

٦- المختلف ج ٣ ص ٣٦٧

٧- الجواهر ج ١٦ ص ١٩٨

و اما ما احتج للسيد المرتضى بمثل صحيح هشام بن سالم و فيه: (فقال ان هو نوى الصوم قبل ان تزول الشمس حسب له يومه و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى) (١) و صحيح عبدالرحمن بن الحجاج «قال سألت عن الرجل يبدو له بعد ما اصبح و يرتفع النهار ان يصوم ذلك اليوم و يقضيه من رمضان و ان لم يكن نوى ذلك من الليل قال نعم يصومه و يعتد به اذا لم يحدث شيئاً» (٢) و غيرهما و الجواب انها محمولة على قضاء شهر رمضان و النافله بقريته ان الكليني رواها فى باب صوم قضاء رمضان و غيره (٣) و مثله الصدوق (٤) مضافاً الى اختصاص بعضها فى قضاء شهر رمضان و النذر فلاحظ.

ثم انه مع ذلك لا تخلو فتوى المشهور من اشكال و هو انه اذا انحصر الدليل فى صحة صوم الناسى للنيه بحديث الرفع بناء على صحة الاستدلال به كما هو المختار فانه يقتضى صحة الصوم و لو بعد الزوال و لا وجه لتقييده بالزوال الاً قياساً على حكم المسافر و قد عرفت التأمل فيه نعم الاشكال لا يرد على عبارته الشيخ فى النهايه فإنها مطلقة شاملة لما بعد الزوال (٥).

ص: ٣٤٠

-
- ١- التهذيب ج/٤ ص ١٨٨
 - ٢- الكافي ج/٤ ص ١٢٢ ح/٤
 - ٣- الكافي ج/٤ ص ١٢١
 - ٤- الفقيه ج/٢ ص ٩٥ و مثله المقنع ص ٢٠٠ طبع الهادى
 - ٥- النجعه ج/٤ ص ٢٥١

هذا و ذهب ابن الجنيد الى جواز الابتداء بالنيه وان بقى بعض النهار(١) و كلامه يقتضى صحه ذلك مع الذكر و النسيان و استدل له بما استدل للسيد المرتضى و قد تقدم الجواب عنها .

وبقى شىء وهو ان صحيح ابن الحجاج المتقدم عن ابى الحسن (عليه السلام) قد رواه الشيخ فى التهذيب بسندين آخرين احدهما صحيح و بمتن واحد و هو قال: «سألت ابا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل يصبح و لم يطعم و لم يشرب و لم ينو صوماً و كان عليه يوم من شهر رمضان أنه ان يصوم ذلك اليوم و قد ذهب عامه النهار؟ قال: نعم له ان يصوم و يعتد به من شهر رمضان»(٢) فقد يتوهم منه انه ظاهر فى شهر رمضان لا- فى قضاائه و لكن الانصاف انه بالتأمل يظهر انه ظاهر فى قضاء شهر رمضان فالتعبير بانه عليه يوم من شهر رمضان يعنى مطلوب يوم من شهر رمضان و يدل بأنه له ان يصومه بالنيه الحاصله بعد الزوال لغير رمضان و الامام (عليه السلام) اجابه بأنه له ان يصومه لرمضان يعنى لقضاائه هذا و من المعلوم انه لا يجوز الصيام فى شهر رمضان لغير رمضان فالروايه اذاً اجنبية عن شهر رمضان و هى عين روايه الكافى و الظاهر ان النقل كان بالمعنى وكذلك قد يتوهم ذلك من صحيح هشام الذى قد رواه التهذيب(٣) مرتين و قد تضمن (انه ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى) و هو خير شاهد على عدم ارتباطه بشهر رمضان

ص: ٣٤١

١- المختلف ج/ ٣ ص ٢٣٥ و ص ٢٣٨

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ١٨٨ ح/ ١٣ و ص ١٨٧ ح/ ٩

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ١٨٨ ح/ ١١ و ح/ ١٥

بل بالصوم التطوعى كما لا يخفى والحاصل بطلان كلام ابن الجنييد فى جواز امتداد النيه عمداً و اختياراً الى ان يبقى شىء من النهار نعم يصح كلامه للناسى لما تقتضيه القاعده سواء تعدينا بالحكم المسافر لما نحن فيه ام لم نتعد فحديث الرفع شامل لما نحن فيه فتصح النيه من الناسى الى قبل الغروب فى شهر رمضان المبارك هذا اذا كان استناد ترك الصوم الى النسيان لا الى عزمه على ترك الصيام فهناك انسان تارك لاداء الفرائض الالهيه و مع ذلك فهو ينسى وجوب صوم هذا اليوم أو كونه من شهر رمضان و فى الحقيقه هو ليس ناس بل غير مكترث لاداء الواجبات الالهيه فلا يكون معذوراً و لو تذكر بعد ثانيه من الفجر لان تركه للواجب لم يستند الى النسيان بل الى عزمه على عدم الصوم فلاحظ.

(و المشهور بين القدماء الإكتفاء بنيه واحده للشهر و ادعى المرتضى فى الرسيه فيه الاجماع و الاول اولى)

فقد قال به الشيخان و السيد المرتضى و سلالر و ابوالصلاح(١) و ذهب اليه ابن زهره(٢) و الاكتفاء بها باعتبار حصول امتثال الأمور به لوقوعه عن عزم و قصد و لذا فالإكتفاء بها مرهون ببقاء العزم فلو نقضها بالعزم على عدم الصوم أو التردد فلا اثر لها , هذا و النيه لكل الشهر لازم الديانه بل لاداء كل الفرائض الالهيه الى

ص: ٣٤٢

١- المقنعه ص ٣٠٢ و الخلاف ج/٢ ص ١٦٣ مسأله ٣ و المبسوط ج/١ ص ٢٧٦ و النهايه ص ١٥١ و الاقتصاد ص ٢٨٧ و جمل العلم و العمل ص ٩٥ و الانتصار ص ٦١ و المراسم ص ٩٦ و الكافى فى الفقه ص ١٨١ و رسائل المرتضى ج/٢ ص ٣٥٥ (المسائل الرسيه) .

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٥٢

آخر العمر و لذا فالنيه كل ليله بدون النيه للشهر انما هو نوع من التجري و صومه صحيح و عكسه قد عرفت انه بلا اثر . ولا معنى للإجماع الذى يدعيه المرتضى فإن مسألتنا من المسائل العقلية لا الشرعية و ان الاصل فيها هو ان صوم كل يوم لا بد فى حصول الامتثال فيه الى قصد و عزم ويكتفى بنيه الشهر كله لبقائها الى كل يوم يوم.

و اما من كان عازماً على صوم الشهر كله و لم يعزم على صوم يوم الشك بخصوصه و اتفق انه لم يرتكب فيه مفطراً و بعد ذلك علم بكونه من الشهر فهل تكفى فيه نيه الشهر فى حصول الامتثال؟ كلا ثم كلا، ثم ان الاصل فى طرح هذه المسألة و هى كفايه نيه واحده للشهر هو ما لك بن انس حسب ما يفهم من كتاب الخلاف.(١) هذا و يشهد للزوم النيه لكل يوم الروايات الواردة فى عدم وجوب قضاء ما فات المغمى عليه من صلاه و صيام بدليل (ان كل ما غلب الله عليه فانه اولى بالعدر)(٢) لا بدليل حصول الامتثال بل الروايات واضحه بعدم حصول الامتثال و انه مع ذلك ساقط للقاعده المذكوره و ايضاً لم يفصل فيها بين من سبقت منه النيه لكل الشهر و من لم تسبق منه النيه مضافاً الى ان الغالب لمن يصوم حصول النيه لكل الشهر وبذلك تعرف ضعف ما فى المبسوط من ان سقوط القضاء عن المغمى عليه لاجل سبق النيه منه(٣).

ص: ٣٤٣

١- كتاب الخلاف مسأله ٣ من مسائل الصوم

٢- كتاب الفقيه ج ١/ ص ٣٦٣ - ٤٩٩

٣- النجعه ج ٤ ص ٢٥٤

بل حتى في رمضان فإنه ما لم يتعين لا يحصل الامتثال نعم فيما كان متعيناً فمجرد قصده يكفي في حصول امتثاله و جعل الشيخ في الجمل و المبسوط (١) كونه متعيناً كرمضان يغني عن نيه التعيين فيه قلت الا انه لو قصد هذا المعين فقد حصلت نيه التعيين و ان لم يقصد المعين و انما قصد صوماً ما بدون قصد لامتثال إمر الله جل و علا بصيام شهر رمضان فهذا لا يصدق عليه انه امتثل امرالله جل و علا الا ان نقول ان المطلوب في شهر رمضان هو مطلق الطبعه كيف ما حصلت و حينئذ فلازمه صحه هذا الصوم حيث ان المأمور به في شهر رمضان هو طبعه الصوم لا غير فيصدق عليه انه صام وان الطبعه حصلت فيصح صومه بخلاف غير شهر رمضان فإنه لا يتعين الصوم فيها الا بمعين و هو غير حاصل فلا بد من نيه التعيين في غيره نعم لو نوى صوماً بالخصوص كأن نوى صوم نذر أو كفاره في شهر رمضان ففيه الخلاف فذهب الشيخ في الخلاف و المبسوط و السيد المرتضى (٢) الى وقوعه عن رمضان لا غير .

و ذهب ابن ادريس الى انه يقع عن رمضان ان كان جاهلاً بكونه من شهر رمضان و لا يجزى عنه و لا عن غيره ان كان عالماً (٣) و افتى بوقوعه عن رمضان لا عما

ص: ٣٤٤

-
- ١- الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١١ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧٦
 - ٢- جمل العلم و العمل ص ٩٠ و الخلاف ج ٢/ ص ١٦٤ مسأله ٤ و المبسوط ج ١/ ص ٢٧٦
 - ٣- السرائر ج ١/ ص ٣٧٢

نوى لو كان جاهلاً ثم علم ابن بابويه (١) و الوجه فى قول الشيخ و السيد هو ان المطلوب طبيعه الصوم لا حصه خاصه منه مضافاً الى ان رمضان لا يقع فيه صوم غيره مضافاً الى حصول باقى شرائط الصوم من النيه و غيرها فيتم المطلوب و هو صحه الصوم و تلغو النيه المخالفه لصوم رمضان .

و اما لو قلنا بأن المطلوب حصه خاصه من الصوم فالقاعده تقتضى بطلان الصوم عند الجهل والعلم ولا وجه للتفصيل الاً بدليل خاص و هو موجود فى موثق سماعه عن الصادق (عليه السلام) فى خبر «و انما ينوى من الليله أنه يصوم من شعبان فإن كان من شهر رمضان اجزاء عنه بتفضل الله تعالى و بما قد وسّع على عباده و لو لا ذلك لهلك الناس» (٢) . هذا و ان كان الخبر مرتبطاً بيوم الشكّ الاً انه بالغاء الخصوصية نعمّه لكل جهل , و لا تخفى دلالتة على ان المطلوب انما هو الحصه من الصيام لا مطلق الطبيعه وانما الله تعالى يتفضل على العباد بالقبول

و اما الاستدلال بخبر الزهرى (و كيف يجزىء صوم تطوع عن فريضه؟ فقال لو ان رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً و هو لا يعلم انه من شهر رمضان ثم علم (بعد) ذلك لأجزاء عنه لأن الفرض انما وقع على اليوم بعينه) (٣) الدال على ان المطلوب هو نفس الصيام فى شهر رمضان و ان الطبيعه هى المطلوبه لا الحصه الخاصه . فمضافاً لضعفه سنداً معارض بموثق سماعه المتقدم انفاً.

ص: ٣٤٥

١- المختلف ج/ ٣ ص ٢٤٦ و مثله الفقه المنسوب الرضا (عليه السلام) ص ٢٠١

٢- الكافى ج/ ٤ ص ٨٢ ح/ ٦

٣- الكافى ج/ ٤ ص ٨٥ ح/ ١

و لو صام يوم الشك من رمضان فبان كذلك بطل صومه بدليل موثق سماعه الدال على بطلان الصوم فيه لو نواه من رمضان ففيه: (رجل صام يوماً ولا يدري امن شهر رمضان هو أو من غيره فجاء قوم شهدوا انه كان من شهر رمضان فقال بعض الناس عندنا لا يعتد به فقال بل - الى - ولا يصومه من شهر رمضان لأنه قد نهى ان ينفرد الانسان بالصيام في يوم الشك)(١).

ثم ان الشيخ في المبسوط افتى بجواز التطوع في الصيام بالسفر في شهر رمضان(٢) و علق صحته في الخلاف على من اجاز صوم النافله في السفر(٣) و استدل له بأنه زمان لا يجب صومه عن رمضان فأجزأ عن غيره كغيره من الازمنه. اقول: و رد بوجود مرسل اسماعيل بن سهل و مرسل الحسن بن هشام الجمال على عدم جواز صيام النافله في شهر رمضان للمسافر وان جاز له في غير رمضان(٤).

ص: ٣٤٦

١- الوسائل ج/٤ ص ١٣ باب ٥ ح/٤

٢- المبسوط ج/١ ص ٢٧٧

٣- الخلاف - كتاب الصوم - اخر مسأله ٤

٤- الكافي ج/٤ ص ١٣٠ ح/١ و التهذيب ج/٤ ص ٢٣٦ و الاستبصار ج/١ ص ١٠٢

هذا فيما اذا بنينا على صحه صوم النافله فى السفر و حيث ان المختار عدم صحه صوم النافله فى السفر الا ما استثنى مما تقدم بما تقدم(١) فالامر سهل و عليه فلا يجوز صوم النافله فى شهر رمضان مطلقاً و مع ذلك يبقى احتمال جواز صوم النافله مما استثنى فى السفر فى شهر رمضان قائماً بحاله و الخبران المرسلان يمنعانها لكنهما ضعيفان لمعارضتهما لما دل على جواز صوم النافله فى السفر المعتضد بالمشهور و الاستدلال بالايه على وجوب القضاء لمن كان مسافراً فى شهر رمضان يردده عدم دلالتها على ممنوعيه الصوم لغير رمضان فنفى الصوم لرمضان لا يدل على نفى غيره اذا امكن نعم لو قام الدليل الخاص على عدم جواز صوم غير رمضان فى رمضان فهو - كما هو المستفاد من موثق سماعه المتقدم - و الا فالقاعده تقتضى الجواز فتأمل.

حصيله البحث:

شروط الصوم: يعتبر فى وجوب الصوم البلوغ ولو بلغ الصبى بعد ما نوى الصوم فى الاثناء لا يجب عليه الامساك .

ص: ٣٤٧

١- و هو المشهور فذهب اليه المفيد فى المقنعه ص ٣٥٠ و الشيخ فى النهايه ص ١٦٢ و السيد فى الجمل ص ٩٧ ؛ و الصدوق و ابوه كما فى المختلف ج/٣ ص ٣٣٢ ؛ و المقنع ص ٦٣ و سلار كما فى المراسم ص ٩٧ ؛ نعم اجازه ابن حمزه فى الوسيله ص ١٤٨ و قال بكراهته ابن البراج فى المذهب ج/١ ص ١٩٤ و ابن ادريس فى السرائر ج/١ ص ٣٩٣ فلاحظ.

و يشترط فى وجوب الصوم وصحته العقل و الخلو من الحيض و النفاس و عدم السّفَر. و التّمييز، و يصحّ من المستحاضه سواء فعلت الواجب من الغسل ام لا و من المسافر فى دم المتعه و بدل البدنه و النّذر المقيّد بالسفر و لو نيه لا مطلق النذر.

و المريض يتّبع ظنّه فلو تكلفه مع ظنّ الضّرر قضى اذا صادف المرض واقعاً و الاّ صح صومه.

و تجب فى الصوم نيّته و تعتبر النيه لكلّ ليله، و المقارنه مجزئّه نعم تكفى النيه اجمالاً لكل شهر رمضان، و النّاسى يجدّها إلى قبل الغروب فى شهر رمضان المبارك هذا اذا كان استناد ترك الصوم الى النسيان لا الى عزمه على ترك الصيام و الاّ فلا يكون معذوراً و لو تذكر بعد ثانيه من الفجر. و يشترط فى الصوم التّعيين نعم فيما كان متعيناً كشهر رمضان فمجرد قصده يكفى فى حصول امتثاله. و لو صام يوم الشك من رمضان فبان كذلك بطل صومه.

ما يثبت به الشهر

(و يعلم برؤيه الهلال أو شهاده عدلين أو شياح أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان لا الواحد فى اوله)

ص: ٣٤٨

و يدل على الاول صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (فإذا رأيت الهلال فصم و اذا رأيت فافطر) (١) وغيره (٢).

واما الثاني فيدل عليه صحيح الحلبي ايضاً عن الصادق (عليه السلام) قال (كان على (عليه السلام) يقول: لا اجيز في الهلال الا شهاده رجلين عدلين) (٣) وغيره (٤) و بذلك افتى المفيد و المرتضى و ابن الجنيد و ابن ادریس (٥) وهو المفهوم من الكليني و عند سائر بطريق اولي فانه قائل بثبوتہ في اوله بشهاده الواحد (٦) و ذهب الشيخ في النهايه الى ثبوتہ بشهاده خمسين من اهل البلد أو عدلين من خارجه ان كان في السماء عله و

ص: ٣٤٩

١- الكافي ج ٤/ ص ٧٦ ح ١/

٢- الكافي ج ٤/ ص ٧٧ ح ٧٧ ففى صحيح محمد بن مسلم (فليس بالرأى و لا بالتظنى و لكن بالرؤيه).

٣- الكافي ج ٤/ ص ٧٦ ح ٢/

٤- الكافي ج ٤/ ص ٧٧ ح ٤/ صحيح حماد (لا تجوز شهاده النساء في الهلال و لا تجوز الا شهاده رجلين عدلين) و غيره مثل صحيح منصور بن حازم (فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه) التهذيب ج ٤/ ص ١٥٧ و الاستبصار ج ٢/ ص ٦٣

٥- السرائر ج ١/ ص ٣٨٠ و المقنعه ص ٢٩٧ و جمل العلم و العمل ص ٧٦ و المختلف ج ٣/ ص ٣٥٣

٦- المراسم ص ٩٦

الآ فلابد من شهادة خمسين من خارج البلد(١)، و به افتى ابن البراج(٢) و الصدوق فى المقنع و الهداياه(٣) و قال فى المبسوط بشهادة عدلين مع وجود العله و الآ فلابد من خمسين رجلاً(٤) و به افتى ابو الصلاح(٥) و قال فى الخلاف بشهادة العدلين مع الغيم و بالخمسين مع الصحو أو شهادة عدلين من خارج البلد(٦) و يشهد للقول بالخمسين خبر حبيب الخزاعى(٧) و هو مستند المقنع و الهداياه و صحيح ابى ايوب ابراهيم بن عثمان الخزاز و فيه: «و لا يجرى فى رؤيه الهلال اذا لم تكن فى السماء عله اقل من شهادة خمسين و اذا كانت فى السماء عله قبلت شهادة رجلين يدخلان و يخرجان من مصر»(٨)، و يؤيده صحيح محمد بن مسلم و فيه: «و الرؤيه ليس ان يقوم عشره فينظروا فيقول واحد: هو ذا هو و ينظر تسعه فلا يرونه اذا راه واحد راه

ص: ٣٥٠

-
- ١- النهايه ص ١٥٠ و ص ١٥١
 - ٢- المذهب ج ١/ ص ١٨٩
 - ٣- المقنع ص ٥٨ ؛ النجعه ج ٤ ص ٢٦٦
 - ٤- المبسوط ج ١/ ص ٢٦٧
 - ٥- الكافى فى الفقه ص ١٨١
 - ٦- الخلاف ج ٢/ ص ١٧٢ مسأله ١١
 - ٧- التهذيب ج ٤/ ص ١٥٩ و الاستبصار ج ٢/ ص ٧٤
 - ٨- التهذيب ج ٤/ ص ١٦٠ ح/ ٤٥١

عشره و الف»(١) و خبر الفضل بن عبد الملك «و ليس الرؤيه ان يراه واحد و لا اثنان و لا خمسون»(٢) و يشهد للقول الاول الاخبار المستفيضه منها الصحاح كصحيح الحلبي مما تقدم و صحيح ابن حازم و غيرهما هذا و لا شك في تقدم هذا القول على القول بالخمسين لا- لانه المشهور بل لان ظاهر تلك الاخبار عدم حجيه البيئه مع العلم او الاطمئنان - و الذى هو علم عرفاً - بالخطأ فان المفهوم من قوله (عليه السلام) اذا راه واحد راه مائه هو العلم بخطأ البيئه, و لذا تجد ان الخبرين الاولين تضمنا جواز الاعتماد على البيئه مع العله و كون الشاهدين من خارج البلد لانتفاء القرينه على خطأ البيئه هذا و الذى يظهر من الخبرين الاخيرين يعنى صحيح ابن مسلم و خبر الفضل انهما يختلفان موضوعاً عن تلك الاخبار فتلك موضوعها شهاده العدلين و هذان موضوعهما اخبار الناس بالرؤيه و اثبات الهلال بالرؤيه لا عن طريق نفسه و فى الحقيقه ان هذين الخبرين يتكلمان عن التواتر و الشيع المفيد للعلم و انه لا- اطمئنان بالخبرين و الثلاث فى ما اذا امكن للآخرين رؤيته و على هذا المعنى يمكن حمل صدر الخبرين الاولين بل الظاهر منهما هو هذا المعنى و دلتا على جواز الاكتفاء بخبرى الشاهدين ايأ كانا من خارج البلد اذا كان فى المصر عله و لم يشترط فيهما العداله و هذا ضعف اخر فيهما فلم يقل احد بجواز قبول شهاده رجلين مطلقاً الا ما نسبته ابن حمزه للروايه(٣) .

ص: ٣٥١

١- التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٦٣

٢- الفقيه ج/ ٢ ص ١٢٣ و التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٦ ح/ ٣

٣- النجعه ج ٤ ؛ ص ٢٦٤

و اما الثالث: و هو الشيع المفيد للوثوق و الاطمينان فهو حجه لكونه علماً بعد استناده الى مقدمات حسيه تورث الوثوق و الاطمينان و مثله التواتر نعم الاطمينان الحاصل بلا ان يكون مستنداً للمقدمات الحسيه لا حجه فيه لانه ليس من العلم فى شىء بل هو نوع من الظن و مثله القطع غير المستند الى الحس فانه ايضاً ليس من العلم فى شىء بل هو مرتبه اخرى من مراتب الظن و لا حجه فيه و تحقيق ذلك فى الاصول و ان شاع بين متأخرى المتأخرين انه كاليقين و حجته ذاتيه هذا و قد تقدم ان صحيح محمد بن مسلم المتضمن لتفسير الرؤيه «و ان الرؤيه ليس ان يقوم عشره فينظروا فيقول واحد هو ذا هو و ينظر تسعه فلا يرونه اذا راه واحد راه عشر و الف» دال على حجه الشيع المفيد للوثوق و الاطمئنان .

و مثله صحيح ابن مسلم^(١) غيره و عليه يحمل موثق سماعه «اذا اجتمع اهل المصر على صيامه للرؤيه فاقضه اذا كان اهل المصر خمسائه انسان»^(٢).

و اما الرابع: فيدل عليه صحيح محمد بن قيس «فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ليله ثم افطروا»^(٣) و نحو غيره الوارد بعضه فى هلال شهر رمضان و بعضه فى هلال شوال .

ص: ٣٥٢

-
- ١- التهذيب ج/ ٤ ص ١٦٣ ح/ ٣٣ و بعده قال الشيخ: يريد (عليه السلام) بذلك ان صومهم انما يكون برؤيه فإذا لم يستفص الخبر عندهم برؤيه الهلال لم يصوموا على ما جرت به العاده فى باب الاسلام.
 - ٢- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٧ ح/ ٦
 - ٣- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٧ ح/ ٣٣٧ و التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٨ والاستبصار ج/ ٢ ص ٧٣

هذا و ذهب سَلَّار الديلمي الى كفايه شهادته الواحد في اول رمضان لا في اخره كما تقدم و استدل له في المختلف بصحيح محمد بن قيس المتقدم انفاً و فيه (اذا رأيت الهلال فافطروا أو شهد عليه عدل من المسلمين) باعتبار ان العدل يصدق على الشخص الواحد و اجاب عنه بأن محمد بن قيس مشترك بين الثقة و الضعيف أولاً وان العدل كما يصدق على الواحد يصدق على الكثير بنص اهل اللغة(١).

اقول: اصل الاستدلال بهذا الصحيح له باطل فهو يفتى بكفايه خبر العدل الواحد في اوله لا في اخره و الصحيح بناءً على دلالة يثبته في اخره و اما اشكاله السندی فمردود باعتبار تعين الثقة منه بدليل روايه عاصم بن حميد عنه كما يفهم من فهرست الشيخ و رجال النجاشي(٢) فلاحظ و اما جوابه الاخير بان العدل يصدق على الواحد و الكثير فلا ينفعه اذا لم يكن مشتركاً بينهما نعم بقرينه باقى الاخبار يحمل على التعدد ففي خبر المقنعه عن ابن سنان (أو يشهد شاهداً عدل)(٣) و غيره من الاخبار المستفيضة و بعد عدم عمل احد بمضمونه لا اثر له و كيف كان فلم يظهر لسَلَّار دليل واضح غير ما رواه العامه(٤) و لا نحتمل استناده الى ذلك و لا

ص: ٣٥٣

١- كما قاله ابن دريد في الجمهره ج/٢ ص ٦٦٣ و الفيومي في المصباح ص ٣٩٧

٢- رجال النجاشي ص ٣٢٣ و الفهرست ص ١٣١ رقم ٥٧٩

٣- المقنعه ص ٢٩٧ و الاخبار بذلك مستفيضة .

٤- كما عن سنن ابي داود عن ابن عباس ان اعرابياً جاء الى النبي صلى الله عليه و اله فقال انى رأيت الهلال فقال اتشهد الا اله الا الله؟ قال نعم قال اتشهد ان محمداً رسول الله قال نعم قال: يا بلال اذن فى الناس فليصوموا غداً و مثله مرسل ربعي ابن خراش راجع النجعه ج ٤ ص ٢٦٥ و ص ٢٦٦

حجيه فيه و بعد ما شرحنا لك يظهر صحه ما قاله المصنف: (و لا يشترط الخمسون مع الصحو).

و بقيت علاقات اخر اعتمد عليها البعض الا انها لا عبره بها عند المصنف و غيره كما قال:

(و لا عبره بالجدول و العدد و العلو والانتفاخ والتطوق و الخفاء ليلتين)

اقول: اما الجدول فقال ابن زهره: انه وضعه عبد الله بن معاويه بن عبد الله بن جعفر و نسبه الى الصادق (عليه السلام) (١). والظاهر ان المراد منه هو العدد لكن المصنف جعله غير العدد فلا بد انه اراد منه حساب المنجمين و لا شك في عدم العبره به لعدم الدليل عليه بعد عدم افادته للعلم و عن بعض العامه جواز العمل به لقوله تعالى ﴿و بالنجم هم يهتدون﴾ (٢) و لجواز العمل عليها في القبله و يردده ان الايه المباركه داله على جواز الاهتداء بالنجوم لا العمل بقول المنجمين تعبداً و الثاني قياس لا نقول به مضافاً للفرق بين المقام و بين القبله.

ص: ٣٥٤

١- النجعه ج ٤ ص ٢٦٧؛ هذا و ذكر في قاموس الرجال ان عبد الله هذا كان من الغلاه من اصحاب عبد الله بن الحارث و انهم يسمون بالحارثيه و كانوا يقولون من عرف الامام فليصنع ما شاء . نقل ذلك قاموس الرجال ج ٦/ ص ٣٠٢ الطبع الجديد عن النوبختي في فرق الشيعة ص ٣٢ .

٢- النحل/ ١٦

و اما العدد: و ان شهر رمضان لا ينقص ابداً و على ذلك دلت روايات مثل خبر حذيفه بن منصور عن الصادق (عليه السلام) (شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص ابداً) (١) و مرسل محمد بن اسماعيل (٢) و ايضاً خبر اخر لحذيفه عن معاذ بن كثير (٣) و مثله خبر الفقيه عن محمد بن يعقوب عن شعيب عن ابيه (٤) و عمل الصدوق بهذه الاخبار و ذكر ابن طاووس في الاقبال ان العاملين بهذه الاخبار عده من العلماء الا انه رجح بعضهم و هم الشيخ المفيد حيث الف في ذلك كتاب لمح البرهان الا انه رجح عنه و الف كتاب مصابيح النور و منهم السيد ابو محمد الحسيني و الشيخ جعفر بن محمد قولويه و الشيخ حسين بن علي بن حسين و الشيخ هارون بن موسى و ان الشيخ محمد بن علي الكراجكي كان اول امره قائلاً بذلك الا انه رجح عنه و انه الف كتاباً في الرد على من قال بان الشهر لا ينقص اسماء: الكافي في الاستدلال (٥).

ص: ٣٥٥

-
- ١- الكافي ج ٤/ ص ٧٨ ح ١/
 - ٢- الكافي ج ٤/ ص ٧٨ ح ٢/
 - ٣- الكافي ج ٤/ ص ٧٩ ح ٣/
 - ٤- الفقيه ج ٢/ ص و التهذيب ج ٤/ ص و فيه ابن شعيب و مثله عدديه المفيد راجع النجعه ج ٤ ص ٢٦٨ و في الخصال ص ٥٣١ روى ما يرتبط بالموضوع عن ابن شعيب و المذكور في الرجال هو يعقوب بن شعيب فهو الصحيح.
 - ٥- الاقبال ص ٢٥٢

هذا و ادعى الصدوق فى خصاله ان هذا قول خواص الشيعة و اهل الاستبصار منهم و الاخبار فى ذلك موافقه للكتاب و مخالفه للعامه و ان من ذهب من ضعفه الشيعة الى الاخبار التى وردت للتقيه فى انه ينقص و يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان و التمام اتقى كما تتقى العامه ..(١) اقول و مراده من موافقه القرآن قوله تعالى {و لتكلموا العده} وكأنه يفسر الايه باكمال شهر ثلاثين يوماً و قد ذكر لتفسيرها بهذا المعنى روايتين فى الخصال(٢) و ذهب الآخرون الى ان شهر رمضان كباقي الشهور ينقص و يتم و جعل السيد المرتضى القول بتمامه دائماً لقوم شذاً من اصحابنا(٣).

و قال الشيخ فى التهذيب فى رد من ورد من الخبر به: و هذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه احدها: ان متن هذا الحديث لا يوجد فى شىء من الاصول المصنفه و انما هو موجود فى الشواذ من الاخبار و منها: ان كتاب حذيفه بن منصور رحمه الله عرى منه و الكتاب معروف مشهور و لو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمنه كتابه و منها ... (٤). و كذلك ابن طاووس بعد ما ذكر مما تقدم قال فى رده: و هذا امر يشهد به الوجدان و العيان و عمل اكثر من سلف و عمل من ادركناه من

ص: ٣٥٦

١- الخصال ص ٥٣١

٢- الخصال ص ٥٣١ ح/٧ و ح/٨

٣- الناصريات (من الجوامع الفقيهيه) ص ٢٤٢ مسأله ١٢٧

٤- التهذيب ج/٤ ص ١٦٩

الاحوان... (١). و ذكر ايضاً فى رد مرسل محمد بن اسماعيل انه لا يوافق السنه الشمسيه و لا القمريه، (٢) هذا و قد طعن ابن الغضائرى فى حذيقه بن منصور فقال: «حديثه غير نقى روى الصحيح و السقيم و امره ملتبس و يخرج شاهداً» (٣).

اقول: سواء كانت احاديث حذيقه نقيه ام غير نقيه فانه لا ينحصر الخبر فيما يرويه و قد روى الصدوق عن غيره ذلك فروى عن ياسر الخادم و بسند معتبر عن الرضا (عليه السلام) (ان شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً) (٤) و عن ابى بصير و عن يعقوب بن شعيب فى تفسير قوله تعالى {و لتكلموا العده} الا ان سندهما ضعيف (٥) و روى خبرين آخرين احدهما عن معاويه بن عمار و الاخر عن اسماعيل بن مهران لهما ظهور (٦) فى ذلك و ان امكن حملهما على الغالب أو على ما هو المرتكز فى الذهن من ان الشهر ثلاثون يوماً كما وان الخبرين الواردين فى تفسير الايه يعارضهما ما رواه الكليني بإسنادين عن خلف بن حماد عن سعيد النقاش عن الصادق (عليه السلام) فى

ص: ٣٥٧

١- الاقبال ص ٢٥٢

٢- قاله المجلسى فى مرآه العقول و ذكر ايضاً انه لا يدري كيف يتم الاستدلال بالايه و جعله ثالث وجوه الضعف فى الروايه .

٣- القاموس ج ٣/ ص ١٣٦

٤- الخصال ص ٥٣٠ ح/ ٥

٥- الخصال ص ٥٣١ ح/ ٧ و ح/ ٨

٦- الخصال ص ٥٣٠ ح/ ٦ و ص ٥٣١ ح/ ٩

خبر (و لتكلموا العده يعنى الصيام) (١) هذا وقد ذكر الشيخ فى رد الاستدلال بالايه ان ظاهر الايه يفيد بان الامر بتكميل العده انما يتوجه الى معنى القضاء لما فات من الصيام لانه قاله بعد قوله (و من كان مريضاً أو على سفر فعده من ايام اخر) (٢) هذا مضافاً لما تقدم من ضعف الخبرين سنداً فلم يبق من اخبار العدد الا خبر ياسر الخادم وهو لا يقاوم ما دل على ان شهر رمضان كغيره من الشهور يعتريه الكمال والنقص و هى اخبار كثيره قيل انها متواتره يشهد لصحتها الوجدان منها موثق سماعه (٣) وصحيح زيد الشحام (٤) و غيرهما (٥) و التى من جملته النصوص المعتبره الداله على كون الصيام و الفطر بالرؤيه و قد تقدم بعضها و الحاصل عدم صحه التعويل على ما ذهب اليه الصدوق و غيره من العدد، هذا و لم يقل بهذا المعنى من العدد الصدوق نفسه فى المقنع و الهدايه و الامالى (٦).

ص: ٣٥٨

-
- ١- الكافى ج/ ٤ ص ١٦٧
 - ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ١٧٤
 - ٣- التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٦ ح/ ٤
 - ٤- التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٥ ح/ ٢
 - ٥- التهذيب ج/ ٤ ص ١٥٥ ح/ ١
 - ٦- المقنع طبع الهادى ص ١٨٣ و النجعه ج ٤ ص ٢٧١

كل ما تقدم كان عن العدد بمعنى عد شعبان ناقصاً ابداً و رمضان تاماً ابداً و يطلق العدد:

اولاً: على عد خمسه من هلال السنه الماضيه لشهر رمضان و جعل الخامس اول الحاضر.

ثانياً: و على عد شهر تاماً و اخر ناقصاً مطلقاً.

ثالثاً: و على عد تسعه و خمسين من هلال رجب .

رابعاً: و على عد كل شهر ثلاثين.(١)

اقول: اما المعنى الثانى فيرجع الى الاطلاق الاول و قد عرفت بطلانه و اما المعنى الاخير فلم يظهر القائل به غير ما نقله المبسوط عن بعض اصحابنا(٢) و يكفى فى بطلانه انه خلاف الواقع .

و بقى من الاطلاق الثانى المعنى الاول والثالث وقد قال بالمعنى الاول ابن الجنييد وقيده بما اذا لم تكن السنه كبيسه فإنه يكون فيها فى اليوم السادس قال: و الكبيس فى كل ثلاثين سنه احد عشر يوماً مره فى السنه الثالثه و مره فى الثانيه.(٣) ويشهد لأصله خبر عمران الزعفرانى قال قلت: انا نمكث فى الشتاء اليوم و اليومين

ص: ٣٥٩

١- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه ج ١ ص ١٤٦ , كتاب الصوم.

٢- المبسوط ج ١/ ص ٢٦٧ و النجعه ج ٤ ص ٢٧٦

٣- المختلف ج ٣/ ص ٣٦٣

لا نرى شمساً ولا نجماً فأى يوم نصوم؟ قال: انظر اليوم الذى صمت فى السنه الماضيه و عد خمسه ايام و صم اليوم الخامس(١).
و يشهد لقيده مكاتبه محمد بن الفرّج الى العسكرى (عليه السلام) «يسأله عما روى عن الحساب فى الصوم عن ابائك فى عد
خمسه ايام بين الاول السنه الماضيه و السنه الثانيه التى تأتى فكتب صحيح و لكن عد فى كل اربع سنين خمساً و فى السنه
الخامسه ستاً.. الخ» و فى ذيله قال السيارى الراوى المباشر عن محمد بن الفرّج: و كتب اليه محمد بن الفرّج فى سنه ٢٣٨ قال:
هذا الحساب لا يتهياً لكل انسان ان يعمل عليه انما هذا لمن يعرف السنين و من يعلم متى كانت السنه الكيسه... (٢). و المفهوم
من الصدوق فى المقنع (٣) و الكلينى هو العمل به فقد روى جميع ما تقدم مضافاً الى صحيح صفوان بن يحيى وهو من اصحاب
الاجماع عن محمد بن عثمان الخدرى (و الظاهر انه

ص: ٣٦٠

-
- ١- الكافى ج/٤ ص ٨١ ح/٤ و رواه ايضاً عنه بتفاوت لا يضر بالمعنى ح/١ ص ٨٠ و كذلك التهذيب ج/٤ ص ١٧٩ ح/٤٩٦ و
ح/٤٩٧ و الاستبصار ج/٢ ص ٧٦ ح/٢٣٠ و ح/٢٣١
 - ٢- الكافى ج/٤ ص ٨١ ح/٣ اقول: و سياق ذيله يدل على انه من الامام هذا و المراد من العسكرى فيه الامام الهادى (عليه السلام)
حيث ان محمد بن الفرّج من اصحابه (عليه السلام) و السند ضعيف من جهة السيارى فإنه ضعيف جداً.
 - ٣- المقنع ص ١٨٧ طبع الهادى و فيه: و سأله عمران.

مهمل) عن بعض مشايخه عن الصادق (عليه السلام) ما يدل على ذلك(١) وعن عجائب المخلوقات (امتحنوا ذلك خمسين سنة فكان صحيحاً)(٢).

هذا وقد ضعف الشيخ في استبصاره عمران الزعفراني بجهالته(٣) و في تهذيبه بعدم دلالته على وجوب صيامه على انه من رمضان(٤).

اقول: ألما انه لم ينحصر الخبر به نعم جميع ما ورد فيه ضعيف سنداً غير انه متعدد ففيه خمسة اخبار اثنان منهما نقلهما ابن طاووس في الاقبال الاول عن كتاب الثقفى عن عاصم بن حميد عن الصادق (عليه السلام) (عدد اليوم الذى تصومون فيه و ثلاثه ايام بعده و صوموا يوم الخامس فإنكم لن تخطأوا)(٥) و عن غياث اظنه بن اعين عنه (عليه السلام) مثله(٦) و قد اعتمدها ابن الجنيد(٧) و الكليني و الصدوق فى المقنع و صفوان بن يحيى و بعد هذا يمكن القول بقوة القول به ألّا ان الاكثر اعرض عنه .

ص: ٣٦١

١- الكافي ج/ ٤ ص ٨١ ح/ ٢

٢- المستمسك ج/ ٨ ص ٤٦٨

٣- الاستبصار ج/ ٢ ص ٧٦

٤- التهذيب ج/ ٤ ص ١٧٩

٥- الاقبال ج ١ ص ١٥

٦- الاقبال ج ١ ص ١٥

٧- الاقبال ج ١ ص ١٥

و اما المعنى الثالث فقد قال به ابن ابي عقيل ألا انه قيده بما اذا غم الشهر(١) و المفهوم من الكليني الاعتماد على الخبر الوارد فيه و هو مرفوع محمد بن الحسن بن ابي الخالد «اذا صح هلال رجب فعد تسعه و خمسين يوماً و صم يوم الستين»(٢) و به افتى الصدوق فى الفقيه و المقنع و الهداية(٣)، و قد يستدل له بصحيح هارون بن خارجه عن الصادق (عليه السلام) (عد شعبان تسعه و عشرين يوماً و ان كانت متغيره فأصبح صائماً و ان كانت مصحيه و تبصيرته و لم تر شيئاً فأصبح مفطر) (٤) و هو كما ترى لا علاقه له بما نحن فيه اولاً و انما يدل على صيامه و من اين دل على كونه من شهر رمضان؟ نعم نقل المستدرک عن كتاب عمل شهر رمضان لعلی بن طاووس عن كتاب صيام علی بن فضال بإسناده الى ابي بصير عن الصادق (عليه السلام) (اذا عرفت هلال رجب فعد تسعه و خمسين يوماً ثم صم يوم الستين)(٥) .

قلت: فان حصل الوثوق بذلك فهو و ألا فلا.

و اما العلو و التطوق فقال الصدوق فى المقنع (و اعلم ان الهلال اذا غاب قبل الشفق فهو لليله و اذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين و اذا روى فيه ظل الرأس فهو

ص: ٣٦٢

١- المختلف ج/٣ ص ٣٦٤

٢- الكافي ج/٤ ص ٧٧ ح/٨ و التهذيب ج/٤ ص ١٨٠ و الاستبصار ج/٢ ص ٧٧

٣- الفقيه ج/٢ ص ٨٧ و المقنع ص ١٨٦ طبع الهادى و المقنعه ص ٢٩٨ عن المقنع طبع الهادى و عن كتاب فضائل الاشهر الثلاثة ص ١٠٦ ح/٩٩؛ النجعه ج/٤ ص ٢٧٥ .

٤- الكافي ج/٤ ص ٧٧ ح/٩ و التهذيب ج/٤ ص ١٨٠ و الاستبصار ج/٢ ص ٧٧

٥- الإقبال بالأعمال الحسنة (ط - الحديثه) ج ١ ص ٥٧

لثلاث ليال(١) و به افتي فى الفقيه و مثله ابوه فى رسالته(٢) و هو المفهوم من الكلينى حيث روى خبر اسماعيل بن الحر عن الصادق (عليه السلام) (اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليله و اذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين)(٣) و روى صحيحاً عن محمد بن مرازم عن ابيه (اقول و هما ثقتان) عن الصادق (عليه السلام) (اذا تطوق الهلال فهو لليلتين و اذا رأيت ظل رأسك فهو لثلاث)(٤) و بالتطوق افتي الصدوق فى الفقيه و المقنع(٥) ايضاً و فى الهداياه افتي بذيله و حملهما الشيخ على كونهما اماره على اعتبار دخول الشهر اذا كان فى السماء عله من غيم و ما يجرى مجراه فأما مع زوال العله و كون

ص: ٣٦٣

-
- ١- المقنع طبع الهادى ص ١٨٤ و الطبع الاخر ص ٥٨
 - ٢- الفقيه ج ٢/ ص ٧٨ و مثله الفقه الرضوى ص ٢٠٩ و الهداياه ص ٤٥
 - ٣- الكافى ج ٤/ ص ٧٨ ح ١٢ و التهذيب ج ٤/ ص ١٧٨ و الاستبصار ج ٢/ ص ٧٥ و الفقيه ج ٢/ ص ٧٨
 - ٤- الكافى ج ٤/ ص ٧٨ ح ١١ و التهذيب ج ٤/ ص ١٧٨ و الاستبصار ج ٢/ ص ٧٥ و الفقيه ج ٢/ ص ٧٨
 - ٥- الفقيه ج ٢/ ص ٧٨ و المقنع طبع الهادى ص ١٨٤ و الهداياه ص ٤٥ افتي بانه اذا رأى فيه ظل الرأس فهو لثلاث ليال .

السماء مصحّيه فلا تعتبر هذه الاشياء.(١) و ردّ الشيخ ذلك مطلقاً في المبسوط و قال لا اعتبار بذلك كله(٢).

اقول: و اعتبار ذلك في التطوّق وظل الرأس لصحه الخبر و عمل من عرفت به هو الاقوى فلاحظ و عليه يحمل صحيح العيص بن القاسم «وقد رواه عنه صفوان بن يحيى وهو من اصحاب الاجماع» انه سأل الصادق (عليه السلام) (عن الهلال اذا راه القوم جميعاً فاتفقوا على انه لليلتين ايجوز ذلك ؟ قال نعم).(٣)

و اما باقى ما ذكر من العلامات فمع الوثوق بالخبر بمعنى ان اعراض المشهور عنه لا يسلبه الموثوقيه فهو و الا فلا عبره فيه، هذا من جهه عامه الا انه معارض بصحيح ابى على بن راشد(٤) قال كتب الى ابو الحسن العسكرى (عليه السلام) كتاباً - الى - و كان يوم الاربعاء يوم شك و صام اهل بغداد يوم الخميس و اخبرونى انهم راوا الهلال ليله الخميس و لم يغب الا بعد الشفق بزمان طويل قال: فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس و ان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء قال: فكتب الى: زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا قال ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت اليه فقال لى: أو

ص: ٣٦٤

١- التهذيب ج/٤ ص ١٧٩ ذيل ح/٤٥٩ و الاستبصار ج/٣ ص ٧٥ ذيل ح/٢٢٩

٢- المبسوط ج/١ ص ٢٦٨

٣- الفقيه ج/٢ ص ٧٨ ح/١٤

٤- ابو على بن راشد ثقّه و اسمه الحسن بن راشد كان من اصحاب الهادى و هو غير ذاك الذى من اصحاب الصادق (عليه السلام) فلاحظ القاموس ج/٣ ص ٢٣٠ .

لم اكتب اليك انما صمت الخميس و لا- تصم الا- للرؤية(١) و لا- تناقض فيه عند التأمل(٢) وعلى فرض تسليم الاشكال فالاشكال فى السؤال بعد وضوح اصله و لا اشكال فى الجواب و انه لا عبره بغيوبه الهلال بعد الشفق و الحاصل عدم صحه الركون الى ما قاله الصدوقان و غيرهما من علاميه غيوبه الهلال بعد الشفق.

و اما الانتفاخ و فسر: بعظم جرمه المستير حتى رنى بسببه قبل الزوال او رنى ظل الراس فيه ليله رؤيته(٣) فذهب السيد المرتضى فى الناصريات الى انه ان رؤى قبل الزوال فهو لليله الماضيه و نسبه الى مذهبن(٤) و مثله الصدوق فى المقنع و هو المفهوم من الكلينى و قال ابن الجنيد بانه مطلقاً لليله المستقبليه(٥) و مثله الشيخ فى

ص: ٣٦٥

١- التهذيب ج/ ٤ ص ١٦٧ ح/ ٤٧

٢- قيل بالتناقض بين قوله (صام اهل بغداد يوم الخميس) و قوله (و ان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء) و جوابه انه صام اهل بغداد على اساس الرؤيه و ان الشهر باعتبار غيوبه الهلال بعد الشفق كان يوم الاربعاء نعم كلمه فاعتقدت لابد ان يراد بها كان اعتقادنا اول الامر انه يوم الخميس أو فى الجملة حذف و صحيحها: (فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس خطأ و ان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء)

٣- الروضه البهيه فى شرح اللمعه الدمشقيه ج/ ١ ص ١٤٦

٤- المسائل الناصريه (الجوامع الفقهيه) ٢٤٢ مسأله ١٢٦

٥- المختلف ج/ ٣ ص ٣٥٨ و المقنع ص ١٨٥ طبع الهادى

الخلاف (١) و يشهد للاول صحيح حماد بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع و الراوى عنه ابن ابى عمير و هو ايضاً من اصحاب الاجماع عن الصادق (عليه السلام) (اذا راوا الهلال قبل الزوال فهو لليله الماضيه و اذا رواه بعد الزوال فهو لليله المستقبليه) (٢) و موثق عبيد بن زرار و ابن بكير قالاً: قال ابو عبدالله (عليه السلام) (اذا روى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال و اذا روى بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان) (٣) نعم يعارض ذلك مكاتبه محمد بن عيسى (ربما غم علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد الهلال قبل الزوال و ربما رأيناه بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال اذا رأيناه ام لا؟ و كيف تامر فى ذلك؟ فكتب (عليه السلام) (تتم الى الليل فانه ان كان تاماً روى قبل الزوال) (٤).

اقول: و لا- يخفى قوه الاول فقد عرفت من عمل به بعد روايه محمد بن ابى عمير و حماد بن عثمان له و هو كذلك من جهه علميه فان المراد بما قبل الزوال صبح ذلك اليوم و المراد بما بعد الزوال عصر ذلك اليوم و لا شك علمياً انه لليله الماضيه ان روى صباحاً و الا فهو لليله المستقبليه ان روى عصرأ و مكاتبه ابن عيسى لا تقاوم ذلك خصوصاً و قد اعرض عن نقلها الكلينى و الصدوق, و اما

ص: ٣٦٦

-
- ١- الخلاف ج/ ٢ ص ١٧١ مسأله ١٠
 - ٢- الكافى ج/ ٤ ص ٧٨ ح/ ١٠ و التهذيب ج/ ٤ ص ١٧٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٧٣
 - ٣- التهذيب ج/ ٤ ص ١٧٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٧٤
 - ٤- التهذيب ج/ ٤ ص ١٧٧ ح/ ٦٢ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٧٣ و هى صحيحه السند ان كان المراد من محمد بن جعفر احد الثقاته فراجع و المراد من (محمد بن عيسى) العبيدى.

خبر جراح المدائني عن الصادق (عليه السلام) (من رأى هلال شوال بنهار في رمضان فليتم صيامه) (١) فلا- دلالة فيه حيث ان المراد بالنهار ما قبل الغروب و على هذا المعنى يحمل ما تقدم من صحيح محمد بن قيس (و ان لم تروا الهلال الا من وسط النهار او آخره فاتموا الصيام الى الليل) مضافاً الى معارضه ذلك لصحيح اسحاق بن عمار (٢) عن الصادق (عليه السلام) (عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين فقال لا تصمه الا ان تراه فان شهد اهل بلد اخر انهم راوه فاقضه و اذا رايت وسط النهار فاتم صومه الى الليل) (٣) حيث ان الظاهر منه انه لو ثبت الهلال في الليله الماضيه فعليه باتمام الصيام الى الليل وحمله الشيخ على ان يتمه من شعبان دون ان ينوى انه من رمضان ولا شاهد له. هذا ما يظهر و لا بد من التأمل التام في الروايات المخالفه.

واما الخفاء ليلتين فلم يظهر له قائل او خبر يدل عليه .

ص: ٣٦٧

١- التهذيب ج/٤ ص ١٧٨ و الاستبصار ج/٢ ص ٧٣ والغريب من العلامه في المختلف ج/٣ ص ٣٠٨ فصل بين الفطر و الصوم فقال باعتبار ذلك في الصوم دون الفطر و لا شاهد له .

٢- في سنده ابان بن عثمان و هو ثقة امامي و من اصحاب الاجماع و اسحاق بن عمار ايضا ثقة امامي و قد حصل توهم في الاول بانه ناووسى و الثانى انه فطحى و كلاهما توهم كما تقدم.

٣- التهذيب ج/٤ ص ١٧٨ ح/٦٠

و اما خبر داود الرقي عن الصادق (عليه السلام) (اذا طلب الهلال في المشرق غدوة فلم ير فهو ههنا هلال جديد رؤى او لم ير) (١) فلا علاقه له بذلك و انما يدل على امر طبيعي من تولد الهلال وامكان رؤيته بعد غيوبته غدوة كما هو واضح في بابه فهو مثل ما رواه المقنع مرسلاً عن الصادق (عليه السلام) (قد يكون الهلال لليلة و ثلث و ليلة و نصف و ليلة و ثلثين و لليلتين الا شىء و هو لليلة) (٢).

(و المحبوس يتوخى فان وافق اجزاء)

كما هو واضح فانه قد امثل ما عليه من المأمور به و كذلك لو تاخر عنه فانه قد ادى ما عليه من قضائه و معذور من جهه ادائه لعدم علمه به .

(و ان ظهر التقدم اعداد)

و يشهد له و للعنوان المتقدم صحيح ابان ابن عثمان عن عبد الرحمن ابن ابى عبد الله - و هما ثقتان و الاول من اصحاب الاجماع و لم يكن ناووسياً - عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: رجل اسرته الروم و لم يصم شهر رمضان و لم يدر اى شهر هو؟ قال يصوم شهراً يتوخاه و يحتسب فان كان الشهر الذى صامه قبل رمضان لم يجزه و ان كان بعد رمضان اجزأه» (٣) و به افتي الفقيه (٤) و رواه المفيد فى المقنعه بمعناه (٥).

ص: ٣٦٨

١- التهذيب ج/٢ ص ٣٣٣ ح/١١٥ وقد حملة الحر العاملى على التقيه و لا شاهد له كما و لا لزوم لذلك.

٢- المقنع ص ١٨٤ طبع الهادى .

٣- التهذيب ج/٤ ص ٣١٠

٤- الفقيه ج ٢ ص ١٢٥ و فيه: بدل «ولم يصم» ولم يصح له شهر و هو الصحيح.

٥- المقنعه ص ٦٠ عن الوسائل ج/٤ ص ٢٠٠

(و) يجب (الكف من طلوع الفجر الثاني الى ذهاب الحمرة المشرقيه)

كما تقدم تحقيق ذلك فى وقت صلاه المغرب .

(و لو قدم المسافر بلده او برء المريض قبل الزوال و لم يتناولوا اجزأهما الصوم)

اقول: اما المسافر فلا اشكال و لا خلاف فيه و يشهد له الاخبار المتعدده منها صحيح يونس - على الصحيح فى العبيدى - فى حديث «و قال فى المسافرين يدخل اهله و هو جنب قبل الزوال و لم يكن اكل فعليه ان يتم صومه و لا قضاء عليه -يعنى اذا كانت جنابته من احتلام»(١)، و قد مر الكلام فى ذيله فى باب البقاء على الجنابه مما يمسك عنه الصائم(٢) و خبر البنزلى - و هو ضعيف لاجل جهه سهل بن زياد لكن اعتماد الكلينى عليه قد يوجب الوثوق-(٣) عن ابى الحسن (عليه السلام) (عن رجل قدم من سفر فى شهر رمضان و لم يطعم شيئاً قبل الزوال قال: يصوم)(٤) و غيرهما(٥) .

ص: ٣٦٩

١- الكافى ج/٤ ص ١٣٢ ح/٩

٢- و قد احتمل فى مرأه العقول انها من كلام يونس.

٣- و فى القاموس ج/٥ ص ٣٥٨ تحقيق رائع عن شخصيه سهل بن زياد الادمى فراجع و خلاصته عدم ثبوت وثاقته و انما الكلينى قد انتخب بعضاً من اخباره.

٤- الكافى ج/٤ ص ١٣٢ ح/٧ و التهذيب ج/٤ ص ٢٥٥ ح/٦

٥- التهذيب ج/٤ ص ٢٥٥ ح/٥ و هو موثق ابى بصير .

و اما ما فى صحيح محمد بن مسلم (و ان دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه و ان شاء صام) (١) فمحمول على انه مخير فى الافطار قبل الدخول ومثله خبر سماعه. (٢)

و اما المريض اذا برء من مرضه قبل الزوال فليس من نص بالخصوص يوجب عليه الصوم و مقتضى عموم الايه فيه عدم وجوب الصوم عليه و عدم صحته قال تعالى {فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعده من ايام اخر} (٣) كما و انه لم يذهب الى وجوب الصوم عليه احد من القدماء عدا الشيخ فى المبسوط و النهايه (٤) صريحاً و بتبعه ابن ادريس و ابن البراج (٥) و هو المفهوم ايضاً من كلام المفيد حيث قال (و اذا افطر المريض يوماً من شهر رمضان ثم صح فى بقيه يومه و قد اكل و شرب فانه يجب عليه الامساك و عليه القضاء لذلك اليوم) (٦) و ذهب فى الخلاف الى عدم صحته (٧) و استدل عليه باجماع الفرقه و به قال ابن حمزه فقال: (صوم الادب خمس: صوم المسافر اذا قدم اهله و قد افطر فى الطريق و الصبى اذا بلغ نصف النهار و قد افطر و المريض اذا برء و الكافر اذا اسلم و الحائض اذا طهرت

ص: ٣٧٠

١- الكافى ج/٤ ص ١٣١ ح/٤

٢- التهذيب ج/٤ ص ٣٢٧ ح/٨٨

٣- البقره ١٨٤

٤- النهايه ص ١٦٠ و ص ١٦١ و النجعه ج/٤ ص ٢٨٧

٥- السرائر ج/١ ص ٤٠٥ و النجعه ج/٤ ص ٢٨٧

٦- التهذيب ج/٤ ص ٢٥٣ و المقنعه ص ٣٥٤

٧- النجعه ج/٤ ص ٢٨٧

فكلهم يمسك بقيه النهار تأديباً و يقضى و الصبى ان لم يفطر و بلغ صام واجباً و المسافر اذا قدم اهله قبل الزوال و لم يفطر و جب عليه الصوم و لم يقض (١) ففرق بين الصبى و المسافر بالتفصيل و بين الكافر و الحائض و المريض بالاطلاق، و لم يتعرض له المرتضى و الديلمى و اطلق ابو الصلاح و ابن زهره الامساك تأديباً لكافر اسلم و مريض برء و مسافر قدم و غلام بلغ و مرأه طهرت فى اليوم و لم يتعرضا لحكم قبل الزوال و بعده مع عدم المفطر (٢) فكانهما لم يقولوا بالتفصيل حتى فى المسافر ايضاً مع انه مما لا اشكال فيه.

و الحاصل انه ليس من اتفاق بين المتقدمين حتى يكن كاشفاً عن نص صحيح لم يصل اليه بل قد عرفت عدم القول به الا من الشيخين و ابني ادريس و البراج فالصحيح عدم صحه صوم المريض اذا برء عملاً- بعموم الايه وان خرجنا عن عموم الايه فى خصوص المسافر الا انه لا يصح قياس المريض عليه (٣).

ص: ٣٧١

١- النجعه ج ٤ ص ٢٨٧ و ص ٢٨٨

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٨٨

٣- و بذلك يظهر بطلان ما اتفق عليه المتأخرون من الحكم بوجوب الصوم اذا برء قبل الزوال و لم يتناول شيئاً فما عن المدارك من دعوى الاجماع قد عرفت حالها و من ان المريض اعذر من المسافر: لا يجدى فى الاستفاده لعدم احراز المناط بل هو قياس واضح.

الاول: من كان مريضاً لا يضره الصوم الا انه كان معتقداً لضرره فلما برء فى الاثناء انكشف خطؤه فمثله يجب عليه الصوم واقعاً وحاله حال الجاهل الذى علم فى اثناء النهار ان اليوم من رمضان فهو خارج عن حكم المريض تخصصاً كما هو واضح ويبقى الاشكال فى الاكتفاء بصومه من جهة عدم النية فى اول النهار وقد تقدم حكمه وانه يصح صومه سواء كان قبل الزوال او بعده.

الثانى: قال المفيد بوجوب الامساك على المريض اذا برء وقد كان افطر(١) ويرده عدم الدليل و الاصل البراءة و يؤيده خبر الزهرى عن السجاد (عليه السلام) فى خبر «وكذلك من افطر لعله فى اول النهار ثم قوى بعد ذلك امر بالامساك بقيه يومه تأديباً و ليس بفرض»(٢) و قد اعتمده الكلينى و الفقيه(٣) و العجب ان الشيخ استدل به لقول المفيد فى التهذيب(٤) و هو كما ترى .

الثالث: اوجب المبسوط الصوم على الكافر اذا اسلم فى اثناء النهار و لم يفطر ايضاً(٥) و قال فى نهايته بعدم الوجوب.(٦)

ص: ٣٧٢

١- التهذيب ج/٤ ص ٢٥٣ و المقنعه ص ٣٥٤

٢- الفقيه ج ٢ ص ٨٠

٣- الكافى ج/٤ ص ٨٤

٤- التهذيب ج/٤ ص ٢٥٣

٥- المبسوط ج ١/ ص ٢٨٦

٦- النهايه ص ١٥٩ و ص ١٦٠

اقول: و هو الصحيح لما تقدم و لصحيح العيص بن القاسم عن الصادق (عليه السلام) عن قوم اسلموا فى شهر رمضان - الى - فقال (ليس عليهم قضاء و لا يومهم الذى اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر)(١).

و اما خبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل اسلم بعد ما دخل فى شهر رمضان اياماً فقال: ليقض ما فاتته»(٢) فقال الشيخ بعده «فهذه الرواية محمولة على من اسلم فى شهر رمضان و فاتته ذلك لعارض من مرض أو غير ذلك - الى - و الذى يدل على ذلك انه قال (ليقض ما فاتته) و الفوت لا يكون الا بعد توجه الفرض الى المكلف» .

اقول: و يعارضه على فرض التعارض غير ما تقدم صحيح الحلبي و فيه (ليس عليه الا ما اسلم فيه)(٣).

الرابع: أوجب الشيخ فى الخلاف الصوم على الصبي اذا نوى الصوم ثم بلغ فى الاثناء فى كتاب الصوم و لم يوجبه فى كتاب الصلاة(٤) و انما قال يمسك تأديباً و

ص: ٣٧٣

-
- ١- الكافى ج/٤ ص ١٢٥ ح/٣ و الفقيه ج/٢ ص ٨٠ رقم ٣٥٨ و التهذيب ج/٤ ص ٢٤٥ و الاستبصار ج/٢ ص ١٠٧
 - ٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٤٦ ح/٤
 - ٣- التهذيب ج/٤ ص ٢٤٥ ح/١
 - ٤- الخلاف ج/٢ ص ٢٠٣ مساله ٥٧ من كتاب الصوم و ج/١ ص ٣٠٦ مساله ٥٣ من كتاب الصلاة .

هو الصحيح و به قال ابن الجنيد و ابن ادریس(١) اقول: و لعله قصد وجوب الامساك تأدياً في كل من الكتابين الا انه على اى حال لا دليل عليه سواء قلنا بالوجوب بالاصل أم تأدياً.

(بخلاف الصبى اذا بلغ و الكافر و الحائض و النفساء و المجنون و المغمى عليه فإنه يعتبر زوال العذر قبل الفجر)

اقول: اما الصبى و الكافر فقد مر الكلام فيهما و اما الحائض و النفساء فقد تقدم اشتراط الخلو منهما في وجوب الصوم عليهما كما تقدم من موثق العيص و حسن منصور بن حازم للحائض و صحيح ابن الحجاج للنفساء و زيده هنا حسن الحلبي « يا ابن هاشم» في خبر عن الصادق (عليه السلام) (قال و سألته عن امرأه رأيت الطهر في اول النهار من شهر رمضان فتغتسل و لم تطعم فما تصنع في ذلك اليوم قال: تفطر ذلك اليوم فانما فطرها من الدم)(٢) و التعليل الوارد في ذيلها شامل للنفساء كما هو الفهم العرفي مضافاً لما تقدم من صحيح ابن الحجاج (٣).

و اما ما في التهذيب عن ابى بصير عن الصادق (عليه السلام) من التفصيل بين عروض الطمث في شهر رمضان قبل الزوال فهي في سعه ان تأكل و تشرب بخلاف عروف ذلك بعد زوال الشمس بأن تغتسل و تعتد بصوم ذلك اليوم ما لم تأكل أو

ص: ٣٧٤

١- المختلف ج/ ٣ ص ٣٧٩ و السرائر ج/ ١ ص ٤٠٣

٢- الكافي ج/ ٤ ص ١٣٥ ح/ ٢

٣- الكافي ج/ ٤ ص ١٣٥ ح/ ٤

تشرب. فحمله على وهم الراوى(١). قلت: و لا يخفى اضطرابه و اعراض الاصحاب عنه .

و اما خبر محمد بن مسلم(٢) عن الباقر (عليه السلام) «عن المرأة ترى الدم غدوه او ارتفاع النهار او عند الزوال قال: تفطر و اذا كان ذلك بعد العصر أو بعد الزوال فلتمض على صومها و لتقض ذلك اليوم»(٣) .

اقول: و هو محمول على امساكها بعد الزوال تأدياً بقرينه ذيله (و لتقض ذلك اليوم) .

و اما المجنون اذا افاق فى اثناء النهار فحكم فيه ابن الجنيد بوجوب الصوم عليه و اجزاؤه اذا لم يكن تناول المفطر(٤) و قال فيه الشيخ فى الخلاف لا قضاء عليه ان نوى الصوم(٥).

اقول: و لابد من تشخيص القاعده الاولى فإن قلنا بسقوط المركب بسقوط بعضه فعدم وجوب الباقي واضح والقول بالوجوب يحتاج الى دليل و هو مفقود و ان قلنا بقاعده لا يسقط الميسور بالمعسور وهى و ان لم تثبت بهذا اللفظ لضعف

ص: ٣٧٥

١- التهذيب ج/ ١ ص ٣٩٣ باب الحيض ح/ ٣٩

٢- لا اشكال فى سنده الا من جهة محمد بن حمران و هو مشترك بين اثنين: ابن اعين المهمل و النهدي الثقة فراجع القاموس ج/ ٩ ص ٢٣٧ و ص ٢٣٨

٣- التهذيب ج/ ١ ص ٣٩٣ و ص ٣٩٤ ح/ ٤٠

٤- المختلف ج/ ٣ ص ٣٢١

٥- الخلاف ج/ ٢ ص ١٩٨ و ص ٢٠١ مساله ٥١ و ٥٢

روايتها ألما ان ما فى صحيح على بن الحسن بن رباط و بتوسط الحسن بن محبوب و هو من اصحاب الاجماع عن عبد الاعلى مولى ال سام- و هو اما متحد مع عبد الاعلى بن اعين الثقه كما يفهم ذلك من خبرى الكافى (١) و التهذيب و اما بناءً على تعددهما فالظاهر حسنه كما رواه الكشى بسند معتبر عنه (قلت لابی عبد الله (عليه السلام) انا الناس يعييون على بالكلام و انا اكلم الناس؟ فقال اما مثلك ممن يقع ثم يطير فنعم و اما من يقع ثم لا يطير فلا) (٢) و هذه الروايه و ان كانت بطريقه الا انها كاشفه عن حسن حاله بعد روايه الاصحاب لها و الظاهر منه انه كان من متكلمى الشيعة كما يفهم ذلك من بعض رواياته وكيف كان فالروايه موثوق بها بعد اعتماد الكلينى عليها و روايه الحسن بن محبوب لها وهى قال: قلت لابی عبد الله (عليه السلام) عثرت فانقطع ظفرى فجعلت على اصبعى مراره فكيف اصنع بالوضوء؟ قال يعرف هذا و اشباهه من كتاب الله عزوجل {ما جعل عليكم فى الدين من حرج} امسح عليه (٣) دال (٤) على مضمونها، فهذا الصحيح دال على عدم سقوط الاوامر الاوليه بوقوع الحرج فى بعض اجزائها بل الساقط حسب ظهوره ما فيه الحرج

ص: ٣٧٦

-
- ١- الكافى ج ٥/ ص ٣٣٤ و التهذيب ج ٧/ ص ٤٠٠ حيث وقع فى السند هكذا (على بن رثاب عن عبد الاعلى بن اعين مولى آل سام) اقول و تشكيك القاموس ج ٦/ ص ٥٢ فى اتحادهما لذلك مجرد احتمال عقلى ياباه بناء العقلاء و فهمهم.
 - ٢- القاموس ج ٦/ ص ٥٢ عن رجال الكشى ص ٣١٩
 - ٣- الكافى ج ٣/ ص ٣٣ ح ٤/ و الايه من سوره الحج ٧٧
 - ٤- خبر: ان ما فى صحيح على بن الحسن بن رباط

فقط و هو ذات المسح على البشره و اما اصل المسح فلا. لا يقال ان هذه الروايه خاصه فى الوضوء فإنه يقال: صحيح ان موردها الوضوء الا انها ظاهره و بدلاله قوله (عليه السلام) «يعرف هذا و اشباهه من كتاب الله عزوجل» فيما قلناه و الوضوء احد مصاديقها لا يقال بانها ضعيفه الدلاله حيث ان مثل هذا لا يفهم من الايه قلت: قد تقدم ان الظاهر من شخصيه ال سام انه من المتكلمين فمن المناسب ان يرشده الامام الى كيفيه الاستدلال و الاستفاده من القرآن الكريم و منه ايه الحرج و ان الاوامر لا تسقط الا بمقدار حرجيتها و بالفهم العرفى يتعدى الى كل ما يتعذر الاتيان بجزئه كما فيما نحن فيه فان المجنون و المغمى عليه مما سيأتى لما تعذر عليه امتثال التكليف فى حال جنونه تعين عليه اتيان ما بقى بعد الافاقه هذا غايه ما يمكن ان يستدل لهما .

اقول: لا اشكال فى الكبرى المستفاده من هذه الروايه الشريفه و انما الاشكال و التأمل فى تطبيقها على المجنون حيث لم يكن مكلفاً فى جزء من الوقت ثم الشك فى تكليفه فيما بقى و مثله الصبى اذا بلغ فى اثناء النهار و المغمى عليه اذا افاق و مع الشك فى اصل التكليف فالمجرى هو البراءه كما لا يخفى هذا و فى شمول الروايه لموارد التعذر و انها ملحقه بموارد الحرج تأمل اخر.

و بذلك يظهر حكم المغمى عليه اذا افاق خلافاً لابن الجنيد حيث اوجب عليه الصوم اذا لم يتناول شيئاً (١).

ص: ٣٧٧

و اما الاستدلال على سقوطه بصحيح ايوب بن نوح قال: كتبت الى ابي الحسن الثالث (عليه السلام) اسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضى ما فاتته أم لا؟ (لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاه(١)) و مثله صحيح على بن مهزيار(٢) فغير تام لظهورهما في اليوم الكامل و اليومين و لا ظهور فيهما لمن افاق في اثناء النهار هذا و لا يخفى دلالة الصحيحين على سقوط قضاء الصوم و الصلاه عن المغمى عليه و خالف في ذلك المفيد فأوجب عليه القضاء اذا لم تسبق منه النية و قال بعدم القضاء اذا سبقت منه النية قال (لانه في حكم الصائم بالنية و العزيمة على اداء الفرض)(٣) و مثله قال بوجوب القضاء لعدم النية السيد المرتضى و سائر و ابن البراج(٤)، و قال الشيخ في المبسوط و النهايه لا قضاء عليه(٥) و هو قول ابن حمزه و ابن ادریس(٦) و فصل ابن الجنيد بين ما اذا كان الاغماء بسبب محرم فيجب القضاء و ما كان من غير سبب ادخله على نفسه «حسب تعبيره» فلا قضاء عليه(٧).

ص: ٣٧٨

-
- ١- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٣/ ٧١١
 - ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٣/ ٧١٤
 - ٣- المقنعه ص ٣٥٢
 - ٤- جمل العلم و العمل ص ٩٩ و المراسم ص ٩٨ و المذهب ج/ ١ ص ١٩٦
 - ٥- المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٥ و النهايه ص ١٦٤
 - ٦- الوسيله ص ١٤٩ و ص ١٥٠ و السرائر ج/ ١ ص ٣٦٦ و ص ٤٠٩
 - ٧- المختلف ج/ ٣ ص ٣٢١

اقول: و قول المفيد و من بعده اجتهاد في قبال النص و ما في صحيح حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام) قال: «
المغمى عليه يقضى صلاته ثلاثه ايام»^(١) لا يدل على مطلوبه فانه من جمله اخبار محموله على الاستحباب بقريته واضحه جمعاً
بين الادله هذا اذا قلنا ان التكليف بالصلاه يستلزم التكليف بالصوم و هو ممنوع ايضاً و ان لم نقل فالامر أوضح.

و تفصيل ما تقدم: ان الشيخ روى جمله من اخبار متعارضه المضمون لم يروها لا الكليني و لا الصدوق في الفقيه و لعل الشيخ
منحصر بروايتها، اولها ما تقدم من صحيح حفص و يتلوه صحيحه الثاني وفيه: (يقضى المغمى عليه ما فاته)^(٢) و بعده صحيحه
الثالث وفيه: (يقضى صلاه يوم)^(٣) و بعده صحيحه الرابع وفيه (يقضى الصلاه التي افاق فيها)^(٤) و بعده صحيح رفاعه بقضائها
كلها ثم موثق سماعه بعدم قضاء ما دون ثلاثه ايام و قضاء ما كان الاغماء ثلاثه ايام ثم ما عن ابن سنان بقضاء الكل و كذلك ما
بعده من صحيح ابن مسلم ثم ما عن ابي بصير بقضاء ثلاثه ايام منها^(٥) ثم قال بعده الشيخ فالوجه في هذه الاخبار ان نحملها
على الاستحباب - الى ان قال - و الذي يكشف عما قلناه ما رواه و ذكر خبر ابي

ص: ٣٧٩

١- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٣/ ٧١٥

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٣/ ٧١٦

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٤/ ٧١٧

٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٤/ ٧١٨

٥- كلها في صفحه ٢٤٤ من الحديث ٩ الى ١٣ من التهذيب ج/ ٤

كهمس الظاهر فى استحباب ذلك ففيه: (اما انا و ولدى واهلى فنفعلى ذلك) ثم عن ابراهيم بن هاشم عن غير واحد عن منصور بن حازم الظاهر فى ذلك ايضاً ففيه: (ان شئت اخبرتك بما آمر به نفسى و ولدى ان تقضى كلما فاتك) و الاول ضعيف سنداً ألما ان الثانى قوى بعد جلاله ابن هاشم و انه رواه عن غير واحد الظاهر هذا التعبير بتعدد من نقل الخبر وهو مما يورث الوثوق والاعتماد عقلاً نياً ثم روى صحيحاً عن ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال: «كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه شىء» (١) و هى القاعدة المعتبرة التى تقدم الكلام عنها و هى الشاهدة على كون تلك الاخبار للإستحباب لا للجوب و بذلك يظهر عدم صحه قول المفيد .

و يبقى تفصيل ابن الجنيد فالصحيح عدم شمول قاعده كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر و عدم شمول اخبار المغمى عليه المتقدمه لظهورها فيمن حصل له ذلك لا انه كان السبب فى الاغماء و يكون حكم الاغماء حكم النوم متعمداً لمن يعلم من نفسه انه اذا نام فات الواجب عنه و المعبر عنه بالمقدمات المفوتة فيبتنى صحه التفصيل على القول بحرمة المقدمات المفوتة.

اقول: لكن تفصيل ابن الجنيد مختص بالسبب المحرّم و ما قلناه اعم بل شامل لكل سبب مفوت للتكليف.

هذا و قد يقال بوجوب الاتيان بالمقدمات المفوتة عقلاً لمن يعلم بفعليه الواجب عليه فى وقته كما فى غسل الجنابه قبل الفجر بناءً على وجوبه للصوم لمن يجب

ص: ٣٨٠

عليه صوم الغد , قلت: و هو كذلك أآ انه قد يدعى عدم شموله لما نحن فيه بعد عدم العلم بفعليه التكليف عليه فى وقته لعدم حصول شرائط التكليف فى حقه، من الشعور و التمييز هذا اذا قلنا ان المرفوع فى حق المغمى عليه هو فعليه التكليف كما لعله هو المشهور بين المتأخرين، واما لو قلنا بفعليه التكليف و انما المرتفع هو اما تنجزه كما فى النائم فإنه مكلف أآ ان التكليف غير منجز فى حقه و لذا يحرم عليه فعل ما يفوت الواجب كأ أن ينام فى ساعه متأخره من الليل بحيث يعلم بأنه لا يستيقظ بعدها لصلاه الصبح والسبب فى حرمه ذلك عليه هو فعليه وجوب المقدمات لفعليه وجوب ذيهها و اما ان نقول ان التكليف فى حقه فعلى ومنجز أآ انه غير قادر على امثاله لعدم شعوره فالامر اوضح هذا و المفهوم من حديث الرفع وهو صحيح سنداً ان التسعه هى المرفوعه لا غير و الحاصل هو فعليه التكليف فى حق المغمى عليه الذى حصل الاغماء بسبب منه فيكون حكمه حكم من نام بلا نيه الصوم و أخذ به النوم حتى الغروب فيجب عليه القضاء كالنائم نعم لو سبقت منه النيه ثم نام و امتد به النوم حتى الغروب فالظاهر حصول الامتثال بذلك و سقوط الفرض عنه و بذلك يظهر ضعف ما عن ابن ادريس من ان النائم غير مكلف بالصوم و ليس صومه شرعياً(١).

حصيله البحث:

ما يثبت به الشهر: يعلم الشهر برؤيه الهلال أو شهاده عدلين أو شياح مفيد للاطمئنان أو مضى ثلاثين من شعبان لا بالواحد فى أوله، و لا تشترط الخمسون

ص: ٣٨١

مع الصَّيْحُو، ولا يبعد ثبوته بِعَدِّ خمسهِ من هلال السنهِ الماضِيهِ لشهر رمضان و جعل الخامس اول الحاضر. و لو تطوق الهلال فهو لليلتين و اذا رأى الانسان ظل رأسه فهو لثلاث , و لا عبره بالجدول و العدد و العلوّ و الانتفاخ و الخفاء ليلتين.

و المحبوس يتوَحَّى على ظَنِّهِ فإن وافق أجزاء و إن ظهر التَّقَدُّمُ أعاد، و الكفُّ من طلوع الفجر الثَّانِي إلى ذهاب المشرقِيهِ، و لو قدم المسافر قبل الزَّوال و لم يتناول أجزاء الصَّوم بخلاف المريض اذا برأ و الصَّبِيّ اذا بلغ و الكافر اذا اسلم و الحائض و النَّفساء و المجنون و المغمى عليه فَإِنَّهُ يعتبر زوال العذر قبل الفجر، و من كان مريضاً لا يضره الصوم إلّا انه كان معتقداً لضرره فلما برء فى الاثناء انكشف خطؤه و جب عليه الصوم و صَحَّ منه سواء كان قبل الزوال او بعده. و لا يجب الامساك على المريض اذا برء بعد ما افطر.

فصل فى قضاء الصوم

(و يقضيه كل تارك له عمدًا أو سهوًا أو لعذرًا إلّا الصَّبِيّ والمجنون و المغمى عليه و الكافر الاصلِي) و قد تقدم تفصيل ذلك كله.

(و تستحب المتابعه فى القضاء)

ففى صحيحه الصفار «كُتِبَ الى الاخير (عليه السلام) - و المراد به الامام العسكرى (عليه السلام) كما فى روايه الفقيه - رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره ايام و له وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعاً خمسهِ ايام احد الوليين و خمسهِ ايام

آخر؟ فوق (عليه السلام) يقضى عنه اكبر وليه عشره ايام ولأء ان شاء الله»^(١) و فى صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال: «من افطر شيئاً من شهر رمضان فى عذر فإن قضاؤه متتابعاً أفضل و ان قضاؤه متفرقاً فحسن لا بأس»^(٢) و فى صحيحه الحلبي (فليقضه فى اى شهر شاء اياماً متتابعه فان لم يستطع فليقضه كيف شاء و ليمحص الايام فان فرق فحسن و ان تابع فحسن^(٣)) و من جمله ما دل على افضيله التابع حديث الاربعمائه و قد تقدم الكلام فى اعتباره، الا انه يعارض ذلك صحيح على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) سأله عن كان عليه يومان من شهر رمضان كيف يقضيهما؟ قال يفصل بينهما بيوم و ان كان اكثر من ذلك فليقضها متواليه^(٤) و لعل الصدوق فى المقنع جمع بينه و بين ما تقدم فافتي بالتخير فقال (فان شئت قضيته

ص: ٣٨٣

- ١- الكافي ج/٤ ص ١٢٤ ح/٥ و الفقيه ج/٢ ص ١٥٤، وقال بعده: و هذا التوقيع عندى مع توقيعاته الى الصفار بخطه (عليه السلام).
- ٢- الكافي ج/٤ ص ١٢٠ ح/٣ و فى السند خلل لا يضر بصحته. و التهذيب ج/٤ ص ٢٧٤ و الاستبصار ج/٢ ص ١١٧
- ٣- الكافي ج/٤ ص ١٢٠ ح/٤ و الفقيه ج/٢ ص ٩٥/٤٢٧ و التهذيب ج/٤ ص ٢٧٤/٨٢٨ و الاستبصار ج/٢ ص ١١٧/٣٨٠ فى نسخه الكافي و ليمحص و فى التهذيب و ليحص و هو الصحيح و لعل الاول غلط مطبعي.
- ٤- مسائل على بن جعفر ص ١٥٧ رقم ١٩٣ و قرب الاسناد ص ٢٣١ رقم ٩٠٦

متتابعاً و ان شئت قضيته متفرقاً (١) و مثله ابوه و المرتضى و المفيد (٢) اقول: ومقتضى الجمع حمل المطلق على المقيد و القول بافضليه التتابع الا اذا كان مطلوباً يومين فالافضل التفريق الا انه لا قائل به فلاحظ. كما و انه يمكن حملها على رد القول بوجوب المتابعه حيث ان الخلاف نقل عن جمع من العامه انهم قالوا بذلك ورده بكونه خلاف اجماع الفرقه (٣).

(و روايه عمار عن الصادق (عليه السلام) تتضمن استحباب التفريق)

بل تتضمن وجوب التفريق و هي «سألته عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها؟ فقال: ان كان عليه يومان فليفطر بينهما يوماً و ان كان عليه خمسه فليفطر بينهما اياماً و ليس له ان يصوم اكثر من سته ايام متواليه و ان كان عليه ثمانية ايام أو عشره افطر بينهما يوماً» (٤) و رواها مع زيادات في ابواب الزيادات (٥) وفيها: «و ليس له ان يصوم اكثر من ثمانية ايام يعنى متواليه» و هي مع كونها موثقه السند الا انها شاذه كأكثر اخبار عمار و مضافاً الى اضطرابها و لم

ص: ٣٨٤

١- المقنع طبع الهادي ص ٢٠٠

٢- المختلف ج/ ٣ ص ٤١٤

٣- النجعه ج ٤ ص ٢٩٠ و ص ٢٩١

٤- التهذيب ج ٤ ص ٢٧٥ ح ٤

٥- التهذيب ج ٤ ص ٣٢٨ ح ٩٣

يروها الكافي و لا الفقيه و لم يعمل بها احد(١) و الشيخ بعد ما رواها حملها على ان الامر فيها امر تخيير لا امر ايجاب(٢) و هو كما ترى و بعد سقوط خبر عمار تعرف ضعف توجيه المفيد لها(٣) و اعتماد ابن الجنييد عليها حيث قال و قد روى(٤) ... هذا و فى عبارته النهايه تهافت فجمع بين افضليه التابع كما هو مقتضى الاخبار المتقدمه و بين خبر عمار فقال (فالافضل ان يقضيه متتابعاً و ان فرقه كان ايضاً جائزاً فان لم يتمكن من سرده قضى سته ايام متواليات ثم قضى مابقى عليه متفرقاً(٥)) و جمعه هذا مبنى على توجيه خبر عمار و بضميمه موثق غياث بن ابراهيم عن الصادق (عليه السلام) عن ابيه عن على (عليه السلام) قال (قال على (عليه السلام) فى قضاء شهر رمضان: ان كان لا يقدر على سرده فرقه... (٦)) و كيف كان فقد عرفت سقوط خبر عمار . و حاصل الاقوال هو افضليه التابع كما ذهب اليه الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابوالصلاح و الثانى هو التخيير بينهما كما ذهب اليه على بن بابويه و

ص: ٣٨٥

-
- ١- راجع جمل العلم و العمل ص ٩٩ و المسائل الناصريه مسأله ١٣٣ و المختلف ج ٣/ ص ٤١٤ نقل ذلك عن على بن بابويه و مثله الرضوى ص ٢١١ و النهايه ص ١٦٣ و المبسوط ج ١/ ص ٢٨٧ و الكافى فى الفقه ص ١٨٤ و المقنعه ص ٣٥٩ و السرائر ج ١/ ص ٤٠٥ و ص ٤٠٦
 - ٢- التهذيب ج ٤/ ص ٢٧٥
 - ٣- المقنعه ص ٣٥٩ و ص ٣٦٠
 - ٤- المختلف ج ٣/ ص ٤١٤
 - ٥- النهايه ص ١٦٣ و السرد هو الولاء و التابع.
 - ٦- التهذيب ج ٤/ ص ٢٧٥ ح ٦

ابنه فى المقنع و المرتضى فى جمل العلم والعمل و أوعزه الى اصحابنا فى الناصريات و به قال المفيد فى المقنعه الا انه مال الى العمل بخبر عمار و مثله ابن الجنيد و بذلك يظهر ضعف ما قاله ابن ادريس من وجود القائل بأفضليه التفريق مطلقاً مقابل القول بالتفصيل مما تضمنه خبر عمار(١).

حصيله البحث:

و يقضيه كل تارك له عمداً أو سهواً أو لعذرٍ إلّا الصَّبِيّ و المجنون و المغمى عليه و الكافر الأصليّ. و تستحبّ المتابعه فى القضاء.

(مسائل)

(الاولى: من نسي غسل الجنابه قضى الصلاه و الصوم فى الاشهر)

اقول: مر الكلام فى ذلك مفصلاً فى اوائل بحث الصوم من حكم البقاء على الجنابه فراجع.

(و يتخير قاضى شهر رمضان ما بينه و بين الزوال فان افطر بعده اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثه ايام) و فى المسأله اقوال اخرى:

احدها: قال ابن ابى عقيل من عدم الكفاره(٢) و يشهد له موثق عمار الساباطى(٣) فلعله استند اليه او استضعف ما دل على وجوب الكفاره بأفطاره.

ص: ٣٨٦

١- اقول: و قد تقدم عناوين من نقلنا عنهم و راجع المختلف ج/٣ ص ٤١٤

٢- المختلف ج/٣ ص ٤١٨

٣- التهذيب ج/٤ ص ٢٨٠ ح/٢٠

الثاني: قول الصدوقين في رساله و المقنع بانه تلزمه كفاره من افطر يوماً من شهر رمضان(١) اذا كان افطاره بعد الزوال و يشهد لذلك مرسل حفص بن سوجه(٢) و موثق زراره(٣) ألاّ انهما مطلقان و قول الصدوقين مختص بما بعد الزوال.

الثالث: قول ابي الصلاح الحلبي بالتخير بين الاحكام و الصيام هذا اذا كان افطاره بعد الزوال و مثله ابن زهره(٤).

الرابع: قول ابن حمزه ان افطر بعد الزوال استخفافاً فعليه كفاره من افطر يوماً من شهر رمضان و ان افطر لغير ذلك فكفارته صيام ثلاثه ايام أو اطعام عشرة مساكين(٥).

ص: ٣٨٧

-
- ١- المختلف ج/٣ ص ٤١٨ و المقنع ص ٦٣ و مثله الفقه الرضوي ص ٢١٣ و المقنع طبع الهادي ص ٢٠٠
 - ٢- الكافي ج/٤ باب من افطر متعمداً في شهر رمضان ص ١٠٣ ح/٧
 - ٣- التهذيب ج/٤ ص ٢٧٩ ح/١٩ و الاستبصار ج/٢ ص ١٢١
 - ٤- الكافي في الفقه ص ١٨٤ و النجعه ج/٤ ص ٢٩٥
 - ٥- الوسيله ص ١٤٧

الخامس: قول ابن البراج انه تلزمه كفاره يمين (١) و به قال سلا (٢) و به قال ابن ادريس فى موضع من السرائر (٣).

السادس: قول المصنف فى اللعنه و هو قول النهايه و المبسوط (٤) و المفيد و المرتضى و ابن الجنيد (٥) و ابن ادريس فى موضع من السرائر (٦) و هو الظاهر من الكليني و الصدوق فى الفقيه حيث اعتمدا فى باب قضاء شهر رمضان على خبر بريد العجلي المتضمن لذلك (٧).

و اما روايه الكافى لمرسل حفص المتقدم فانما رواه فى باب من افطر متعمداً فى شهر رمضان شاهداً لكون الاستمناء كالجماع ولم ينقله هنا مع انه قابل للخدشه

ص: ٣٨٨

١- المذهب ج ١/ ص ٢٠٣

٢- النجعه ج ٤ ص ٢٩٦

٣- السرائر ج ١/ ص ٤١٠

٤- النهايه ص ١٦٤ و المبسوط ج ١/ ص ٢٨٧

٥- المختلف ج ٣/ ص ٤١٨ و المقنعه ص ٣٦٠ و الانتصار ص ٦٩ و جمل العلم و العمل ص ٩٩

٦- السرائر ج ١/ ص ٤٠٦

٧- الكافى ج ٤/ ص ١٢٢ ح ٥/ و قد رواه صحيحاً عن الحسن بن محبوب عن الحارث بن محمد و هو لم يوثق عن العجلي و الحسن من اصحاب الاجماع و رواه الفقيه صحيحاً الى الحسن بن محبوب عن الحارث عن العجلي ج ٢/ ص ٩٦ ح ٦/ و زاد فيه على روايه الكافى لكل مسكين مد .

فى اطلاقه ففله «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع فى شهر رمضان» فلعل المراد من المثلله فى الاصل الكفاره لا فى نوعها و اطلاقه من جهه قبل الزوال يقيد بما فى خبر بريد العجللى مضافاً الى ارساله و يبقى صحيح هشام بن سالم المتضمن للقول السادس بأبدال الزوال بصلاه العصر(١) و حمل الشيخ فى كلمه العصر على الزوال فقال: «جاز ان يعبر عما قبل الزوال بانه قبل العصر لقرب ما بين الوقتين و يعبر عما بعد العصر بانه بعد الزوال»(٢) وهو كما ترى وجعله فى النجعه من موارد التحريف فقال: «ان العصر فى الموضوعين محرف الظهر فالفرق بينهما خطأ غير كثير»(٣) و كيف كان فلا يمكن الاعتماد على تضمنه من تفصيل فلم يقل به احد كما لم يقل احد بما تضمنه مرسل حفص وموثق زراره واما موثق عمار فملحق بباقي اخباره الشاذه و بذلك يظهر صحه القول السادس .

فرعان

الاول: انه لو افسد صوم قضاء شهر رمضان فهل يجب عليه المضى كما يجب عليه المضى فى شهر رمضان ام لا؟ الصحيح عدم الوجوب لعدم الدليل ووجوب المضى مخصوص بشهر رمضان دون قضائه .

ص: ٣٨٩

١- الاستبصار ج/٢ ص ١٢٠/ ٣٩٢ و التهذيب ج/٤ ص ٢٧٩/ ٨٤٥

٢- الاستبصار ج/٢ ص ١٢١

٣- النجعه ج ٤ ص ٢٩٨

الثانى: انه هل تكرر الكفاره بتكرر السبب ام لا-؟ الصحيح هو عدم تكررها لعدم الدليل ولان موضوع الكفاره هو من افطر والافطار يحصل بالسبب الاول لا غير.

(الثانيه: الكفاره فى شهر رمضان و النذر المعين و العهد عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً و لو افطر على محرم فثلاث كفارات)

اقول: المشهور ان كفاره افطار يوم من شهر رمضان هو ما جاء فى المتن (١) ولم يخالف فى ذلك الا ابن ابي عقيل فجعلها مرتبه (٢) و نقل الشيخ فى الخلاف ان فيه روايتين بالترتيب و التخيير و لم يرجح واحداً منهما (٣) و مثله المرتضى فى الجمل (٤) و يدل على المشهور اخبار متعدده منها صحيح عبدالله بن سنان و فى ذيله بعد ذكر الخصال الثلاثه بالتخيير «فان لم يقدر تصدق بما يطيق» (٥) و قد جاء فى بعضها

ص: ٣٩٠

١- المختلف ج/٣ ص ٣٠٥ و راجع المقنعه ص ٣٤٥ و النهايه ص ١٥٤ و المبسوط ج/١ ص ٢٧١ و المقنع ٦٠ و ٦١ و ١٠٧ و الهدايه ٤٧ و مثلها الفقه الرضوى: ٢١٢ و ٢٧١ و الانتصار ٦٩ و الكافى فى الفقه ١٨٢ و ١٨٣ و المراسم ١٨٧ و المذهب ج/٢ ص ٤٢٢ و السرائر ج/١ ص ٣٧٨

٢- المختلف ج/٣ ص ٣٠٥

٣- الخلاف ج/٢ ص ١٨٦ مسأله ٣٢

٤- جمل العلم و العمل ٩٧

٥- الكافى ج/٤ ص ١٠١ ح/١ و الفقيه ج/٢ ص ٣٠٨/٧٢ و التهذيب ج/٤ ص ٥٩٤/٢٠٥ و الاستبصار ج/٢ ص ٩٥/٣١٠

ذكر الاطعام فقط مثل صحيح عبدالرحمن بن ابي عبدالله ففيه «عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه و اله» (١).

و اما قول ابن ابي عقيل فلا مستند له الا ما يتوهم من خبر الانصارى ان النبي صلى الله عليه و اله قال له: «اعتق رقبه قال لا اجد قال: فصم شهرين متتابعين قال: لا اطيق قال: تصدق على ستين مسكيناً قال: لا اجد فأتى النبي صلى الله عليه و اله بعذق في مكتل فيه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال النبي صلى الله عليه و اله خذها فتصدق بها فقال: و الذي بعثك بالحق نبياً ما بين لابتها اهل بيت احوج اليه منا فقال: خذه فكله انت و اهلك فانه كفاره لك» (٢) و سند الصدوق و ان لم يعلم الى عبدالمؤمن بن الهيثم أو القسم الانصارى الا انه اشفعها بصحيحه جميل بن دراج بما يظهر منه انها ناقلة للواقعه مع تفاوت مكثفاً بذكر تفاوتها فقال و فى روايه جميل بن دراج عن ابي عبدالله (عليه السلام) (ان المكتل الذي اتى به النبي صلى الله عليه و اله كان فيه عشرون صاعاً من تمر) (٣).

ص: ٣٩١

-
- ١- الاستبصار ج/٢ ص ٩٦/ ٣١٢ و التهذيب ج/٤ ص ٢٠٧/ ٥٩٩ مع تفاوت و كذلك الكافي ج/٤ ص ١٠٣ ح/٨ بسند مرسل مع تفاوت يختلف عنهما و سيأتى الكلام فى ذلك و ما فى الاستبصار هو الموافق لفتوى الاصحاب بلاخلاف .
 - ٢- الفقيه ج/٢ ص ٧٢ ح/٢ اللابه: الحره و لابتا المدينه حرتان تكتنفانها و الحره ارض ذات احجار سود، و المكتل: الزبيل الكبير و رواه فى المعانى و قال بعده (و روى جابر عنه (عليه السلام) مثله) و العذق: العرجون بما فيه من الشماريخ .
 - ٣- الفقيه ج/٢ ص ٧٢ ح/٣

اقول: وقد رواه الكليني كاملاً- مع تفاوت لا- يضر و في ذيله (فلما خرجنا قال اصحابنا انه بدأ بالعتق فقال: اعتق أو صم أو تصدق(١)). هذه الاخبار وكما هو واضح لا- دلالة فيها على الترتيب فانه صلى الله عليه و اله قال له اعتق أولاً لانه احد افراد خصال الكفاره كقوله ثانياً صم و بشهاده صحيح ابن سنان المتقدم .

و مثل خبر الانصارى خبر المشرقى عن ابى الحسن (عليه السلام) و فيه: (فكتب من افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبه مؤمنه و يصوم يوماً بدل يوم(٢)) في كون العتق احد الافراد الا ان ظاهره اشتراط الايمان في الرقبه كما ذهب اليه المرتضى على نقل ابن ادريس(٣) و اختاره هو و لم ينقل عن احد بل صرح الشيخ باختصاص شرط الايمان في قتل الخطأ فقط(٤) و يمكن حمله على الافضل.

و اما موثق سماعه (فقال عتق رقبه و اطعام ستين مسكيناً و صيام شهرين متتابعين و قضاء ذلك اليوم(٥)) فاحتمل فيه الشيخ ان يكون المراد بالواو في الخبر التخيير

ص: ٣٩٢

-
- ١- الكافي ج/٤ ص ١٠٢ ح/٢ ثم ان ما في ذيله لا ربط له باصل الخبر الذي نقله جميل عن الصادق (عليه السلام) فان الظاهر انه (عليه السلام) اقتصر على نقل الفرد الاخير و انما الاصحاب الذين كانوا في المجلس لعلمهم بالواقعه قالوا ما في الذيل فلاحظ.
 - ٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٠٧ ح/٦٠٠ و الاستبصار ج/٢ ص ٩٦/٣١١
 - ٣- السرائر ج/١ ص ٣٧٨ و هو نقل ذلك عن المرتضى.
 - ٤- المبسوط ج/٧ ص ٢٤٦ و الخلاف ج/٢ ص ١٨٧ مسأله ٣٣
 - ٥- التهذيب ج/٣ ص ٢٠٨ ح/١١ هذا و نقله الوسائل ج/٤ ص ٣٢ باب ٨ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ح. ١٣ بدل الواو (أو) فلا يرد عليه اشكال الا- انه لا- يمكن قبول ذلك لان الوسائل نقله عن التهذيب و التهذيب لو لم يكن بالواو لما احتاج على ابداء توجيهين له هذا و نقله نوادر احمد الاشعري مثل التهذيب راجع ص ٦٨ نشر مدرسه الامام المهدي (عليه السلام) .

دون الجمع قال لانها قد تستعمل فى ذلك قال الله تعالى {فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع} (١) و أآ فلم يقل احد بالجمع بين الخصال الثلاث الا فى من افطر على محرماً أو جامع حراماً والخبر مطلق و لم يقل احد باطلاقه فهو لا يمكن الاعتماد عليه.

و اما صحيح على بن جعفر الصريح فى كون الكفاره على الترتيب و فى ذيله «فان لم يجد فليستعفر الله» (٢) فلا يقاوم ما تقدم و يمكن حمله على الافضليه بقرينه فتوى المشهور و نصوصه و مع التنزل و التسليم بالمعارضه يلزم ترجيح الاولى لمخالفتها للتقيّه. و مع التنزل أيضا يتم التعارض و التساقط و الرجوع الى الأصل و هو يقتضى البراءه من الترتيب لأنه كلفه زائده مجهوله. و النتيجة واحده على جميع التقادير.

هذا مضافاً لمعارضته لما دل على ان من لم يستطع يتصدق بما يطيق كما فى صحيح ابن سنان المتقدم و به قال ابن الجنيد و الصدوق فى المقنع (٣) و هو المفهوم

ص: ٣٩٣

١- سورة النساء ايه ٣

٢- الوسائل ج/٤ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح/٩ و مثله الدعائم و لا عبره به.

٣- المختلف ج/٣ ص ٣١١ و المقنع ص ٦١

منه فى الفقيه و من الكلينى حيث اقتصر على صحيح ابن سنان و ما دل على انه يصوم ثمانيه عشر يوماً كما قاله المفيد و السيد المرتضى و ابن ادريس (١) و يشهد لهم معتبر ابى بصير و سماعه (٢) و مقتضى الجمع بين الخبرين هو القول بالتخير بينهما كما فعل علامه فى المختلف (٣).

و اما مقدار الاطعام فما تقدم دال على كونه مدّاً لكل مسكين و مجموع الكفاره لليوم الواحد يكون خمسه عشر صاعاً لان كل صاع اربعة امداد ولا يخالف ذلك الا ثلاث روايات:

الاولى: صحيحه عبدالرحمن بن ابى عبدالله المتقدمه و قد رواها الاستبصار بما يوافق فتوى الاصحاب بلا خلاف منهم و قد تقدم متنها و رواها التهذيب صحيحاً

ص: ٣٩٤

-
- ١- المقنعه ص ٣٤٥ و جمل العلم و العمل ص ٩٧ و السرائر ج ١/ ص ٣٧٩
 - ٢- التهذيب ج ٤/ ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨ و سنده لا- اشكال فيه الا من جهة اسماعيل بن مرار و عبد الجبار بن مبارك روياه عن يونس و الثانى ممدوح كما نقل الكشى ذلك عن نفسه بسند غير معتبر راجع القاموس ج ٦/ ص ٥٨ الا ان تعدد الراوى مضافاً الى ان كلام ابن الوليد فى يونس «ان كتبه التى بالروايات كلها صحيحه الا- ما يتفرد به العبيدى و قوله فى صاحب نوادر الحكمه بعدم قبول جمع من رواته و لم يذكر منهم اسماعيل بن مرار و لا عبد الجبار بن مبارك» دليل على صحه روايات يونس سواء كان ذلك كاشفاً عن وثاقتهم ام لا و المراد من الصحه موثوقيتها و لاجل ذلك وصفناه بالمعتبر راجع القاموس ج ٢/ ص ١١٧
 - ٣- المختلف ج ٣/ ص ٣١١

و ابدل ذيلها و هو (لكل مسكين مد مثل الذى صنع رسول الله صلى الله عليه و اله ب«لكل مسكين مد بمد النبى صلى الله عليه و اله افضل»(١) و رواها الكليني بأرسال هكذا (قال: يتصدق بعشرين صاعاً و يقضى مكانه(٢) و لا شك ان الترجيح لنسخه الاستبصار لموافقتها فتوى الاصحاب و عدم القائل بما تضمنته نسخه التهذيب و الكافي و ذلك لان صاعين من صيعان النبى صلى الله عليه و اله يساوى صاعاً من اصواعنا كما صرحت بذلك صحيحه جميل المتقدمه(٣) و لم يقل احد بكفايه نصف المد من امدادنا فى الكفاره كما لم يقل احد بما فى نسخه الكافي و لو سلمنا عدم الترجيح تتساقط النسخ الثلاثه و لا يثبت حينئذ واحد منها.

الثانيه: خبر ادريس بن هلال و هو مهمل عن الصادق (عليه السلام) انه سئل عن رجل اتى اهله فى شهر رمضان قال:(عليه عشرون صاعاً من تمر بذلك امر النبى صلى الله عليه و اله الرجل الذى اتاه فسأله عن ذلك(٤)).

الثالثه: حسنه محمد بن نعمان - يابن ماجيلويه - عن الصادق (عليه السلام) انه سئل عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان فقال «كفارته جريبان من طعام و هو عشرون صاعاً»(٥) و الاول حاكى عن قصه ذاك الرجل الذى سأل النبى صلى الله عليه و اله و

ص: ٣٩٥

-
- ١- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٠٧ ح/ ٥٩٩
 - ٢- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٣ ح/ ٨
 - ٣- الكافي ج/ ٤ ص ١٠٢ ح/ ٢
 - ٤- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٢ ح/ ٤
 - ٥- الفقيه ج/ ٢ ص ٧٣ ح/ ٥ و التهذيب ج/ ٤ ص ٣٢٢ ح/ ٥٦ رواه مرسلاً.

هو مخالف لما صح عنه صلى الله عليه و اله فى تلك القصة مضافاً الى اعراض الاصحاب عنه مع تعدد معارضه كما تقدم و الثانى لم يعلم كون التفسير من الصادق (عليه السلام) و لعله من الراوى و لم يكن تفسيراً دقيقاً و قد ذكر الفيومى ان «الجريب و جمعها أجربه و جربان بالضم و يختلف مقدارها بحسب اصطلاح اهل الاقاليم كاختلافهم فى مقدار الرطل و الكيل و الذراع»^(١) مضافاً الى ما فى سابقه من اشكال.

كفاره خلف النذر و العهد

و اما كفاره خلف النذر والعهد ففيها اقوال:

الاول: كفاره من افطر يوماً من شهر رمضان مخيراً فى خصالها سواء كان النذر صوماً أو غيره من الافعال ذهب اليه الشيخان و ابو الصلاح و ابن حمزه و ابن البراج^(٢) و اليه ذهب المصنف ألا ان المفيد جعل كفاره العهد كفاره قتل الخطأ.

الثانى: و قال سلاّر كفاره خلف النذر كفاره ظهار^(٣) و هى مرتبه.

ص: ٣٩٦

١- مصباح الفيومى ص ٩٥ كلمه جرب ج/١

٢- المختلف ج/٨ ص ٢٣٤ و المقنعه ص ٥٦٩ و النهايه ٥٧٠ و المبسوط ج/٦ ص ٢٠٧ و الكافى فى الفقه ص ٢٢٥ و الوسيطه ص ٣٥٣ و المهذب ج/٢ ص ٤٢١ و ابن زهره النجعه ص ٣٠٨ هذا و المفيد جعل كفاره قتل الخطأ كمن افطر فى يوم من شهر رمضان فتلك كفارته.

٣- المراسم ص ١٨٧

الثالث: قول على بن بابويه في رساله ان كفاره خلف النذر (فقط) صيام شهرين متتابعين و مثله ابنه في المقنع الا انه قال: «فان نذر ان يصوم في كل سبت فليس له ان يتركه ألّا من عله فان افطر من غير عله تصدق مكان كل يوم على عشرة مساكين»^(١) ومثل هذا الاستثناء قاله في الفقيه.

الرابع: قول التهذيب و الاستبصار في كون الكفاره في العهد و النذر كفاره افطار شهر رمضان فان لم يتمكن فكفاره يمين جمعاً منه بين الاخبار.^(٢)

الخامس: قول الصدوق في الفقيه من كون كفاره النذر كفاره يمين^(٣) الا انه استثنى كون النذر صيام يوم معين و يفسده بالجماع فجعل كفارته عتق رقبه و مثله استثنى في المقنع.

السادس: ما نقله ابن ادريس عن المرتضى في المسائل الموصليه و الصدوق ان النذر ان كان لصوم يوم فافطر فعليه كفاره افطار يوم من شهر رمضان و الا فكفاره يمين^(٤) و اختاره هو.

السابع: قول المفيد في باب النذور و العهود من كون كفاره الخلف في النذر كفاره ظهار فان لم يقدر على ذلك كان عليه كفاره يمين^(٥).

ص: ٣٩٧

١- المختلف ج/ ٨ ص ٢٣٥ و المقنع ص ١٣٧ و مثلهما الرضوى ص ٢٤٧

٢- التهذيب ج/ ٨ ص ٣٠٦ و الاستبصار ج/ ٤ ص ٥٥

٣- الفقيه ج/ ٣ ص ٢٣٢ السرائر ج/ ٣ ص ٧٤ و ص ٧٥

٤- السرائر ج/ ٣ ص ٧٤ و ص ١٧٥ النجعه ج/ ٤ ص ٣٠٧

٥- النجعه ج/ ٤ ص ٣٠٧

اقول: و الظاهر من الاخبار ان كفاره النذر هي كفاره يمين الا اذا كان النذر صيام يوم معين و افسده بالجماع فكفارته عتق رقبه وهو المفهوم من الكليني و الصدوق في الفقيه و ان كفاره العهد هي كفاره افطار يوم من شهر رمضان .

اما الاول فتشهد له النصوص المستفيضه مثل صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (ان قلت لله عليّ فكفاره يمين)^(١) و مثله خبر حفص بن غياث^(٢) و صحيح علي بن مهزيار على الصحيح في العبيدي «كتب بNDAR مولى ادريس اليه يسأله ياسيدي رجل نذر ان يصوم يوماً فوق ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفاره فكتب اليه يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رقبه مؤمنه»^(٣) و صحيحه الاخر (كتب بNDAR مولى ادريس يا سیدی نذرت ان اصوم كل يوم سبت فان انا لم اصمه ما يلزمني من الكفاره؟ فكتب و قرأته لا تتركه الا من عله - الى - و ان كنت افطرت من غير

ص: ٣٩٨

١- الكافي ج/٧ ص ٤٥٦ ح/٩ و الفقيه ج/٣ ص ٢٣٠/ ١٠٨٧ و التهذيب ج/٨ ص ٣٠٦/ ١١٣٦ و الاستبصار ج/٤ ص ٥٥/ ١٩٣

٢- الكافي ج/٧ ص ٤٥٧ ح/١٣ و التهذيب ج/٨ ص ٣١٦ و الاستبصار ج/٤ ص ٥٤

٣- الكافي ج/٧ ص ٤٥٦

عله فتصدق بعدد كل يوم لسبعة مساكين(١) و فى المقتنع بدل سبعة «عشره»(٢) و قال فى المسالك فى كونه فى المقتنع عشره (هو عندى بخطه الشريف(٣)) .

اقول: و بقرينه فتوى المقتنع تسقط نسخه سبعة و تصح نسخه عشره و بهذا الاستثناء و كونه عشره افتى ابو الصلاح(٤) مع تفصيل كما هو واضح و هذه الروايات لا يعارضها شيء عدا ثلاث روايات مختصه بالعهد سيأتى الكلام عنها نعم يعارض قسمها منها خبر اسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل يجعل عليه صياماً فى نذر فلا يقوى؟ قال: يعطى من يصوم عنه فى كل يوم مدين»(٥) و بالاستناد اليه افتى النهايه بان من عجز عن صيام يوم نذر صومه اطعم مسكيناً مدين من طعام كفاره لذلك اليوم و قد اجزأه(٦) و هو كما ترى دليلاً ومدعى و بعد الاعراض عنه فلا يقاوم ما تقدم .

ص: ٣٩٩

-
- ١- الكافى ج/٧ ص ٤٥٦ ح/١٠٦ و مثله التهذيب ج/٤ ص ٢٣٥ ح/٦٤ والاستبصار ج/٢ ص ١٠٢ ح/٧
 - ٢- المقتنع ص ٤١٠
 - ٣- المسالك ج/٢ ص ٨٧
 - ٤- الكافى فى الفقه ص ٢٢٥ فقال (فان كان لضروره يطيق معها الصوم لمشقه فعليه كفاره اطعام عشره مساكين أو صوم ثلاثه ايام و ان كان لضروره لا يطيق معها الصوم فلا كفاره عليه)
 - ٥- التهذيب ج/٨ ص ٣٠٦ ح/١١٣٨
 - ٦- النهايه ص ٥٧١

و اما الثانى: فيشهد له خبر ابى بصير عن احدهما (عليه السلام) قال: (من جعل عليه عهداً لله و ميثاقه فى امر لله طاعه فحنت فعليه عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً)^(١) و خبر على بن جعفر عن اخيه عن الكاظم (عليه السلام) «قال سألته عن رجل عاهد الله فى غير معصيه ما عليه ان لم يف بعهده؟ قال: يعتق رقبه أو يتصدق بصدقه أو يصوم شهرين متتابعين»^(٢) و بهما يفسر صحيح عبدالمملك بن عمرو عن الصادق (عليه السلام) قال (من جعل لله عليه ان لا يركب محرماً سماًه فركبه قال: و لا اعلم الا قال: فليعتق رقبه أو ليصم شهرين متتابعين أو ليطعم ستين مسكيناً)^(٣) فانه صادق على النذر و اليمين و العهد فهو مجمل و بهما يتم تفسيره مضافاً الى ان الراوى فيه متردد غير جازم و من هذه الجبهه لا يمكن الاعتماد على كلامه نعم يصلح مؤيداً لهما. هذا و قد عرفت عمل المفيد و الشيخ و ابوالصلاح و ابن البراج و ابن حمزه ابن زهره بهما الا انهم عموهما للنذر كما وان الظاهر من الكلينى و الصدوق عدم الاعتماد عليهما فلم يروياهما .

و يشهد لكون الكفار كفار شهر رمضان ما رواه أحمد الأشعرى «عن أبى جعفر (عليه السلام) فى رجل عاهد الله عند الحجر ألا يقرب محرماً أبداً، فلما رجع عاد إلى المحرم فقال (عليه السلام): يعتق أو يصوم أو يطعم ستين مسكيناً و ما ترك من الأمر

ص: ٤٠٠

١- التهذيب ج ٨/ ص ٣١٥ ح ١١٧٠ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٤ ح ١٨٧

٢- التهذيب ج ٨/ ص ٣٠٩ ح ١١٤٨ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٥ ح ١٨٩

٣- التهذيب ج ٨/ ص ٣١٤ ح ١١٦٥ و الاستبصار ج ٤/ ص ٥٤ ح ١٨٨

أعظم، و يستغفر الله و يتوب»(١) و المراد بابي جعفر الامام الجواد (عليه السلام) و احمد الاشعري من اصحابه فعليه فالروايه صحيحه السند .

(الثالثه: لو استمر المرض الى رمضان فلا قضاء و يفدى عن كل يوم بمد) كما قال بذلك ابن الجنيد و المفيد و ابن البراج و ابن حمزه و الشيخ فى النهايه و المبسوط و الاستبصار(٢) و هو الظاهر من الكليني فقد روى صحيح محمد بن مسلم و حسن زراره و خبر ابى الصباح الكناني الداله على ذلك(٣) و يدل عليه مضافاً الى ذلك اخبار متعدده منها معتبره الفضل بن شاذان المرويه فى العلل و العيون(٤) و صحيح على بن جعفر(٥).

ص: ٤٠١

-
- ١- نوادر أحمد الأشعري ص ١٧٣
 - ٢- المقنعه ص ٥٧٠ و النهايه ص ١٥٨ و المبسوط ج/١ ص ٢٨٦ و الاستبصار ج/٢ ص ١١١ و المهذب ج/١ ص ١٩٥ و الوسيله ص ١٤٩ و المختلف ج/٣ ص ٣٨٢
 - ٣- الكافي ج/٤ ص ١١٩ ح/١ و ح/٢ و ح/٣ و رواها التهذيب ج/٤ ص ٢٥٠ و الاستبصار ج/٢ ص ١١١
 - ٤- العيون ج/٢ باب ٣٠
 - ٥- قرب الاسناد ص ٢٣٢ رقم ٩١٠ و مسائل على بن جعفر ص ١٠٥/٧ باختلاف يسير .

هذا و ذهب ابن ادريس الى وجوب القضاء و هو المفهوم من ابن ابى عقيل و الشيخ فى الخلاف و ابى الصلاح و ابن زهره(١) و احتج ابن ادريس لقوله بسقوط الكفار باصاله البرائه و ان القران و السنه المتواتره خاليه من هذه الكفار و انه لا اجماع فى البين و انما ذكرها الشيخان و من تابعهما او من يتعلق باخبار الاحاد التى ليست عند اهل البيت عليهم السلام حجه(٢) و احتج له المختلف بمرسل سعد بن سعد عن مريضاً ثم يصح فيؤخر القضاء سنه او اقل ففيه: «قال (عليه السلام) احب له تعجيل الصيام فان كان اخره فليس عليه شيء»(٣) و ردّه بضعف السند و قبول التاويل .

اقول: لا اظن ابن ادريس يرضى بهذا الاستدلال فقد عرفت انفاً تصريحه بعدم اعتماده على اخبار الاحاد فكيف يستدل لنفسه بذلك و بمثل هذا الخبر المرسل .

هذا و نقل البعض(٤) قولاً بالجمع بين الكفار و القضاء و لم نقف عليه و انما جاء ذلك فى موثق سماعه ففيه (فانى كنت مريضاً فمَرَّ على ثلاث رمضان لم اصح فيهن ثم ادركت رمضان فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمد من طعام ثم عافانى

ص: ٤٠٢

١- المختلف ج/٣ ص ٣٨٢ و السرائر ج/١ ص ٣٩٧ و النجعه ج/٤ ص ٣٠٨ و الخلاف ج/٢ ص ٢٠٦ مسأله ٦٣ و الكافى فى الفقه ص ١٨٤

٢- السرائر ج/١ ص ٣٩٧

٣- التهذيب ج/٤ ص ٢٥٢ و الاستبصار ج/٢ ص ١١

٤- الشهيد الثانى فى شرح اللمعه ج/١ ص ١٤٩

الله و صمتهن(١) و حملة الشيخ على الاستحباب بقرينه صحيح عبد الله بن سنان ففيه (من افطر شيئاً من رمضان في عذر ثم ادرك رمضان آخر و هو مريض فليصدق بمد لكل يوم فاما انا فاني صمت و تصدقت)(٢) و على ذلك حمل مرسل سعد بن سعد المتقدم ايضاً و الحاصل انه ليس لنا قول بالجمع و انما ذلك على وجه الاستحباب كما عرفت.

هذا و بقى قول الصدوقين فانهما فصي لا بين من فاته رمضان او اكثر و ان سقوط القضاء فيمن فاته رمضان حتى دخل الثاني و اما لو فاته رمضان حتى دخل الثالث وجب عليه التصديق للاول والصوم للثالث و القضاء للثاني (٣) و لم يظهر لهما من مستند(٤).

ص: ٤٠٣

-
- ١- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٥١ و ص ٢٥٢ ح/ ٢١ .
 - ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٥٢ ح/ ٢٢
 - ٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٥٢ ح/ ٢٢ المقنع طبع الهادي ص ٢٠٢ و الفقيه ج/ ٢ ص ٩٦ و قول ابن بابويه في رساله نقله السرائر ج/ ١ ص ٣٩٦ و ص ٣٩٥ و مثلهما الفقه الرضوي ص ٢١١
 - ٤- هذا و استدلل لهم في النجعه ج ٤ ص ٣١٤ بخبر الوشاء عن الرضا (عليه السلام) مما رواه الكافي ج/ ٤ ص ١٢٤ ح/ ٦ و هو (اذا مات رجل و عليه صيام شهرين متتابعين من عله فعليه ان يتصدق عن الشهر الاول و يقضى الشهر الثاني) بانه محرف هكذا صورته (اذا فات رجلاً صيام شهرين ... الى اخر الخبر) اقول الا انه لا يمكن الاعتماد على هذا التوجيه كما لا يخفى.

الاول: لو صح فيما بين الرضائين و لم يقض حتى استهل رمضان الثانى فان اخر القضاء توانياً وجب عليه قضاء الماضى و الصدقه عن كل يوم و ان كان عن غير توان بان يقول: اليوم اقضى او غداً فضاق الوقت ومرض او حصل له عذر منعه عن القضاء حتى استهل الثانى وجب قضاء الماضى و لا صدقه عند الشيخين و ابى الصلاح واما الصدوقان فلم يفصلاً بل قالوا: متى صح فيما بينهما و لم يقض وجب القضاء و الصدقه و هو اختيار ابن ابى عقيل و منع ابن ادريس من وجوب الصدقه مع التوانى.

اقول: المتيقن من الاخبار هو التفصيل و يشهد له صحيح محمد بن مسلم المتقدم و فيه: (ان كان برئ ثم توانى قبل ان يدركه الصوم الاخر) و فى خبر ابى بصير (فان تهاون به و قد صح فعليه الصدقه و الصيام جميعاً لكل يوم مد اذا فرغ من ذلك رمضان)^(١) و يشهد لابنى بابويه اطلاق حسن زواره المتقدم و الجواب ان المطلق يحمل على المقيد.

الثانى: و هل الحكم يختص بالمرض فى الشهر او يشمل السفر فيه؟ و لو عمم للسفر هل يكون السفر فى جميع العام موجباً لسقوط القضاء كالمرض او يشترط خصوص المرض؟ اقول: و المتيقن من ذلك و ان كان المرض ألما ان صحيح ابن سنان المتقدم يدل على التعميم لكل عذر بالنسبة للسؤال الاول ففيه (من افطر شيئاً

ص: ٤٠٤

من رمضان في عذر ثم ادركه رمضان آخر و هو مريض...) و لا يبعد حمل المرض في ذيله على مطلق العذر و نلغى خصوصيه المرض بالفهم العرفي و يتم الجواب بالتعميم على السؤال الثاني. هذا و لا يصح العكس بان يكون الذيل مقيداً للصدر بكون المراد من العذر هو المرض لا غير لعدم فهم العرف ذلك و يشهد لذلك ايضاً بخصوص السفر معتبره الفضل بن شاذان ففيها (فلم اذا مرض الرجل او سافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفره او لم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للاول و سقط القضاء و اذا افاق بينهما او اقام و لم يقضه وجب عليه القضاء و الفداء؟ قيل لان ذلك الصوم انما وجب عليه في تلك السنه في هذا الشهر فاما الذي لم يقو فانه لما مرّ عليه السنه كلها و قد غلب الله عليه فلم يجعل له السبيل الى ادائها سقط عنه مثل المغمى الذي يغمى عليه في يوم و ليله فلا يجب عليه قضاء الصلاه كما قال الصادق (عليه السلام): (كلما غلب الله على العبد فهو اعذر له) لانه دخل الشهر و هو مريض فلم يجب عليه الصوم في شهره و لا في سنته للمرض الذي كان فيه و وجب عليه الفداء لانه بمنزله من وجب عليه الصوم...) فالصحيح في الجواب عن السؤالين هو التعميم لكن ظاهر الثاني منهما هو ما تصدق عليه القاعده من كونه (غلب الله عليه) فقد يقال باختصاصه بالسفر الاضطراري فتأمل جيداً.

(الرابعه: اذا تمكن من القضاء ثم مات قضى عنه اكبر ولده الذكور و قيل: القضاء على الولي مطلقاً و في القضاء عن المسافر خلاف اقربه مراعاة تمكنه من المقام و

القضاء و يقضى عن المرأة و العبد و الانثى لا تقضى و يتصدق من التركة عن كل يوم بمد)

اقول: وقع الخلاف فى اصل القضاء و فى القاضى و فى المقضى عنه و فى ما يقضى عنه.

اما الاول: فالمشهور ثبوته ذهب اليه ابن الجنيّد و الصدوقان و الشيخان و ابو الصلاح و القاضى و ابن حمزه^(١) و ابن زهره و ابن ادريس^(٢).

و ذهب ابن ابى عقيل الى عدم وجوب القضاء و قال: «و قد روى انه من مات و عليه صوم من رمضان تصدق عنه عن كل يوم بمد من طعام و بهذا تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام و القول الاول مطرح لانه شاذ»^(٣).

و يشهد له صحيح ابى مريم الانصارى عن الصادق (عليه السلام) قال: (اذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان فلم يزل مريضاً حتى يموت فليس عليه شيء و ان صح ثم

ص: ٤٠٦

١- المختلف ج/٣ ص ٣٩٢ و المقنعه ص ٣٥٣ و النهايه ص ١٥٧ و الاقتصاد ص ٢٩٤ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٩ و الخلاف ج/٢ ص ٢٠٨ مساله ٦٥ و المقنع ص ٦٣ و الفقيه ج/٢ ص ٩٨ و مثله الفقه الرضوى ص ٢١١ و جمل العلم و العمل ص ٧٣ و المذهب ج/١ ص ١٩٦ و الوسيله ص ١٤٩ و النجعه ج ٤ ص ٣١٥ نقل قول ابى الصلاح و ابن زهره .

٢- السرائر ج/١ ص ٣٥٩

٣- المختلف ج/٣ ص ٣٩٢

مرض حتى يموت و كان له مال تصدق عنه فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه(١) و الاستدلال بآيه {و ان ليس للانسان الا ما سعى} من سورة النجم(٢) مدفوع باننا لا نقول ان سعى الحى محسوب للميت بل هو حكم مستقل قام به الدليل و ذهب المرتضى الى انه يتصدق عنه من صلب ماله ان كان له مال و الا صام الولي عنه(٣) و يشهد له خبر ابى مريم الانصارى على نقل الكليني و الصدوق ففي ذيله بدل «تصدق عنه وليه» «صام عنه وليه»(٤).

اقول: و حيث ان صحيح ابى مريم الانصارى بغض النظر عن ذيله قد رواه الثلاثة مع ما عرفت من نقل اصحاب الاجماع له مثل ابان بن عثمان و صفوان و محمد

ص: ٤٠٧

١- الاستبصار ج/٢ ص ١٠٩ و التهذيب ج/٤ ص ٢٤٨ ح/٩ هذا و ذكر النجاشي فى ابى مريم الانصارى و هو عبدالغفار بن القاسم بعد توثيقه انه روى كتابه عده من اصحابنا اقول و هذا دليل على معرفته كتابه و رواياته و مقبوليتها ذاك الزمان .

٢- سورة النجم ايه ٣٩

٣- الانتصار ص ٧٠ و ص ٧١

٤- الكافي ج/٤ ص ١٢٣ ح/٣ و التهذيب ج/٤ ص ٢٤٨ ح/١٠ و سنده ضعيف و ان كان ينتهى بابان بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع. و رواه الصدوق من كتاب ابان بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع عنه و سند الصدوق الى كتاب ابان صحيح و قوى للغاية فيه محمد بن الحسن بن الوليد نقاد الاخبار و ابن ابى عمير و صفوان بن يحيى و هما من اصحاب الاجماع ايضاً مع تعدد الناقلين له ايضاً.

بن ابي عمير و امثالهم و قد افتى ابن ابي عقيل و المرتضى بمضمونه مضافاً الى دعوى تواتر مضمونه فهو اذاً لا قصور فيه الا من جهه المعارض و هو ما دل على وجوب القضاء و الجمع بينهما يقتضى التخيير بين التصديق و القضاء .

و اما حمل ما دل على القضاء على الاستحباب فهو ليس بأولى من حمل صحيح ابي مريم على الاستحباب و هو خبر واحد و هى اخبار متعدد مضافاً الى عمل المشهور بها و قولهم بالوجوب و لم يقل احد بالاستحباب(١) هذا و قد جمع الكليني بين نقله و نقلها و هى:

اولاً: صحيح حفص بن البختري و بتوسط ابن ابي عمير عن الصادق (عليه السلام) (فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام قال: يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت: فان كان اولى الناس به امرأه فقال: لا الا الرجال).(٢)

ثانياً: صحيح محمد بن مسلم و فيه (و لكن يقضى عن الذى يبرء ثم يموت قبل ان يقضى)(٣).

ص: ٤٠٨

١- اقول: و قد قال ابن الجنيد و المرتضى و ابن زهره و صاحب الاشاره بالتخيير بين القضاء عن الصلاه و الصدقه عن كل ركعتين بمد فان لم يقدر فعن اربع بمد و ألّا فعن الليليه بمد و النهاريه بمد و ادعى ابن زهره الاجماع راجع المختلف ج/٢ ص ٤٥٥ و جمل العلم و العمل ص ٧٣ و النجعه - الصلاه ج/٢ ص ١٩٩ هذا و قد نقل الدعائم عن على (عليه السلام) استحباب القضاء عن الميت بتوسط وليه. و لا عبره به راجع النجعه ج ٤ ص ٣١٧ .

٢- الكافى ج/٤ ص ١٢٣ ح/١

٣- الكافى ج/٤ ص ١٢٣ ح/٢

ثالثاً: خبر حماد بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع مرسلأ عن الصادق (عليه السلام) و هو قريب لصحيح حفص.(١)

رابعاً: صحيح الصفار الى العسكري (عليه السلام) المتقدم و فيه (يقضى عنه اكبر ولييه عشره ايام ولاءً)(٢) و قال الصدوق بعده (و هذا التوفيع عندي مع توقعاته الى محمد بن الحسن بخطه (عليه السلام) و هنالك روايات اخرى تدل على المطلوب ايضاً(٣) و الحاصل هو تخير الولي بين التصديق عنه من صلب مال الميت او القضاء عنه و بذلك قال الشيخ في المبسوط و الجمل و الاقتصاد.(٤)

و اما التصديق عنه من مال الولي حسب مفاد صحيح الانصارى بنقل الشيخ اولاً له فلم يثبت بعد تعارضه بنقل الكليني و الصدوق ان لم نرجح الثاني عليه و قد عرفت وجود القرينه على ترجيحه.

و اما الثاني: فقد تقدم الكلام فيه مفصلاً في باب الصلاه و حاصله وجوب ذلك على الاولى بالميرات في الذكور و الاكبر منهم .

و اما الثالث: فذهب ابن ادريس الى عدم وجوب القضاء عن المرأة محتجاً بأن الحاقها في هذا الحكم بالرجال يحتاج الى دليل(٥) و هو مفقود في نظره. و صرح

ص: ٤٠٩

١- الكافي ج/٤ ص ١٢٤ ح/٤

٢- الكافي ج/٤ ص ١٢٤ ح/٥ و رواه الفقيه ج/٢ ص ٩٨ ح/٣

٣- النجعه ج/٤ ص ٣١٨

٤- المبسوط ج/١ ص ٢٨٦ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢٢٠ و الاقتصاد ص ٢٩٤

٥- السرائر ج/١ ص ٣٩٩

الشيخ بإلحاقها(١) و مثله ابن البراج(٢) و يشهد له موثق محمد بن مسلم و فيه بعد السؤال عن القضاء عنها (قال: اما الطمث و المرض فلا و اما السفر فنعم)(٣) و في صحيح ابي بصير عن الصادق (عليه السلام) «قال: سألته عن امرأه مرضت في رمضان و ماتت في شوال فاوصتني ان اقضى عنها قال: هل برئت من مرضها قلت لا ماتت فيه قال لا يقضى عنها فان الله لم يجعله عليها قلت فاني اشتهى ان اقضى عنها و قد اوصتني بذلك قال: و كيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها؟ فان اشتهيت ان تصوم لنفسك فصم»(٤) و دلالة من جهات ذكرها العلامة في المختلف:

الاول: سؤاله (عليه السلام) هل برئت من مرضها قال: لا فاجابه بسقوط القضاء و لولا ان البرء موجب للقضاء لما صح هذا السؤال

الثاني: تعليله (عليه السلام) عدم القضاء عنها بعدم ايجابه عليها و عند انتفاء العلة ينتفى المعلول فيجب القضاء عنهما عند الايجاب.

ص: ٤١٠

١- النهاية ص ١٥٨ و المبسوط ج ١/ ص ٢٨٦ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢٢٠ و الاقتصاد ص ٢٩٤

٢- المذهب ج ١/ ص ١٩٦

٣- التهذيب ج ٤/ ص ٢٤٩/ ٧٤١

٤- التهذيب ج ٤/ ص ٢٤٨ ح ٧٣٧ و الكافي ج ٤/ ص ١٣٧ ح ٨/ و الاستبصار ج ٢/ ص ١٠٩ ح ٣٥٨

الثالث: تعليل تعجبه (عليه السلام) في قوله: (كيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها؟) بانتفاء الايجاب فيجب ان يكون مع الايجاب يجب القضاء(١). مضافاً الى خبر منصور بن حازم و هو صريح الدلالة(٢) و غيرها(٣).

واما الرابع: فقال في الشيخ في التهذيب بثبوت القضاء عن الميت ما فات منه بالسفر مطلقاً(٤) وقال في النهايه بعدمه اذا لم يتمكن في حياته من القضاء(٥) ويشهد للاول موثق محمد بن مسلم و خبر منصور بن حازم المتقدمين.

هذا و قال المصنف تبعاً للشيخ في النهايه(٦):

(و يجوز في الشهرين المتتابعين صوم الشهر و الصدقه عن اخر)

و مثله ابن البراج(٧) استناداً الى ما تقدم من خبر الوشاء الضعيف بسهل بن زياد سنداً و المجمل دلالة حيث ان ظاهره انه على نفس الميت ان يقضى شهراً و ان يتصدق عن شهر و هو كما ترى و ارجاع ذلك الى الولي ليس بأولى من احتمال تحريفه-

ص: ٤١١

١- المختلف ج/ ٣ ص ٤٠١ و ص ٤٠٢

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٩ ح/ ١٤ و سنده لا اشكال فيه الا من جهة محمد بن الربيع.

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٧ ح/ ٧ موثق سماعه: (قلت فامرأه نفساء- الى - فقال: لا يقضى عنها) .

٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٤٩

٥- النهايه ص ١٥٧

٦- النهايه ص ١٥٨

٧- المذهب ج/ ١ ص ١٩٦

كما استظهره البعض - وقد تقدم , نعم حيث ان الولي مخير في القضاء و التصديق فله ذلك .

(الخامسه: لو صام المسافر عالماً اعد)

كما هو مقتضى الايه المباركه { فعدة من ايام اخر } .

(و لو كان جاهلاً فلا)

ص: ٤١٢

اعاده كما يشهد لذلك الصحاح منها صحيح ليث المرادى عن الصادق (عليه السلام) «قال اذا سافر الرجل فى شهر رمضان افطر و ان صامه بجهاله لم يقضه» (١) و فى معتبر (٢) عبيد بن زرارہ انه سأل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عزوجل (فمن شهد منكم الشهر

ص: ٤١٣

- ١- الكافى ج/٤ ص ١٢٨ ح/٣ باب من صام فى السفر بجهاله و فيه ثلاثه احاديث ثالثها ما نقلنا و ثانيها صحيح العيص و اولها حسن الحلبي - يابن هاشم - و هو صحيح بنقل التهذيب ج/٤ ص ٢٢١ ح/١٩.
- ٢- وصفناه بالمعتبر مع كون سند الصدوق الى كتاب عبيد يمر بالحكم بن مسكين و هو مهمل الا ان للنجاشى سنداً صحيحاً الى كتاب عبيد و هو عده من اصحابنا عن احمد بن محمد بن يحيى - يعنى العطار - عن عبدالله بن جعفر عن ابن ابي الخطاب و محمد بن عبد الجبار و احمد الاشعري عن ابن بزيع عن حماد بن عثمان عنه. و للطوسى سند صحيح الى كل كتب و روايات احمد بن محمد بن عيسى الاشعري فنعوض سند النجاشى بسند الشيخ و يتم المطلوب هذا و للشيخ سند غير معتبر الى كتاب عبيد اقول: و هذه الاسانيد لا تثبت نسخ الكتاب التى وصلت الى هؤلاء المشايخ حتى تصح نسخه دون نسخه بل تثبت اصل الكتاب و الكتاب قد وصل بسند صحيح الى مجموعه من مشايخ الصدوق و الطوسى و هم احمد بن محمد بن يحيى العطار و عبدالله بن جعفر الحميرى و ابن ابي الخطاب و محمد بن عبد الجبار و احمد الاشعري و ابن يزيع و حماد و لا شك بوصول كل ذلك الى الصدوق و الطوسى فيتم التعويض هذا و تقدم ما يكفى من الاستغناء عن هذه الاسانيد.

فليصمه) قال: (ما ابينها من شهد فليصمه و من سافر فلا يصمه)(١) و فى صحيح ابن ابي شعبه (ان كان بلغه عن رسول الله صلى الله عليه واله نهى عن ذلك فعليه القضاء و ان لم يكن بلغه فلا شىء عليه)(٢).

(والناسى يلحق بالعامد)

كما هو مقتضى الاصل لاطلاق النصوص و قد يقال باللاحاق لاشتراك الناسى و الجاهل فى العذر و عدم التقصير و لا يخفى ما فيه اذ ان الجاهل لم يلحق بالعامد الا- لاجل النصوص المتقدمه و هى غير مشتركه الا- اذا قلنا ان المراد من الجهالة فى صحيح العيص و صحيح ليث ما هو اعم من الجهل بالاصل فيشمل بعض اقسام الناسى و هو من تعلم الحكم ثم نسيه بالمره لكنه سوف يتعارض مع صحيح الحلبي حيث يصدق عليه انه بلغه ذلك و لا ترجيح له على معارضه و الحاصل عدم اشتراك الناسى فى حكم الجاهل الثابت بالنصوص بل هو ملحق بالعامد. هذا ولا يختلف حال نسيان الحكم و حال نسيان الموضوع يعنى السفر كما هو واضح.

كلما قصرت الصلاة قصر الصوم

(وكلما قصرت الصلاة قصر الصوم)

ص: ٤١٤

١- الفقيه ج/ ٢ ص ٩١ ح/ ٢

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٢١ ح/ ٩) و هو عين حسن الحلبي (المروى فى الكافي ج/ ٤ ص ١٢٨ ح/ ١) سنداً (يعنى عن محمد بن ابي عمير عن حماد عنه) و متناً و الحلبي هو ابن ابي شعبه.

كما في صحيح عمار بن مروان عن الصادق (عليه السلام) (من سافر قصر و افطر الا ان يكون رجلاً سفره الى صيد أو في معصيه الله عزوجل أو رسولاً لمن يعصى الله عزوجل أو طلب عدو وشحناء أو سعايه أو ضرر على قوم من المسلمين^(١)) و الظاهر ان كل ما ذكر من موارد سفر المعصيه أو ما هو بحكم سفر المعصيه الذي يجب به الاتمام.

ص: ٤١٥

١- الفقيه ج/ ٢ ص ٩٢ ح/ ٧ و في المصدر يعص و لعله غلط مطبعي و رواه الكافي ج/ ٤ ص ١٢٩ ح/ ٣ عن محمد بن مروان و الظاهر اخذ الروايه من كتاب الحسن بن محبوب بقرينه سند الصدوق و التهذيب مع كونه رواه عن الكافي الا انه رواه عن عمار بن مروان

هذا و صرح بالتلازم بين قصر الصلاه و الافطار صحيح(١) معاويه بن وهب ففيه: «إذا قصرت افطرت و اذا افطرت قصرت»(٢) و فى صحيح ابن جعفر «عن المسافر هل يقضى اذا قام فى المكان قال: لا حتى يجمع على مقام عشره ايام»(٣).

(ألا انه يشترط فى الصوم الخروج قبل الزوال)

ص: ٤١٦

١- و سند الصدوق الى كتاب معاويه بن وهب لا اشكال فيه ألا من جهة ابن ماجيلويه و له سند اخر ذكره الفهرست ص ١٦٦ و هو الصدوق عن الصفار عن احمد الاشعري الخ اقول و لا شك وقوع سقط فيه فالصدوق لا يروى عن الصفار بلا واسطه بل بواسطه ابن الوليد و ابيه كما هو معلوم هذا و سنده فى المشيخه ابن ماجيلويه عن العطار عن احمد الاشعري و الحاصل تعدد سنده الى الاشعري و كذلك من الاشعري الى صاحب الكتاب و بذلك يرتفع اشكال عدم توثيق ابن ماجيلويه بتعويضه بسنده الاخر كما هو واضح بل السند الثانى صحيح.

٢- الوسائل ج/٧ ص ١٣٠ باب ٤ من ابواب على يصح منه الصوم ح/١ و اخرجه عن الفقيه ج/ ٢ ص ١٤٢ من الصلاه.

٣- الوسائل ج/٧ ص ١٣٧ باب ٨ من ابواب على يصح منه اصوم ح/١ عن الفروع و قرب الاسناد

هذا احد الاقوال فى المسأله ذهب اليه ابن الجنيد(١) و المفيد(٢) و الصدوق فى المقنع(٣) و هو المفهوم من الكلينى فاقصر على روايه اربعة من الاخبار الداله على التفصيل و هى حسن الحلبي و موثق عبيد و حسنه و صحيح محمد بن مسلم(٤) و هو الذى اعتمده الصدوق فى الفقيه حيث اعتمد خبر الحلبي و هو صحيح السند بروايه الصدوق و صحيح محمد بن مسلم(٥).

الثانى: قول الشيخ فى الخلاف فذهب الى وجوب الصوم مطلقاً(٦) مستنداً بالاجماع و بقوله تعالى ﴿و اتموا الصيام الى الليل﴾(٧) و اشار الى اخبار اوردها فى كتابه التهذيب و هى معتبر رفاعه و خبر سليمان(٨) الجعفرى و خبر سماعه(٩) و قد تضمنت ان من اصبح فى اهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم الا ان يدلج دلجه على حد

ص: ٤١٧

-
- ١- المختلف ج/ ٣ ص ٣٣٤
 - ٢- المقنعه ص ٣٥٤
 - ٣- المقنع ص ٦٢
 - ٤- الكافى ج/ ٤ ص ١٣١ ح/ ١ و ح/ ٢ و ح/ ٣ و ح/ ٤
 - ٥- الفقيه ج/ ٢ ص ٩٢ ح/ ١٠ و ح/ ١١
 - ٦- الخلاف ج/ ٢ ص ٢١٩ مسأله ٨٠
 - ٧- سوره البقره ايه ١٨٧
 - ٨- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٢٧ ح/ ٤٢ و ص ٢٢٨ ح/ ٤٣
 - ٩- التهذيب ج/ ٤ ص ٣٢٧ ح/ ٨٨

تعبير خبر الجعفرى و الدلج هو السير من اخر الليل (١) و قريب منه الاخران بدون ذيله الاستثنائي.

و جوابه: ان الاجماع لا- وجود له اولاً- و الايه المباركه ليست فى مقام البيان بل فى مقام بيان جهه اخرى كما هو واضح كما ان ايه {فمن كان منكم مريضاً أو على سفر} و فى اخرى {و من كان مريضاً أو على سفر} موردهما من كان مسافراً لا صار مسافراً و ما ذكره من الاخبار لم يروها الكلينى و لا الصدوق و موافقه لمذهب الشافعى و ابى حنيفه (٢).

الثالث: قوله فى النهايه و التهذيب و الاستبصار فى كون المدار على بيتوته النيه للسفر و اختاره ابن البراج (٣) و استدل فى التهذيب بمرسل بن مسكان عن ابى بصير (٤) و مرسل صفوان بن يحيى عن ابى بصير و بموثق على بن يقطين عن الكاظم (عليه السلام) و فيه: (اذا حدث نفسه بالليل بالسفر افطر اذا خرج من منزله و ان لم يحدث نفسه من الليله ثم بدا له فى السفر من يومه اتم صومه (٥)).

اقول: و هذه الاخبار كسابقتها لم يروها الكافى و لا الفقيه و لم يعتمدها الا الشيخ و ابن البراج والاولان منها مرسلان مضافاً الى ان الثانى منهما لم يسنده الى الامام

ص: ٤١٨

-
- ١- الصحاح ج/ ١ ص ٣١٥ دلج
 - ٢- نقل ذلك الخلاف ج/ ٢ ص ٢١٩
 - ٣- النهايه ص ١٦١ و المذهب ج/ ١ ص ١٩٤ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٢٩ و الاستبصار ج/ ٢ ص ٩٩
 - ٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٢٩ ح/ ٤٨
 - ٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٢٨ ح/ ٤٥

و الاخير مشتمل على جواز الافطار بمجرد الخروج من المنزل و هذا ما لم يقل به احد(١).

الرابع: قول الشيخ فى المبسوط بإشتراط الامرین تبیت النیه اولاً و الخروج قبل الزوال ثانياً(٢) و مثله ابوالصلاح و ابن حمزه(٣) الا انهما قالاً فى السفر بعد الزوال يصوم و يقضى و هذا القول الرابع مبنى على الجمع بين اخبار القول الاول و القول الثالث و اما الصوم و قضاؤه عند ابى الصلاح و ابن حمزه(٤) فلعله مبنى على التوقف و الاحتياط.

الخامس: قول على بن بابويه و ابن ابى عقيل و المرتضى و ابن زهره و ابن ادریس(٥) و هو وجوب الافطار و لو كان الخروج بعد الزوال استناداً الى قوله تبارك و تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعده من ايام اخر) حسب ما استدلل به فى السرائر و قد عرفت ان الایه المباركه اجنبیه عن صار مسافراً و يشهد لهم ايضاً خبر عبد الاعلى ال سام ففیه: «يفطر و ان خرج قبل ان تغيب

ص: ٤١٩

١- التهذيب ج/٤ ص ٢٢٨ ح/٤٤

٢- المختلف ج/٣ ص ٣٤٣ مسأله ٧٩.

٣- المبسوط ج/١ ص ٢٨٤

٤- الكافي فى الفقه ص ١٨٢ و الوسيله ص ١٤٩

٥- المختلف ج/٣ ص ٣٣٥ و ص ٣٣٦ و جمل العلم و العمل ص ٩٧ و النجعه نقل قول ابن زهره ج ٤ ص ٣٢٦؛ و السرائر ج/١ ص ٣٩٢ و مثلهم الفقه الرضوى ص ٢٠٨

الشمس بقليل»(١) و رده الشيخ بانه موقوف غير مسند الى احد من الائمة عليهم السلام قلت: و الراويه لا تقاوم روايات القول الاول.

هذا و بقيت صحيحه رفاعه بن موسى عن الرجل يريد السفر فى شهر رمضان قال: «اذا اصبح فى بلده ثم خرج فان شاء صام و ان شاء افطر»(٢) الداله على التخيير بين الصوم و الافطار و هى مع كونها لم يعمل بها احد موافقه لقول احمد بن حنبل و المزنى من العامه(٣) فلا تقاوم اخبار القول الاول و الحاصل صحه الفتوى بما ذكره المصنف عليه الرحمه.

مساله: ذهب ابن الجنيد و ابن ابى عقيل الى وجوب الصوم و القضاء فى السفر الحرام و فى السفر تنزهاً و تلذذاً أو تكاثراً أو تفاخراً(٤) خلافاً للمشهور(٥) و استناداً الى عموم الايه المباركه {و من كان مريضاً أو على سفر فعده من ايام اخر} و اجاب المختلف عن الاستدلال بالايه بانها داله على الافطار و القضاء و هذا المسافر لا يجوز له الافطار فهو خارج عن حكم الايه المباركه.

ص: ٢٢٠

١- التهذيب ج/٤ ص ٢٢٩ ح/٤٩ و فى سنده عمران بن موسى و موسى بن جعفر و لم يوثقا نعم لم يستثيا من روايات محمد بن احمد بن يحيى (هذا اذا لم يكون مشتركين مع غيرهما فراجع).

٢- التهذيب ج/٤ ص ٣٢٧ ح/٨٧

٣- الخلاف ج/٢ ص ١٩

٤- المختلف ج/٣ ص ٣٤٦ و ص ٣٤١

٥- المختلف ج/٣ ص ٣٤٢

اقول: مضافاً الى ما دل على التلازم بين التقصير و الافطار و قد تقدم , و سكوت الاخبار عن وظيفته الصوم في السفر عن التعرض لذكر القضاء بعد ذلك مثل صحيح عمار بن مروان المتقدم الظاهر بوجوب الاداء فقط لمن حكمه الاتمام في السفر و المفهوم منه عرفاً ذلك فقط دون القضاء.

(السادسه: الشيخان اذا عجزا فديا و لا قضاء و ذو العطاش المأيوس من برئه كذلك و لو برء قضى)

اقول: اما الشيخ و الشيخه ففيهما قولان أو ثلاثه .

الاول: قول الشيخ و ابن ابي عقيل و ابن الجنيد و ابن بابويه و ابنه في المقنع و ابن البراج^(١) و يشهد لهم اطلاق النصوص الصحيحه مثل صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «قال: سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال: يتصدق بما يجزى عنه طعام مسيكن لكل يوم»^(٢)، و صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (الشيخ الكبير و الذي به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا في شهر رمضان و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام و لا قضاء عليهما فان لم يقدر فلا شيء عليهما^(٣)) مع تفسير لم يقدر على المد لا على الصيام، وفي صحيحه

ص: ٤٢١

-
- ١- المختلف ج/ ٣ ص ٤٠٦ و النهايه ص ١٥٦ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٥ و الاقتصاد ص ٢٩٤ و المقنع ص ٦١ و المهذب ج/ ١ ص ١٩٦
 - ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٧ ح/ ٦٩٤ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٣ ح/ ٣٣٦
 - ٣- الكافي ج/ ٤ ص ١١٦ ح/ ٤ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٨ ح/ ٦٩٧ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٤ ح/ ٣٣٨ و الفقيه ج/ ٢ ص ٨٤ ح/ ٣٧٥

عبد الملك الهاشمي «عن الشيخ الكبير و العجوز الكبيره التي تضعف عن الصيام في شهر رمضان قال: تصدق عن كل يوم بمد من حنطه»^(١).

الثاني: و ذهب المفيد و المرتضى و سلا و ابن ادريس و ابن زهره^(٢) الى التفصيل بين العجز مطلقاً فيسقط و اما اذا اطاقا بمشقه عظيمه و كان يمرضان اذا فعلاه و يضر بهما ضرراً يَبْنَأُ وسعهما الافطار و عليهما ان يكفرا بمد من طعام.

الثالث: قول ابي الصلاح الحلبي حيث قال (و ان عجز عن الصوم لكبر سقط عنه فرض الصوم و هو مندوب الى اطعام مسكين عن كل يوم^(٣)) و كأن المختلف فهم منه استحباب الفديه فعده قبال قول الشيخ الا ان الظاهر منه انه راجع الى كلام الشيخ و مندوب بمعنى مطلوب يعنى مطلوب منه ان يكفر و استدلل المختلف للمفيد بمفهوم الايه المباركه {و على الذين يطيقونه فديه...} بانه دال على سقوط الفديه عمن لا يطيق و معنى يطيق يعنى يجد به طاقه و مشقه .

واما العاجز مطلقاً فهو خارج عن منطوق من يطيق و اجاب عن الاخبار المطلقه بان المراد منها هو الضعف لا العجز^(٤).

ص: ٤٢٢

-
- ١- الكافي ج/ ٤ ص ١١٦ ح/ ٢ و الفقيه ج/ ٢ ص ٨٥ ح/ ٣٧٩ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٨ ح/ ٦٩٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٣ ح/ ٣٣٧
 - ٢- المقنع ص ٣٥١ و جمل العلم و العمل ص ٩٨ و الانتصار ص ٦٧ و المراسم ص ٩٧ و السرائر ج/ ١ ص ٤٠٠ و النجعه ج ٤ ص ٣٣٠ نقل عن الغنيه .
 - ٣- الكافي في الفقه ص ١٨٢
 - ٤- المختلف ج/ ٣ ص ٤٠٧

اقول: و يعين هذا المعنى صحيح ابراهيم بن ابى زياد الكرخى قال «قلت لابي عبدالله (عليه السلام) رجل شيخ كبير لا يستطيع القيام الاّ الخلا لضعفه و لا يمكنه الركوع و السجود فقال: ليؤم برأسه ايماء و ان كان له من يرفع له الخمره فليسجد فان لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة ايماءً قلت فالصيام؟ قال: اذا كان فى ذلك الحد فقد وضع الله عنه فان كان له مقدره فصدقه مد من طعام بدل عن كل يوم احب الىّ فان لم يكن له يسار فلا شىء عليه»^(١) والراوى عنه محمد بن ابى عمير وهو من اصحاب الاجماع ولا يضرها اهمال ابراهيم الكرخى بعد روايه ابن ابى عمير واعتماد الصدوق عليها و هذه الروايه مفسره للروايات السابقه ايضاً ومعينه لمعناها و الحاصل صحه التفصيل و سقوط المد عمن لا يقدر كما فى صحيحه ابن مسلم المتقدمه .

و بقى خبر ابى بصير «قلت له الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم؟ فقال يصوم عنه بعض ولده قلت فان لم يكن له ولد قال فادنى قرابته قلت فان لم يكن له قرابه قال تصدق بمد فى كل يوم...»^(٢) وهو شاذ لا يلتفت اليه كما هو واضح و حملة الشيخ فى الاستبصار على ضرب من الاستحباب دون الفرض و الايجاب.

اقول: و هذا يحتاج الى دليل فان الصيام عن الحى لا يجوز الا بدليل فهو ادعاء اخر لا بد من اثباته و لو قلنا بعموم الايه للعاجز و من يجد مشقه فالخير مخالف للقران كما هو واضح.

ص: ٤٢٣

١- الفقيه ج/ ١ ص ٢٣٨ ح/ ٢٠ و التهذيب ج/ ٣ ص ٣٠٧ ح/ ٢٩

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٩ ح/ ٦ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٤

و اما ذو العطاش: ففصلوا بين بين من يرجى برؤه و من لا يرجى برؤه اما الاول: فذكر المختلف عنهم انه يفطر و عليه القضاء و اختلفوا فى وجوب الكفاره عليه فذهب الشيخ و سلال و ابن البراج و ابن حمزه الى وجوبها(١) و ذهب المفيد و السيد المرتضى و ابن ادريس الى عدمها(٢).

اقول: لا موجب للقول بوجوب القضاء عليه اّلا ادعاء كون ما ورد فى حكم ذى العطاش منصرفاً الى من لا يرجى برؤه و هو اول الكلام و لا شاهد له و جعله قسماً من اقسام المريض اجتهدا قبال النص و اطلاقه محكم و باطلاقه افتى الصدوق فى المقنع و ابوه فى رساله فقالا: (اذا لم يتهياً للشيخ أو الشاب أو المرأة الحامل ان تصوم من العطش و الجوع أو تخاف المرأة ان يضر بولدها فعليهم جميعاً الافطار و يتصدق كل واحد عن كل يوم بمد من طعام(٣)) فجعلنا ذلك عنواناً مستقلاً غير عنوان المرض و استدل بصحيح محمد بن مسلم انه «سأل الباقر (عليه السلام) عن قوله تعالى ﴿و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ قال الشيخ الكبير والذى

ص: ٢٢٤

-
- ١- المبسوط ج/١ ص ٢٨٥ و الاقتصاد ص ٢٩٤ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢٢٢ و المراسم ص ٩٧ و المهذب ج/١ ص ١٩٦ و الوسيله ص ١٥٠
 - ٢- المقنعه ص ٣٥١ و جمل العلم و العمل ص ٩٨ و السرائر ج/١ ص ٤٠٠
 - ٣- المقنع طبع الهادى ص ١٩٤ و المختلف ج/٣ ص ٤١٢ مسأله ١٣٠ و مثلهما الرضوى ص ٢١١.

يؤخذه العطش»^(١) فالصحيح ان نقول بان ذا العطاش عنوان مستقل لسقوط وجوب الصوم و ان الفديه بدل عنه و لا قضاء عليه برء ام لم يبرء يرجى زوال عذره ام لا يرجى و بذلك يظهر الجواب عن القسم الثانى و هو من لا يرجى برؤه الذى قال المشهور فيه انه يفطر و لا قضاء عليه و تلزمه الكفاره^(٢) و قال بعدمها سلال^(٣) و لم يرجح احدهما ابن حمزه^(٤).

هذا و فى الاخبار المتقدمه كفايه فى اثبات المطلب و بذلك يظهر ضعف قول المصنف انه:

(لو برء قضى)

الظاهر فى شمول القضاء له سواء كان يرجى برؤه أم لا و قد عرفت عدم القائل فى من لا يرجى برؤه بالقضاء و قد عرفت ان الصحيح عدم القضاء فيهما معاً.

ص: ٢٢٥

١- الكافى ج/ ٤ ص ١١٦ ح/ ١ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٧ ح/ ٢

٢- ذهب الى ذلك الشيخ فى المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٥ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢٢٠ و الصدوق فى المقنع ص ٦١ ؛ و المرتضى فى جمل العلم و العمل ص ٩٨ و المفيد فى المقنعه ص ٣٥١ و ابن ادريس فى السرائر ج/ ١ ص ٤٠٠ و ابن البراج فى المهذب ج/ ١ ص ١٩٦ .

٣- المراسم ص ٩٧

٤- الوسيله ص ١٥١

(السابعه: الحامل المقرب والمرضعه القليله اللبن تفطران وتفديان بما تقدم)

اقول: و ظاهره عدم وجوب القضاء عليهما و هو احد الاقوال فى المسأله ذهب اليه الصدوقان و قد تقدم كلامهما فى ذيل المساله السابقه مع تصريح والد الصدوق بعدم القضاء عليهما دون الصدوق(١) و مثلهما سائر الّا ان عبارته فى خصوص الحامل و المرضع اللّتين تخافان على ولدهما(٢) دون الخوف على نفسيهما بخلاف عباره الصدوقين فانها صريحه فى القسمين و يشهد لهم عموم الايه {و على الذين يطيقونه فديه طعام مسكين} مضافاً لما ورد من تفسيرها مما رواه العياشى عن رفاعه عن الصادق (عليه السلام) قال: (المرأه تخاف على ولدها و الشيخ الكبير)(٣).

و اما الاستدلال لهم لعدم القضاء بصحيح محمد بن جعفر (قلت لابي الحسن (عليه السلام) ان امرأتى جعلت على نفسها صوم شهرين فوضعت ولدها و ادركها الحبل فلا تقوم على الصوم؟ قال: فليتصدق مكان كل يوم على مسكين(٤)) فلا- علاقه له بما نحن فيه، و لعله يرتبط بما تقدم من المنذور المتعذر و قد تقدم حكمه.

ص: ٤٢٤

١- المختلف ج/ ٣ ص ٤١٢ و المقنع طبع الهادى ص ١٩٤ و مثلهما الرضوى ص ٢١١

٢- المراسم ص ٩٧

٣- تفسير العياشى سوره البقره ح/ ١٨

٤- الكافى ج/ ٤ ص ١٣٧

و فصل ابن الجنيد فقال: «و من ابيح له الفطر لعله عارضه يجوز مزايلتها اياه افطر و قضى كالمسافر و ان كان فطره من اجل غيره -كالمرضعه من اجل صبيها- كان الاحوط ان يقضى و يتصدق بمد عن كل يوم»^(١).

هذا و ذكر المختلف: ان المشهور ما قاله المصنف مضافاً الى وجوب القضاء عليهما سواء اضر بهما ام اضر بولدهما و استدل له بصحيح محمد بن مسلم قال: «سمعت ابا جعفر (عليه السلام) يقول: الحامل المقرب و المرضع القليله اللبن لا حرج عليهما ان يتصدق كل واحد منهما في كل يوم يفطر فيه بمد من طعام و عليهما قضاء كل يوم افطرتا فيه تقضيانه بعد»^(٢).

اقول: و قد اعتمده الكليني و الصدوق في الفقيه مضافاً الى مكاتبه على بن مهزيار «كتبت اليه يعنى الامام الهادي (عليه السلام) عن امرأه ترضع ولدها و غير ولدها في شهر رمضان فيشتد عليها الصوم و هي ترضع حتى يغشى عليها و لا تقدر على الصيام أترضع و تفطر و تقضى صيامها - اذا امكنها- أو تدع الرضاع و تصوم؟ قال: فان كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من ترضع ولدها فكيف تصنع؟ فكتب: ان كانت ممن - مما - يمكنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها و اتممت صيامها و ان كان ذلك لا

ص: ٤٢٧

١- المختلف ج/ ٣ ص ٤١٣ مسأله ١٣١

٢- الكافي ج/ ٤ ص ١١٧ ح/ ١ و التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٩ ح/ ١٠٧ و الفقيه ج/ ٢ ص ٨٤ ح/ ٣٧٨

يمكنها افطرت و ارضعت ولدها و قضت صيامها متى ما امكنها»(١) وهذه الروايه مؤيده لتلك الروايه و ما فيها من انها ان امكنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها يمكن حمله على الاستحباب و لعله من جهة ان تدرك فضيله الصيام بقرينه صحيح محمد بن مسلم الخالى من هذا القيد و اما عدم تعرضها للفديه فالظاهر ان السؤال وقع فى خصوص الصيام و ترك الارضاع، ام الارضاع و ترك الصيام و بقيت الفديه مسكوتاً عنها و الحاصل صحه ما ذهب اليه المشهور، هذا و الحكم بأفطارهما رخصه كما دل عليه الصحيح المتقدم بقوله (لا حرج عليهما) و عليه لو صامتا صح الصوم منهما هذا اذا لم نقل بوجوب دفع مثل هذا الضرر و اما ما لو قلنا بوجوب دفع الضرر - بما يشمل ما نحن فيه - وصحه صومهما مبنى على كون النهى مقتضياً للفساد ام لا فان قلنا باقتضائه للفساد فى العبادات - حيث ان الصوم هنا منهى عنه للضرر - فسد الصوم ولو لم نقل لم يفسد لحصول الامتثال حيث ان المراد من نيه القربه هو قصد امتثال الامر لا غير كما حقق فى الاصول و هو الصحيح.

ص: ٤٢٨

١- مستطرفات السرائر ص ٦٧ رقم ٨ - مسائل الرجال و مكاتباتهم الى مولانا ابى الحسن (عليه السلام) . طبع مدرسه الامام المهدي (عليه السلام) اقول و الظاهر وصول تلك الكتب اليه بشكل يوجب العلم لقرب عهده و لمعلوماتها فلا- يرد اشكال مجهوليه سندها بينه و بينها.

الاول: ثم انه لا فرق في المرضعه بين كونها ذات الولد ام مستأجره أم متبرعه و ذلك للاطلاق.

الثاني: المشهور ان مقدار الفديه مد كما ذهب اليه المفيد و ابن الجنيد و ابن بابويه و السيد المرتضى و سلا (١) و يشهد لذلك صحيح محمد بن مسلم المتقدم (٢) و غيره (٣) و ذهب الشيخ في النهايه و المبسوط الى كونها مدين و اختاره ابن البراج (٤) و يشهد لهما صحيح محمد بن مسلم و فيه: (و يتصدق كل واحد منهما- يعنى الشيخ و الشيخه - فى كل يوم بمدين من طعام) (٥). اقول: و الجمع بين تلك الصحاح هو الحمل على الاستحباب و بذلك فسرت الايه المباركه {و على الذين يطيقونه فديه طعام مسكين} و هو المد {فمن تطوع خيراً} فزاد على مقدار

ص: ٤٢٩

-
- ١- المختلف ج/ ٣ ص ٤١٣ و ص ٤٠٩ و المقنعه ص ٣٥١ و المقنع ص ٦١ و جمل العلم و العمل ص ٩٨ و المراسم ٩٧
 - ٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٩ ح/ ٧٠١ و الكافى ج/ ٤ ص ١١٧ و الفقيه ج/ ٢ ص ٨٤ ح/ ٣٧٨
 - ٣- الكافى ج/ ٤ و ح/ ٢ و ح/ ٤
 - ٤- النهايه ص ١٥٩ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٥ و المذهب ج/ ١ ص ١٩٦
 - ٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٣٨ ح/ ٦٩٨ و الاستبصار ج/ ٢ ص ١٠٤

الفديه يعنى اعطاء المدين {فهو خير له و ان تصوموا خير لكم} من الفديه و تطوع الخير(١).

هذا و ما ذكرناه من الفديه عام لكل مواردھا و فى خصوص الشيخ و الشيخه صرح ابن ابى عقيل و ابن ادريس و على بن بابويه بانھا مد ايضاً(٢).

الثالث: (و لا يجب صوم النافله بشروعه فيه)

لاصاله عدم الوجوب مضافاً الى صحيح صفوان بن يحيى و هو من اصحاب الاجماع عن ابن سنان (يعنى محمد) عن عمار بن مروان عن سماعه عن الصادق (عليه السلام) فى قوله الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال: (ذلك فى الفريضة فاما النافله فله ان يفطر اى ساعه شاء الى غروب الشمس)(٣) و فى صحيح جميل بن دراج عن الصادق (عليه السلام) (انه قال فى الذى يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس و ان كان تطوعاً فانه الى الليل بالخيار)(٤).

(نعم يكره نقضه بعد الزوال)

ص: ٤٣٠

١- الكشاف ج/١ ص ٢٢٦ ايه ١٨٥ و لابد من مراجعته تفاسيرنا .

٢- المختلف ج/٣ ص ٤٠٩

٣- الكافى ج/٤ ص ١٢٢ ح/٣

٤- التهذيب ج/٤ ص ٢٨٠ ح/٢٢ و غيره ح/٢١ و ح/١٤

و استدلل له بخبر معمر بن خلاد عن الصادق (عليه السلام) ففیه: «و كذلك فى النوافل ليس لى ان افطر بعد الظهر؟ قال نعم»^(١) و هو ظاهر فى الوجوب و لم يقل بذلك احد و مثله موثق مسعده بن صدقه عن الصادق (عليه السلام) عن ابيه عن على (عليه السلام) «قال الصائم تطوعاً بالخيار ما بينه و بين نصف النهار فاذا انتصف النهار فقد وجب الصوم»^(٢) و حمله الشيخ على الاولى لا الوجوب الشرعى قال و انه بمنزله قولك ان غسل الجمعة واجب .

اقول: و لابد للكل من شاهد و هو مفقود هنا و يحتمل فيه التقيه لقول ابى حنيفه و مالک بوجوب المضى فى صوم النافله^(٣) مضافاً الى ان صدر خبر معمر بن خلاد معارض لما سيأتى فى العنوان الاتى من استحباب اجابه دعوه المؤمن مطلقاً و هى اخبار مستفيضه و الحاصل عدم دليل لكراهه نقضه بعد الزوال .

و بقى خبر ابراهيم بن عبد الحميد عن عيسى قال: «من بات و هو ينوى الصيام من غد لزمه ذلك فان افطر فعليه قضاؤه و من الصبح و لم ينو الصيام من الليل فهو

ص: ٤٣١

١- التهذيب ج/٤ ص ١٦٦ ح/٤٥ و فى الفهرست ص ١٧٠ ان لمعمر كتابين و سند الاول ضعيف بابن ابى جيد الا انه يمكن تصحيحه فقد رواه عن ابن الوليد و للشيخ الى جميع روايات ابن الوليد سند صحيح, و سند الثانى ضعيف و النجاشى لم يذكر الا الكتاب الثانى و هو كتاب الزهد و سنده غير معتبر و حيث ان النتيجة تتبع اخس المقدمات فالخبر ضعيف سنداً.

٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٨١ ح/٢٣

٣- التذكرة ج/٦ ص ٢٢١ راجع المبسوط للسرخسى ج/٣ ص ٨٦ و المجموع ج/٦ ص ٣٩٤ و حليه العلماء ج/٣ ص ٢١٢

بالخيار الى ان تزول الشمس ان شاء صام و ان شاء افطر فان زالت الشمس و لم يأكل فليتم الصلاه الى الليل»(١) اقول: أول ما فيه انه لم يسند الى المعصوم مضافاً الى ضعف سنده و اعراض الاصحاب عنه و بذلك تعرف ضعف حمل الشيخ له على ضرب من الاستحباب.

(ألا لمن يدعى الى الطعام)

من قبل المؤمن للاخبار المستفيضه في ذلك منها خبر اسحاق بن عمار عن الصادق (عليه السلام) «افطارك لاختيك المؤمن افضل من صيامك تطوعاً»(٢) و في الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابان عن حسين بن حماد قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ادخل على الرجل و انا صائم فيقول لي: افطر فقال: ان كان ذلك احب اليه فافطر(٣)، و في خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) (فطارك لاختيك المسلم وادخالك السرور عليه اعظم اجراً من صيامك)(٤).

هذا و لا فرق في استحباب اجابه دعوه المؤمن بين كونها بعد الزوال ام قبل الزوال لاطلاق النصوص و يشهد له صريحاً خبر عبد الله بن جندب قال قلت لابي

ص: ٤٣٢

١- التهذيب ج/٤ ص ١٨٩ ح/١٦

٢- الكافي ج/٤ ص ١٥٠ ح/١ و لا اشكال في سنده الا من جهة سهل بن زياد .

٣- المحاسن الوسائل ج/٧ ص ١١١ ح/٩

٤- المحاسن الوسائل ج/٧ ص ١١١ ح/١٢

الحسن (عليه السلام) الماضي (ادخل على القوم و هو يأكلون و قد صليت العصر و انا صائم فيقولون: افطر فقال: افطر فانه افضل (١)).

هذا و يستحب كتمان الصوم عنده كما في خبر جميل بن دراج «عن الصادق (عليه السلام) من دخل على اخيه و هو صائم فافطر عنده و لم يعلمه بصومه فيمن عليه كتب الله صوم سنه» (٢) واكثر وضوحاً و صراحه خبره الاخر (٣).

هذا وفي موثق سماعه عن الصادق (عليه السلام) «قال: اذا دخلت منزل اخيك فليس لك معه امر» (٤).

وجوب تتابع الصوم الا في موارد اربع

(يجب تتابع الصوم الا اربعة النذر المطلق و ما في معناه، و قضاء الواجب، و جزاء الصيد، و السبعه في بدل الهدى)

اقول: اما وجوب تتابع الصوم فلا بد له من دليل و الا فالاصل عدمه نعم قد ثبت في موارد ففي خبر الزهري عن السجاد (عليه السلام) بعد عد صوم شهر رمضان و صيام شهرين متتابعين في كفاره الظهار و قتل الخطأ و افطار يوم من شهر رمضان و صيام ثلاثه ايام في كفاره اليمين (كل ذلك متتابع و ليس بمتفرق) ثم عد صوم

ص: ٤٣٣

١- الكافي ج ٤/ ص ١٥١ ح ٥/

٢- الكافي ج ٤/ ص ١٥٠ ح ٣/

٣- الكافي ج ٤/ ص ١٥٠ ح ٤/

٤- الوسائل ج ٧/ ص ١١١ ح ١٤/

اذى حلق الرأس و صوم المتعه ثلاثه فى الحج و سبعة فى الرجوع و صوم جزاء الصيد و ظاهره عدم الوجوب فيها(١).

و الثابت من التابع هو ما وجب فى كفاره من صيام شهرين متتابعين و كفاره اليمين كما فى صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (و كل صوم يفرق الّا ثلاثه ايام فى كفاره اليمين(٢)) و فى صحيح سليمان بن جعفر الجعفرى انه سأل الرضا (عليه السلام) عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان يقضيها متفرقه؟ (قال لا بأس بتفرقه قضاء شهر رمضان انما الصيام الذى لا يفرق كفاره الظهار و كفاره الدم و كفاره اليمين(٣)) و المراد من كفاره الدم هو كفاره القتل و حصر التابع فى خصوص هذه الثلاثه مع كون كفاره افطار يوم من شهر رمضان ايضاً بالتتابع فلعله من باب ذكر بعض المصاديق و كيف كان فالصحيح دال على كون كفاره اليمين متتابعه و فى صحيحه الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «صيام ثلاثه ايام فى كفاره اليمين متتابعات لا يفصل بينهن»(٤).

و اما وجوب التابع فى السبعه فاختلافى فذهب ابن ابى عقيل و الحلبي الى ذلك(٥) و يشهد لهما خبر على بن جعفر(٦) و فيه قال: يصوم الثلاثه لا يفرق بينها و السبعه

ص: ٤٣٤

-
- ١- الكافى ج/ ٤ ص ٨٣ و ص ٨٤ ح/ ١
 - ٢- الكافى ج/ ٤ باب كفاره اليمين ح/ ١ ص ١٤٠
 - ٣- الكافى ج/ ٤ ص ١٢٠ ح/ ١
 - ٤- الكافى ج/ ٤ ص ١٤٠ باب كفاره اليمين ح/ ٢
 - ٥- المختلف ج/ ٣ ص ٣٧٣ مساله ١٠٢ و الكافى فى الفقه ص ١٨٨
 - ٦- وصفنا بالخبر فانه و ان كان طريق الشيخ الى مسائله و مناسكه صحيحاً و كذلك طريق الشيخ الصدوق الى كل كتبه صحيحاً الّا ان هذه الروايه ماخوذه من كتب محمد بن احمد بن يحيى الاشعري و هو قد اخذها عن محمد بن احمد العلوى و هو مهمل عن العمركى الثقه عنه نعم من المظنون قوياً انها ماخوذه من كتب على بن جعفر الّا انه لا عبره بهذا الظن .

لا يفرق بينها ولا يجمع السبعة والثلاثة جميعاً (١) و صحيح ابان وهو من اصحاب الاجماع عن الحسين بن يزيد و فيه (السبعة الايام و الثلاثة الايام فى الحج لا يفرق انما هى بمنزله الثلاثة الايام فى اليمين (٢) .

قلت: مضافا لضعفهما سندا معارضان بعموم صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل صوم يُفَرَّقُ إلَّا ثلاثة أيَّامٍ فى كفَّاره اليمين» (٣) و مثله صحيح الجعفرى المتقدم .

و بخصوص خبر اسحاق بن عمار قلت لابی الحسن (عليه السلام) موسى (عليه السلام) انى قدمت الكوفه و لم اصم السبعة الايام حتى فزعت فى حاجه الى بغداد قال: «صمها ببغداد قلت افرقها قال: نعم» (٤) و بذلك افتى المشهور (٥) وعليه العمل فتحمل الروايتين على

ص: ٤٣٥

١- التهذيب ج/ ٤ ص ٣٢٥ ح/ ٢٥

٢- الكافي ج/ ٤ ص ١٤٠ ح/ ٣

٣- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ١٤٠

٤- التهذيب ج ٥ ص ٢٣٣

٥- المختلف ج/ ٣ ص ٣٧٣ قاله الشيخ و ابن حمزه و ابن ادريس و هو ظاهر الكليني و الصدوق و مال اليه ابن البراج راجع النجعه ج ٤ ص ٣٣٧ .

الاستحباب بعد الوثوق باحدهما، والّا فيتعارضان مع صحيحى ابن سنان و الجعفرى و يتساقطان و عليه فلا يبقى دليل على وجوب التتابع.

هذا و اما حكم صيام الثلاثه فى الحج بدل الهدى فسيأتى انها متتابعه .

و اما جزاء الصيد فلا يجب فيه التتابع لاطلاق دليل كفارته.

(و كل من اخل بالمتابعه لعذر بنى)

عند زواله كما فى صحيح رفاعه^(١) و بتوسط ابن ابى عمير عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً و مرض قال يبنى عليه، الله حبسه، قلت: امرأه كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت فافطرت ايام حيضها قال: تقضيها»^(٢) و مثله صحيح محمد بن مسلم^(٣) و قريب منهما معتبر سليمان بن خالد

ص: ٤٣٦

١- رفاعه من اصحاب الصادق (عليه السلام) ينحصر بشخصين و المراد منه هنا: هو رفاعه ابن موسى الثقه و هنا رفاعه بن محمد الحضرمى ايضاً و ثقه ابن داوود عن رجال الشيخ التى كانت نسخه بخط الشيخ عنده و لكن الاشكال فى كثره اخطاء ابن داوود و قله ضبطه فان كانت تلك الأخطاء بحد يوجب سلب الاعتماد على كلامه عند العقلاء فهو و الّا فالاصل العقلانى جار فى عدم غفلته و خطأه فتدبر.

٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٨٤ ح/٣٢

٣- التهذيب ج/٤ ص ٢٨٤ ح/٣٣ و رواه اصل عاصم بن حميد عنه .

المتقدم و في ذيله «بل يبنى على ما كان صام قال: هذا مما غلب الله عليه و ليس على ما غلب الله عزوجل عليه شيء» (١).

قلت: و هذا احد موارد تطبيق قاعده كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر هذا و يعارض ذلك ظاهراً صحيح جميل و محمد بن حمران عن الصادق (عليه السلام) (في الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض قال: يستقبل و ان زاد على الشهر الاخر يوماً أو يوماً بني على ما بقى) (٢) و قريب منه خبر ابي بصير (٣) و حملهما الشيخ على كون مرضه مرضاً غير مانع من الصوم (٤).

اقول: و حيث ان الاخبار الاولى مستفيضه و معتبره و مؤيده بالعقل و النقل مضافاً الى انهم لا يصدر منهم التناقض حمل بعض المحققين صحيح جميل و خبر ابي بصير على وضوح التحريف فيهما بابدال كلمتي (يمرض في صحيح جميل و مرض في خبر ابي بصير) ب (يعرض و عرض (٥)) فيرتفع فيهما الاشكال و تتفق مع باقى اخبار الباب ففي حسنه الحلبي — بـ ابن هاشم — عن الصادق (عليه السلام) (قال: صيام كفاره اليمين في الظهار شهرين متتابعين و التتابع: ان يصوم شهراً و يصوم من الشهر الاخر اياماً او شيئاً منه فان عرض له شيء يفطر فيه افطر ثم قضى ما بقى

ص: ٤٣٧

١- التهذيب ج ٤/ ص ٢٨٤ ح ٣١/

٢- الكافي ج ٤/ ص ١٣٨ ح ١/

٣- الكافي ج ٤/ ص ١٣٩ ح ٧/

٤- التهذيب ج ٤/ ص ٢٨٥

٥- النجعه ج ٤ ص ٣٣٩

عليه و ان صام شهراً ثم عرض له شيء فافطر قبل ان يصوم من الاخر شيئاً فلم يتابع اعادة الصيام كله (١) و مثله موثق سماعه (٢) و اطلاقهما شامل لعروض اى شيء سواء كان من الاعذار الشرعية ام من غيرها و بقرينه الاخبار الاولى يقيد اطلاقهما بغير الاعذار الشرعية.

اقول: و لا بعد فى وقوع التحريف الخطى فيهما و على اى حال فلا يقاومان تلك الاخبار الاولى بعد معرفتهما و عمل الاصحاب بها و بمضمونها افتى الصدوق فى الفقيه (٣) و رواه احمد بن محمد بن عيسى الاشعري لبعض اخبارها - الظاهر منه اعتماده عليها (٤) - فروى عن ابن ابي عمير و هو من اصحاب الاجماع عن رفاعه عن الصادق (عليه السلام) (المظاهر اذا صام شهراً ثم مرض اعتد بصيامه (٥) و فى اصل عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) (المراه يجب عليها صوم شهرين متتابعين؟ قال: تصوم فما حاضت فهو يجزيها (٦) و بمضمونه موثق رفاعه (٧) و قد

ص: ٤٣٨

-
- ١- الكافى ج/ ٤ ص ١٣٨ ح/ ٢
 - ٢- الكافى ج/ ٤ ص ١٣٨ ح/ ٣
 - ٣- الفقيه ج/ ٢ ص ٩٧
 - ٤- نوادر احمد الاشعري ص ٦٥ ح/ ٣٥ طبع مدرسه الامام المهدي (عليه السلام)
 - ٥- التهذيب ج/ ٨ ص ٣٢٢ ح/ ١١ و السند صحيح عن كتاب الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن رفاعه .
 - ٦- الأصول الستة عشر (ط - دار الحديث) ص ١٦٨ كتاب عاصم بن حميد الحناط .
 - ٧- الكافى ج/ ٤ ص ١٣٧ ح/ ١٠ بناء على ان المراد من الحسن بن على هو ابن فضال فراجع هذا و اعتمد الكليني ايضاً خبر ابن اشيم ص ١٤١ ح/ ٢ الدال على احتساب ما مضى من مندور الايام المعلومه بعد الافطار بالاعتلال عن الاستمرار بها.

اعتمده الكليني هذا و بالبناء مع العذر مطلقاً فتى ابو الصلاح و ابن حمزه و ابن البراج(١) و انما قال بالاستئناف ابن زهره و صاحب الاشاره(٢).

قال المصنف: (و لا له) يعنى و لا لعذر (يستأنف الّا فى ثلاثه: الشهرين المتتابعين بعد شهر يوم من الثانى و فى الشهر الواجب بعد خمسه عشر يوماً، و فى ثلاثه المتعه بعد يومين ثالثهما العيد) فهذه ثلاث مسائل:

الاولى: انه لا يخل بتتابع الشهرين ان يفطر بعد صيام الشهر و يوم كما تقدم دليله فى العنوان الماضى الّا انه وقع الخلاف فى انه لو افطر بعد يوم من الشهر الثانى هل يكون ماثوماً ام لا؟ فذهب المفيد و الشيخ و السيد المرتضى و ابو الصلاح و ابن

ص: ٤٣٩

١- النجعه ج ٤ ص ٣٤٠

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٤٠

ادريس الى الاثم(١). واحتج لهم فى المختلف بان تتابع الشهرين انما يحصل باكمالهما و لم يحصل فتحقق الاثم و لا استبعاد فى الاجزاء مع الاثم(٢).

اقول: و هو كلام صحيح لولا-الدليل، و ذهب ابن الجنيـد و ظاهر ابن ابى عقيل - على حد تعبير المختلف- الى عدم الاثم و يشهد لهما ظاهر صحيح الحلبي و موثق سماعه المتقدمين و هو المفهوم من الكليني حيث اعتمدهما.

الثانيه: انه لو وجب عليه الشهر بنذر فلا يضر بتتابعه افطاره بعد خمسه عشر يوماً و يشهد لذلك حسن - بالواسطى - الفضيل بن يسار عن الصادق (عليه السلام) (فى رجل جعل عليه الصوم شهر فصام منه خمسه عشر يوماً ثم عرض له امر؟ فقال ان كان صام خمسه عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً تاماً) وقد رواه المشايخ الثلاثة(٣)

ص: ٤٤٠

١- النهايه ص ١٦٦ و المبسوط ج/٦ ص ٢١٤ ألما انه عبر بكونه مخطئاً و مثله فى النهايه ص ٥٧٢ و المبسوط ج/١ ص ٢٨٠ و الاقتصاد ص ٢١٩١ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٦ و الخلاف ج/٢ ص ٢٢٣ مساله ٩٠ و المقنعه ص ٣٦١ و الانتصار ص ١٦٧ و الكافى فى الفقه ص ١٨٩ و السرائر ج/٣ ص ٧٦ و فى ج/١ ص ٤١١ عبر بكونه مخطئاً.

٢- المختلف ج/٣ ص ٤٢٣ مساله ١٣٧

٣- الكافى ج/٤ ص ١٣٩ ح/٦ و الفقيه ج/٢ ص ٩٧ ح/١٢ و التهذيب ج/٤ ص ٣٧ ح/٣٦ و عن الكافى ح/٣٦ و لا اشكال فى سنده ألّا من جهه موسى بن بكر الواسطى و هو ممدوح و الروايه منقوله عن كتابه و طريق الشيخ الى كتابه معتبر و يمر بمحمد بن ابى عمير و هو من اصحاب الاجماع راجع الفهرست رقم ٧٠٥.

هذا و ظهور الخبر فى نذر مشروط بالتتابع واضح و لولاه لما كان لاشتراط تجاوز النصف وجه فحمل ابن البراج و ابن حمزه و ابن زهره للخبر على نذر شهر مطلق دون المقيد بالتتابع بلا وجه (١)، هذا و مورد الخبر هو النذر ولم يذكر ابن الجنيد و المفيد و المرتضى و ابو الصلاح و الشيخ فى النهايه غيره (٢) لكنه تعدى بهذا الحكم الى المملوك فى كفاره ظهاره و قتله و افطاره فى المبسوط و الجمل و الاقتصاد و منعه ابن ادريس (٣) و هو الصحيح لعدم الدليل على التعدى عن مورد النص، و لا يعارض ما تقدم ما فى الصحيح (٤) عن ابن ابي عمير عن صالح عن عبد الله قال (قلت لابي الحسن مولى (عليه السلام) ان اخى حبس فجعلت على نفسى صوم شهر فصمت فربما اتانى بعض اخوانى لافطر فافطرت اياماً افاقضيه؟ قال لا باس (٥)) فحملة الشيخ على عدم اشتراط التابع فى نذره اقول: و هو الذى يقتضيه الجمع بينه و بين ما

ص: ٤٤١

-
- ١- النجعه ج ٤ ص ٣٤٢
 - ٢- المختلف ج ٣ ص ٤٢٥ مساله ١٣٩ و المقنعه ص ٣٦١ و جمل العلم و العمل ص ١٠٠ و الكافى فى الفقه ص ١٨٦ و النهايه ص ١٦٧
 - ٣- المبسوط ج ١ ص ٢٨٠ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٧ و الاقتصاد ص ٢٩١ و السرائر ج ١ ص ٤١٢
 - ٤- اقول صحه سنده مبنى على قانون التعويض و الاشكال فيه من جهة ابن ابي جيد حيث لم يوثق. و بالتعويض تتم صحته.
 - ٥- التهذيب ج ٤ ص ٣٣٠ ح ٩٨

تقدم فالاصل فى النذر هو وجوب الوفاء به كما هو مقتضى القرآن خرجنا منه فيما تقدم وبقى الباقي فلا ترجيح لهذا الخبر على ما تقدم بعد ما موافقته للقرآن.

الثالث: انه يجوز فصل الثلاثه التى بدل الهدى بالعيد عند ابن ادريس(١) و هو الظاهر من ابن ابى عقيل و ابى الصلاح و به افتى الصدوق فى المقنع(٢) و هو المفهوم منه فى الفقيه(٣) و ظاهر المختلف ان ذلك اجماعى(٤) قيل: و ليس كذلك فلم يفت بمضمونه الشيخ و ابن حمزه و ابن زهزه و حكى عدم العثور عليه فى كلام المفيد و المرتضى و سلا(٥) و كيف كان فاستدل له بما فى الصحيح(٦) عن يحيى الازرق عن الكاظم (عليه السلام) (عن الرجل دخل يوم الترويه متمتعاً و ليس له هدى فصام يوم الترويه و يوم عرفه فقال: يصوم يوماً آخر بعد ايام التشريق بيوم ...) (٧) اقول: و الازرق و ان كان مهملاً الا ان الراوى عنه ابان بن عثمان بتوسط ابن ابى عمير و هما من اصحاب الاجماع. و ما فى خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق

ص: ٤٤٢

-
- ١- السرائر ج ١/ ص ٤١٥ و ص ٥٩٣
 - ٢- المختلف ج ٣/ ص ٤٣٠ مسأله ١٤٦ و الكافى فى الفقه ص ١٨٨ و المقنع ص ٢٨٣
 - ٣- لروايته لما فى الصحيح عن الازرق ج ٢/ ص ٣٠٤ ح ٦/ و لا ينافيه انه لم يذكر ذلك فى اول الفصل ص ٣٠٢
 - ٤- المختلف ج ٤/ ص ٢٨٥ مسأله ٢٣٤
 - ٥- النجعه ج ٤ ص ٣٤٣
 - ٦- سند الصدوق اليه صحيح الا ان الازرق مهمل.
 - ٧- الفقيه ج ٢/ ص ٣٠٤ ح ٦/

(عليه السلام) (فيمن صام يوم الترويه و يوم عرفه؟ قال يجزيه ان يصوم يوماً آخر) (١) هذا و لم يرو الخبرين الكليني بل روى ما يعارضه و هو صحيح العيص بن القاسم عن الصادق (عليه السلام) قال (سألته عن متمتع يدخل يوم الترويه و ليس معه هدى قال: فلا يصوم ذلك اليوم و لا يوم عرفه و يتسحر ليله الحصبه فيصبح صائماً و هو يوم النفر و يصوم يومين بعده) (٢) و مثله في الدلاله خبر على بن الفضل الواسطي: سمعته يقول: (اذا صام المتمتع يومين لا- يتابع الصوم اليوم الثالث فقد فاتته صيام ثلاثه ايام في الحج) (٣) و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن (عليه السلام) ساله عباد البصري عن متمتع لم يكن معه هدى؟ قال: يصوم ثلاثه ايام قبل يوم الترويه قال: فان فاتته صوم هذه الايام؟ فقال: لا يصوم الترويه و لا يوم عرفه و لكن يصوم ثلاثه ايام متتابعات بعد ايام التشريق) (٤) و صحيح محمد بن مسلم عن احدهما (عليه السلام): الصوم الثلاثه الايام ان صامها فآخرها يوم عرفه و ان لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله و لا يصومها في السفر) (٥) فهذه مجموعه اخبار داله على عدم جواز الفصل بيوم العيد بين الاثنين منها والثالث وقد يستدل لذلك ايضاً بمجموعه اخبار اخر و هي بمضمون صحيح معاويه بن عمار و هو عن الصادق

ص: ٤٤٣

١- التهذيب ج / ٥ ص ٢٣١ ح / ١١٩ من ابواب الذبح

٢- الكافي ج / ٤ ص ٥٠٨ ح / ٤

٣- التهذيب ج / ص ح / ١٢١ من ابواب الذبح

٤- التهذيب ج / ص ح / ١٢٢ من ابواب الذبح

٥- التهذيب ج / ص ح / ١٣٠ من ابواب الذبح

(عليه السلام) قال: سألته عن متمتع لم يجد هدياً قال: (يصوم ثلاثه ايام فى الحج يوماً قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه قال: قلت: فان فاتته ذلك قال: يتسحر ليله الحصبه و يصوم ذلك اليوم و يومين بعده...) (١).

اقول: لكنها لا تنفى جواز الفصل بيوم العيد ألا بالاشعار ولا حجه فيه، و الحاصل وقوع التعارض بين الطائفتين و قد عرفت من صرح بجواز العمل بالاول و لم نجد من صرح بخلافها نعم لم يتعرضوا لذلك .

هذا و يشهد للاول اطلاق القرآن الكريم و ما تقدم من خبر الزهرى و صحيح الجعفرى مما تقدم عند قول المصنف و يجب تتابع الصوم.

هذا ولو لم نرجح الطائفة الاولى بما تقدم فالمرجع بعد تساقطهما هو اطلاق القرآن.

هذا و بقى فى المقام قولان: الاول لابن حمزه بجعل الفاصل عرفه و العيد و الثانى قول الشيخ فى المبسوط و الجمل بجواز اليوم الفاصل اى يوم كان (٢) و لا دليل لهما على ما قالوا.

(التاسعه: لا يفسد الصيام بمص الخاتم)

و شبهه كالنواه ألا ان مصها مكروه ففى صحيح (٣) منصور بن حازم انه قال (قلت لابى عبدالله (عليه السلام) الرجل يجعل النواه فى فيه و هو صائم؟ قال: لا قلت فيجعل

ص: ٤٤٤

١- الكافى ج/ ٤ ص ٥٠٨ و ص ٥٠٧ ح/ ٣

٢- الوسيله ص ١٨٢ و المبسوط ج/ ١ ص ٢٨٠ و الجمل و العقود من الرسائل العشر ص ٢١٧

٣- سند الصدوق و ان امكن تصحيحه فى المشيخه الا ان له سنداً اخر فى الفهرست الى كتاب منصور بن حازم و هو صحيح راجع الفهرست ص ١٦٤ رقم ٧١٨

الخاتم؟ قال: نعم(١) و في صحيح ابن سنان (لا بأس بان يمص الخاتم)(٢) و في خبر يونس بن يعقوب (الخاتم في فم الصائم ليس به باس فاما النواه فلا)(٣).

هذا و في الموثق عن ابي بصير قال: (قلت لابي عبدالله (عليه السلام) الصائم يقبل؟ قال: نعم و يعطيها لسانه تمصه)(٤) و في خبر ابن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (سألته عن الرجل الصائم انه ان لم يمص لسان المراه او تفعل المراه ذلك؟ قال: لا بأس) و ما في صحيح الحنات (انى اقبل بنتاً لى صغيره و انا صائم فيدخل فى جوفى من ريقها شىء قال: فقال لى: لا بأس ليس عليك شىء)(٥) و هذه الاخبار ظاهره فى جواز

ص: ٤٤٥

١- الفقيه ج/ ٢/ باب ادب الصائم ح/ ١٢/ ص ١١٢

٢- الكافي ج/ ٤/ ص ١١٥ ح/ ١/

٣- الكافي ج/ ٤/ ص ١١٥ ح/ ٢/

٤- التهذيب ج/ ٤/ ص ٣١٩ ح/ ٤٢/ و فى سنده اشكال و هو عنه عن احمد بن محمد بن الحسين عن النضر بن سويد ... فالظاهر ان «عنه» الاولى زائده فهو عن احمد الاشعري فانه هو المراد ب(عنه) مثل الاسانيد السابقة و المراد بالحسين هو ابن سعيد و الا لو لو تكن كلمه عنه زائده فلا بد من تشخيص احمد بن محمد و الحسين فالسند فيه اشكال اذاً .

٥- التهذيب ج/ ٤/ ص ٣٢٠ ح/ ٤٦/ و السند ضعيف بمحمد بن احمد العلوى الا اذا صححنا كتب على بن جعفر حيث وصلت الى الصدوق بسند صحيح راجع المشيخه و ص ٣١٩ ح/ ٤٤/.

المص مع بلع رطوبه اللسان و هو كما ترى و قد تفرد بنقلها الشيخ فى ابواب الزيادات و لم يروها غيره و يردها ما تقدم من عدم جواز بلع شىء من الخارج أّ اذا كان المراد مجرد المص بلا بلع فلا اشكال لكن الثالث منها لا يقبل هذا الحمل.

(و) كذلك لا يفسد الصيام (زق الطائر و مضغ الطعام)

كما فى صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) عن المرأة الصائمه تطبخ القدر فتذوق المرقه تنظر اليه؟ فقال: لا بأس به قال: و سئل عن المرأة يكون لها الصبى و هى صائمه فتمضغ الخبز و تطعمه؟ فقال: لا بأس و الطير ان كان لها (١) و غيره (٢).

و اما ما فى صحيح الاعرج (عن الصائم يذوق شىء و لا يبلع؟ قال لا) (٣) فحمله الشيخ على من لا يكون له حاجه الى ذلك (٤).

اقول: و مقتضى الجمع هو حمل الاول على الكراهه.

ما يكره للصائم

(و يكره مباشره النساء)

ص: ٤٤٦

١- الكافي ج ٤/ ص ١١٤ ح ١/

٢- الكافي ج ٤/ ص ١١٤ ح ٣/ و ح ٢/

٣- الكافي ج ٤/ ص ١١٥ ح ٤/

٤- التهذيب ج ٤/ ص ٣١٢

لا مطلقاً بل للشاب ففى صحيح الحلبى عن الصادق (عليه السلام) (انه سئل عن رجل يمص من المرأه شيئاً يفسد ذلك صومه او ينقضه فقال: ان ذلك يكره للرجل الشاب مخافه ان يسبقه المنى) (١) و غيره (٢).

(و الاكتحال بما فيه مسك)

او ما كان له طعم كما فى موثق سماعه (اذا كان كحلاً ليس فيه مسك و ليس له طعم فى الحلق فلا بأس به) (٣) و غيره (٤) ولا كراهه فيما لا طعم له .

ويدل على اصل جوازه صحيح محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) «سألته عن الصائم يكتحل قال: لا بأس به ليس بطعام و لا شراب» (٥) و صحيح صفوان عن الحسين بن ابى غندر (قلت لابي عبدالله (عليه السلام) اکتحل بکحل فيه مسك و انا صائم فقال: لا بأس به) (٦) و غيرهما (٧).

(و) يكره ايضا (اخراج الدم المضعف)

ص: ٤٤٧

-
- ١- الكافى ج/٤ ص ١٠٤ ح/١
 - ٢- الكافى ج/٤ ص ١٠٤ ح/٣ و فيه (لا-نه لا- يؤمن و قبله احدى الشهوتين) و المراد ظاهراً - انها قد تفضى الى الامناء لانها كشوه النكاح .
 - ٣- الكافى ج/٤ ص ١١١ ح/٣
 - ٤- التهذيب ج/٤ باب ٦٣ من الصوم ح/٩ ص ٢٥٩
 - ٥- التهذيب ج/٤ باب ٦٣ من الصوم ح/٣ ص ٢٥٨
 - ٦- التهذيب ج/٤ باب ٦٣ من الصوم ح/١٠ ص ٢٦٠
 - ٧- التهذيب ج/٤ باب ٦٣ من الصوم ح/٤ ص ٢٥٨

كما فى صحيح الحسين بن ابي العلاء قال سألت الصادق (عليه السلام) عن الحمامه للصائم فقال: نعم اذا لم يخف ضعفاً. (١) و غيره (٢).

(و) كذلك يكره (دخول الحمام)

اذا كان مضجعاً لا مطلقاً كما فى صحيح محمد بن مسلم وفيه: (لا بأس ما لم يخش ضعفاً) (٣) وبذلك يقيد ما فى اطلاق خبر ابي بصير (عن الرجل يدخل الحمام و هو صائم) قال لا بأس (٤).

(و) يكره ايضاً (شم الرياحين و خصوصاً النرجس)

اما كراهه شم الرياحان فيدل عليه خبرا الحسن بن راشد ففى احدهما عن الصادق (عليه السلام) قال: الصائم لا يشم الرياحان (٥) وفى الاخر و الراوى عنه ابن ابي عمير قال: (لا لانه لذه و يكره ان يتلذذ) (٦) و اما خصوص النرجس فلخبر محمد بن الفيض قال سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) (ينهى عن النرجس فقلت جعلت فداك لم ذاك؟ قال لانه ريحان الاعاجم) (٧) وقال الكليني بعده: و اخبرنى بعض اصحابنا ان الاعاجم كانت

ص: ٤٤٨

-
- ١- التهذيب ج/٤ ص ٢٦٠ ح/١١
 - ٢- التهذيب ج/٤ ص ٢٦٠ ح/١٢ و ح/١٣ و ح/١٤ و ح/١٥
 - ٣- الكافى ج/٤ ص ١٠٩ ح/٣
 - ٤- الكافى ج/٤ ص ١٠٩ ح/٤
 - ٥- التهذيب ج/٤ ص ٢٦٧ ح/٤٣
 - ٦- الكافى ج/٤ ص ١١٣ ح/٥
 - ٧- الكافى ج/٤ ص ١١٢ ح/٢ و التهذيب ج/٤ ص ٢٦٦ ح/٤٢ و الاستبصار ج/٢ ص ٩٤

تشمه اذا صاموا و قالوا انه يمسك الجوع و به افتى الصدوق فى الفقيه فرواه باسناده عنه ابن رثاب انه سمع الصادق (عليه السلام) (١) لكن يعارض خبرى الحسن بن راشد - مع احتمال كونهما خبراً واحداً بزياده فى الثانى منهما لم ينقلها الاول - اخبار متعدده منها صحيح عبدالرحمن بن الحجاج و بتوسط صفوان و هو من اصحاب الاجماع قال: «سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الصائم اترى له ان يشم الريحان ام لا ترى ذلك له؟ فقال لا بأس» (٢) و فى صحيح محمد بن مسلم (الصائم يشم الريحان و الطيب فقال لا بأس) (٣) و فى مكاتبه سعد بن سعد (هل يشم الصائم الريحان يتلذذ به؟ فقال (عليه السلام) لا بأس) (٤) و غيره (٥) .

اقول: فخبرا الحسن ابن راشد مع ضعفهما لا- يقاومان هذه الاخبار هذا و روى فى المحاسن مرفوعاً عن حريز انه قال للصادق (عليه السلام) «كيف حل له - للصائم - شم الطيب و لا يشم الريحان؟ قال لان الطيب سنه و الريحان بدعه» (٦) . قلت: و هو

ص: ٤٤٩

١- الفقيه ج/ ٢ ص ٧١ و سنده اليه صحيح الآ ان محمد بن الفيض مهمل و لا يضره هنا الاهمال لروايه ابن ابى عمير عنه لوقوعه فى طريق الصدوق اليه.

٢- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٦ ح/ ٤٠

٣- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٦ ح/ ٣٨

٤- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٦ ح/ ٤١ و سندها معتبرالا من جهة عباد بن سليمان و هو ممن لم يستثن من روايات محمد بن احمد بن يحيى الاشعري .

٥- التهذيب ج/ ٤ ص ٢٦٥ ح/ ٤٦ (الصائم يدهن بالطيب و يشم الريحان) .

٦- المحاسن ج ٢ ص ٣١٨

اضعف من سابقه فلم يقل احد بحرمة . هذا و ورد استحباب التطيب للصائم عن الحسن بن راشد قال: (كان ابو عبد الله عليه السلام) اذا صام تطيب بالطيب و يقول الطيب تحفه الصائم(١). اقول: و الحسن بن راشد ضعيف الا انه ورد ما يؤيده مرفوع على بن ابراهيم عن الصادق (عليه السلام) (ان من تطيب اول النهار و هو صائم لم يكدر يفقد عقله)(٢) و رواه الصدوق عن يونس بن يعقوب(٣) و خبر عمير بن مأمون (أو مأموم) و كانت ابنته تحت الحسن عن الحسن بن علي (عليه السلام) قال تحفه الصائم ان يدهن لحيته و يحمر ثوبه و تحفه المرأة الصائمة ان تمشط رأسها تجمر ثوبها و كان ابو عبد الله الحسين بن علي (عليه السلام) اذا صام يتطيب بالطيب و يقول: الطيب تحفه الصائم(٤). لكنهما ضعيفان ايضاً.

هذا و على فرض استحباب الطيب للصائم يستثنى منه المسك لما فى الصحيح عن غياث بن ابراهيم - و هو ثقة و ان كان بترياً- عن الصادق (عليه السلام) عن ابيه (عليه السلام) ان علياً صلوات الله عليه كره المسك ان يتطيب به الصائم(٥).

ص: ٤٥٠

١- الكافي ج ٤ ص ١١٣

٢- الكافي ج ٦ ص ٥١٠

٣- ثواب الاعمال ص ٧٧ و رواه الفقيه مرسلاً ج ٢/ ص ٢ و فى سنده السيارى احمد بن محمد هذا و فى المطبوع من ثواب الاعمال غلط مطبعى او تصحيف فى اصل النسخه.

٤- الخصال ص ٦١ و ص ٦٢ تجميع الثوب: يجزه بالطيب .

٥- الكافي ج ٤/ ص ١١٢ ح ١/ و الظاهر ان سنده الكليني اخذه من كتابه فآخر سنده مشترك بينه و بين الصدوق و الطوسى و سندهما ايضاً صحيح.

(و) يكره عند المصنف (الاحتقان بالجامد)

و لا دليل على كراهه ففي مكاتبه الحسين (لا بأس بالجامد)^(١) و فى صحيح على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) (سألتته عن الرجل و المرأة هل يصلح لهما ان يستدخل الدواء و هما صائمان؟ قال لا بأس)^(٢).

(و) يكره (جلوس المرأة والخنثى فى الماء)

الا ان مورد النص المرأة و اما الخنثى فبعد الشك فى كونها امرأة فالاصل عدم الكراهيه فيها و يدل على كراهه ذلك للمرأة ما فى موثق حنان بن سدير (و المرأة لا تستنقع فى الماء تحمل الماء بقبلها)^(٣) هذا و عبر الشيخ بانها يكره ان تجلس فى الماء الى وسطها^(٤) و عبر المفيد بان لا تقعد فى الماء^(٥) و هو الصحيح فالمكروه هو الاستنقع و هو اعم و اما قول ابن البراج بانه يجب القضاء والكفاره^(٦) به و قول ابى

ص: ٤٥١

١- الكافى ج/٤ ص ١١٠ ح/٦ و رواه التهذيب ح/٧ باب ما يفسد الصيام عن على بن الحسن عن ابيه قال: كتبت..

٢- الكافى ج/٤ ص ١١٠ ح/٥

٣- الفقيه ج/٢ ص ٧١ الحديث الاخر و الكافى ج/٤ ص ١٠٦ ح/٥ و التهذيب ج/٤ ص ٢٦٣

٤- النهايه ٢ ص ١٥٦ و المبسوط ج/١ ص ٢٧٤

٥- المقنعه ص ٣٥٦

٦- المذهب ج/١ ص ١٩١

الصالح بوجوب القضاء به (١) فلعله من جهة دلاله الخبر المتقدم على انها تحمل الماء بقبلها فاشبه الحقنه بالمايع.

هذا و المشهور هو الحمل على الكراهه , قلت: و قد تقدم (٢) ان كل ما يدخل الجوف فهو حرام و موجب للكفاره و القضاء و عليه فالمفهوم من النص -من انها تحمل الماء بقبلها تعليلاً للنهي عن دخولها - هو الحرمة و الافطار و لا قرينه لحمل النهي هنا عن جلوسها في الماء على الكراهه.

هذا (و) قال المصنف (الظاهر ان الخصي الممسوح كذلك)

في الحكم بالكراهه لو جلس في الماء و علل بمساواته للاثنى في قرب المنفذ الى الجوف. (٣) و اجيب بالمنع من كونه يحمل الماء بنفوذه في فرجه اولاً و انه نوع من القياس ثانياً .

اقول: و الجواب اولاً و ثانياً صحيح الا اذا كان ينفذ الماء في جوفه من فرجه فقد عرفت وجود الدليل على مفطريته. ثم نفوذه غير معلوم و الاصل عدمه.

(و) يكره (بل الثوب على الجسد)

و يدل على الكراهه من دون عصر الثوب خبر عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول: (لا تلزق ثوبك الى جسدك و هو رطب و انت صائم حتى

ص: ٤٥٢

١- الكافي في الفقه ص ١٨٣

٢- تحت عنوان او الحقنه بالمايع.

٣- الروضة البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه ج ١ ص ١٥٢

تعصره(1) و هو و ان لم يكن معتبراً سنداً إلا ان الظاهر ان الكليني اخذه من كتاب موسى بن سعدان بقرينه ان الراوى عنه ابن ابي الخطاب و هو الراوى لكتابه الى الصفار و منه لابن الوليد كما فى طريق الشيخ الى كتابه(2) فبعد اعتماد الكليني و ابن الوليد و هما من نقاد الاخبار تكون الروايه من الموثوق بها و به يقيد اطلاق المرسل عن الحناط و الصيقل (عن الصائم يلبس الصوم المبلول قال: لا)(3) بعد القول باعتباره. و خير الحسن بن راشد (قلت فييل ثوباً على جسده قال: لا)(4) و قد مر الاشكال فيه مضافاً الى ان الاصل عدم الكراهه حتى تثبت.

(و) اخيراً يكره (الهذر)

كما فى خبر ابي بصير عن الصادق (عليه السلام) (ليس الصيام من الطعام و الشراب و الانسان ينبغي له ان يحفظ لسانه من اللغو (و) الباطل فى رمضان و غيره)(5) و فى خبر المدائني (اذا صمت فليصم سمعك و بصرك من الحرام و القبيح و دع المراء و اذى الخادم وليكن عليك و قار الصيام و لا تجعل يوم صومك كيوم فطرك)(6) و

ص: ٤٥٣

١- الكافي ج ٤/ ص ١٠٦ ح ٤/

٢- الفهرست ص ١٦٢

٣- الكافي ج ٤/ ص ١٠٦ ح ٦/

٤- الكافي ج ٤/ ص ١١٣ ح ٥/

٥- التهذيب ج ٤/ ص ١٨٩ ح ١/

٦- الكافي ج ٤/ ص ٨٧ ح ٣/

فى صحيح محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله (عليه السلام) إذا صمت فليصم سمعك و بصرك و شعرك و جلدك و عدد أشياء غير هذا و قال لا يكون يوم صومك كيوم فطرك(١).

عدم صحه التطوع بالصوم ممن عليه القضاء

ثم انه لا- يصح التطوع بالصوم ممن عليه القضاء وذلك لصحيحه الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفه أ يتطوع؟ فقال: لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان»(٢) و غيرها.

استحباب الصوم فى...

(العاشره: يستحب من الصوم اول خميس من الشهر و اخر خميس منه و اول اربعاء من العشر الاوسط)

كما تضافرت بذلك الروايات و التى منها الصحيح كصحيح حماد بن عثمان(٣) هذا و روى الفقيه مرسلاً انه (سئل العالم ان خميسين يتفقان فى اخر العشر فقال: صم

ص: ٤٥٤

١- الكافى ج/٤ ص ٨٧ ح/١

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٨ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٥

٣- الوسائل باب ٧ من الصوم المندوب ح/١

الاول فلعلك لا تلحق الثاني(١) فالظاهر منه انه اذا كان الخميس فى اخر الشهر فمن المحتمل ان يكون الشهر ناقصاً و بالتالى سوف يفوت صم اخر خميس من الشهر لو لم يصم ما قبله.

فرعان

الاول: يجوز تقديم الثلاثه الايام فى كل شهر و تأخيرها من الصيف الى الشتاء كما ورد فى صحيح الحسن بن محبوب عن الحسن بن ابى حمزه(٢) و صحيح ابن ابى عمير عن الحسن بن راشد(٣) و غيرهما(٤).

الثانى: الثابت فى النصوص و الفتاوى هو صيام اربعاء بين خمسين الا ان الذى يظهر من ابن الجنيد التخيير فى جعل شهر اربعاء بين الخمسين أو خميس بين اربعائين و يشهد له خبر ابى بصير المتضمن ذلك(٥) و خبر ابراهيم بن اسماعيل بن داود عن الرضا (عليه السلام) و فيه (فقلت: ان اصحابنا يصومون اربعاء بين خمسين فقال لا بأس بذلك و لا بأس بخميس بين اربعائين) (٦).

ص: ٤٥٥

١- الوسائل باب ٧ من الصوم المندوب ح/٤

٢- الكافى ج/٤ ص الوسائل ج/٧ ص ٣١٤ ح/١

٣- الكافى ج/٤ ص الوسائل ج/٧ ص ٣١٤ ح/٢

٤- الوسائل ج/٧ ص ٣١٤

٥- الوسائل ج/٧ ص ٣٢٥ ح/٢٣

٦- تهذيب الأحكام ج ٤، ص: ٣٠٤ ح ٦

كما فى خبر الزهرى المتقدم و به افتى المفيد و الكلينى و الفقيه و الشيخ، هذا و نقل العلامة فى المختلف قول ابن ابى عقيل فى استحبابها الا انه فسرهما بالثلاثة الايام فى كل شهر(١) و هو غريب و لعلها من اشتباه النسخ.

ثم ان الثلاثة من الشهر رفعت تأكيد صوم ايام البيض كما دلت عليه النصوص مثل صحيح محمد بن مسلم ففيه: (و صام الثلاثة الايام الغر ثم ترك ذلك و فرقها فى كل عشرة ايام يوماً خميسين بينهما اربعاء)(٢) و ما يفهم من الحصر من خبر البنزطى(٣) نعم يعارض ذلك خبر قرب الاسناد(٤) الا ان راويه عامى(٥) و مثله فى الضعف سنداً بالارسال خبر ابن طاووس عن تحفه المؤمن(٦) و خبره الاخر - دلالة(٧) - مما وجد فى تاريخ نيسابور.

(و مولد النبى صلى الله عليه و اله و سلم)

ص: ٤٥٦

١- النجعة: ج ٤ ص ٣٦٣

٢- الوسائل باب ٧ من المندوب ح/ ١٦ فى سنده ابن هاشم و لا يضر بصحته .

٣- الوسائل باب ٧ من المندوب ح/ ٢١

٤- الوسائل باب ١٢ من المندوب ح/ ٢

٥- و هو الحسين بن علوان .

٦- الوسائل باب ١٢ ح/ ٣ من الصوم المندوب .

٧- الوسائل باب ١٢ ح/ ٤ من الصوم المندوب

كما عن مسار المفيد و حدائقه حيث روى مرسلاً عنهم عليهم السلام (من صام يوم السابع عشر من شهر ربيع الاول و هو مولده كتب الله له صيام سنه...) (١) و بالخبر افتى الشيخ فى المصباح من دون ذكر انه يوم مولده صلى الله عليه و اله (٢) و نقل ذلك ايضاً الكراجكى فى كنزہ (٣) و قال الفتال فى روضته (روى ان يوم السابع عشر من ربيع الاول هو يوم مولد النبى صلى الله عليه و اله فمن صامه كتب الله له صيام ستين سنه) (٤) و جزم فى النجعه بكونه عين خبر المفيد فى المقنعه ففيها: (يوم السابع عشر من ربيع الاول و هو اليوم الذى ولد فيه النبى صلى الله عليه و اله فمن صامه كتب الله له صيام ستين سنه) (٥) مضافاً لخبر ابى اسحاق بن عبد الله العلوى العريضى عن ابى الحسن الهادى انه قال له حول الايام التى يصام فيهن (و يوم مولده صلى الله عليه و اله و هو السابع عشر من شهر ربيع الاول) (٦) و رواه الشيخ فى المصباح ايضاً (٧) و هذا الخبر ضعيف سنداً و يعارض ذلك كله ان الكلىنى جعل مولده صلى الله عليه و اله فى الثانى عشر من ربيع الاول و روى الصدوق عن ابيه

ص: ٤٥٧

-
- ١- الوسائل باب ١٩ من الصوم المندوب ح/ ٥
 - ٢- النجعه ج ٤ ص ٣٦٧
 - ٣- النجعه ج ٤ ص ٣٦٧
 - ٤- الوسائل باب ١٩ من الصوم المندوب ح/ ٧
 - ٥- الوسائل باب ١٩ ح/ ٦
 - ٦- الوسائل باب ١٩ من الصوم المندوب ح/ ١ و ح/ ٣
 - ٧- المصباح باب زيادات عمل رجب و الوسائل باب ١٩ ح/ ٢

عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابان بن عثمان مرفوعاً انه صلى الله عليه و اله ولد عام الفيل لاثنتي عشرة ليلة مضت من ربيع الاول(1) وحيث ان هذا الخبر اقوى من ما روى اولاً ففى سنده ابن ابي عمير و ابان بن عثمان و هما من اصحاب الاجماع و به عمل الصدوق و ابيه و الكليني فلا اعتبار بالاول و ان اعتمده الشيخان و الحاصل سقوط تأكد استحباب الصوم فى اليوم السابع عشر و فى يوم مولده صلى الله عليه و اله نعم قد يستفاد استحباب صوم ايام المواليد حيث قال الشيخ فى المصباح «خرج الى القاسم بن العلاء الهمداني و كيل ابي محمد (عليه السلام) ان الحسين (عليه السلام) ولد يوم الخميس لثلاث خلون من شعبان فصفه»(2) فهو دال على استحباب صيام ميلاد الامام الحسين (عليه السلام) و اذا ما فهم العرف الغاء الخصوصية نتعدى الى القول باستحباب الصيام لكل مواليدهم عليهم افضل الصلاه و السلام بما فيهم النبي صلى الله عليه و اله و يشهد لذلك صريحاً صحيح محمد بن ابي عمير و هو من اصحاب الاجماع عن ابي حمزه عن عقبه بن بشير الازدى قال «جئت الى ابي جعفر (عليه السلام) يوم الاثنين فقال: كل فقلت: انى صائم فقال و كيف صمت قال: قلت لان رسول الله صلى الله عليه و اله ولد فيه فقال اما ما ولد فيه فلا يعلمون و اما ما قبض فيه فنعم ثم قال: فلا تصم و لا تسافر فيه»(3) فهو دال بصدوره على مطلوبيه الصوم فى المواليد الا ان الامام رد كون ميلاده صلى الله

ص: ٤٥٨

١- اكمال الدين ج ١ باب ١٨ ص ١٩٧

٢- مصباح الشيخ ج ٢ ص ٨٢٦ مولد الامام الحسين (عليه السلام) .

٣- الوسائل باب ٢٢ ح ٢/

عليه و اله فى يوم الاثنين بل كانت وفاته فى ذلك اليوم و قد نهاه عن الصوم فيه بل ورد صيام اول ذى الحجه لانه ولد فيه ابراهيم الخليل (عليه السلام) كما فى مرسل سهل بن زياد(١) و مثله مرسل الفقيه مع اختلاف الثواب. (٢)

هذا و روى الفقيه عن الوشاء عن ولاده ابراهيم الخليل (عليه السلام) ليله « من ذى القعدة و فيها ولاده عيسى بن مريم (عليه السلام) (٣) و فى خبر كثير النوا انه يوم عاشورا. (٤)

(و مبعثه)

صلى الله عليه واله للاخبار المستفيضه(٥) مثل خبر الحسن بن راشد و الصيقل و ابن طلحه و كثيراً النوا(٦).

(و يوم الغدير)

و هو يوم الثامن العشر من ذى الحجه للاخبار المستفيضه فى ذلك و هو من الاعياد الاربعه و من اعظمها و اشرفها كما فى خبر الحسن بن راشد(٧) و خبر المفضل بن عمر(٨) و خبر سالم(٩) و غيرها. (١٠)

ص: ٤٥٩

-
- ١- الكافى ج ٢/ باب ٦٣ من الصوم
 - ٢- الفقيه ج ٢/ باب صوم التطوع ح/ ٩
 - ٣- الفقيه ج ٢/ باب صوم التطوع ح/ ١٥
 - ٤- الوسائل باب ٢٠ من الصوم المندوب ح/ ٥
 - ٥- الوسائل باب ١٥ من الصوم المندوب
 - ٦- الوسائل باب ١٥ من الصوم المندوب ١ و ٢ و ٣ و ٤
 - ٧- الوسائل باب ١٤ من الصوم المندوب ح/ ٢
 - ٨- الخصال للصدوق ص/ ٢٦٤ مؤسسه النشر الاسلامى ١٤٠٣هـ _ ق
 - ٩- الوسائل باب ١٤ من الصوم المندوب ح/ ٧ و ح/ ٨
 - ١٠- الوسائل باب ١٤ من الصوم المندوب ح/ ١

و هو يوم الخامس و العشرين من ذى القعدة و يدل على ذلك كله صحيح الوشاء (١) و غيره، (٢) و اما مرسل الصدوق بقوله (و روى ان فى تسع و عشرين من ذى القعدة انزل الله عزوجل الكعبه...) (٣) فروايه مرسله و لا تعارض تلك الروايات دلالة.

(و عرفه لمن لا يضعفه عن الدعاء مع تحقق الهلال)

كما فى معتبره سدير ففيه: «كان ابى لا يصومه قلت و لم ذاك جعلت فداك؟ فقال ان يوم عرفه يوم دعاء و مسأله و اتخوف ان يضعفنى عن الدعاء و اكره ان اصومه و اتخوف ان يكون يوم عرفه يوم اضحى و ليس بيوم صوم» (٤) و منه يظهر انه لو لم يثبت هلال ذى الحجه و انما كان باكمال العده لا يتأكد استحباب صوم يوم عرفه هذا و يدل على استحبابه عده من الاخبار منها صحيح محمد بن مسلم و صحيح الجعفرى. (٥)

ص: ٤٦٠

١- راجع اخبار الباب ١٤ من الصوم المندوب

٢- الوسائل باب ١٦ من الصوم المندوب ج/ ١

٣- المصدر السابق .

٤- الوسائل باب ١٧ ج/ ١ من الصوم المندوب

٥- الوسائل باب ٢٣ من الصوم المندوب ج/ ٦

هذا و يظهر من موثق محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (ان رسول الله صلى الله عليه و اله لم يصم يوم عرفه منذ نزل صيام شهر رمضان)(١) و موثق محمد بن قيس الذى ذكر ذلك ايضاً(٢) و صحيح يعقوب بن شبيب (سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن صوم يوم عرفه فقال ان شئت صمت و ان شئت لم تصم)(٣) عدم تاكد صومه.

و مثله خبر الزهرى(٤) و فى خبر سالم عن الصادق (عليه السلام) فى خبر (ان الحسن (عليه السلام) كان اماماً فافطر لثلاثا يتخذ صومه سنه و ليتأسى به الناس فلما ان قبض كنت انا الامام فاردت ان لا يتخذ صومى سنه فتأسى الناس بى) و فيه ان الامام الحسن (عليه السلام) لم يكن صائماً و كان الامام الحسين (عليه السلام) صائماً(٥) فانه يظهر من هذه الاخبار عدم استحباب الصوم بالخصوص و انما هو كباقي الايام فلاحظ بل يفهم من صحيح ابن مسلم المتقدم اولاً انه يوم دعاء و مسأله لا يوم صوم بل ورد النهى عن صومه ففى خبر زراره عنهما عليهما السلام قالـ (لاـ تصم فى يوم عاشورا و لاـ عرفه بمكه و لاـ فى المدينه و لا فى وطنك و لا فى مصر من الامصار)(٦) و اما ما ورد فى

ص: ٤٦١

١- الوسائل باب ٢٣ ح ٢/ الوسائل باب ٢٣ ح ١/ ح ٣/

٢- الوسائل باب ٢٣ ح ٧/

٣- الوسائل باب ٢٣ ح ٨/

٤- المصدر السابق ح ١٢/

٥- المصدر السابق ح ١٣/

٦- المصدر السابق باب ٢١ ح ٦/

ثواب صومه بانه يعدل تسعين سنه (١) أو ستين (٢) فخير من مرسلان و يعارضان ما تقدم الموافق لسنه الرسول الاكرم (عليه السلام) و عليه فالصحيح عدم تأكد استحباب صومه.

(و المباهله) لم يذكر له نص .

(و الخميس و الجمعة)

استدل لذلك بخبر الزهري أنّ انه لا دلاله فيه حيث عد هذه الايام من ما يكون صاحبه بالخيار نعم في خصوص الجمعة روى عن الرضا (عليه السلام) (٣) استحباب صيامه لكنها ضعيفه السند كما ورد النهي عن افراده و هو ايضاً ضعيف سنداً (٤) مع انه موافق للعامه (٥) , نعم ورد صحيحاً ان الاعمال كالصدقه و الصوم و نحو هذا تتضاعف يوم الجمعة (٦) و عليه فالقول باستحبابه يكون من هذه الجبهه و اما معتبر ابن سنان (٧) من رد كون الجمعة عيداً فمحمول على انه ليس عيداً يحرم صومه لانه الامام كان فيه صائماً و من هذه الجبهه اشكل الراوى على الامام (عليه السلام) فاجابه بقوله كلا الظاهر في رد انه لا يصام لا انه ليس بعيد لثبوت كون الجمعة عيداً .

ص: ٤٦٢

١- المصدر السابق باب ٢٣ ح/ ١٠

٢- المصدر السابق باب ٢٣ ح/ ١١

٣- الوسائل باب ٥ من الصوم المندوب ح/ ٢

٤- الوسائل باب ٥ من الصوم المندوب ح/ ٣ و مثله خبر المقنعه فانه عامي .

٥- الوسائل باب ٥ من الصوم المندوب ح/ ٦

٦- الوسائل باب ٥ من الصوم المندوب ح/ ٤ و هو صحيح هشام .

٧- الوسائل باب ٥ من الصوم المندوب ح/ ٥

و اما خبر القاسم بن ابى القاسم بروايه الاستبصار الوارد فيمن نذر الصوم فوافق الجمعه ان لا يصومه فكلمه الجمعه فيه زائده لعدم ورودها فى نسخه التهذيب(١).

(و سته ايام بعد الفطر)

كما فى خبر الزهرى المتقدم الدال على ان هذه الايام صاحبها بالخيار ان شاء صام و ان شاء افطر و لا دلاله فيه على مطلوبيه ذلك بل ورد النهى عن الصيام بعد العيدين بثلاثه ايام كما فى صحيح زياد بن ابى الحلال(٢) و ما قيل من ان المواظبه عليها تعدل صوم الدهر(٣) فمن اخبار العامه(٤) و لا عبره به .

(و اول ذى الحجه)

لمرسلى الكافى و الفقيه و انه يوم ولاده ابراهيم الخليل(٥) نعم ورد فى صحيح الوشاء ان ولادته ليله الخامس والعشرين من ذى القعدة كما ان ولاده عيسى بن مريم كانت فيه ايضاً(٦) و هو اقوى من تلك المرسلتين و ورد ايضاً عن كثير النواء انه كانت ولادتهما فى يوم عاشورا(٧) و اشتمل على امور اخرى ايضاً و انه مطلوب

ص: ٤٦٣

١- الاستبصار باب صوم النذر فى السفر و التهذيب باب ١٨ من الصوم ح/ ٦١

٢- الوسائل باب ٣ من ابواب الصوم الحرام و المكروه ح/ ١

٣- الروضه البهيه ج/ ١ ص ١٥٢

٤- النجعه ج ٤ ص ٣٧٨

٥- الوسائل باب ١٨ من الصوم المندوب ح/ ١ و ح/ ٤

٦- الوسائل باب ١٦ من الصوم المندوب ح/ ١

٧- الوسائل باب ٢٠ من الصوم المندوب ح/ ٥

صومه ألاً انه معارض بما ورد مستفيضاً بان يوم العاشر لا يصام ففي خبر عبد الملك (كلاً و رب بيت الحرام وما هو يوم صوم و ما هو ألاً يوم حزن و مصيبه...) (١) و في خبر جعفر بن عيسى (فمن صامهما يعني التاسع و العاشر من محرم أو تبرك بهما لقي الله تبارك و تعالى ممسوخ القلب...) (٢) و في خبر زيد النرسي (فمن صامه كان حظه من صيام ذلك اليوم حظ ابن مرجانه و ال زياد...) (٣) و غيرهما (٤) و قد اعتمد هذه الروايات الكليني بخلاف ما ورد في صوم عاشورا فانه قد تفرد بنقلها التهذيب فلا وثوق بها مع معارضته بصحيح الوشاء ايضاً.

(و رجب كله)

كما في الاخبار المستفيضه مثل صحيح ابن بن عثمان عن كثير النوا (٥) و هو خبر موثق به و ابان من اصحاب الاجماع و له سند آخر يرويه البنزطي عن ابان و هو من اصحاب الاجماع ايضاً و قد اعتمده الصدوق في المقنع و المفيد و الشيخ في المصباح.

(و شعبان كله)

ص: ٤٦٤

١- الوسائل باب ٢١ من الصوم المندوب ح/٢

٢- الوسائل باب ٢١ من الصوم المندوب ح/٣

٣- الوسائل باب ٢١ من الصوم المندوب ح/٤

٤- المصدر السابق ح/ ٥ و ٦ و ٧

٥- الوسائل باب ٢٦ من الصوم المندوب ح/١

كما فى النصوص المستفيضه منها صحيح الحلبى و صحيح حفص و موثق سماعه و صحيح فضيل بن يسار،(١) هذا و ذكر الكلينى و الشيخ بورود النهى عن صوم شعبان وردوها بانها محموله على نفى الوجوب و كان ابوالخطاب و اصحابه يذهبون الى ان صومه فرض واجب مثل شهر رمضان و من افطر فعليه الكفاره و كيف كان فهى مع اعراض الاصحاب عنها معارضه للاخبار المتظافره ثم انه وردت اخبار متظافره على استحباب صيام شهر شعبان و وصله بشهر رمضان المبارك مثل صحيح معاويه بن عمار(٢) لكن يعارضها خبر دارم بن قبيصه الدال على الفصل بين شهر رمضان و شعبان(٣) و هو ضعيف سنداً و ما انفرد بروايته احمد بن محمد بن عيسى فى نوادره موثقاً عن سماعه(٤) بما هو صريح فى ذلك الا انه لا يقاوم تلك الاخبار المتظافره.

استحباب الامساك للمسافر والمريض بعد زوال العذر او بعد الزوال

(الحاديه عشر: يستحب الامساك للمسافر و المريض بزوال عذرهما بعد التناول او بعد الزوال)

ص: ٤٤٥

١- الوسائل باب ٢٨ ح/ ١ و ٢ و ٣ و ٥

٢- الوسائل من الباب المندوب ح/ ١٧

٣- الوسائل باب ٢٩ من الصوم المندوب ح/ ٢١

٤- الوسائل باب ٢٨ من الصوم المندوب ح/ ٢٩ و ٣٠ و ٣١

كما في موثقه سماعه «سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس و قد أكل؟ قال: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئا و لا يواقع في شهر رمضان إن كان له أهل» (١).

وصحيح يونس قال: «قال في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان و قد أكل قبل دخوله قال: يكف عن الأكل بقيه يومه و عليه القضاء - الخبر» (٢).

و روى التهذيب «عن الزهرى، عن السجّاد (عليه السلام) في خبر: «فأما صوم التأديب فإنه يؤخذ الصبي إذا راهق بالصوم تأديبا و ليس بفرض و كذلك من أفطر لعله من أول النهار، ثم قوى بقيه يومه أمر بالإمساك عن الطعام بقيه يومه تأديبا، و ليس بفرض و كذلك المسافر إذا أكل من أول النهار ثم قدم أهله أمر بالإمساك بقيه يومه، و ليس بفرض و كذلك الحائض إذا طهرت أمسكت بقيه يومها - الخبر» (٣).

(الثانيه عشر: لا يصوم الضيف بدون اذن مضيفه، و قيل بالعكس أيضا، و لا المرأة و العبد بدون اذن الزوج و المالك، و لا الولد بدون اذن الوالد، و الاولى عدم انعقاده مع النهي)

ص: ٤٦٦

-
- ١- الكافي (في ٨ من باب الرجل يريد السفر - إلخ، ٥٢ من صومه)
 - ٢- الكافي ج ٤ ص ١٣٢ ح ٩ باب الرجل يريد السفر - إلخ، ٥٢ من صومه
 - ٣- التهذيب ج ٤ في أول وجوه صيامه، ٢٨ من صومه

١- الكراهه مطلقا.

٢- عدم الجواز بدون الاذن فلا يصح ولا ينعقد وهو للكلينى والصدوق والشيخين والحلى والمحقق فى المعتبر.

٣- الكراهه مع عدم الاذن وعدم الصحه وعدم الانعقاد مع النهى وهو للمحقق فى الشرايع.

قلت: اما صوم المرأة بدون اذن زوجها فالذى يفهم من الاخبار هو الكراهه فى صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «قال النبى صلى الله عليه وآله: «ليس للمرأة أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها» (١) و غيره (٢) مما ظاهره النهى إلا انه و بقرينه ما فى كتاب على بن جعفر صحيحا عن أخيه (عليه السلام) (سألته عن المرأة تصوم تطوعا

ص: ٤٦٧

١- التهذيب ح ٤ باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره، ٦٥ من صومه و رواه فى أول باب حق الزوج، ١٤٨ من نكاحه مع زياده فى صدره و زياده فى ذيله و جعله الوسائل خبرين.

٢- كما فى خبر القاسم بن عروه، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لا يصلح للمرأة أن تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها». و ما عن عمرو بن جبیر العزمي، عنه (عليه السلام) جاءت امرأه إلى النبى صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ فقال: هو أكثر من ذلك، فقالت: أخبرنى بشىء من ذلك؟ فقال: ليس لها أن تصوم إلا بإذنه». وقد رواهما الكافى فى الباب المتقدم.

بغير إذن زوجها؟ قال: لا بأس) الذى هو نص فى الجواز، هو الحمل على الكراهه فان لسان ليس لها ولا يصلح ان لم يكن ظاهر فى الكراهه فان صحيح ابن جعفر نص فى الجواز وحينئذ تعارضهما تعارض النص و الظاهر واما صحيحى هشام والفضيل فسيأتى الجواب عنهما.

و اما باقى ما قاله المصنّف من عدم الانعقاد بدون الاذن فيستدل له بصحيح هشام بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام) «قال النّبىّ صلى الله عليه وآله: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوّعا إلّا بإذن صاحبه، و من طاعه المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوّعا إلّا بإذنه و أمره، و من صلاح العبد و طاعته و نصحه لمولاه أن لا يصوم تطوّعا إلّا بإذن مولاه و أمره، و من برّ الولد أن لا يصوم تطوّعا إلّا بإذن أبويه و أمرهما، و إلّا كان الضيف جاهلا و كانت المرأة عاصيه و كان العبد فاسقا عاصيا و كان الولد عاقا»(1).

و صحيح الفضيل بن يسار، عن الباقر (عليه السلام)، عن النّبىّ صلى الله عليه وآله: «إذا دخل رجل بلده فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتّى يرحل عنهم، و لا ينبغي للضيف أن يصوم إلّا بإذنهم لئلا يعملوا الشىء فيفسد عليهم و لا ينبغي لهم

ص: ٤٦٨

١- الكافى (فى ٢ من باب من لا يجوز له صيام التطوّع، ٦٥ من صومه) العلل للصدوق ص ٣٨٥ و فى سنده احمد بن هلال الا انه ثقه لقول النجاشى فيه انه صالح الروايه و ان كان فاسد العقيده. و لا شك فى الوثوق بها بعد تعدد السند واعتماد الكلينى والصدوق عليها.

أن يصوموا إلّا بإذن الضيف لئلا يحتشمهم فيشتهى الطعام فيتركه لهم» وبهما أفتى الفقيه (١).

و خبر الزهرى، عن السجّاد (عليه السلام) فى خبر: «و أمّا صوم الإذن فالمرأه لا تصوم تطوعاً إلّا بإذن زوجها، و العبد لا يصوم تطوعاً إلّا بإذن مولاه، و الضيف لا يصوم تطوعاً إلّا بإذن صاحبه قال النبى صلى الله عليه و آله: من نزل على قوم فلا يصوم تطوعاً إلّا بإذنهم - الخبر» (٢) فهى وان كانت فى بادئ الامر ظاهره فى الحرمة إلّا ان التأمل فيها يدلنا على الكراهه و ذلك ان قوله (عليه السلام) لا ينبغى ظاهر فى الكراهه كما و ان التعليل الوارد فيها ظاهر فى الكراهه ايضا.

و اما ما فى صحيح هشام من كون الولد عاقا فالظاهر من سياقها المبالغه فى تحقق ما اشتملت عليه فلسانها لسان الكراهه و إلّا فالجمود على ظاهرها مقطوع البطلان لعدم تحقق العقوق بمجرد عدم الاذن .

ص: ٤٦٩

١- الكافى (فى ٢ من باب من لا يجوز له صيام التطوع، ٦٥ من صومه) و رواه الفقيه و سابقه (فى صوم إذنه، ٣٢ من صومه). فى سنده السعدابادى وهو مهمل الا انه من مشايخ ابن قولويه بلا واسطه و امام محمد بن موسى بن المتوكل فقد ذكر توثيقه ابن طاووس: انه ثقة بالاتفاق.

٢- الكافى فى ١٠ من صومه، و التهذيب فى وجوه صيامه، و الفقيه فى وجوه صيامه.

نعم ليس للعبد ذلك مع نهى المولى لانه لا يملك من امره شيئاً وكذلك الزوجه مع نهى زوجها خصوصا اذا استلزم تفويت بعض حقوقه و عليه فالاقوى عدم الانعقاد مع النهى فى الزوجه و العبد دون الضيف و الولد الا اذا استلزم العقوق.

(الثالثه عشر: يحرم صوم العيدين مطلقا و أيام التشريق لمن كان بمنى و قيده بعض الأصحاب بالناسك)

أما صوم العيدين فلا خلاف فى حرمتها فعن الزهرى، عن السجّاد (عليه السلام) فى خبر: «و أما الصوم الحرام فصوم يوم الفطر و يوم الأضحى و ثلاثه أيام من التشريق - الخبر» (١).

و انما الكلام فى استثناء كفاره القتل من الاشهر الحرم فقد ذهب الى استثنائه الشيخان والصدوق و ابن حمزه و يدل عليه ما رواه زراره، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن رجل قتل رجلا خطأ فى الشهر الحرام قال: تغلظ عليه الدية و عليه عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: فإنه يدخل فى هذا شىء؟ فقال: ما هو، قلت: يوم العيد و أيام التشريق، قال: يصومه فإنه حقّ يلزمه» (٢).

ص: ٤٧٠

١- الكافى (فى وجوه صومه، ١٠ من صومه) « و رواه التهذيب فى أول وجوه صيامه عن الكافى مثله، و رواه الفقيه فى وجوه صومه بلفظ «و ثلاثه أيام التشريق» و هو الصحيح فإنها لم يكن أكثر من ثلاثه، و يأتى خبر قتيبه و خبر عبد الكريم .

٢- الكافى ج ٤ ص ١٣٩ ح ٨

و ما رواه ايضاً: «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل قتل رجلاً في الحرم؟ قال: عليه دية و ثلث و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم و يعتق رقبه و يطعم ستين مسكيناً، قلت: يدخل في هذا شيء؟ قال: و ما يدخل؟ قلت: العيد و أيام التشريق قال: يصومه فإنّه حقّ لزمه» (١) و هذه الرواية لا اشكال في سندها في التهذيب و الفقيه، و ظاهرها ان صوم هذه الكفاره لا بد وان يكون في الأشهر الحرم.

و بهما أفتى المقنعه في الدية، فقال: «إنّ المقتول في الحرم أو الشهر الحرام ديته دية و ثلث» (٢) لكن حيث كان موضوعه الدية لم يذكر حكم الصوم.

و ذكر الشيخ في الاستبصار (٣) و التهذيب (٤) بعد نقل خبر الزهرى في تحريمهما: «فأما ما رواه محمد بن يعقوب - و نقل الخبر الأول - فلا ينافية لأنّ التحريم إنّما وقع على من يصومها مبتدئ فأما إذا لزمه شهران متتابعان على حسب ما تضمنه الخبر فيلزم صوم هذه الأيام لإدخاله نفسه في ذلك».

ص: ٤٧١

١- الكافي ج ٤ ص ١٤٠ و التهذيب ج ١٠ ص ٢١٥ ح ٨٥٠ و الفقيه ج ٤ ص ١١٠ ح ٢٥٦

٢- المقنعه ص ٧٤٣

٣- الاستبصار ج ٢ ص ١٣١

٤- التهذيب ج ٤ ص ٢٩٧

و أما أيام التشريق لمن كان بمنى فیدل علیه صحیح معاویه بن عمار: «سألت الصادق (عليه السلام) عن صيام أيام التشريق، فقال: أمّا بالأمصار فلا بأس، و أمّا بمنى فلا(١)» و غيره.

لكن استثنى منه يومها الأخير في الثلاثة التي هي بدل الهدى، قال الصدوقان: «من فاته صوم الثلاثة قبل العيد فليصم يوم الحصبه و هو يوم النفر و يومان بعده». و به قال الشيخ في النهايه، و تبعه الحلّي، و ذهب في خلافه بعدم جوازه، و تبعه أبو الصلاح و القاضي و ابن حمزه(٢)، و إليه ذهب العمانيّ فقال: «لو أنّ متمتعاً لم يجد هدياً و فاته صيام ثلاثه أيام في الحجّ أقام بمكّه حتّى يصومها بعد مضى أيام التشريق فإن صامها في أيام التشريق لم يجزه»(٣).

□
و الأول هو المفهوم من الكافي فروى اولاً عن رفاعه بن موسى «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع لا يجد الهدى؟ قال: يصوم قبل الترويه بيوم و يوم الترويه و يوم عرفه، قلت: فإنّه قدم يوم الترويه؟ قال: يصوم ثلاثه أيام بعد التشريق، قلت: لم يقم عليه جمّاله؟ قال: يصوم يوم الحصبه و بعده يومين، قال: قلت: و ما الحصبه؟ قال: يوم نفره، قلت: يصوم و هو مسافر؟ قال: نعم أ ليس هو يوم عرفه مسافراً إنّ أهل

ص: ٤٧٢

١- التّهذيب في ٣ من وجوه صيامه

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٨٧ نقل عنهم جميعاً .

٣- النجعه ج ٤ ص ٣٨٧

البيت نقول ذلك لقول الله عزَّ وجلَّ {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ} يقول في ذى الحِجَّة»(١).

و ثالثاً: صحيح معاوية بن عمَّار، عنه (عليه السلام): «سألته عن متمَّع لم يجد هدياً؟ قال: يصوم ثلاثة أيَّام في الحجِّ: يوماً قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه، قلت: فإن فاتته ذلك؟ قال: يتسَخَّر ليله الحصبه و يصوم ذلك اليوم و يومين بعده- الخبر»(٢).

و رابعاً: صحيح عيص بن القاسم، عن الصِّادق (عليه السلام): «سألته عن متمَّع يدخل يوم الترويه و ليس معه هدى؟ قال: فلا يصوم ذلك اليوم و لا يوم عرفه و يتسَخَّر ليله الحصبه فيصبح صائماً و هو يوم النفر و يصوم يومين بعده»(٣).

و يدلّ عليه صحيح عبد الرحمن الآتي من الشيخ في ردِّ الإسكافي.

و ذهب الإسكافي إلى جواز صيام جميع أيَّام التشريق بدل الهدى فقال: «إن دخل يوم عرفه وفاته صيام الثلاثة الأيام في الحجِّ صام في ما بينه و بين آخر ذى الحِجَّة و كان مباحاً صيام أيَّام التشريق و في السفر و في أهله إذا لم يمكنه غير ذلك»، استناداً إلى موثق إسحاق بن عمَّار، عن الصادق، عن أبيه عليهما السَّلام «أنَّ

ص: ٤٧٣

١- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ٥٠٧ باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى ح ١

٢- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ٥٠٧ باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى ح ٣

٣- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ٥٠٨ باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى ح ٤

عليًا (عليه السلام) كان يقول: من فاته صيام الثلاثة الأيام التي في الحجّ فليصمها أيام التشريق فإنّ ذلك جائز له» (١).

و معتبر عبد الله بن ميمون القدّاح عن جعفر، عن أبيه عليهما السّلام أنّ عليًا (عليه السلام) كان يقول من فاته صيام الثلاثة الأيام في الحجّ و هي قبل الترويه بيوم و يوم الترويه و يوم عرفه فليصم أيام التشريق فقد اذن له» (٢).

قال الشيخ في التّهذيب: هما شاذّان (٣) قال: ويحتمل أن يكون الرّجلان وهما على جعفر بن محمّد ذلك و أنّهما قد سمعا من غيره ممّن ينسب إلى أهل البيت عليهم السّلام لأنّه قد روى أنّ هذا كان يقوله عبد الله بن حسن - قال: و لو سلما من ذلك فالإخبار المتقدّمه في عدم جواز صيام أيّام التشريق أكثر، قال: و لو تساوت كلّها يجب المصير إلى ما رواه الكاظم عن أبيه عليهما السّلام لأنّ لروايته مزّيّه ظاهره على روايه غيره لعصمته و براءته من الأوهام.

ثم روى صحيح عبد الرّحمن بن الحجّاج «قال: كنت قائماً أصليّ و أبو الحسن (عليه السلام) قاعد قدّامى و أنا لا أعلم فجاءه عبّاد البصرىّ و قال له: ما تقول في رجل تمتّع و لم يكن له هدى؟ قال: يصوم الأيام التي قال الله، فقال: و أيّ أيّام هي؟

ص: ٤٧٤

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٥، ص: ٢٢٩ ح ١١٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٥، ص: ٢٣٠ ح ١١٧

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٥، ص: ٢٣٠

قال: قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه، قال: فإن فاتته ذلك؟ قال: يصوم صبيحه الحصبه و يومين بعد ذلك، قال: أفلا تقول كما قال عبد الله بن الحسن قال: فأيش قال؟ قال: يصوم أيام التشريق قال: إن جعفرًا كان يقول: إن النبي صلى الله عليه و آله أمر بدلا أن ينادى «إن هذه أيام أكل و شرب فلا يصوم أحد»، قال: يا أبا الحسن إن الله قال {فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ} قال كان جعفر (عليه السلام) يقول: ذو الحجه كله من أشهر الحج»(١).

قلت: و بذلك يظهر بطلان ما ذهب اليه الاسكافي و انه لا وثوق بالخبرين مع معارضتهما مع صحيح عبد الرحمن الذي عمل به المشهور.

و هل الحكم يعم كل من كان بمنى لأن النص مطلق ام يختص الحكم بالناسك لأن المنصرف منه الناسك فإن من يكون بمنى يكون للحج؟ الظاهر هو الثانى.

هذا، و جاء فى المبسوط «و لا يجوز أن يصوم الثلاثه أيام بمنى أيام التشريق»(٢) و لا شاهد له و يردده موثق يونس، عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل متمتع لم يكن معه هدى؟ قال: يصوم ثلاثه أيام قبل الترويه بيوم و يوم الترويه و يوم عرفه، فقلت له:

ص: ٤٧٥

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٥، ص: ٢٣٠

٢- المبسوط ج ١ ص ٢٨١

إذا دخل يوم الترويه و هو لا- ينبغي أن يصوم بمنى أيام التشريق؟ قال: فإذا رجع إلى مكه صام- الخبر»(١) حيث خص ترك الصوم بمنى.

قال الشهيد الثانى: «و إن أطلق تحريمها فى بعض العبارات كالمصنف فى الدروس فهو مراد من قيد و ربما لحظ المطلق أن جمعها كاف عن تقييد كونها بمنى لأن أقل الجمع ثلاثه و أيام التشريق لا تكون ثلاثه إلّا بمنى»(٢).

قلت: و كذلك أطلقت فى بعض الأخبار و منها خبرا زراره الخبر الأول و الثانى(٣) ممّا تقدم .

و فى صحيح معاويه بن عمار: «سألت الصادق (عليه السلام) عن صيام أيام التشريق، قال: إنّما نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن صيامها بمنى فأما بغيرها فلا بأس»(٤).

ص: ٤٧٦

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٤ ص ٢٣١ ح ٥٤

٢- الروضة البهيّة ج ١ ص ١٥٤

٣- الكافى (فى آخر باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إتمامه، ٥٦ من صومه) والتهذيب ج ١٠ ص ٢١٥ ح ٨٥٠ والفقيه ج ٤ ص ٨١ ح ٢٥٦

٤- الفقيه فى ٧ من آخر نوادر صومه

(و صوم يوم الشك بنيه الفرض و لو صامه بنيه النفل أجزء ان ظهر كونه من رمضان، و لو ردّد نيته فقولان أقربهما الإجزاء)

اقول: أمّا حرمة صوم يوم الشكّ بتّيه الفرض فمشهور ذهب إليه الصدوقان و المرتضى و الدّيلمى و أبو الصلاح و القاضى و ابن حمزه و ابن زهره و الشيخ فى نهايته و كتابى خبره (١).

و ذهب الشيخ فى خلافه إلى جوازه، و قال: دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم على أنّ من صام يوم الشكّ أجزء عن رمضان و لم يفرقوا- قال: و من قال منّا: «لا- يجزيه» تعلّق بقوله (عليه السلام): «أمرنا بأن نصومه بتّيه أنّه من شعبان و نهينا أن نصومه من رمضان- إلخ» (٢). و نسبه المختلف إلى العمانيّ و الإسكافى أيضا (٣).

□
و يمكن الاستدلال للمشهور بموثق سماعه: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «رجل صام يوما و لا يدرى أمن رمضان هو أو من غيره فجاء قوم فشهدوا أنّه كان من شهر رمضان، فقال بعض الناس عندنا: لا يعتدّ به؟ فقال: بلى، فقلت: إنّه قالوا: صمت و

ص: ٤٧٧

١- النجعه ج ٤ ص ٣٩٠

٢- النجعه ج ٤ ص ٣٩٠

٣- النجعه ج ٤ ص ٣٩٠

أنت لا تدري أمن رمضان هذا أم من غيره؟ فقال: بلى فاعتدّ به فإنّما هو شىء وفّقك الله له إنّما يصام يوم الشكّ من شعبان و لا يصومه من شهر رمضان لأنّه قد نهى أن يفرد الإنسان بالصيام فى يوم الشكّ، و إنّما ينوى من اللّيلة أنّه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزء عنه بتفضّل الله تعالى و بما قد وسّع على عباده و لو لا ذلك لهلك الناس (١)».

و فى خبر الزّهرى - المتقدم ذكر قسم منه - عن السيّد جاد (عليه السلام) فى خبر «و أمّا الصوم الحرام فصوم يوم الفطر و يوم الأضحى و ثلاثه أيام من أيام التشريق و صوم يوم الشكّ أمرنا به و نهينا عنه، أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان و نهينا عنه أن يفرد الرّجل بصيامه فى اليوم الذى يشكّ فيه النّاس، فقلت له: فإن لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع؟ قال: ينوى ليله الشكّ أنّه صائم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزء عنه، و إن كان من شعبان لم يضرّه - الخبر».

و أمّا موثق سماعه: سألته عن اليوم الذى يشكّ فيه من شهر رمضان لا يدري أ هو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه من شهر رمضان قال: هو يوم وفق له و لا

ص: ٤٧٨

١- الكافى فى ٦ من باب اليوم الذى يشكّ فيه، ٩ من صومه

قضاء عليه(١)» ففيه سقط و الأصل «فصامه فكان من شهر رمضان» كما رواه الكافي(٢).

و أما لو صامه بتيه النفل فلا خلاف في إجزائه و يدلّ عليه موثق سماعه المتقدم وخبر الزهرى المتقدم.

و إنّما الخلاف في استحباب صومه لو لم تكن في السماء علّه، فقال الإسكافي: «استحبّ الابتداء بصيام يوم الشكّ إلّا إذا كانت في السّماء علّه تمنع من الرّؤية استظهارا، و قال المفيد في غرّيته: «يكره صوم يوم الشكّ إذا لم يكن هناك عارض و يتيقّن أوّل الشهر و كان الجوّ سليما من العوارض و تفقد الهلال و لم ير مع اجتهادهم في الطلب، و لا يكون هناك شكّ حينئذ و يكره صومه حينئذ إلّا لمن كان صائما قبل شعبان أو أيّاما تقدّمته من شعبان، بذلك جاءت الآثار عن الأئمة عليهم السّلام(٣).

ص: ٤٧٩

١- التّهذيب في ٤ من باب فضل صيام يوم الشكّ و الاستبصار في ٢ من صيام يوم الشكّ
٢- الكافي في ٢ من باب اليوم الذي يشكّ فيه، ٩ من صومه . قال في النجعه ج ٤ ص ٣٩١: والشيخ إنّما رواه عنه أيضا و نقله الوافي و الوسائل عن الكافي و التّهذيب و الاستبصار بلفظ الكافي و هو كما ترى، نقلناه عن التّهذيب في طبعه القديم و الجديد الآخونديّ و عن الإستبصار في خطّيه معتبره و طبعه الآخونديّ.

٣- النجعه ج ٤ ص ٣٩٢

قلت: ولا بدّ أنّه أراد بقوله «بذلك جاءت الآثار» خبر معمر بن خلّاد عن أبي الحسن (عليه السلام) بلا إسناد «قال: كنت جالسا عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائما، فأتوه بمائده فقال: ادن و كان ذلك بعد العصر، قلت له: صمت اليوم، فقال لى: و لم؟ قلت: جاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى اليوم الذى يشكّ فيه أنّه قال: يوم وفق الله له، قال: أ ليس تدرّون إنّما ذلك إذا كان لا يعلم أ هو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه الرّجل و كان من شهر رمضان كان يوما وفق الله له، فأما و ليس علّه و لا شبهه فلا، فقلت: أفطر الآن؟ فقال: لا، قلت: و كذلك فى النوافل ليس لى أن أفطر بعد الظهر؟ قال: نعم» (١).

اقول: إلّا أنّه خبر شاذّ بعد تواتر الأخبار باستحباب صوم شعبان من أوّله إلى آخره مع اشتمال ذيله على عدم جواز إفطار الصوم المستحبّ بعد الظهر و لا نقول به.

و أمّا «خبر قتيبه الأعشى، عن الصادق (عليه السلام) نهى النبى صلى الله عليه و آله عن صوم ستّة أيّام: العيدين و أيّام التشريق و اليوم الذى يشكّ فيه من شهر رمضان»، و خبر عبد الكريم بن عمرو «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إننى جعلت على نفسى أن أصوم حتّى يقوم القائم عجل الله فرجه؟ فقال: لا تصم فى السفر و لا العيدين و لا

ص: ٤٨٠

أيام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه» (١) فقال التهذيب بعد نقلهما: «هما وما جرى مجراهما من الأخبار التي تضمنت تحريم صوم يوم الشك فالوجه فيها أنه لا يجوز صيام هذا اليوم على أنه من رمضان وإن كان جائزا صيامه على أنه من شعبان ثم استشهد بخبر الزهري، عن السجاد (عليه السلام) «يوم الشك أمرنا بصيامه ونهينا عنه، أمرنا أن يصومه الإنسان على أنه من شعبان ونهينا عن أن يصومه الإنسان على أنه من شهر رمضان، وهو لم ير الهلال».

أقول: حمله كما ترى فالخبران دالان على أن يوم الشك كيوم العيدين يحرم صومه من حيث هو وكيف يصح حمله، والثاني مشتمل على عدم جواز صومه بتيه النذر، والصواب حملها على التقية كما دل على ذلك موثق سماعه المتقدم عن الصادق (عليه السلام) «إن من صام يوم الشك ثم ظهر كونه من رمضان قال بعض الناس - أي من العامة - أنه لا يعتد به وعليه القضاء فردّه (عليه السلام) بأنه ليس كذلك بل هو توفيق».

وما رواه الكافي عن محمد بن حكيم: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن اليوم الذي يشك فيه فإن الناس يزعمون أن من صامه بمنزله من أفطر يوما في شهر رمضان،

ص: ٤٨١

١- رواهما التهذيب (في ١٠ و ١١ من باب فضل صيام يوم الشك - إلخ)، والاستبصار (في باب صوم يوم الشك)، و روى الثاني الكافي (في باب من جعل على نفسه صوما) عن كرام وهو عبد الكريم، وزاد في آخره «من شهر رمضان»، و رواه الفقيه (في ٤ من صوم يوم شكه)

فقال: كذبوا إن كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له و إن كان من غيره فهو بمنزله ما مضى من الأيام» (١). و مثله ما رواه عن سعيد الأعرج: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنني صمت اليوم الذي يشك فيه فكان من شهر رمضان أفأقضيه؟ قال: لا هو يوم وفقت له» (٢) فإن سؤاله عن القضاء مع صومه مبتن على قول العامه بكون صومه غير مجز و على قول العامه بكون صوم يوم الشك كإفطار رمضان بحمل ما رواه أيضا في أول ذاك الباب عن الكاهلي «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان، قال: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من شهر رمضان» بأنه لو فرض كونه حراما فارتكابه أحسن من ارتكاب إفطار رمضان و لو لم يكن بحرام لفات فضل عظيم منه و إلّا فلا معنى لأن يقال: صوم شعبان أحسن من إفطار رمضان، فصوم شعبان لا ريب في حسنه و إفطار رمضان لا ريب في قبحه.

هذا، و روى الفقيه أيضا «عن عبد العظيم، عن سهل بن سعد، عن الرضا (عليه السلام) - في خبر-: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لأن أصوم يوما من شهر شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من شهر رمضان» قال: «و هذا حديث غريب لا أعرفه إلّا من طريق عبد العظيم و كان مرضيا» (٣).

ص: ٤٨٢

-
- ١- الكافي في ٨ من باب اليوم الذي يشك فيه، ٩ من صومه .
 - ٢- الكافي في ٤ من باب اليوم الذي يشك فيه، ٩ من صومه .
 - ٣- الفقيه ج ٢ ح ٨ باب صوم يوم الشك، ١٦ من صومه

و رواه أولًا - مرفوعا عنه (عليه السلام) و قال: «و يجوز أن يصام على أنه من شعبان - إلى - و لا - يجوز أن ينوى من يصوم يوم الشك أنه من شهر رمضان لأن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: لأن أفطر يوما من شهر رمضان أحب إلي من أن أصوم يوما من شعبان أزيده في شهر رمضان». قلت: إن فسر الخبر بما ذكر فهو كما ترى، و إن أراد ورود خبر آخر عنه (عليه السلام) بلفظ قال: «من كون إفطار رمضان أحسن من صوم يوم من شعبان زائدا له في رمضان) فلم يروه مستقلا، و الظاهر الأول فلو كان خبرا لم يقل الشيخ في الخلاف ما مر، إلا أن الدعائم روى ما قاله مرفوعا عن الباقر (عليه السلام).

و كيف كان فهو محمول على التقية و ظاهر الكافي حمل عدم جواز صوم يوم الشك على التقية من السلطان فروى عن رفاعه، عن رجل، عن الصادق (عليه السلام) قال: دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في الصيام اليوم؟ فقلت: ذاك إلى الإمام إن صمت صمنا و إن أفطرت أفطرتنا، فقال: يا غلام على بالمائدة، فأكلت معه و أنا أعلم و الله أنه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوما و قضاؤه أيسر على من أن يضرب عنقي و لا يعبد الله» (١).

و عن داود بن الحصين، عن رجل من أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال - و هو بالحيرة في زمان أبي العباس - : إنني دخلت عليه و قد شك الناس في الصوم و

ص: ٤٨٣

هو والله من شهر رمضان- إلى- قال: وقلت: الصوم معك و الفطر معك- إلى- أفطر يوما من شهر رمضان أحب إلي من أن يضرب عنقي»(١).

فلولا حمله حرمه صوم يوم الشك على حرمه صوم يوم عند الناس مشكوك بدون أمر السلطان بثبوت الشهر، و لو كان عنده معلوما غير مشكوك فيه كان نقله الخبرين في «باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أم من شعبان» بلا ربط .

و روى «عن هشام بن سالم؛ و أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فقال (عليه السلام): عليه قضاؤه و إن كان كذلك»(٢).

و روى «عن هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام) قال في يوم الشك: من صامه قضاؤه و إن كان كذلك»(٣). و الأصل فيهما واحد و حمله على ما لو نوى بتيه شهر رمضان، و الصواب حمله على التقية فقد عرفت من الأخبار المتقدمة أن العامة قائلون به، و بالجمله يوم الشك إنما نهى عن صومه بتيه رمضان، و أما لا بتلك التيه فقد ورد عن أئمتنا عليهم السلام الحث عليه عكس ما قالت العامة.

ص: ٤٨٤

١- الكافي الحديث الاخير من باب اليوم الذي يشك فيه، ٩ من صومه

٢- الكافي ح ٨ من باب فضل صيام يوم الشك، ٣ من صومه

٣- الكافي ج ٤ (في علامه أول شهر رمضان)

روى المقنعه «عن أبي الصلت، عن الرضا (عليه السلام)، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله «من صام يوم الشك فرارا بدينه فكأنما صام ألف يوم من أيام الآخرة غرا زهرا، لا يشاكلن أيام الدنيا» (١).

و «عن زيد بن علي بن الحسين، عن آبائه عليهم السلام، عنه صلى الله عليه وآله: صوموا سر الله، قالوا: يا رسول الله و ما سر الله؟ قال: يوم الشك» (٢).

و «عن محمد بن سنان: سألت الرضا (عليه السلام) عن يوم الشك، فقال: إن أبي كان يصومه فصمه» (٣). و يأتي خبر معاوية بن وهب، و خبر بشير التبال، و خبر محمد بن الحسن بن أبي خالد، و خبر هارون بن خارجة في ذلك.

حكم التردد في النية

و أمّا لو ردّد في النية فما هو حكمه؟ اختار المبسوط و الخلاف الإجزاء و تبعه ابن حمزه (٤) و نسبه المختلف إلى العمانى فقال: «قال: اختلفت الرواية عنهم عليهم السلام فروى بعضهم أنّه لا يجزيه لأنّ الفرض لا يؤدّى على شكّ، و روى بعضهم

ص: ٤٨٥

١- المقنعه ص ٢٩٩

٢- المقنعه ص ٢٩٩

٣- المقنعه ص ٢٩٩

٤- المختلف ج ٣ ص ٣٨٣

الإجزاء و حدّثني بعض علماء الشيعة يرفعه إلى عليّ بن الحسين عليهما السّلام: سئل عن اليوم الذي يشكّ فيه النّاس أنّه من رمضان كيف يعمل في صومه؟ فقال لسائله: ينوى ليلة الشكّ أنّه صائم غدا من شعبان فإن كان من رمضان أجزأك عنه، وإن كان من شعبان لم يضرك، فقال له: كيف يجرى صوم تطوّع عن فريضه، فقال: لو أنّ رجلا صام شهر رمضان تطوّعا و هو لا يعلم أنّه شهر رمضان، ثمّ علم بعد ذلك أجزء عنه، لأنّ الصوم وقع على اليوم الذي بعينه؛ قال: و هذا أصحّ الخبرين لأنّه مفسّر و عليه العمل عند آل الرّسول عليهم السّلام» (١).

قلت: و هو كما ترى، فإنّ الخبر الذي نقل عين خبر الزّهرى و هو إنّما تضمّن الإجزاء مع الصيام بتيه شعبان لا مع التّرديد إلّا أنّه نسب إليه الإجزاء لو لم يرّد و عيّن أنّه من رمضان الذي ورد النّهي عنه صريحا و لم ينقل عبارته ثمه كما نقلها هنا فلعلّها ثمه أيضا غير دالّه أو أنّ للأخير رجوع منه، و كيف كان فاختر العدم الشيخ في باقى كتبه و اختاره الحلّى (٢).

هذا و وجه العدم أنّه لم يدلّ دليل على صحّ التّرديد كما دلّ على صحّ تعيين شعبان، و وجه الإجزاء أنّه لم يدلّ دليل على بطلان التّرديد كما دلّ على بطلان تعيين رمضان و الإجزاء غير بعيد و إنّ دلّ خبر سماعه و خبر زهرى المتقدّمان

ص: ٤٨٦

١- المختلف ج ٣ ص ٣٨٤

٢- المختلف ج ٣ ص ٣٨٣

على أنه ينوى شعبان فإنه يمكن حملهما على عدم جواز تعيين رمضان بدليل المطلقات الأخرى كخبر سماعه المتقدم الأخير مع ما قلنا من روايه الكافي له (١).

و روى فيه أيضا «عن معاوية بن وهب: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك، فقال: هو شيء وفق له» (٢) و كونه مطلقا بحمل الظرف «من شهر رمضان» فيه على تعلقه بقوله: «يشك فيه» لا بقوله: «يصوم» وإلا لكان دليلا للخلاف.

و روى فيه أيضا خبر سعيد الأعرج المتقدم (٣) و هو أيضا مطلق، و روى فيه أيضا خبر بشير التتال «عن الصادق (عليه السلام): سألته عن صوم يوم الشك؟ فقال: صمه فإن يك من شعبان كان تطوعا، وإن يك من شهر رمضان فيوم وفقت له» (٤) و مرّ خبر أبي الصلت، و خبر زيد بن علي، و خبر محمد بن سنان عن المقنعه، بل يمكن الاستدلال له بما رواه الكافي «عن محمد بن الحسن بن أبي خالد يرفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) إذا صحّ هلال شهر رجب فعّدّ تسعه و خمسين يوما و صم يوم

ص: ٤٨٧

-
- ١- الكافي (رواه في ٢ من باب اليوم الذي يشك فيه)
 - ٢- الكافي (رواه في ٣ من باب اليوم الذي يشك فيه)
 - ٣- الكافي (رواه في ٤ من باب اليوم الذي يشك فيه)
 - ٤- الكافي (رواه في ٥ من باب اليوم الذي يشك فيه)

الستين (١)، و روى مثله المقنعه، عن أبى بصير، و حيث إنّ خبر الكافى مرفوع فالظاهر أنّ الأصل فى إسناده الثانى.

و روى عن هارون بن خارجة، عنه (عليه السلام) عدّ شعبان تسعة و عشرين يوما، فإن كانت متغيمة فأصبح صائما و إن كانت مصحّية و تبصّرتة و لم تر شيئا فأصبح مفطرا» (٢) و روى قريبا منه الشيخ عن هارون، عن الرّبيع بن ولّاد (٣).

و فى فضل صيام يوم الشك من كتاب المقنعه قال: «و روى شعيب العرقوفى، عن الصادق (عليه السلام) سألته عن رجل صام فى اليوم الذى يشكّ فيه فوجده من شهر رمضان فقال: يوم وفّقه الله له» (٤).

هذا، و فى باب صوم اليوم الذى يشكّ فيه من المقنع: «و سأله عبد الله ابن سنان، عن رجل صام شعبان فلمّا كان شهر رمضان أضمر يوما من شهر رمضان أنّه من شعبان لأنّه وقع حدّ الشكّ، فقال (عليه السلام): يعيد ذلك اليوم و إن أضمر من شعبان أنّه من شهر رمضان فلا شىء عليه» (٥) و الظاهر وقوع تحريف فيه.

ص: ٤٨٨

١- الكافى (ح ٨ من باب الأهلّة و الشهادة عليها)

٢- الكافى ح ٩ من باب الأهلّة و الشهادة عليها)

٣- التهذيب (فى ٤١ من باب علامه أوّل شهر رمضان)

٤- المقنعه ص ٢٩٩

٥- المقنع ص ١٨٦

هذا، و يمكن حمل الأخبار الناهية عن صيام يوم الشك باختلافها لغير التقيّة على كونها في مقام الردّ على القائلين بأنّ شعبان ناقص أبداً و شهر رمضان تامّ أبداً و حينئذ فليصم يوم الثلاثين من شعبان، و يمكن الاستشهاد له بما رواه التهذيب «عن محمد بن الفضيل: سألت الرضا (عليه السلام) عن اليوم الذي يشكّ فيه و لا يدرى أ هو من شهر رمضان أو من شعبان، فقال: شهر رمضان شهر من الشهور، يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة و النقصان، فصوموا للرؤية و أفطروا للرؤية و لا يعجبني أن يتقدّمه أحد بصيام يوم- و ذكر الحديث»(١).

و روى «عن أبي عليّ بن راشد قال: كتبت إلى أبي الحسن العسكري (عليه السلام) كتاباً و أرخته الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان و ذلك في سنة اثنتين و ثلاثين و مائتين و كان يوم الأربعاء يوم شكّ و صام أهل بغداد يوم الخميس و أخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس و لم يغب إلّا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس و أنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء- قال: فكتب إلى زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا- قال: ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عمّا كتبت به إليه، فقال لي: أ و لم أكتب إليك إنّما صمت الخميس و لا تصم إلّا للرؤية»(٢) و بالجملة الأخبار المتنافية محموله إمّا على التقيّة من مذهب العامّة أو من سلطان الوقت أو على ردّ العدد، و التردد أمر قهريّ فالتّيه ليست أن يقول: أنا أصوم من شعبان بل

ص: ٤٨٩

١- التهذيب ح ٤٦ من باب علامه أوّل شهر رمضان

٢- التهذيب ح ٤٧ من باب علامه أوّل شهر رمضان

بعد علمه بأنّه لو كان واقعا من رمضان يحسب منه يحصل التردد في التّيه قهرا و إنّما جعله من شعبان بمعنى عدم وجوب صوم شهر رمضان عليه ما دام لم يثبت و لذا لم يصرّح به في الأخبار، نعم عدم جواز تعيين شهر رمضان لا إشكال فيه إمّا أوّلا فلعدم جواز الحكم بالشكّ و الظنّ في شيء، و أمّا ثانيا فلأنّ يؤدّى إلى إفطار يوم من شهر رمضان في آخره.

موارد الصوم المحرم

(و يحرم نذر المعصية) بمعنى عدم انعقاده وعدم مشروعيته.

(و صومه)

ويدل على ذلك مضافا الى اصاله عدم المشروعيه ما رواه الكافي و الفقيه عن الزّهرى - المتقدم قسم منه - عن السّجاد (عليه السلام) في خبر: «و أمّا الصوم الحرام - إلى - و صوم نذر المعصية حرام».

و يؤيده خبر الفقيه عن حمّاد بن عمرو و أبى أنس بن محمّد، عن الصادق، عن آبائه عليهم السّلام، عن النّبيّ صلّى الله عليه و آله في خبر طويل: و صوم نذر المعصية حرام.

ص: ٤٩٠

و خبر أبي حمزه، عن الباقر (عليه السلام) في خبر: «قلت: ما الوصمه؟ قال: اليمين في المعصية، والنذر في المعصية»^(١).

(و الصمت)

و يدل عليه مضافا الى اصاله عدم المشروعيه ما رواه الكافي و الفقيه «عن الزهرى، عن السجاد (عليه السلام) في خبر: «و صوم الصمت حرام».

و خبر الفقيه «عن حماد بن عمرو و أبي أنس بن محمد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه و آله- في خبر:- و لا صمت، يوما إلى الليل - إلى - و صوم الصمت حرام».

و روى المعاني في معنى الرّم «عن زيد بن علي، عن أبيه، عن علي (عليه السلام)، عن النبي صلى الله عليه و آله ليس في أمتي رهبانيه و لا سياحه و لا رمّ يعني السكوت»^(٢).

و في الصحيح «سأل زراره أبا عبد الله (عليه السلام) عن صوم الدهر، فقال: لم يزل مكروها، و قال: لا وصال في صيام و لا صمت، يوما إلى الليل»^(٣).

ص: ٤٩١

١- الكافي (في ٨ من باب فضل صوم شعبان)، و الفقيه (في أول ٧ من صومه)

٢- المعاني في ١٤٦

٣- الفقيه (في نوادر آخر صومه في خبره، ١٠)

و روى الكافى «عن حسيان بن مختار، قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام) - إلى - فقال: إنَّ النَّبىَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: لَا وَصَالَ فِي صِيَامٍ، وَ لَا صَمْتَ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ - الْخَبَرُ» (١).

و روى الكافى «عن منصور بن حازم، عن الصّادق (عليه السلام)، عن النَّبىِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - فِي خَبَرٍ -: وَ لَا صَمْتَ، يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ - الْخَبَرُ» (٢).

(و الوصال)

كما تقدم صحيحا فى العنوان السابق انه «سأل زرارہ أبا عبد الله (عليه السلام) عن صوم الدّهر، فقال: لم يزل مكروها، و قال: لا وصال فى صيام - الخبر».

هذا و يحتمل أن يكون قوله «و قال:» كلام الصدوق أخذًا من صحيح منصور بن حازم لا زرارہ فقول العاملى «محمّد بن على بن الحسين بإسناده، عن زرارہ، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: لا وصال فى صيام» كما ترى.

و صحيح منصور بن حازم، عن الصّادق (عليه السلام) فى حديث «قال: لا وصال فى صيام» (٣).

ص: ٤٩٢

١- الكافى (فى أوّل باب الوصال و صوم الدّهر)

٢- الكافى (فى آخر ٩٠ من نكاحه)

٣- الكافى ج ٥ ص ٤٤٣

و أيضا بين تعالى أول الصوم و آخره فى قوله عز و جل: {كُلُوا وَ اشْرَبُوا- إلى- ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}.

و خبر الزهري المتقدم عن السجّاد (عليه السلام) فى خبر: «و صوم الوصال حرام».

هذا و المراد منه هو: بأن ينوى صوم يومين فصاعدا لا- يفصل بينهما بفطر أو ان المراد: ان يصوم يوما إلى وقت متراخ عن الغروب و منه أن يجعل عشاءه سحوره بالتيه، ذهب إليه الصدوق و الشيخان(1) و دلّ عليه الأخبار و لم يذهب إلى الأوّل إلّا الحلّي(2)، و الثانى هو المفهوم من الكافى أيضا فروى صحيحا «عن الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): الوصال فى الصيام أن يجعل عشاءه سحوره»(3).

و صحيح حفص بن البختريّ، عن الصادق (عليه السلام): المواصل فى الصيام يصوم يوما و ليلة و يفطر فى السحر»(4).

و يشهد للاول ما فى المستطرفات من كتاب حريز «عن زراره، عن الباقر (عليه السلام) فى حديث قال: و لا قران بين صومين». و هو صحيح سنداً كما تقدم .

ص: ٤٩٣

١- النجعه ج ٤ ص ٤٠١

٢- النجعه ج ٤ ص ٤٠١

٣- الكافى (فى ٢ من باب الوصال و صوم الدّهر)

٤- الكافى (فى ٣ من باب الوصال و صوم الدّهر)

هذا و روى الكافي مرسلا عن محمد بن سليمان، عن أبيه: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في الرجل يصوم شعبان و شهر رمضان؟ قال: هما الشهران اللذان قال تعالى «شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَهُ مِنَ اللَّهِ»، قلت: فلا يفصل بينهما؟ قال: إذا أفطر من الليل فهو فصل و إنما قال النبي صلى الله عليه و آله: لا- وصال في صيام يعنى لا- يصوم الرجل يومين متواليين من غير إفطار و قد يستحب للعبد أن لا يدع السحور» (١).

هذا، و قال الإسكافي «لا يستحب الوصال الدائم في الصوم لنهى النبي صلى الله عليه و آله عن ذلك و لا بأس بما كان منه يوما و ليلة و يفطر في السحر و يكره أن يصل الليلة التي هي من أول الشهر باليوم الذي هو آخر الشهر» (٢).

قلت: و كأنه حمل خبري الحلبي و حفص المتقدمين على كون الوصال بمعنى الإفطار في السحر مباحا و خصّ الوصال المذموم بوصل آخر شعبان بأول يوم رمضان مع حمله على الكراهه و هو كما ترى، و لعله حمل اختصاص النبي صلى الله عليه و آله بجواز الوصال بالقسم الأخير فروى الكافي موثق عمرو بن خالد عن الباقر (عليه السلام) «قال: كان النبي صلى الله عليه و آله يصوم شعبان و رمضان

ص: ٤٩٤

١- الكافي ح ٥ باب فضل صوم شعبان وصلته برمضان، ١٣ من صومه

٢- النجعة ج ٤ ص ٤٠٢

يصلهما و ينهى الناس أن يصلوهما و كان يقول: هما شهرا الله و هما كفارة لما قبلهما و لما بعدهما من الذنوب»(١).

قلت: لكنّه خبر راويه عامي و حمله الفقيه في باب ثواب صوم شعبان على الإنكار لا الإخبار، و العله المذكوره « هما شهرا الله...» لا تتناسب مع النهي عنه و عليه فلا وثوق به.

(و صوم الواجب سفرا سوى ما مرّ)

في عنوان «القول في شروطه» فقال ثمة: «و من المسافر في دم المتعه و بدل البدنه، و النذر المقيّد به قيل: و جزاء الصيد» , هذا و في المسأله أقوال:

أحدها: قول للمفيد بجواز صوم غير رمضان في السفر، و قال في وجهه «و قد روى حديث في جواز التطوع في السفر بالصيام و جاءت أخبار بکراهيه ذلك و أنه ليس من البر الصوم في السفر و هي أكثر و عليها العمل عند فقهاء العصابه فمن أخذ بالحديث لم يَأْثَمَ إذا كان أخذه من جهة الاتباع و من عمل على أكثر الروايات و اعتمد على المشهور منها في اجتناب الصيام في السفر على كل وجه سوى ما عددناه كان أولى بالحق»(٢).

ص: ٤٩٥

١- الكافي ح ٤ باب فضل صوم شعبان وصلته برمضان، ١٣ من صومه

٢- المقنعه ص ٣٥٠

الثاني: قول المرتضى بجواز صوم نذر علق بوقت معين فاتفق أن يكون مسافرا كما نقل عبارته المختلف فقال: «و الصوم الواجب في السفر صوم ثلاثه أيام لدم المتعه من جمله العشره و صوم النذر إذا علق بوقت معين حضر و هو مسافر»(١).

قلت: و ظاهره وجوبه في السفر كصوم ثلاثه دم المتعه مع أنه ليس مستثنى جوازه في السفر كما تقدم .

الثالث: قول ابن حمزه في كفاره ما يلزم التابع فيها و كفاره قتل العمد في أشهر الحرم و هو يصوم فيها فاتفق له سفر وجب عليه أن يصوم في السفر(٢).

الرابع: قول ابن بابويه في الرساله و المقنع بجواز الصوم سفرا في كفاره الصيد، و لمن به أذى من رأسه، و للاعتكاف(٣).

الخامس: قول ابن بابويه بعدم جواز صيام التطوع غير ثلاثه أيام الحاجه في المدينه، و صوم الاعتكاف. و قال الديلمي: لا يصوم تطوعا إلا ثلاثه أيام الحاجه. و توقف فيه المرتضى و تردد فيه الشيخان في المقنعه و النهايه. و ذهب القاضي و

ص: ٤٩٦

١- المختلف ج ٣ ص ٤٦٢

٢- المختلف ج ٣ ص ٤٦٢

٣- المختلف ج ٣ ص ٤٦١

ابن حمزه و الحلّي الى جوازه(١)، و هو المفهوم من الكافي فروى أولاً خبر إسماعيل بن سهل، عن رجل: «خرج الصادق (عليه السلام) من المدينة في أيام بقيين من شعبان فكان يصوم، ثم دخل عليه شهر رمضان و هو في السفر فأفطر، ف قيل له: تصوم شعبان و تفطر شهر رمضان، فقال: نعم شعبان إلّي، إن شئت صمت و إن شئت لا، و شهر رمضان عزم من الله عزّ و جلّ على الإفطار». (٢)

و روى أخيراً «عن الحسن بن بسام الجمّال، عن رجل كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) فيما بين مكّة و المدينة في شعبان و هو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: أمس كان من شعبان و أنت صائم و اليوم من رمضان و أنت مفطر؟ فقال: إنّ ذاك تطوّع و لنا أن نفعل ما شئنا، و هذا فرض فليس لنا أن نفعل إلّا ما أمرنا» (٣) و هما كما ترى مرسلين .

اقول: ما دل على عدم جواز صوم النافله في السفر عده اخبار:

ص: ٤٩٧

١- النجعه ج ٤ ص ٤٠٣

٢- الكافي ج ٤ ص ١٣٠ ح ١

٣- الكافي ج ٤ ص ١٣١ ح ٥

الاولى: صحيح البرزطي قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصيام بمكّه و المدينة و نحن في سفر؟ قال: فريضه؟ فقلت: لا و لكنّه تطوّع كما يتطوّع بالصلاه، فقال: تقول: اليوم و غدا، قلت: نعم، فقال: لا تصم»(١).

قيل: أنّه معارض لخبر التطوّع بالمدينه ثلاثه أيام للحاجه و لا منكر له.

قلت: ما من عام إلّا و قد خص.

الثانيه: موثقه عمّار «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقول: لله عليّ أن أصوم شهرا أو أكثر من ذلك أو أقلّ فعرض له أمر لا بدّ له من أن يسافر أو يصوم و هو مسافر؟ قال: إذا سافر فليفطر لأنّه لا يحلّ له الصوم في السفر فريضه كان أو غيره و الصوم في السفر معصيه»(٢). اقول: إلّا ان اكثر اخبار عمّار شاذّه فلا وثوق بها.

الثالثه: مرسله الفقيه «فأما صوم التطوّع في السفر فقد قال الصادق (عليه السلام): ليس من البرّ الصوم في السفر»(٣) والأصل فيها خبر صفوان عن أبي الحسن (عليه السلام) أنّه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم؟ فقال: ليس من البرّ الصيام في السفر»(٤). قيل: و حينئذ فالمراد أنّ صوم شهر رمضان في السفر ليس ببرّ.

ص: ٤٩٨

-
- ١- رواه التّهذيب في ٦٥ من باب حكم المسافر
 - ٢- رواه زيادات صوم التّهذيب (في ٩٠ من أخباره)
 - ٣- الفقيه (في باب وجوب التقصير في الصوم في السفر)
 - ٤- التّهذيب (في ٧ من باب حكم المسافر، ١٨ من صومه)

قلت: لم يكن الجواب منحصرًا بالسؤال بل كان مطلقًا فان معناه واضح و أن الصيام مطلقا ليس من البر، وهو الذى فهمه المفيد فقال: «وقد روى حديث فى جواز التطوع فى السفر بالصيام و جاءت أخبار بکراهه ذلك و أنه ليس من البر الصوم فى السفر و هى أكثر» (١) و المرتضى حيث قال فى الجمل: «وقد اختلفت الروايات فى كراهه صوم التطوع فى السفر و جوازه» و الشيخ حيث قال: «يكره صيام التوافل فى السفر على كل حال إلخ». و غيرها من الاخبار (٢).

ص: ٤٩٩

١- المقنعه ص ٣٥٠

٢- مثل ما رواه التهذيب فى ٦٦ «عن زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لم يكن النبى صلى الله عليه وآله يصوم فى السفر فى شهر رمضان ولا غيره، و كان يوم بدر فى شهر رمضان و كان الفتح فى شهر رمضان» و رواه الإستبصار فى أول صوم تطوع سفره. و ما عن المجمع روى العياشى بإسناده «عن محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): لم يكن النبى صلى الله عليه وآله يصوم فى السفر تطوعا ولا فريضة» قيل والظاهر كونه ردًا على العامة فى قول بعضهم بوجوب صوم شهر رمضان فى السفر و بعضهم باستحبابه. قلت لفظ الخبر اعم مما قيل. و ما رواه التهذيب (فى ٥٢ من حكم مسافره) «عن سماعة: سألت عن الصيام فى السفر فقال: لا صيام فى السفر قد صام أناس على عهد النبى صلى الله عليه وآله فسمّاهم العصاه فلا صيام فى السفر إلّا الثلاثة الأيام التى قال الله عزّ و جلّ فى الحجّ». قيل: و المراد به أيضا شهر رمضان كما يشهد له قوله: «قد صام أناس على عهده صلى الله عليه وآله» فإنّ ذلك كان فى رمضان، روى الكافى (فى ٥ من باب كراهه الصوم فى السفر، ٤٨ من صومه) «عن عيص بن القاسم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إذا خرج الرجل فى شهر رمضان مسافرا أفطر، و قال: إنّ النبى صلى الله عليه وآله عليه و آله خرج من المدينة إلى مكّه فى شهر رمضان و معه الناس و فيهم المشاء، فلما انتهى إلى كراع الغميم دعا بقدر من ماء فيما بين الظهر و العصر فشربه و أفطر ثمّ أفطر الناس معه، و أتمّ ناس على صومهم فسمّاهم العصاه، و إنّما يؤخذ بآخر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله». و فى ٦ منه «عن زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: سمى النبى قوما صاموا حين أفطر و قصر: عصاه، و قال: هم العصاه إلى يوم القيامة و إنّنا لنعرف أبناءهم و أبناء أبناءهم إلى يومنا هذا» قلت: لا شاهد لما ذكر بل الشاهد دال على العموم و هو استثناء الثلاثة أيام فى الحجّ.

هذا، و أغرب المبسوط فقال: «لو كان مسافرا سفرا يوجب التقصير فصام بتيه رمضان لم يجزه و إن صام بتيه التطوع كان جائزا، و إن كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك صوم شهر رمضان فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان و لا يلزمه القضاء لمكان النذر، و إن كان مسافرا وقع عن النذر و كان عليه القضاء لرمضان، و كذا إن صام و هو حاضر بتيه صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان، و لم يجزه عما نواه، و إن كان مسافرا وقع عما نواه و على الرواية التي رويت «أنه لا يصام في السفر في شهر رمضان» فإنه لا يصح هذا الصوم بحال- إلخ»(١).

اقول: و ضعفه واضح مما تقدم .

ص: ٥٠٠

(الرابعة عشر: يعزّر من أفطر شهر رمضان عامدا عالما فان عاد عزّر أيضا، فإن عاد قتل)

كما هو مقتضى موثقه سماعه: «سألته عن رجل أخذ في شهر رمضان وقد أفطر ثلاث مرّات وقد رفع إلى الإمام ثلاث مرّات، قال: يقتل في الثالثة»^(١). وصحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): من أخذ في شهر رمضان وقد أفطر فرفع إلى الإمام، قال: يقتل في الثالثة»^(٢).

□
و في المقنعه «روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه سئل عن رجل أخذ زانيا في شهر رمضان، فقال: قد أفطر، فقل له: فإن رفع إلى الوالي ثلاث مرّات، قال؛ يقتل في الثالثة»^(٣).

(و لو كان مستحلا للإفطار قتل ان كان ولد على الفطره، و استتيب ان كان عن غيرها)

ص: ٥٠١

١- الكافي ج ٤ ص ١٠٣ ح ٦؛ قال في النجعة: «و في نسخته الخطيّة المعتبره بدل «أخذ»، «وجد»، و الفقيه رواه (في ٨ من ١٣ من صومه) عنه، عن الصادق (عليه السلام).

٢- التّهذيب (في ١٨ من باب مرتدّه، في حدوده) و سنده صحيح على الأصحّ في العبيديّ، و هو غير خبر سماعه، و جعل الوسائل له عين ذاك بالاختلاف في المروى عنه بلا وجه، و كيف و لفظاهما أيضا مختلف

٣- المفعنه باب من أفطر يوما

كما في صحيح بريد العجلي: «سئل الباقر (عليه السلام) عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام، قال: يسأل هل عليك في إفطارك في شهر رمضان إثم؟ فإن قال: لا، فإن على الإمام أن يقتله، وإن قال: نعم، فإن على الإمام أن ينهكه ضرباً» (١).

و في خبر محمد بن عمران، عن الصادق (عليه السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) و هو جالس في المسجد بالكوفة يقوم وجدوهم يأكلون بالنهار في شهر رمضان فقال لهم علي (عليه السلام): أكلتم و أنتم مفطرون؟ قالوا: نعم، قال: يهود أنتم؟ قالوا: لا، قال: فنصاري؟ قالوا: لا، قال: فعلى أى شىء من هذه الأديان مخالفين للإسلام؟ قالوا: بل مسلمون، قال: افسر أنتم قالوا: لا، قال: فيكم عله استوجبتم الإفطار لا نشعر بها فإنكم أبصر بأنفسكم لأن الله عز و جل يقول {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ} قالوا: بل أصبحنا ما بنا عله فضحك (عليه السلام) ثم قال: تشهدون أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله؟ قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله و لا نعرف محمداً قال: فإنه رسول الله، قالوا: لا نعرفه بذلك إنما هو أعرابي دعا إلى نفسه، فقال: إن أقررتهم و إلما لأقتلنكم، قالوا: و إن فعلت، فوكل بهم شرطه الخميس و خرج بهم إلى الظهر ظهر الكوفة و أمر أن يحفر حفرتين و حفر إحدىهما إلى جنب الأخرى ثم خرق فيما بينهما كوه ضخمة شبه الخوخة، فقال لهم: إني واضعكم في إحدى هذين القليبين و أوقد في الأخرى النار فأقتلكم بالدخان، قالوا: و إن فعلت؟ فإنما تقضى

ص: ٥٠٢

هذه الحياه الدنّيا فوضعهم فى إحدى الجّبين وضعا رفيقا، ثم أمر بالنّار فأوقدت بالجّب الآخر، ثم جعل يناديهم مرّه بعد مرّه ما تقولون؟ فيجيبونه: اقض ما أنت قاض حتّى ماتوا- الخبر بطوله- فى الاشتمال على إتيان أعلم يهود يثرب فى جمع إليه و قال له: ما هذه البدعه الّتى أحدثت فى دين محمّد؟ فأقسمه (عليه السلام): أ لم تعلم أنّ يوشعا أتى بقوم بعد وفاه موسى يهودا قائلين بالوحدايته دون نبوّه موسى فقتلهم بمثل قتلى، فقال: نعم فأخرج اليهوديّ كتابا من قباه و أعطاه (عليه السلام) فنظر (عليه السلام) فيه فبكى و قال له: اسمى مثبت فى هذا الكتاب، و أراه فأسلم» لكن لو حملناه على كونهم مرتدّين بالفطره فقولهم: إنّنا مسلمون يعنى كان آباؤنا من المسلمين لكن لا نقبل نبيّهم، فالمرتدّ بالفطره فى الخبر لا يستتاب و هذا تضمّن استتابتهم و فيه أنّه يقتل بالمتعارف و هو فى ذاك الزّمان بالسيف و هذا تضمّن قتلهم بالدّخان(١).

اقول: الخبر ضعيف سندا و متنا مضافا الى انه معارض لما هو معتبر سندا و متنا.

قال الشهيد الثانى: «و إنّما يكفّر مستحلّ الإفطار بمجمع على إفساده الصوم بين المسلمين بحيث يكون ضروريّا كالجماع و الأكل و الشرب- إلخ»(٢).

ص: ٥٠٣

١- الكافى (فى آخر نوادر آخر صومه)

٢- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٥٥

أقول: المجمع عليه أعم من الضروري فالجماع والاستمناء مفطريّتهما إجماعيه لكنهما ليسا بضروريّ وإنّما الضروريّ الأكل و الشرب حيث يعلم مفطريّتهما كلّ أحد حتّى النساء والصبيان كأصل وجوب الصوم.

و أمّا الجماع فيجهل مفطريّته كثير من النّاس، فروى الشيخ صحيحا «عن زراره و أبى بصير، عن الباقر (عليه السلام): سأله عن رجل أتى أهله في شهر رمضان، و أتى أهله و هو محرم، و هو لا يرى إلّا أنّ ذلك حلال له، قال: ليس عليه شيء» (١) و لذا ورد «أنّ الصيام ليس من الطعام و الشراب وحده و قال: إذا صمت فليصم سمعك و بصرك - الخبر» (٢).

و إنّما الجماع كالأكل و الشرب من مفطرات ذكرت في الكتاب و بالجملة إنّما الضروريّ من المفطرات الأكل و الشرب، و من المذكور في الكتاب هما مع الجماع و من الإجماعيّ هي مع الاستمناء و الباقي بين مشتهر و غير مشتهر .

ص: ٥٠٤

١- التهذيب ج ٤ ص ٢٠٨

٢- الكافي ج ٤ ص ٨٧ ح ٣

(الخامسة عشر: البلوغ الذى يجب معه العباده الاحتلام أو الإنبات أو بلوغ خمس عشره سنه فى الذكر و الخنثى و تسع فى الأنثى. و قال الشيخ فى المبسوط و تبعه ابن حمزه بلوغها بعشر، و قال ابن إدريس الإجماع واقع على التسع)

□

اقول: أمّا الاحتلام فلا خلاف فيه و الاخبار به مستفيضه مثل صحيح عبد الله بن سنان الآتى و مرسل العياشى الآتى و خبر آخر لابن سنان «سأل الصادق (عليه السلام) أبى و أنا حاضر عن اليتيم متى يجوز أمره؟ قال: حتّى يبلغ أشدّه، قال: و ما أشدّه؟ قال: الاحتلام، قلت: قد يكون الغلام ابن ثمان عشره سنه أو أقلّ أو أكثر و لا يحتلم؟ قال: إذا بلغ و كتب عليه الشىء ء جاز أمره إلّا أن يكون سفيها أو ضعيفا»(١).

و مرسل العياشى «عن ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): أنّ نجده الحرورى كتب إلى ابن عباس سأله عن أشياء عن اليتيم متى ينقطع يتمه فكتب إليه ابن عباس: أمّا اليتيم فانقطاع يتمه إذا بلغ أشدّه و هو الاحتلام»،(٢) و خبر حمزه الآتى، و خبر طلحه الآتى.

ص: ٥٠٥

١- الخصال ج ٢ ص ٤٩٥

٢- تفسير العياشى فى ٧٠ من أخبار تفسير سورة الإسراء

و أمّا ما فى صحيح علىّ بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام): «سألته عن الغلام متى يجب عليه الصوم و الصّلاه؟ قال: إذا راقى الحلم و عرف الصّلاه و الصوم» (١) فمحمول على شدّه الاستحباب فإذا كان فى سنّ تسع يستحبّ تعوّده ففى مراقبته يكون مؤكّداً، و يعبّر عن المؤكّد بالوجوب كما فى غسل الجمعة.

و أمّا خمس عشره: فى الذّكر و تسع فى الأنثى فيدلّ عليه معتبر حمزه بن حرمان: سألت الباقر (عليه السلام) قلت له: متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامّه و يقام عليه و يؤخذ بها؟ فقال: إذا خرج عنه اليتّم و أدرك؟ قلت: فلذلك حدّ يعرف به، فقال: إذا احتلم أو بلغ خمس عشر سنه أو أشعر أو أنبت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامّه و أخذ بها و أخذت له، قلت: فالجاريه متى يجب عليها الحدود التامّه و تؤخذ بها؟ قال: إنّ الجاريه ليست مثل الغلام إنّ الجاريه إذا تزوّجت و دخل بها و لها تسع سنين ذهب عنها اليتّم و دفع إليها مالها و جاز أمرها فى الشراء و البيع و أقيمت عليها الحدود التامّه و أخذ لها و بها، قال: و الغلام لا يجوز أمره فى الشراء و البيع و لا يخرج من اليتّم حتّى يبلغ خمس عشر سنه أو يشعر أو ينبت قبل ذلك» (٢). وهو معتبر لأن فى سنده ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع فالخبر موثوق به وان لم يوثق حمزه و قد اعتمده الاصحاب ايضا .

ص: ٥٠٦

-
- ١- التّهذيب (فى ٤ من باب الصبيان متى يؤمرون بالصلاه ١٨ من صلاته)
 - ٢- الكافى ج ٧ ح ١ ص ١٩٧ (فى الحدود فى باب حدّ الغلام و الجاريه اللّذين يجب عليهما الحدّ تامّاً، ٢٠ من حدوده) و لا اشكال فى سنده إلّا من جهه حمزه فانه مهمل نعم صحح العلامة حديثه فى التذكرة، وجعل الصدوق كتابه من الكتب التى عليها المعول واليها المرجع وذلك ايه وثاقته مضافا الى ان ابن محبوب فى سنده وهو من اصحاب الاجماع وعليه فالخبر معتبر سنداً.

و صحيح الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «إذا تزوّج الرجل الجارية و هى صغيره فلا يدخل بها حتّى يأتى لها تسع سنين»(١).

و مرسله ابن أبى عمير، عن غير واحد، عن الصادق (عليه السلام) قال: «حدّ بلوغ المرأة تسع سنين»(٢).

و خبر يزيد الكناسى عنه (عليه السلام): «الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتم و زوّجت و أقيم الحدود التامه عليها و لها، قال: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غير مدرك أ تقام عليه الحدود و هو على تلك الحال؟ فقال: أمّا الحدود الكامله التى يؤخذ بها الرجال فلا و لكن يجلد فى الحدود كلّها على مبلغ سنّه فيؤخذ بذلك ما بينه و بين خمس عشره سنه و لا تبطل حدود الله فى خلقه و لا تبطل حقوق المسلمين بينهم»(٣) وهو معتبر لان فى سنده ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع فالخبر موثوق به وان لم يوثق الكناسى.

ص: ٥٠٧

١- الكافى ج ٥ ص ٣٩٨ ح ٢

٢- الخصال ج ٢ ص ٤٢١ ح ١٧

٣- الكافى ج ٧ ح ٢ ص ١٩٧

و خبر أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام): لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين» (١) و مثله خبر زراره، عنه (عليه السلام) (٢).

□
و خبر عمّار السّجستاني «أنّ الصادق (عليه السلام) قال لمولى له: انطلق فقل للقاضي: قال النّبيّ صلّى الله عليه وآله: حدّ المرأة أن يدخل بها على زوجها ابنه تسع سنين» (٣).

اقول: و هذه الاخبار بضميمه الايه المباركه الداله على كون البلوغ ببلوغ النكاح {حتى اذا بلغوا النكاح..} يعلم منها ان حد بلوغ المرأة هو التسع مضافا الى انه لا خلاف في جواز الدخول بها اذا بلغت التسع و عليه فكل ما يخالفها مخالف للقران فيضرب به عرض الجدار.

و بذلك يظهر الجواب على الاخبار الاتيه:

□
١- مثل خبر عمّار السّاباطي «عن أبي عبد الله (عليه السلام): سألته عن الغلام متى تجب عليه الصّلاه قال: إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه فإن احتمل قبل ذلك فقد وجبت

ص: ٥٠٨

١- الكافي ج ٥ ص ٣٩٨ (باب الحدّ الذي يدخل بالمرأه فيه ٦١ من نكاحه)

٢- الكافي ج ٥ ص ٣٩٨

٣- الكافي ج ٥ ص ٣٩٨

عليه الصّلاه و جرى عليه القلم، و الجاريه مثل ذلك إن أتى لها ثلاث عشره سنه أو حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصّلاه و جرى عليها القلم»(١).

مضافا الى ان أكثر أخبار عمّار من هذا القبيل مخالف لضروره المذهب.

□
٢- و خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) إذا بلغ الغلام أشدّه ثلاث عشره سنه و دخل في الأربع عشره سنه وجب عليه ما وجب على المحتملين احتمل أم لم يحتلم و كتبت عليه السيئات و كتب له الحسنات و جاز له كلّ شىء من ماله إلّا أن يكون ضعيفا أو سفيها»(٢).

٣- و مرسله العياشى «عنه، عنه (عليه السلام) سأله أبى و أنا حاضر عن اليتيم متى يجوز أمره؟ فقال: حين يبلغ أشدّه، قلت: و ما أشدّه؟ قال: الاحتمام، قلت: قد يكون الغلام ابن ثمانى عشره سنه لا يحتلم أو أقلّ أو أكثر قال: إذا بلغ ثلاث عشره سنه كتب له الحسن و كتب عليه السيىء و جاز أمره إلّا أن يكون سفيها أو ضعيفا»(٣).

□
و لعلّ الشيخ استند في كون بلوغ المرأة بعشر إلى ما رواه الكافى «عن إسماعيل بن جعفر- في حديث- أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله دخل بعائشه و هى بنت

ص: ٥٠٩

١- التهذيب ج ٢ ص ٣٨١

٢- الخصال ج ٢ ص ٤٩٥

٣- تفسير العياشى في ٧١ من سورة الاسراء

عشر- سنين و ليس يدخل بالجاريه حتى تكون امراه» لكنه محمول على إكمالها التسع و دخولها فى العاشره.

قال الشهيد الثانى: «و فى إلحاق اخضرار الشارب و إنبات اللحيه بالعانه قول قوئى»(١).

اقول: و يدلّ على أنّ إنبات الشارب و اللحيه كإنبات العانه معتبر حمزه بن حمران المتقدم: «سألت الباقر (عليه السلام) قلت له: متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامه و يقام عليه و يؤخذ بها؟ فقال: إذا خرج عنه اليتيم و أدرك؟ قلت: فلذلك حدّ يعرف به، فقال: إذا احتلم أو بلغ خمسة عشر سنه أو أشعر أو أنبت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامه و أخذ بها و أخذت له..قال: و الغلام لا يجوز أمره فى الشراء و البيع و لا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمس عشره سنه أو يشعر أو ينبت قبل ذلك»(٢).

□
و أما مرسل العباس بن عامر القضبانى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: يؤدّب الصبى على الصوم ما بين خمس عشره سنه إلى ستّ عشره سنه»(٣) فالمراد الدّخول فى الأوّل الذى يحصل البلوغ بدخوله فى الثانى.

ص: ٥١٠

١- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٥٦

٢- الكافى ج ٧ ح ١ ص ١٩٧

٣- الخصال ج ٢ ص ٥٠٢

و أما ما رواه الكافي «عن طلحه ابن زيد، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «إذا بلغوا اثنتي عشرة سنة كتبت لهم الحسنات، و إذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيئات»^(١) فلا ينافي المشهور حيث إنّ كتابه الحسنه تفضل.

و أما خبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام): إذا أطاق الغلام صوم ثلاثة أيام متتابعه فقد وجب عليه صيام شهر رمضان»^(٢) فمحمول على أنّه قادر على صيام الشهر و إذا كان قادرا يتأكد تَعَوُّده ويشهد لذلك صحيح الحليّ، عنه (عليه السلام): «إنّا نأمر صبياننا بالصيام إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم- إلى- فمروا صبيانكم إذا كانوا أبناء تسع سنين بما أطاقوا من صيام- الخبر»^(٣).

و صحيح معاوية بن وهب: «سألت الصادق (عليه السلام) في كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال: ما بينه و بين خمس عشرة سنة و أربع عشرة سنة فإن هو صام قبل ذلك فدعه و لقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته»^(٤) فمحمول على أنّه بين خمس عشرة سنة و أربع عشرة سنة يتأكد أخذه، و يدلّ على عدم بلوغه التعبير عنه بالصبي.

حصيله البحث:

ص: ٥١١

١- التوحيد ص ٣٩٢

٢- الكافي ج ٤ ص ١٢٥ ح ٤ باب صوم الصبيان، ٤٥ من صومه .

٣- الكافي ج ٤ ص ١٢٥ ح ١ باب صوم الصبيان، ٤٥ من صومه

٤- الكافي ج ٤ ص ١٢٥ ح ٢ باب صوم الصبيان، ٤٥ من صومه

يتخير قاضى رمضان ما بينه وبين الزوال، فإن أفطر بعده أطعم عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثه أيام. و لو افسد صوم قضاء شهر رمضان لا يجب عليه الامساك كما يجب عليه فى شهر رمضان و لا تكرر الكفاره عليه بتكرر السبب.

و الكفاره فى شهر رمضان و العهد عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، و لو افطر بجماع محرم عليه أو طعام محرم فى نهار رمضان وجبت عليه كفاره الجمع. و اما الكذب على الله و رسوله - ص - و الائمه عليهم السلام فلا يوجب كفاره الجمع بل يوجب القضاء فقط دون الكفاره.

و لو استمرّ المرض بل مطلق العذر كالسفر الاضطرارى إلى رمضان آخر فلا قضاء، و يفدى عن كلّ يوم بمدٍّ، و لو برأ ثم توانى فدى و قضى، و لو لم يتوانَ قضى لا غير.

و إذا تمكّن من القضاء ثم مات تخير أكبر الذكور ممن هو اولى بميراثه بين التصديق عنه من صلب مال الميت او القضاء عنه، و يقضى عن المرأة والمسافر، و يجوز فى الشهرين المتتابعين صوم شهر و الصدقه عن شهر آخر.

و لو صام المسافر عالماً أعاد، و لو كان جاهلاً فلا، و الناسى يلحق بالعامد، و كلّما قصرت الصلاه قصر الصوم، إلّا أنّه يشترط فى الصوم الخروج قبل الزوال.

و الشَّيْخَانِ إِذَا عَجَزَا مَطْلَقًا سَقَطَ وَ أَمَّا إِذَا أَطَاقَا بِمَشَقِّهِ عَظِيمِهِ وَ سَعِيهِمَا الْإِفْطَارَ وَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَكْفُرَا بِمَدِّ مِنْ طَعَامٍ وَ لَا قِضَاءٍ، وَ كَذَلِكَ ذُو الْعَطَاشِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ وَ جُوبُ الصَّوْمِ وَ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ بِدَلَا عَنْهُ وَ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ بَرءٌ أَمْ لَمْ يَبْرءْ، يَرْجَى زَوَالُ عَذْرِهِ أَمْ لَا .

و الْحَامِلُ الْمُقَرَّبُ وَ الْمَرْضَعَةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ يَفْطَرَانِ وَ يَفْدِيَانِ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَفْطَرَانِ فِيهِ بِمَدِّ مِنْ طَعَامٍ - وَهُوَ حَكْمُ الْفَدْيَةِ لِكُلِّ مَوَارِدِهَا - وَ عَلَيْهِمَا قِضَاءُ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرَا فِيهِ سِوَاءٍ أَضَرَّ بِهِمَا أَمْ أَضَرَّ بَوْلِدَهُمَا وَ لَا فَرْقَ فِي الْمَرْضَعَةِ بَيْنَ كَوْنِهَا ذَاتَ الْوَلَدِ أَمْ مُسْتَأْجِرَةً أَمْ مُتَبَرِّعَةً، وَ لَا - يَجِبُ صَوْمُ التَّائِفِلَةِ بِشُرُوعِهِ فِيهِ، وَ لَا يَكْرَهُ نَقْضُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَ يَسْتَحِبُّ أَجَابَةُ دَعْوَةِ الْمُؤْمِنِ وَ لَا فَرْقَ فِي اسْتِحْبَابِ أَجَابَةِ دَعْوَةِ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ كَوْنِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ أَمْ قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَ لَا يَجِبُ تَتَابُعُ الصَّوْمِ فِي النَّذْرِ الْمَطْلُوقِ وَ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَ قِضَاءُ الْوَاجِبِ، وَ جِزَاءُ الصَّيْدِ، وَ السَّبْعَةُ فِي بَدْلِ الْهَدْيِ.

وَ كُلَّمَا أَخْلَّ بِالْمَتَابَعَةِ لِعَذْرِ بَنِي وَ لَا لِعَذْرِ يَسْتَأْنَفُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ بَعْدَ شَهْرٍ وَ يَوْمٍ مِنَ الثَّانِي، وَ فِي الشَّهْرِ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ بَدْلُ الْهَدْيِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ ثَالِثَهُمَا الْعِيدُ وَ لَا أَثَمَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ.

وَ لَا يَفْسُدُ الصَّيَّامُ بِمَصِّ الْخَاتَمِ وَ شَبْهِهِ كَالنَّوَاهِ إِلَّا أَنْ مَصَّهَا مَكْرُوهٌ، وَ زَقَّ الطَّائِرَ وَ مَضَغَ الطَّعَامَ. وَ يَكْرَهُ مُبَاشَرَةَ النِّسَاءِ لِلشَّابِّ لَا مَطْلَقًا وَ الْاِكْتِحَالَ بِمَا فِيهِ مَسْكٌ أَوْ مَا

له طعم، و إخراج الدّم المضعف و دخول الحمّام اذا كان مضعفًا، و التطيب بالمسك و يكره بلّ الثّوب على الجسد من دون عصره ، ولا يكره له شمّ الرّياحين ، و لا الاحتقان بالجامد و يحرم جلوس المرأة في الماء و يجب به القضاء والكفاره. و لا يصحّ التطوّع بالصوم ممّن عليه القضاء .

و يستحبّ من الصّوم أول خميسٍ من الشّهر و آخر خميسٍ منه، و أول أربعاء من العشر الأوسط و يجوز تقديم الثلاثه الايام فى كل شهر و تأخيرها من الصيف الى الشتاء . و صوم هذه الثلاثه من الشهر رفعت تأكيد صوم ايام البيض.

و يستحب صوم أيّام البيض و مولد النّبى صلى الله عليه و اله وهو يوم الثانى عشر من ربيع الاول و مواليد الاثمه الاطهار عليهم السلام، و مبعثه صلى الله عليه و اله و هو يوم السابع والعشرون من رجب، و عيد الغدير وهو يوم الثامن عشر من ذى الحجه، و الدّحو وهو يوم الخامس و العشرين من ذى القعدة، و يوم عرفه لمن لا يضعفه عن الدّعاء مع تحقّق الهلال و لو لم يثبت هلال ذى الحجه و انما كان باكمال العده لا يتأكد استحباب صوم يوم عرفه، و رجب كلّّه، و شعبان كلّّه.

و يستحبّ الإمساك فى المسافر و المريض بزوال عذرهما بعد التّناول أو بعد الزّوال، و لكلّ من سلف من ذوى الأعذار الّتى يزول فى أثناء النّهار.

و يكره للمرأة ان تصوم بدون اذن زوجها و الضيف الّا باذن المضيف و بالعكس و الاقوى عدم الانعقاد مع النهى فى الزوجه و العبد دون الضيف و الولد الّا اذا استلزم العقوق.

و يحرم صوم العيدين الّا فى كفاره القتل فى الاشهر الحرم فعليه ان يصوم الشهرين فى الاشهر الحرم مع العيد و أيام التشريق.

و يحرم صوم أيام التشريق لمن كان بمنى، و قيده بعض الأصحاب بالناسك و هو الظاهر لكن استثنى منه يومها الأخير فى الثلاثه التى هى بدل الهدى، و يحرم صوم يوم الشك بتيه الفرض و لو صامه بتيه النفل أجزأ إن ظهر كونه من رمضان، و لو ردّد فقولان أقربهما الإجزاء. و يحرم صوم المعصيه و صوم الواجب سفراً سوى ما مرّ و يحرم صوم الصيتمت و الوصال و المراد منه هو: بأن ينوى صوم يومين فصاعداً لا- يفصل بينهما بفطر أو ان المراد: ان يصوم يوماً إلى وقت متراخ عن الغروب و منه أن يجعل عشاءه سحوره بالتيه.

و يعزّر من أفطر فى شهر رمضان عامداً عالماً لا لعذرٍ، فإن عاد عزّر، فإن عاد قتل، و لو كان مستحلاً قتل إن كان ولد على الفطره و استتيب إن كان عن غيرها.

و البلوغ الذى يجب معه العباده، الاحتلام أو انبات العانه و إنبات الشارب و اللّحيه كإنبات العانه او بلوغ خمس عشره سنه فى الذّكر و تسع فى الأنثى.

ص: ٥١٥

(و هو مستحب)

كما في مرفوعه السكوني بإسناده [□] [□] «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اعتكاف عشر في شهر رمضان يعدل حجّتين و عمرتين» (١).

و في صحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «كان النبي صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأخير اعتكف في المسجد و ضربت له قبة من شعر و شمّر المئزر و طوى فراشه، و قال بعضهم: و اعتزل النساء؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): أمّا اعتزال النساء فلا» (٢). قلت: معنى قوله «و قال بعضهم - إلخ»: هل كان اعتزال النساء بترك المجالسه و المكالمه معهنّ إذا جئن عنده كما طوى فراشه؟ فقال (عليه السلام): لا.

(خصوصا في العشر الأخير من شهر رمضان)

حيث إنّ الذي داوم عليه النبي صلى الله عليه وآله أخيرا كصيام ثلاثه أيام في كلّ شهر من الصيامات المستحبّه. و القرآن جعله من لواحق صوم شهر رمضان

ص: ٥١٦

١- الفقيه ج ٢ ص ١٨٨

٢- الكافي ج ٤ ص ١٧٥ ح ٣

فَقَالَ تَعَالَى {أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ - إِلَى - فَاَلْمَانَ بِأَشْرُوهُنَّ - إِلَى - وَ لَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}

كما في صحيح الحلبى المتقدم وخبر أبى العباس، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «اعتكف النبى صلى الله عليه وآله في شهر رمضان في العشر الأول، ثم اعتكف في الثانيه في العشر الوسطى، ثم اعتكف في الثالثه في العشر الأواخر، ثم لم يزل يعتكف في العشر الأواخر» (١).

شرائط الاعتكاف

(و يشترط الصوم فلا يصح إلا من مكلف يصح منه الصوم)

كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا اعتكاف إلا بصوم» (٢). و صحيح الحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع» (٣).

هذا و تفريع المصنّف اشتراط التكليف فى صحّه الصوم كما ترى فإنّما لا يصحّ إلّا من صبى يمرّن على قدر طاقته نصف النهار هو أقلّ أو أكثر، و أمّا من يقدر

ص: ٥١٧

١- الكافى ج ٤ ص ١٧٥ ح ٣

٢- الكافى ج ٤ ص ١٧٦ ح ٢

٣- الكافى ج ٤ ص ١٧٦ ح ٣

على صوم اليوم لا- سيّما المراهق فصومه صحيح، و مرّ قوله في عنوان «القول في شروطه»: «و في الصّحّحه التمييز» و الأصل في اشتراط البلوغ المبسوط في فصله الأوّل.

(و أقله ثلاثه أيام)

كما في صحيحه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثه أيّام- الخبر^(١). وموثقه عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: لا يكون اعتكاف أقلّ من ثلاثه أيّام- الخبر^(٢).

قال الشهيد الثاني: «بينهما ليلتان فمحلّ نيتته قبل طلوع الفجر، و قيل: يعتبر اللّيلالي فيكون قبل الغروب أو بعده على ما تقدّم»^(٣).

اقول: لم يقل احد باشتراط ثلاث ليل، و إنّما الخلاف هل يشترط بين الأيّام الثلاثه ليلتان أم لا؟

ففي المختلف ذهب الشيخ في الخلاف و المبسوط إلى عدم اشتراطهما، قال في الأوّل: «إذا قال: لله علىّ أن أعتكف ثلاثه أيّام لزمه ذلك فإن قال: متتابعاً لزمه

ص: ٥١٨

١- الكافي (في ٢ من باب أقلّ ما يكون الاعتكاف، ٤ من اعتكافه)

٢- التّهذيب (في ١٠ من أخبار اعتكافه)

٣- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٥٦

بينهما ليلتان، وإن لم يشترط المتابعه جاز أن يعتكف نهار ثلاثه أيام بلا ليليهن». وقال فى الثانى: «إن نذر أياما يعينها لم يدخل فيها ليلها إلّا أن يقول: «العشر الأواخر» و ما يجرى مجراه فيلزمه حينئذ الليالى لأنّ الاسم يقع عليه».

و قال فى المبسوط أيضا: «و إذا نذر اعتكاف ثلاثه أيام وجب عليه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أوّل يومه إلى بعد الغروب من ذلك اليوم و كذلك اليوم الثانى و الثالث، هذا إن أطلقه، و إن شرط التابع لزمه الثلاثه الأيام بينها ليلتان»(١). و قال بدخول الليله الأولى إذا كان نذر اعتكاف شهر و الليل من الشهر كالنهار فى المبسوط «و متى نذر اعتكاف شهر بعينه وجب عليه الدّخول فيه مع طلوع الهلال من ذلك الشهر، فإذا أهلّ الشهر الذى بعده فقد وفى و خرج من الاعتكاف و يلزمه الليالى و الأيام لأنّ الشهر عبارته عن جميع ذلك»(٢).

و يدلّ على دخول الليلتين ان نفس التحديد بالثلاثه ظاهر بحسب الفهم العرفى فى الاتصال و الاستمرار فانه المنصرف الى الذهن مضافا الى اطلاق ما دل على موانع الاعتكاف كالجماع كما فى موثق الحسن بن الجهم، عن أبى الحسن (عليه السلام):

ص: ٥١٩

١- المبسوط ج ١ ص ٢٩١

٢- المبسوط ج ١ ص ٢٩٠

«سألته عن المعتكف يأتي أهله؟ قال: لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف» (١).

و خبر عبد الأعلى بن أعين: «سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان؟ قال: عليه الكفارة، قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان» (٢).

(و المسجد الجامع) عطف على الصوم (و الحصر في الأربعة أو الخمسة ضعيف)

اقول: و ذهب إلى الحصر بالمساجد الأربعة أو الخمسة الصدوقان و المرتضى و الشيخ و الديلمى و أبو الصلاح و القاضي و ابن حمزه و ابن زهره و الحلبي (٣).

و ذهب إلى صحه الاعتكاف في كل مسجد جامع العماني و الاسكافي و المفيد و الشيخ في التهذيب (٤) بل ظاهر الأول عدم اشتراط الجامع و لا- الجماعة أيضا عملاً- بعموم آيه {وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ} و حمل الأخبار الداله على الحصر على الأفضليه فقال: «الاعتكاف عند آل الرسول صَلَّى الله عليه و آله لا يكون إلّا

ص: ٥٢٠

١- الكافي (في آخر ٧ من اعتكافه) و الفقيه (في ٢٢ من اعتكافه)

٢- الفقيه ج ٢ ص ١٨٨

٣- المختلف ج ٣ ص ٥٧٦

٤- النجعه ج ٤ ص ٤١٩

فى المساجد و أفضل الاعتكاف فى المسجد الحرام و مسجد الرسول و مسجد الكوفه و سائر الأمصار مساجد الجماعات»(١).

و ظاهر الثانى كفايه الجمعة أو الجماعة فقال: «روى ابن سعيد، عن الصادق (عليه السلام) جوازه فى كل مسجد جمّع فيه إمام عدل صلاه جماعه و فى المسجد الذى يصلّى فيه الجمعة بإمام»(٢).

و ظاهر الثالث اشتراط مسجد صلاه الجمعة حيث قال: «لا يكون الاعتكاف إلّا فى المسجد الأعظم»(٣).

و استدللّ الشيخ له بصحيح «علّى بن عمران، عن الصادق عن أبيه عليهما السّلام: المعتكف يعتكف فى المسجد الجامع»(٤) و بدّله فى الاستبصار بعلّى بن غراب و هو لم يوثق و بعد تردد الرواى تسقط عن الاعتبار.

ص: ٥٢١

١- المختلف ج ٣ ص ٥٧٨

٢- المختلف ج ٣ ص ٥٨٠

٣- المقنعه ص ٣٦٣

٤- التّهذيب (فى خبره ١٢) هذا وتوهم الوافى كون الاستبصار مثل التّهذيب و توهم الجواهر كونهما خبرين .

و بصحيحه يحيى بن أبى العلاء الرّازىّ «عنه (عليه السلام): لا- يكون اعتكاف إلّا فى مسجد جماعه»^(١) وهو اجنبى عن قول المفيد وهو يصلح دليلا لقول الاسكافى بناء على ان المراد مسجدا تقام فيه الجماعه .

و مثله فى الدلاله صحيح الحلبىّ «عنه (عليه السلام) سئل عن الاعتكاف قال: لا يصلح الاعتكاف إلّا فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلّى الله عليه و آله أو مسجد الكوفه أو مسجد جماعه- الخبر»^(٢)، و صحيحه عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) فى خبر قال: «لا يصلح العكوف فى غيرها- أى مكّه أى مسجدها- إلّا أن يكون فى مسجد الرّسول صلّى الله عليه و آله أو فى مسجد من مساجد الجماعه- الخبر»^(٣).

نعم يدل عليه صحيح داود بن سرحان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): لا اعتكاف- إلى- أنّ عليّا (عليه السلام) كان يقول: لا أرى الاعتكاف إلّا فى المسجد الحرام أو مسجد الرّسول أو مسجد جامع- الخبر»^(٤).

ص: ٥٢٢

١- الوسائل باب ٣ من ابواب الاعتكاف ح ٦ .

٢- الكافى ج ٤ ص ١٧٦ ح ٣

٣- التّهذيب فى ٢٣ ممّا مرّ و الاستبصار (فى ٨ من أوّل أبواب اعتكافه)

٤- الكافى ج ٤ ص ١٧٦ ح ٢

و يشهد للآول و هو العمده صحيح عمر بن يزيد «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى الاعتكاف بيغداد فى بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلّا فى مسجد جماعه قد صلّى فيه إمام عدل، بصلاه جماعه، و لا بأس أن يعتكف فى مسجد الكوفه و البصره و مسجد المدينه و مسجد مكّه»(١).

و دلّته على الحصر مبنيه على ان المراد بالامام العدل هو الامام المعصوم (عليه السلام) ليكون الحكم منحصرًا بالمساجد الاربعه او الخمسه التى صلى فيها المعصوم (عليه السلام) لكنها غير ظاهره فى ذلك بل الامام العادل كالشاهد العادل لا ينسب الى الذهن منه عند الاطلاق الا- من يصح الاقتداء به فى الجماعه مضافا الى انه لو اريد من المسجد الجامع او مسجد الجماعه: المسجد الذى صلى به المعصوم لزم منه حمل المطلق على الفرد النادر بل يلزم منه حمل عموم الايه على الفرد النادر و عليه فلا يبقى للحصر بالمساجد الاربعه او الخمسه دليل يركن اليه فينحصر التعارض بين ما دل على المسجد الجامع وما دل على مسجد الجماعه و تعارضهما تعارض الظاهر و الاظهر فان الجامع قابل للحمل على المسجد الذى تقام الجماعه بخلاف مسجد الجماعه فهو نص او اظهر فى معناه و الحاصل صحه الاعتكاف بمسجد تقام به الجماعه فضلا عن الجمعه .

ص: ٥٢٣

١- الكافى ج ٤ ص ١٧٦ ح ١؛ و سنده ضعيف سهّل إلّا ان الفقيه رواه ٢- ١٨٤ - ٢٠٨٩. بسند صحيح .

هذا قيل: و يمكن حمل خبرى ابن عمران و ابن أبى العلاء المتقدمين على التقيّه فى الانتصار قال أبو حنيفه: بجواز الاعتكاف فى كلّ مسجد جماعه و بذلك قال الثورى و فى إحدى الروايتين عن مالك^(١), و نسبه الشيخ فى الخلاف إلى الشافعى و نسب اشتراط الجامع إلى الزهرى و عائشه^(٢).

اقول: لا- وجه للحمل على التقيه بعد ما عرفت من سقوط القول بالانحصار و لا- اعراض عن ما ذهب اليه العماني والاسكافى والشيخين بل والكلينى حيث روى صحيح ابن سرحان و ان روى صحيح عمر بن يزيد الذى قلنا لا دلالة فيه على الحصر و الصدوق و ان قال بالحصر ألا انه لم ينكر ورود الروايه فى عدمه فقال: «و فى روايه...» مضافا الى انها موافقه لعموم الايه .

(و الإقامه بمعتكفه فيبطل بخروجه إلّا لضروره أو طاعه كعياده مريض أو شهاده أو تشيع مؤمن)

□
كما صحيح عبد الله بن سنان «عن الصادق (عليه السلام): ليس على المعتكف أن يخرج من المسجد إلّا إلى الجمعة أو جنازه أو غائط»^(٣).

ص: ٥٢٤

١- الانتصار ص ٢٠٠

٢- الخلاف ج ٢ ص ٢٣٣

٣- الكافى (فى أوّل ٥ من اعتكافه)

و صحيح داود سرحان، عنه (عليه السلام) في خبر «فقال: لا تخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بدّ منها- الخبر»(١).

و صحيح الحلبيّ، عنه (عليه السلام): لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بدّ منها، ثم لا يجلس حتّى يرجع- الخبر».

قال الشهيد الثاني: «وقيد التشيع بالمؤمن تبعاً للنصّ بخلاف المريض لإطلاقه»(٢).

اقول: لم يرد خبر تضمّن خروجه لتشيع مسافر أصلاً لا المقيّد بالمؤمن ولا غيره وإنّما ورد تشيع الجنازه و هو أيضاً مطلق كعياده المريض، ففي صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: ولا يخرج في شيء إلّا لجنازه أو يعود مريضاً، ولا يجلس حتّى يرجع- الخبر»(٣).

نعم تشيع غير المؤمن او عياده غيره لم يعلم مطلوبيته في نفسه والاطلاقات منصرفه عنه.

نعم ورد بالسعي في حاجه المؤمن خبر ميمون بن مهران قال: «كنت جالسا عند الحسن (عليه السلام) - إلى - فلبس (عليه السلام) نعله فقلت له: يا ابن رسول الله أنسيّت اعتكافك؟

ص: ٥٢٥

١- الكافي (في ٢ من باب ٥ من اعتكافه)

٢- الروضه البهيّه ج ١ ص ١٥٧

٣- الكافي ح آخر ٥ من اعتكافه والفقيه ح ١٤ من اعتكافه والتّهذيب ح ٣ من اعتكافه.

فقال له: لم أنس و لكنى سمعت أباي (عليه السلام) يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله: من سعى في حاجه أخيه المسلم فكأنما عبد الله عز وجل تسعه آلاف سنه صائما نهاره قائما ليله» (١).

و إنما ورد تشييع المسافرين في أصل إفطار الصوم لا- في خروج المعتكف بعنوان الأَخ و هو في معنى المؤمن كما في خبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الخروج إذا دخل شهر رمضان قال: لا إلّا في ما أخبرك به خروج إلى مكّه أو غزو في سبيل الله أو مال تخاف هلاكه أو أخ تريد وداعه و إنّه ليس أخا من الأب و الأم» (٢).

و صحيح سعيد بن يسار: «سألته عن الرجل يشيّع أخاه في شهر رمضان فيبلغ مسيره يوم أو مع رجل من إخوانه أ يفطر أو يصوم؟ قال: يفطر» (٣).

و صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «في الرجل يشيّع أخاه- إلى- قلت: أيما أفضل يصوم أو يشيّعه؟ قال: يشيّعه إن الله عز وجل قد وضعه عنه» (٤).

ص: ٥٢٦

١- الفقيه ج ٢ ص ١٩٠

٢- الكافي ج ٤ ص ١٢٦ ح ١ باب كراهيه السفر في شهر رمضان

٣- الكافي ج ٤ ص ١٢٩ ح ٤ من باب من لا يجب له الإفطار- إلخ، ٥٠ من صومه

٤- الكافي ج ٤ ص ١٢٩ ح ٥ من باب من لا يجب له الإفطار- إلخ، ٥٠ من صومه

و معتبر زرارہ، عن الباقر (علیہ السلام): «الرَّجُلُ يَشْتَعِ أَخَاهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ - إِلَى - يَشْتَعِهِ وَ يَفْطُرُ فَإِنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عَلَيْهِ» (١).

و هل الأكل في المسجد لمن عليه فيه غضاضة من الضرورة التي يجوز للمعتكف الخروج لاجلها من المسجد كما قيل؟

اقول: لا وجه له فالغضاضة بالأكل لبعض إنما لو كان يأكل في صف الجماعة و أمّا من كان اعتكف في المسجد و يعتكف في محلّ مخصوص يكون كيّته فأى غضاضة في الأكل فيه كما أنّه لو جعل في المسجد ضيافه بعد الصّلاه فلا غضاضة على أحد في الأكل ثمه كما في الأكل في البيوت.

(ثم لا يجلس لو خرج، و لا يمشى تحت الظلّ اختياراً)

أمّا عدم الجلوس فيدل عليه صحيح داود بن سرحان، عن الصّيادق (عليه السلام) في خبر «لا- ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بدّ منها ثم لا يجلس حتّى يرجع، و المرأة مثل ذلك» (٢).

ص: ٥٢٧

١- الكافي ج ٤ ص ١٢٩ ح ٧ من باب من لا يجب له الإفطار.. ٥٠ من صومه)

٢- الكافي (في ٢ من ٣ من اعتكافه) و الفقيه في ٦ من اعتكافه

و صحيح الحلبى عنه (عليه السلام): «لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بدّ منها ثمّ لا يجلس حتّى يرجع و لا يخرج فى شىء إلّا لجنازه أو يعود مريضاً و لا يجلس حتّى يرجع، و اعتكاف المرأة مثل ذلك» (١).

و أمّا المشى تحت الظلال فلم نقف عليه و إنّما ورد القعود تحتها كما فى صحيحه داود بن سرحان «كنت بالمدينه فى شهر رمضان فقلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني أريد أن أعتكف فماذا أقول، و ماذا أفرض على نفسي؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلّا لحاجه لا بدّ منها و لا تقعد تحت ظلال حتّى تعود إلى مجلسك» (٢).

و هل يحرم الجلوس و القعود كما قال به العمانى و المفيد و الديلمى و الحلبى و الشيخ فى مبسوطه (٣)؟ ام المحرم عدم المشى تحت الظلّ كما فى انتصار المرتضى فقال: «لا تظلّ بسقف حتّى تعود إليه» و استدللّ بإجماع الإماميه و تبعه الشيخ فى نهايته و الحلّى (٤)؟ قلت: صريح النصوص هو الاول و لا دليل على الثانى.

ص: ٥٢٨

١- الكافى (فى آخر ٥ من اعتكافه) رواه الفقيه فى ١٤ من اعتكافه، و رواه التّهذيب نقلاً عن كتاب على بن إبراهيم لا- عن الكافى .

٢- الكافى فى ٢ من اعتكافه و رواه الفقيه فى ١٣ من اعتكافه

٣- النجعه ج ٤ ص ٤٢٣

٤- النجعه ج ٤ ص ٤٢٣

هذا ويستثنى من عدم جواز القعود مطلقا الخروج إلى الجمعة فإنه يستلزم القعود لتشهدها و سلامها، و الخروج إلى الغائط يستلزم القعود.

(و لا يصلى إلا بمعتكفه إلا بمكّه)

كما فى صحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام): «المعتكف بمكّه يصلى فى أى بيوتها شاء و المعتكف فى غيره لا يصلى إلا فى المسجد الذى سمّاه» (١).

و صحيح عبد الله بن سنان: «المعتكف بمكّه يصلى فى أى بيوتها شاء سواء عليه فى المسجد صلى أو فى بيوتها» (٢). و رواه الشيخ عن كتاب ابن فضال مع زيادات - إلى أن قال -: «و لا يصلى المعتكف فى بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكّه فإنه يعتكف بمكّه حيث شاء لأنها كلّها حرم الله، و لا يخرج المعتكف من المسجد إلا فى حاجه». و قال: «مراده بقوله: «يعتكف بمكّه حيث شاء» يصلى صلاته حيث شاء» (٣). اقول: لازمه ذلك.

(و يجب بالنذر و شبهه، و بمضى يومين على الأشهر، و فى المبسوط يجب بالشروع مطلقا)

ص: ٥٢٩

١- الكافى ج ٤ ص ١٧٧ ح ٥

٢- الكافى ج ٤ ص ١٧٧ ح ٤ و رواه الفقيه وسابقه فى ٧ و ٨ من اعتكافه.

٣- التهذيب ج ٤ ص ٢٩٣

اما بمضى يومين فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى يمضى ثلاثة أيام»(١).

و صحيح أبي عبيده، عن الباقر (عليه السلام) في خبر: «و من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار إن شاء زاد ثلاثة أيام آخر، و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر»(٢)، و لفظ التهذيبين بعد «بالخيار» «إن شاء ازداد أياما آخر»(٣).

و أمّا ما قاله المختلف من أنّه ذهب جمع إلى عدم وجوب النفل مطلقا، فاجابه في النجعة انه: «لم نقف على من ذهب إليه صريحا إلّا الحلّيّ بشبهه أنّ الناصريات أيضا قاله و دأبه إذا رأى خلافا في مسئلة يذهب إلى البراءة و يطعن في الأخبار المخالفة بكونها آحادا و لو كان في المسئلة سبعون خبرا صحاح السند و قلنا: إنّ الحلّيّ استند إلى أنّ الناصريات قاله، مع أنّه غير معلوم لأنّه نقل قول جدّه «من شرع في الاعتكاف ثمّ أفسده لزمه القضاء» و قال: الذي نقوله في هذه المسئلة: ليس يخلو الاعتكاف من أن يكون واجبا بالنذر أو تطوّعا، فإن كان واجبا لزمه مع

ص: ٥٣٠

١- الكافي (في ٣ من باب أقلّ ما يكون الاعتكاف)

٢- الكافي (في ٤ من باب أقلّ ما يكون الاعتكاف) والفقيه في ١١ و ١٢ من اعتكافه .

٣- التهذيب ج ٤ ص ٢٨٨ و الاستبصار ج ٢ ص ١٢٩

إفساده القضاء، و إن كان تطوعاً لم يلزمه القضاء لأنّ التطوع لا يجب عندنا بالدخول فيه» فإنّ المتيقّن من كلامه أنّه ليس الأمر كما قال جدّه من وجوب القضاء مطلقاً بالإفساد لأنّ الاعتكاف التطوعي لا يجب بالدخول فيه ولا ريب في ذلك فالمشهور يقولون ذلك.

و أمّا عدم تفصيله بين يوم و يومين فالظاهر أنّه لم يكن في مقام بيان الشقوق بل في مقام ردّ جدّه في الجملة، و بالجملة إنّما يصحّ النسب إليه لو كان قال: التطوع لا يجب بالدخول و لو بعد يومين، و لم يقل ذلك بل اقتصر على ما مرّ، و حينئذ فالمسئله كالإجماع، حيث إنّ الحلّى حصلت له شبهه و إن توهم المختلف أيضاً دلالة كلام الانتصار على ما قال فاختره لتوهمه عدم صحّ الخبرين (المتقدمين وهما صحيحا ابن مسلم و ابى عبيده) لا كالحلّى من كونهما آحاداً (١).

هذا و في المساله قولان اخران وهما: قول المبسوط بوجوبه بالشروع فيه، و قول أبى الصلاح و تبعه ابن زهره و صاحب الإشاره إلى وجوب الاعتكاف الأوّل بالشروع فيه دون الإلحاقى فلا يجب إتمامه إلّا بعد يومين (٢).

هذا و لم يتعرّض للمسئله المفيد و الدّيلمى و ذهب الإسكافى و ابن حمزه و الشيخ في النهايه إلى جواز الرجوع قبل يومين مطلقاً و نسب إلى القاضى (٣)، و هو

ص: ٥٣١

١- النجعه ج ٤ ص ٤٢٥

٢- النجعه ج ٤ ص ٤٢٦

٣- النجعه ج ٤ ص ٤٢٦

المفهوم من الكافي و الصدوق حيث روىا الصحيحين، و هو الحق و الصحيحان يرّدان المبسوط و تفصيل الحلبيين فإنّ مورد صحيح محمّد بن مسلم الاعتكاف الأوّلى كما يرّدان قول الحلّي.

□

و أمّا صحيح أبي ولّاد الحنّاط: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة كان زوجها غائبا فقدم و هي معتكفه بإذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتّى واقعها، فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضى ثلاثه أيام و لم تكن اشترطت في اعتكافها فإنّ عليها ما على المظاهر»^(١) فخير مجمل فاللازم أن يحمل على المفصل.

و مثله موثق أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «و أيّ امرأة كانت معتكفه ثم حرمت عليها الصّلاه فخرجت من المسجد فطهرت فليس ينبغي لزوجها أن يجامعها حتّى يعود إلى المسجد و تقضى اعتكافها»^(٢).

(ويستحبّ الاشتراط كالمحرم فإن شرط و خرج فلا قضاء)

ص: ٥٣٢

١- الكافي (في أوّل باب ما يكون الاعتكاف، ٤ من اعتكافه)

٢- التّهذيب ج ١ ص ٣٩٨ ح ٦٣

أما استحبابه كالمحرم فيشهد له صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و ينبغي للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط الذي يحرم» (١).

و موثقه عمر بن يزيد، عنه (عليه السلام) في خبر: «و اشترط عليّ ربّي في اعتكافك كما تشترط في إحرامك، أن يحلّك من اعتكافك عند عارض إن عرض لك من علّه تنزل بك من أمر الله» (٢).

و هل يجوز اشتراط الرجوع فيه مطلقا ام يختص جواز الاشتراط بالعارض ؟

قلت: يدلّ على جوازه مطلقا اطلاق صحيحه أبي ولّاد الحنّاط المتقدمه: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأه كان زوجها غائبا فقدم و هي معتكفه بإذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتّى واقعها، فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضى ثلاثه أيام و لم تكن اشترطت في اعتكافها فإنّ عليها ما على المظاهر».

و صحيح محمّد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن

ص: ٥٣٣

١- الكافي (في ٢ من باب أقلّ ما يكون الاعتكاف، ٤ من اعتكافه) و الفقيه في ١٠ من اعتكافه.

٢- التّهذيب (في ١٠ من اعتكافه)

يفسخ اعتكافه حتّى يمضى ثلاثه أيّام»^(١) و عليه فالصواب أن يقال بالاستحباب لاشتراط العارض و الجواز لكلّ غرض .

ثمّ لو شرط فى المندوب فلا ريب فى عدم قضاءٍ عليه لو خرج و كذلك فى الواجب بالنذر و شبهه، إن جعل الشرط معهما بحث يصيران معلقين.

(و لو لم يشترط و مضى يومان أتمّ)

كما هو مقتضى صحيح محمّد بن مسلم و هو جار فى كلّ اثنين، و لا يختص بالأوّل، و صحيح أبى عبيده المتقدم عن الباقر (عليه السلام) فى خبر قال: «و من اعتكف ثلاثه أيّام فهو فى اليوم الرابع بالخيار إن شاء ازداد أيّاما آخر و إن شاء خرج من المسجد فإن أقام يومين بعد الثلاثه فلا يخرج من المسجد حتّى يستكمل ثلاثه أخرى».

(و يحرم عليه نهارا ما يحرم على الصائم، و ليلا و نهارا الجماع)

أمّا الأوّل فقد تقدم صحيحى ابن مسلم والحلبى «عن الصادق (عليه السلام): لا اعتكاف إلّا بصوم».

ص: ٥٣٤

و أما الثانى فيدل عليه قوله عز وجل {و لا تباشروهن و انتم عاكفون فى المساجد} و المباشرة كناية عن الجماع و حرمة من جهة الاعتاف لا- من جهة المسجدية و ألما كان قوله تعالى {و انتم عاكفون} زائدا و موثق الحسن بن الجهم «عن أبى الحسن (عليه السلام): سألته عن المعتكف يأتى أهله؟ قال: لا يأتى امرأته ليلا و لا نهارا و هو معتكف»(١).

□
و صحيح الحلبي، عن الصيادق (عليه السلام) «كان النبي صلى الله عليه و آله إذا كان العشر الأواخر اعتكف فى المسجد و ضربت له قبة من شعر و شمر المئزر و طوى فراشه، و قال بعضهم و اعتزل النساء فقال ابو عبد الله (عليه السلام) اما اعتزال النساء فلا»(٢)، و رواه الفقيه و قال: معنى قوله: «و طوى فراشه» ترك المجامعة(٣). و لا- يخفى ان المراد من اعتزال النساء ليس الجماع و ذلك لانه صلى الله عليه و اله كان فى المسجد بل المراد ترك المجالسة و المحادثة كما سيأتى ايضا.

(و شمّ الطيب)

و الرّياحين و المرء و البيع و الاشتراء نعم لا كفاره فى التطيب و البيع و المماراة وان أثم .

ص: ٥٣٥

١- الوسائل ابواب الاعتكاف ب ٥ ح ١

٢- الوسائل ابواب الاعتكاف ب ٥ ح ٢؛ الكافي ج ٤ ص ١٧٥

٣- الفقيه ج ٢ ص ١٨٤

و يدل على ذلك صحيح أبي عبيده، عن الباقر (عليه السلام): «المعتكف لا يشم الطيب و لا يتلذذ بالريحان، و لا يمارى و لا يشتري و لا يبيع» (١).

و فى الانتصار «و ممّا ظنّ انفراد الإماميّة به القول بأن ليس للمعتكف أن يبيع و يشتري و يتجر، و مالك يوافق الإماميّة، قال: و الحجّه لهم الإجماع - إلخ» (٢) و العمل به ظاهر الكافى و الفقيه .

(و الاستمتاع بالنساء) لمسا و تقييلا و غيرهما.

اقول: لا- دليل على حرمه غير الجماع، و أمّا قوله تعالى { وَ لَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } فالمباشره كناية عن الجماع كالمقاربه فى قوله تعالى «لَا تَقْرُبُوهُنَّ» و صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: كان النّبيّ صلّى الله عليه و آله إذا كان العشر الأواخر اعتكف فى المسجد و ضربت له قبه من شعر و شمر المئزر و طوى فراشه، فقال بعضهم: و اعتزل النساء؟ فقال (عليه السلام): أمّا اعتزال النساء فلا» (٣) و رواه الفقيه و قال معنى قوله (عليه السلام): «أمّا اعتزال النساء فلا» هو أنّه لم يمنعهنّ من

ص: ٥٣٦

١- الكافى (فى ٤ من باب أقلّ ما يكون الاعتكاف) و الفقيه فى ١٢ من الاعتكاف

٢- الانتصار ص ٢٠٤

٣- الوسائل ابواب الاعتكاف ب ٥ ح ٢؛ الكافى ج ٤ ص ١٧٥

خدمته و الجلوس معه فأما المجامعة فإنه امتنع منها كما منع، و معلوم من معنى قوله: «و طوى فراشه» ترك المجامعة»(١).

و قال فى الاستبصار بعد نقل أخبار الكفّاره: «فأما - و نقل خبر الحلبيّ - فلا ينافى الأخبار الأوّله لأنّ قوله (عليه السلام): «أما اعتزال النساء فلا» أى مخالطتهنّ و مجالستهنّ دون أن يكون المراد به وطئهنّ لأنّ الذى يحرم فى حال الاعتكاف الجماع دون ما سواه»(٢) و مثله قال فى التّهذيب.

و القول بتحريم اللّمس و القبلة أحد قولى الشافعيّ و تبعه فى «الخلايف» و تبع الخلاف ابن حمزه و القاضى و الحلبيّ(٣) و لم ينقل عن أحد قبل الشيخ إلّا الإسكافى فقال: «الجماع مفسد للاعتكاف و كذلك عندى حال القبلة المقارنه للشهوه و كذلك عندى أيضا حال اتّباع النظر بشهوه من محرم»(٤) و كيف كان فاستنادهم إلى عموم الآية كما صرّح به فى الخلاف، و قد عرفت ما فيه.

ص: ٥٣٧

١- الفقيه ج ٢ ص ١٨٤

٢- الاستبصار ج ٢ ص ١٣١

٣- النجعه ج ٤ ص ٤٣٠

٤- النجعه ج ٤ ص ٤٣٠

(و يفسده ما يفسد الصوم و يكفران أفسد، الثالث أو كان واجبا، و يجب بالجماع فى الواجب نهارا كفارتان ان كان فى شهر رمضان، و قيل مطلقا و ليلا واحده)

الاقوال فى المسأله:

١- التكفير بمطلق الإفساد و لو بغير الجماع فى الواجب ذهب إليه المفيد و المرتضى و الدّيلمى و أبو الصلاح و ابن زهره.

٢- و لم يذكر الشيخ فى النهايه و القاضى و الحلّى غير الجماع.

٣- و زاد الخلاف الاستمناء و تبعه ابن حمزه (١).

و الظاهر استناده إلى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج «عن الصادق (عليه السلام): الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى؟ قال: عليه من الكفّاره مثل ما على الذى يجامع» (٢) لكنّه لا علاقه له بالاعتكاف.

كما أنّ الظاهر استناد الأوّلين إلى صحيح أبى ولّاد الحنّاط المتقدم «سألت الصادق (عليه السلام) عن امرأه كان زوجها غائبا فقدم و هى معتكفه بإذن زوجها فخرجت حين

ص: ٥٣٨

١- النجعه ج ٤ ص ٤٣٠

٢- الكافى ج ٤ ص ١٠٢ باب ٢٢ ح ٤/

بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها؟ فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضى ثلاثه أيام و لم تكن اشترطت في اعتكافها فإن عليها ما على المظاهر» لكنه كما ترى أيضا فمن أين كون الكفار من حيث الخروج و إفساد الاعتكاف لا من حيث الوقاع؟.

و أمّا ما قاله المصنف من التفصيل في كفّاره الجماع فذهب إليه الإسكافي و المرتضى و القاضي و ابن حمزه و ابن زهره و الحلّي و الشيخ في مبسوطه و خلافه و اقتصاده، و أمّا في النهايه فقنّده بنهار رمضان، و أمّا المفيد و الدّيلمّي فأطلقا كفّاره واحده و لم يفضّلا بين اللّيل و النهار، و به قال أبو الصّلاح(١). و هو المفهوم من الكافي حيث لم يرو خبر التفصيل فاقصر على صحيح زراره «عن الباقر (عليه السلام): المعتكف يجمع أهله؟ قال: إذا فعل فعليه ما على المظاهر»(٢) و موثق سماعه، عن الصّادق (عليه السلام) سألته عن معتكف واقع أهله؟ قال: هو بمنزله من أفطر يوما من شهر رمضان»(٣) و رواه التّهذيب شاهدا لقول شيخه المفيد.

ص: ٥٣٩

١- النجعه ج ٤ ص ٤٣١

٢- الكافي باب المعتكف يجمع أهله، ٧ من اعتكافه

٣- الكافي باب المعتكف يجمع أهله، ٧ من اعتكافه والفقيه في ١٩ من اعتكافه، و التّهذيب في ١٨ من اعتكافه .

و تردّد فيه الصدوق في مقنعه على ما في المختلف فقال: «إذا جامع المعتكف فعليه ما على المظاهر. و روى أنّه إن جامع بالليل فعليه كفّاره واحده و إن جامع بالنّهار فعليه كفّارتان» (١). و كذا في فقيهه فنقل صحيح زراره المتقدّم الذي أطلق، قال: «و قد روى أنّه إن جامع بالليل فعليه كفّاره واحده، و إن جامع بالنّهار فعليه كفّارتان» روى ذلك «محمّد بن سنان، عن عبد الأعلى بن أعين: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وطأ امرأته و هو معتكف ليلاً في شهر رمضان، قال: عليه الكفّاره، قال: قلت: فإن وطأها نهاراً؟ قال: عليه كفّارتان» (٢).

و من الغريب أنّ العمانّي لم يذكر الكفّاره أصلاً، فقال: كما في المختلف: «و من أفطر في اعتكافه أو جامع عامدا فقد أفسد عليه اعتكافه و عليه القضاء إذا كان اعتكافه نذراً» (٣). و لعله لم ينقل جميع كلامه.

و كيف كان فلا- ريب أنّ كفّارته كفّاره رمضان كما صرّح به الشيخان و المرتضى و غيرهم (٤) و صحيحه زراره المتقدّمه المشتمله على كون كفّارته مثل كفّاره الظهار مجمله، تحمل على موثقه سماعه المفصّله و مثل صحيحه زراره

ص: ٥٤٠

١- المختلف ج ٣ ص ٥٩٣

٢- الفقيه ج ٢ ص ١٨٨

٣- المختلف ج ٣ ص ٥٩٤

٤- النجعه ج ٤ ص ٤٣٢

صحيح أبي ولّاد المتقدم في حمل إجماله على خبر سماعه المفضّل. و لم نقف على مخالف سوى نقل المختلف عن المقنع أنّه عبّر بمضمون صحيح زراره و نسب مضمون روايه عبد الأعلى إلى الزّوايه(١) و إن لم أقف عليه فيه بعد المراجعه.

هذا و تتضاعف الكفاره في نهار شهر رمضان لعدم تداخل الاسباب و لا ينافي ذلك صحيحه زراره و لا موثق سماعه لانهما في مقام بيان كفاره الاعتكاف فقط .

(فإن أكره المعتكفه فأربع على الأقوى)

ذهب إلى ذلك الإسكافي و المرتضى و القاضي و ابن حمزه و ابن زهره و الحلّي(٢) و أمّا الباقر العمانّي و الصدوقان و المفيد و الدّيلمّي و أبو الصّلاح فقل: ان عدم تعرّضهم له دليل على عدم قولهم به كيف و لم يذهبوا إلى أصله من التفصيل بين اللّيل و النّهار مع ورود خبر به، فكيف هذا الذي فرع ذلك مع عدم خبر به أصلا و لذا ذهب الشيخ إلى ذاك و لم يذهب إلى هذا، و إنّما نسبته في مبسوطه إلى بعض أصحابنا، و لم يرو الكافي ذاك و إنّما روى خبر المفضّل بن

ص: ٥٤١

١- المختلف ج ٣ ص ٥٩٣

٢- مختلف الشيعة ج ٣ ص ٥٩٦

عمر، عن الصّادق (عليه السلام) «فى رجل أتى امرأته و هو صائم و هى صائمه فقال: إن كان استكرهها فعليه كفّارتان-
الخير»(١).

اقول: ان عملنا بخبر المفضل من تحمل كفارتها بالا-كراه فالأقوى انه يلزمه اربع كفارات لو اكرهها فى نهار رمضان و هما معتكفان و الآ فلا. و قد تقدم فى المساله الخامسه من مسائل الصوم ضعفها و عدم الوثوق بها و عليه فلا يتحمل المكره الكفاره عنها ولا تلزمه اربع كفارات.

حصيله البحث:

الاعتكاف مستحبٌ خصوصاً فى العشر الأواخر من شهر رمضان. و يشترط فيه الصّوم، فلا يصحّ إلّا ممن يصحّ منه الصّوم فى زمانٍ يصحّ صومه و أقلّه ثلاثه أيام، و المسجد الجامع الذى قد صلّى فيه بصلاه جماعه صحيحه يعنى مع امام جماعه عادل، و الإقامة بمعتكفه فيبطل بخروجه إلّا لضروره أو طاعه كشهاده أو عياده مريض مؤمن أو تشييع مؤمن، وليس الاكل خارج المسجد من الضروره، ثم لا- يجلس لو خرج ويحرم القعود تحت الظلال حتّى يعود ولا يحرم المشى تحت الظلال، و يستثنى من عدم جواز القعود الخروج إلى الجمع فأنّه يستلزم القعود لتشّهدا و سلامها، و الخروج إلى الغائط.

ص: ٥٤٢

و لا يصلى إلّا بمعتكفه إلّا فى مكّه، و يجب بالنذر و شبهه و بمضى يومين . و يستحبّ الاشتراط للعارض و يجوز اشتراط الرجوع فيه مطلقاً و لا يختص جواز الاشتراط بالعارض، و لو لم يشترط و مضى يومان أتمّ، و يحرم عليه نهائياً ما يحرم على الصائم، و ليلاً و نهائياً الجماع و شمّ الطيب و الزّياحين و المراء و البيع و الاشتراء نعم لا كفاره فى التطيب و البيع و المماراه و ان أتم .

و لا- يحرم الاستمتاع بالنساء باللمس و التقبيل غير الجماع، و يفسده ما يفسد الصوم، و يكفر إن فسد الثالث أو كان واجباً، و يجب بالجماع فى الواجب نهائياً كفارتان إن كان فى شهر رمضان، و ليلاً واحده، و لا يتحمل المكروه للمعتكفه على الجماع فى شهر رمضان نهائياً أربع كفارات كما قيل. و الحمد لله أولاً و آخراً.

(كتاب الزّكاه) ٣

شرائط وجوب الزكاه ٣

وجوب زكاه المال على الحر ١١

وجوب زكاه المال على المتمكّن من التّصرّف. ١٢

ما تجب فيه الزكاه ١٥

ما تستحب فيه الزكاه ٢١

نصب الأنعام الأربعة. ٢٦

نصب الإبل. ٢٦

نصب البقر ٣٥

نصب الغنم. ٣٧

اجزاء القيمه عن العين. ٦٠

نصاب النقدين. ٦٥

نصاب الغلات و شرائطها ٧١

نصابهما ألفان و سبعمائه رطل بالعراقي. ٧٣

المخرج العشر ان سقى سيحا ٧٤

استثناء المؤمن. ٧٧

الفصل الثانی. ٨٣

شرائط استحباب زكاه التجاره ٨٣

عدم جواز تأخير الدّفع عن وقت الوجوب. ٨٤

لا تقدم الزكاة على وقت الوجوب إلا قرضا ٨٧

لا يجوز نقلها عن بلد المال إلا مع إعواز المستحق فيه. ٩٠

الفصل الثالث في المستحق. ٩٤

ص: ٥٤٤

العاملون عليها ١٠٢

المؤلفه قلوبهم. ١٠٣

و فى الرقاب. ١٠٨

و الغارمون. ١١٠

و فى سبيل الله. ١١٣

و ابن السيل. ١١٤

يعيد المخالف الزكاه لو أعطاهها مثله. ١١٧

يشترط ان لا يكون واجب النفقه على المعطى. ١١٨

عدم كفايه الدعوى فى ثبوت الانتساب ١٢٤

وجوب دفع الزكاه الى الامام مع الطلب بنفسه أو بساعيه. ١٢٦

يصدق المالك فى الإخراج. ١٢٧

استحباب قسمه الزكاه على الأصناف الثمانية. ١٢٨

أقل ما يعطى استحبابا ما يجب فى أول نصب النقدين. ١٣١

استحباب دعاء الإمام أو نائبه للمالك. ١٣٤

مع الغيبه لا ساعى و لا مؤلفه. ١٣٥

و ليخصّ زكاه النعم المتجمل. ١٣٦

(الفصل الرابع فى زكاه الفطره) ١٤٠

وجوب زكاه الفطره على البالغ العاقل الحرّ ١٤١

حكم الضيف. ١٤٨

وجوب الزكاه على الكافر ١٥٣

الاعتبار بالشروط عند الهلال. ١٥٣

استحباب الزكاه لو تجدد السبب ما بين الهلال الى الزوال. ١٦٤

قدرها صاع من الحنطه أو الشعير أو التمر ١٦٥

أفضلها التمر ١٦٩

جواز إخراج القيمه بسعر الوقت. ١٧٢

و جوب التيه فيها و فى المائيه. ١٧٤

حكم من عزل إحديهما لعذر مانع ثم تلفت بغير تفريط. ١٧٨

ص: ٥٤٥

مصرف زكاه الفطره مصرف المائيه. ١٧٩

عدم جواز اعطاء الفطره لغير اهل الولايه. ١٨١

استحباب ألا يقصر العطاء عن صاع. ١٨٢

استحباب أن يخصص بها المستحق من القرابه و الجار ١٨٥

لو بان الآخذ غير مستحق ارتجعت مع الإمكان. ١٨٥

(كتاب الخمس) ١٨٩

ماهيه العنبر ٢٠٤

لو كان الحرام اكثر من الخمس.. ٢١١

لا خمس على الصبي و المجنون ٢٢٧

تقسيم الخمس سته أقسام. ٢٢٩

اقوال العلماء في مصرف الخمس.. ٢٣٣

ثلاثه أقسام لليتامى و المساكين و أبناء السبيل. ٢٣٨

يكفى في ابن السبيل الفقر في بلد التسليم. ٢٤٤

كتاب الانفال. ٢٤٥

تساوى الناس في المعادن. ٢٥٣

(كتاب الصيام) ٢٥٤

المفطرات. ٢٥٤

أحكام اخرى للصوم ٢٧٧

حكم الساهى والمكره ٢٧٩

جواز الحقنه بالجامد ٢٨٦

حكم ما يدخل الجوف. ٢٨٦

حكم السعوط. ٢٨٨

حكم ابتلاع الريق ومضغ العلك. ٢٨٩

حكم الكحل و الذرور ٢٩٠

جواز الاستياك بالعود الرطب. ٢٩١

ما يوجب القضاء فقط. ٢٩٨

حكم ابتلاع القيء عمداً و النخامه. ٣٠٦

ص: ٥٤٦

حكم ابتلاع الدم. ٣٠٨

حكم من تمضمض فدخل الماء حلقه. ٣١٢

فصل فى الكفاره ٣١٤

(القول فى شروط الصوم) ٣٢٢

فيه الصوم. ٣٣٧

حكم صيام يوم الشك من رمضان. ٣٤٦

باقى معانى العدد ٣٥٩

فصل فى قضاء الصوم. ٣٨٢

(مسائل) ٣٨٦

فرعان. ٣٨٩

فرعان. ٤٠٤

كلما قصرت الصلاة قصر الصوم. ٤١٤

حكم ذى العطاش.. ٤٢٤

حكم الحامل المقرب والمرضعه القليله اللبن. ٤٢٦

فروع. ٤٢٩

ما يكره للصائم. ٤٤٦

عدم صحه التطوع بالصوم ممن عليه القضاء ٤٥٤

استحباب الصوم فى... ٤٥٤

حكم صوم يوم الشك. ٤٧٧

حكم الترديد فى النيه. ٤٨٥

حد البلوغ. ٥٠٥

(و يلحق بذلك الاعتكاف) ٥١٦

شروط الاعتكاف. ٥١٧

ما يفسد الاعتكاف. ٥٣٨

الفهرس.. ٥٤٤

ص: ٥٤٧

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه ، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفاً ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

۱. JAVA

۲. ANDROID

۳. EPUB

۴. CHM

۵. PDF

۶. HTML

۷. CHM

۸. GHB

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

۱. ANDROID

۲. IOS

۳. WINDOWS PHONE

۴. WINDOWS

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتاهای خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می‌نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

